هورست كلينكل



حمورابي البابلي

أعمدة

* حمورابي البابلي وعصره
* تأليف: د. هورست كلينكل
* تعريب: محمد وحيد خياطه
* الطبعة الأولى ١٩٩٠

* الناشر: دار المنارة للدراسات والترجمة والنشر
سوريا
اللاذقية ـ ص.ب: ٨٢٢ ـ هاتف ٣٦١٢٢
دمشق ـ ص.ب ٩٤٨٠ ـ هاتف: ٤٤١٢٧٦

هورست كلينكل





تعريب

محمّد وحيد خيّاطة

* ١٠٠٠/٣/ ١٩٩٠
* طبع في مطابع العجلوني

المؤلف في سطور

ـ ولد الأستاذ هورست كلينكل في مدينة توركاوعام ١٩٣٣ في جمهورية المانيا الديمقراطية .
ـ مدير قسم دراسات الشرق القديم المركزي في برلين الديمقراطية .
ـ مختص بقراءة الخطوط المسمارية باللغات السامية والحثية .
ـ مؤرخ وباحث له عدة مؤلفات منها :
ـ التجارة والتجار في الشرق القديم
ـ الحثيون (بالاشتراك مع زوجته السيدة ايفلين كلينكل ـ براندت)
ـ تاريخ سوريا القديم في الألف الثاني ق.م
ـ سوريا منذ الاسكندر حتى محمد
ـ بين الخيمة والقصر
ـ الى جانب العديد من المقالات والابحاث المنشورة في مجلات متخصصة .

كلمة المعرب

يعتبر الاستاذ هورست كلينكل من كبار الاساتذة المختصين بتاريخ الشرق الأدنى القديم في المانيا الديمقراطية وبخاصة تاريخ سورية، وقد صدرت له مؤلفات عديدة منها الأكاديمي البحت، ومنها ذو الطابع الثقافي العام.

كما انه عضو اللجنة الدولية لدراسة رقم ايبلا، ومن المؤرخين الموضوعيين الذين لهم باع طويل في دراسة حضارات الشرق القديم. فقد استعرض تاريخ سوريا خلال الألف الثاني ق.م في مجلدين ضخمين صدرا عن دار النشر الجامعية للعلوم الانسانية في برلين عامي (١٩٦٥ و١٩٦٩) اعتمد فيهما على الوثائق الكتابية المدونة بالخط المسماري، والتي تكدست في متاحف العالم نتيجة اعمال التنقيب الأثري في انحاء شتى من وطننا العربي الكبير منذ مئة عام ونيف. وما زال علماء اللغات والمختصون بقراءة الخط المسماري ينكبون على دراسة الألواح الطينية، ويطالعوننا كل يوم بكشف جديد، ويزودوننا بمعلومات كانت تحتضنها بطون التلال منذ الاف السنين، ولن تكون محفوظات ايبلا التي رأت النور منذ امد قصير نهاية المطاف في سجل المكتشفات الأثرية. فارض القطر العربي السوري لا تزال بكراً، وبحاجة إلى مزيد من معاول ورفوش الأثريين رغم كل العطاءات المثمرة التي اسفرت عنها حملة الانقاذ الدولي في بحيرة الأسد. ولا يخالجنا الشك لحظة

واحدة في ان مئات من الحواضر المدنية العريقة ما زالت تقبع في مواقعها على شكل تلال تنتظر من يكشف سرها لتفصح عما في داخلها في كنوز، وهذه الكنوز ليست وقفا على القطر العربي السوري، بل هي ملك للانسانية جمعاء تعب من فيضه دون ان ينضب.

وان تناول المؤلف حمورابي في بحثه والعصر الذي عاش في رحابه، فقد تناول شريحة دسمة من تاريخنا القديم خلال الألف الثاني ق.م ليقدمها لنا طبقاً شهياً جاهزاً. فهو يأخذ برفق بيدنا ليقودنا عبر متاهات الطرق المتشعبة، يستوقفنا في محطات صغيرة هنا وهناك للتأمل، يسترجع فيها معنا المراحل التي سبقت عصر حمورابي والظروف التي ساعدت، وساهمت في ظهور شخصية القائد الذي فهم ظروف عصره، واستفاد من التغييرات والتطورات التي طرأت على حياة الانسان البابلي، فبشر بمولد عهد جديد ليكون رائده، والراعي الساهر على رعيته، واسقط عن رأسه تاج الألوهية الذي اعتمره قبله ملوك السلالة الثالثة في أور، واكتفى بلقب رسول الآلهة، ونبي الشعب البابلي، كما جاء في مقدمة شريعته وهو وان حافظ على قدسية الآلهة المتعددة، وتركها تنعم بمناصبها دون ان يناصبها العداء الا انه جاهر بحبه لاله الشمس وهو الهه الحامي، ورفع مقامه السامي فوق كل الآلهة لم يستثن منها حتى اله بابل القومي مردوك، وصور حمورابي نفسه بالنقش النافر أسفل الجبل وهو يتلقى السنن والشرائع من اله الشمس على مسلته المعروفة. وهو في هذا المشهد يذكرنا بوقفة موسى مع يهوه في طور سيناء، وان كان موسى قد غشي بصره عند رؤية اله البراكين المشع «يهوه» المتربع فوق قمة الجبل فان حمورابي قابله وجهاً لوجه دون ان يتصدع الجبل، او ان ينهار حمورابي ويقع على وجهه مغشياً عليه من خشيته .لقد بشر حمورابي بإله العدالة والنور ـ إله الشمس ـ قبل اخناتون وموسى بأربعمائة سنة مع فارق وحيد هو انه لم يحطم بقية الآلهة لصالح اله واحد، وان مهّد الطريق إلى هذا الهدف. ولم يدع حمورابي الألوهية كما فعل ملوك السلالة السومرية الثالثة في أور ونارام سن من قبل، بل

قال عن نفسه انه نبي اختارته الآلهة ليحكم باسمها على الأرض ، ويحقق العدالة بين الناس ، وسوف نرى من خلال مطالعتنا للكتاب مدى قدرته على تنفيذ ما وعد من خلال شريعته ورسائله الكثيرة إلى عماله في الولايات . وان حاول المؤلف ان يقلل من شأن حمورابي كشخصية لامعة مبدعة في تاريخ الشرق القديم بحكم ثقافته الايديولوجية . الا ان اختياره لحمورابي دون غيره ليكون موضوع كتابه لهو اكبر دليل على اعجابه به وتأثره بشخصيته ، ولا يمكن ان نأخذ على حمورابي انه ليس اول ولا آخر من سنن وشرع بل يكفي انه كان على علم بما سبقه اليه المشرعون من قوانين فاختار منها المناسب لعصره ، واضاف اليه من ابداعه ، واي باحث في وقتنا الحاضر يستطيع ان يبدع شيئاً دون ان يعتمد على خبرات وعلوم من سبقه؟

ولو لم يكن حمورابي شخصية عبقرية رائدة في التاريخ لما كان موضوعاً شيقاً تناولته أقلام المثقفين في مشارق الأرض ومغاربها ، ولما كان علماً يعرفه الصغير قبل الكبير .

وكم حري بنا الآن مع تنامي شعورنا القومي ان نلتفت إلى تاريخنا القديم ونتعرف خباياه ونفخر بروائع منجزاته الحضارية .

المعرب

محمد وحيد خياطه

المقدمة

قدم استاذ التجهيز الألماني (جيورج فريدريك غروتنفند) بحثاً إلى كلية العلوم في جامعة غوتينغ في اليوم الرابع من شهر أيلول عام ١٨٠٢ ، وزود البحث بمخططه الطموح لحل لغز الكتابة المسمارية المدونة باللغة الفارسية القديمة ، وبالفعل تمكن الاستاذ من حل طلاسم هذه اللغة ، التي كان يطمح الى حلها عدد كبير من الباحثين قبله . اذ انه اكتشف الطريق الموصل إلى قراءة وشرح الكتابة المسمارية التي لم يكن يعرف عنها الا النذر اليسير.لقد سميت هذه الكتابة بالكتابة المسمارية نظراً لشكلها القريب من شكل المسامير .

وقد استغرق فهم النصوص المسمارية جهداً كبيراً وعملاً دؤوباً استغرق عشرات السنين ، انكب خلالها الباحثون على دراسة اللقى الكتابية التي جادت بها أعمال التنقيب الأثري في منطقة الشرق العربي القديم ، ولم يكن الطريق مفروشاً بالورود والرياحين لاستقصاء سر هذه الكتابة وسر اللغات المدونة بها ، ولكن علينا ان نذكر بكل اجلال وتقدير الجهود الضخمة التي بذلها الاستاذ (جيورج فريدريك غروتنفند) لوضع أولى اللبنات في بناء علم جديد مستقل ، اصطلح على تسميته بعلم الآشوريات ، ولو قدر لهذا الانسان ان يعيش بيننا حتى عام ١٩٧٥ لكنا قد احتفينا بعيد ميلاده المئتين .

وبفضل الاكتشافات الباهرة للنصوص المسمارية ، ومقدرة العلماء على فض رموزها وتعرية ألغازها ، لم نتعرف على شعوب دول عديدة كنا نجهلها

بالأمس القـريب فقـط، بل بتنا نتحدث عن شخصيات لامعة، كانت تحتل مواقع مؤثرة في التاريخ القديم، ونذكرها بالاسم، ونعدد انجازاتها وأعمالها، التي كانت خافيـة عن أعـين مؤرخينـا، وننفعـل بالأحداث التي ساهمت فيها كل شخصيـة على حدة، وقـد نتألم لمصيـرهـا المحـزن، وفي مقـدمـة تلك الشخصيـات الكبيـرة كان الحكـام والأمـراء الذين خلدوا أنفسهم واسماءهم بواسطة التدوينات الكتابية المسطرة بالخط المسماري سواء في الوثائق التاريخية او في الرسائل المتبادلة مع الأقطار الأخرى.

ولا نغـالي اذا قلنـا ان اكـبر شخصيـة اتحفنـا بها التـاريـخ القديم هي شخصيـة حمورابي الـذي عاش حوالي القرن الثامن عشر ق.م، وحكم دولة مترامية الأطراف، كانت تعتبر من اكثر دول العالم القديم نضوجاً وتطوراً من الناحية الاقتصادية والاجتماعية.

ولا يعتـبر حمورابي البـابـلي من اهم الحكـام البـارزين في بلاد ما بين الـرافـدين فحسب بل اكثرهم شهرة وذيوع صيت، لم تنجب أرض الرافدين رجـلًا فذاً مثله، وقـد خلد هذا الـرجـل نفسـه اسـماً وصورة على المسلة التي عرفت باسمه عند اكتشافها منذ عشرات السنين على يد المنقبين الفرنسيين في مدينـة سوسـا الايـرانيـة، ومنـذ ذلـك الحين وهي مثار اهتمام وبحث من قبل العلماء والدارسين لتاريخ حضارات الشرق العربي القديم.

وليس في نيتنـا ان نستعـرض خلال الصفحـات التالية حياة بطل من الأبطال الخالدين في تاريخ الشرق القديم ولا ان نتعرض الى تفاصيل حياته الشخصيـة والمعـاشيـة، بقـدر ما تتجـه نيتنـا إلى تصـويـر الواقع الاجتماعي والاقتصادي والتطور الحضاري المرافق لها والذي ارتبط بحقبة تاريخية معينة في ظل حكمه، وسوف نسلط الأضواء على ظواهر هذا التطور ان سلباً او ايجاباً.
وكما نؤكد بكل صراحة بأننا لن نتعرض إلى ادق التفاصيل والجزئيات خلال معـالجتنـا للمـوضـوعـات كالواقع الجغرافي والبيئي ومصادر المعارف والتاريخ السيـاسي والاقتصـادي والمجتمـع والحضـارة والـدين، وذلك اذا كانت هذه

التفاصيل والجزئيات لن تضيف الى معارفنا شيئاً جديداً، او تساعدنا في القاء بصيص من الضوء على نقاط غامضة في تطور الحياة الاجتماعية والاقتصادية خلال عصر بابل الذهبي القديم، وهذا يعني باننا لن نعالج موضوعات: مثل الأدب والفن والدين كموضوعات مستقلة، بل سوف تكون معالجتها وفق الحاجة التي يتطلبها الموقف او الوضع الاجتماعي، وتساعد في اجلائه وتوضيح معالمه.فليس من المعقول ان تدرس الحضارة من كل جوانبها وتفرعاتها في كتاب واحد.

وبديهي اننا لن نتمكن من دراسة العصر البابلي القديم، واثر الشخصيات البارزة فيه مثل شخصية حمورابي، دون العودة إلى دراسة الفترات السابقة له في عصور اقدم، والتي مهدت الطريق للنضوج الحضاري خلال حكم حمورابي في بلاد ما بين النهرين.

ولن نكون منصفين فعلاً الا اذا وضعنا العصر البابلي القديم في موضعه اللائق عبر التطورات التاريخية في حضارة مابين النهرين، ومنطقة الشرق العربي بأكمله. وسوف نحاول ايجاد الاجابة الملائمة لكل التساؤلات التي يمكن ان تطرح، وذلك بما يتوفر لدينا من مراجع ومصادر تحمل طابع الخصوصية والذاتية. ونشبع الحالات الخاصة دراسة وتمحيصاً ثم نمعن الفكر ملياً في نقلها من اطارها الذاتي الخاص إلى اطار شمولي أوسع يحمل طابع العمومية، ولن يخلو عملنا هذا من فرضيات واحتمالات اجبرنا عليها عندما كنا نقف أمام بعض الثغرات والفجوات التاريخية التي لا يتوفر لها براهين موثقة ضمن المصادر والمراجع المكتشفة، ولهذا يجب ان يكون الأمر واضحاً بالنسبة للقارىء، ولولا المجازفة والمخاطرة في طرح هذه الفرضيات لتعثر المؤرخ طويلاً بل لشلت حركته نهائياً، فدراسة الماضي السحيق الذي يعود إلى بدايات الحضارة الانسانية ليس بالأمر السهل، وخاصة اذا كانت الدراسة تتناول فترة زمنية معينة، محددة بامتداد جغرافي معين وذلك ضمن عصر حافل كالعصر البابلي القديم الذي نحن بصدد دراسته، وهذا ما وجبت الاشارة

اليه قبل ان نخوض غمار البحث على الصفحات القادمة الذي سوف يتناول النظام الاجتماعي الذي كان قائماً في العصر البابلي القديم، معتمدين في محاولتنا استقراء كل المخلفات الكتابية، علنا نضيف بذلك مساهمات جديدة في القاء الضوء على هذه الحقبة من تاريخ الشرق القديم.

حمورابي هل هو راعي البلاد فعلاً؟

أنا حمورابي، الملك الكامل، الذي منحه الاله انليل حكم «الرؤوس السود»*، كما سلمني الاله مردوخ مقاليد حكم الرعية، وأنا لم أضع الوقت سدى ولم أتلكأ عن القيام بأعباء الحكم على اكمل وجه، فقد قمت برعاية الأماكن المقدسة لعموم أفراد الشعب وأزحت الظلم عن كاهلهم وانرت لهم الطريق، فبالسلاح الذي زودني به الاله زبابا والالهة عشتار وبالحكمة التي جعلها الاله (ايا) قدري استطعت ان اطرد الأعداء من البلاد من اقصاها إلى ادناها واحبطت قوى التآمر في الداخل، وهكذا هيأت للبلاد الأمن والازدهار، وجعلت الناس يستقرون في بيوت آمنة، فلن يتمكن احد بعد الآن من ان يطردهم منها اويتعالى عليهم، فالآلهة الكبيرة اختارتني دون الناس جميعاً لأكون الراعي الذي يسهر على راحة رعيته ويقوّم اعوجاجهم بعصاه المستقيمة، وسوف تستفيء بظلي الرحيم مدينتي طولا وعرضاً، وسوف احتضن سكان البلاد سومر واكاد، فبمساعدة الهي الحامي الذي هو بمثابة أخ البلاد سوف اترك الناس ينعمون بسلام، ويرغدون بسعة حكمتي التي لا قرار لها، ولن ادع القوي يضهطد الضعيف، وسوف اعيد للأرملة واليتيم حقوقهما، حتى يسود العدل في بابل، تلك المدينة التي رفع رأسها عالياً الالهان آنو وانليل في معبد ايزانجيلا الذي تقف أساساته ثابتة منذ الأزل كالسماء والأرض ليقض فيه بالحق، وتتخذ القرارات التي تهم مصلحة البلاد

---

* ـ المقصود هو الشعب السومري والأكادي وهذا تعبير شائع في اللغة العربية أيضاً عندما نقول سواد الشعب.

وينصف المظلوم .

وقد ثبت كلامي القيم امام صورتي ، لأكون الملك الذي ينشر العدل في البلاد ، فانا الملك الذي بزّ كل الملوك .

بهذه الكلمات الرنانة التي تتناسب بكل تأكيد واسلوب العصر اختتم حمورابي مجموعته التشريعية مادحاً نفسه ومزهواً بها ، وهو بالطبع لم يكتب هذه الكلمات بنفسه وانما أملاها على كتبته ، واذا كان قد قدم نفسه كرجل حرب من الطراز الأول ، وعدد انجازاته الحربية في مقدمة شريعته ، التي تجعل منه سيد بلاد ما بين النهرين دون منازع فانه في الخاتمة يزهو بانه رجل دولة حريص على رعاياه ، وقد دعاه حرصه على مواطنيه إلى سن التشريعات القانونية ، التي تضمن حق الأرامل والأيتام ، وتصون الفقير من جور الغني ، والضعيف من القوي ، وسوف نرى ان حمورابي لم يستخدم هذه التعابير لتكون خطاباً حماسياً غنياً بالألفاظ الأدبية تمجد الحاكم ، وتسبح بحمده ، وتخلد اسمه للأجيال القادمة ، كما هو متبع ومعروف لدى امثاله من الحكام . ويصعب علينا اليوم ان نفهم كيف ان المؤرخين القدامى والمحدثين اخذوا كلامه على محمل الجد ، بل اكثر من ذلك اذ فسروه تفسيراً حرفياً ، وخاصة فيما يتعلق بتمجيد شخصه ، حيث يصف النص بأنه الملك الذي بزّ كل الملوك في بلاد بابل ، وذلك بتأمين كل وسائل الخدمات لمواطنيه ، ولكونه الملك المشرع الذي اختارته الآلهة لينفذ شريعتها على الأرض ، ولذا فهو من اكبر شخصيات التاريخ التي عرفتها بلاد ما بين النهرين وأعظمها ، ولم يغفل النص اضافة الجوانب الانسانية إلى صفاته ، فهو قبل كل شيء انسان ذو مشاعر نبيلة حارة ، يؤثر ويتأثر بالمجتمع الذي هو راعيه ، ويحرص على ان يظهر بمظهر من يوفر السلام لشعبه ، والأب الرحيم والرجل التقي كما يدفع عن نفسه صفة الرجل العسكري بكل ما اوتي من قدرة على الاقناع نابعة من اعماق ذاته ، ونحن لا نريد هنا ان نسفه هذه الأقوال ، ونثبت عدم صحة هذه الصفات الايجابية التي تضفيها النصوص على حمورابي ، ورغم ان الرسائل التي كان

الكتبة يدونوها باسمه، ويبعثون بها إلى حكام الأقاليم متحيزة وغير موضوعية، إلا ان القراءة الجادة لها تظهره بموضوعية شخصاً يمتلك الارادة على ان يكون حاكماً صالحاً، وقد افلح فيما رغب فيه وأراده، ولكن علينا ان نذكر ان شخصية هامة كشخصية حمورابي لا يمكن تقييمها بمعزل عن المؤثرات الاجتماعية والوضع الاجتماعي القائم في عصره، فهو قبل كل شيء نتاج هذا المجتمع الذي ساهم في تكوين شخصيته المؤثرة، وقد عكس في شخصه كل العلاقات الاجتماعية السائدة في عصره، والتي ادت بالضرورة الى استلامه مقاليد الحكم، وباختصار لا يمكن الفصل بين حمورابي الملك كشخصية متنفذة رائدة، والمجتمع الذي انجبه، فبواسطته لمع نجمه، وفي نفس الوقت كانت العلاقات الاجتماعية تضع له حدوداً لا يمكن ان يتجاوزها.

العصر البابلي القديم ومصادر البحث فيه:

يطالعنا مصطلح «العصر البابلي القديم» في المراجع مراراً وتكراراً فماذا يعني هذا المصطلح؟

المقصود بمصطلح العصر البابلي القديم: هو مرحلة زمنية سادت فيها اللغة المتطورة عن الأكادية، وتشمل اللهجتين البابلية والآشورية اللتين دونت بهما معظم المصادر الكتابية منذ النصف الأول من الألف الثاني ق. م في بلاد ما بين النهرين، وكانت اللغة السومرية هي السائدة في جنوب بلاد الرافدين قبل انتشار وشيوع اللغة الأكادية، ولكن اللغة السومرية تقهقرت وقلّ استخدامها كلغة يومية محكية متداولة على ألسنة الشعب، وانكفأت على ذاتها لتصبح لغة ادبية يتعلمها النشىء على مقاعد الكتاتيب في المدارس، وفي هذه المدارس كان الأساتذة يلقنون الصبية اساليب الكتابة

السومرية على ضوء النصوص المعتمدة من عيون الأدب السومري ، أما الكتابات المتعلقة بالحياة اليومية والوثائق والمراسلات وشؤ ون الحياة العامة فكانت تدون كلها باللغة الأكادية دون استثناء ، ويعود السبب في ذلك إلى تعاظم دور العناصر السكانية السامية السياسي ، ووصولهم إلى سدة الحكم فيها بعد ـ ولنا عودة إلى هذا الموضوع ـ وقد غذيت هذه العناصر بموجات متلاحقة من الهجرات العمورية التي تمت بصلة قرابة إلى الشعب الأكادي ، واذا كانت بعض النصوص الحقوقية والتشريعية تتضمن بعض المصطلحات باللغة السومرية ، الا انها كانت تقرأ بالأكادي ، وهذا يعني ان نسغ الحياة قد جف نهائياً في عصب اللغة السومرية وبدأت اللغة تذوي كلياً حتى اختفت تماماً كوجود حي .

وبتعبير أكثر دقة يمكن القول ان العصر البابلي القديم هو العصر الذي تولت فيه احدى السلالات السامية الحكم في بلاد بابل منذ القرن التاسع عشر حتى القرن السادس عشر ق . م ،كان ابرز شخصياتها واكثرها شهرة هو الملك حمورابي . وبما اننا لا نعرف احداً من حكام بابل السابقين فقد عمد بعض المؤرخين إلى الأخذ بمصطلح سلالة بابل الأولى الذي قد يطالعنا هنا او هناك في المراجع التاريخية . وهكذا تجمعت لدينا مجموعة من البراهين والحجج اللغوية والسياسية التي قد تساعدنا في تحديد أطر العصر البابلي القديم ضمن تاريخ بلاد ما بين النهرين . وفي الواقع لم يكن هذا العصر ليشكل وحدة حقيقية متجانسة سواء من الناحية السياسية او الناحية الاجتماعية والاقتصادية ، وبغض النظر عن بعض الأقاليم التي اخذت تشق طريق تطورها الخاص في بلاد ما بين النهرين سواء بالنسبة لتوازن العلاقات السياسية الدولية او بالنسبة للتوزع السكاني والجغرافي المتبدل باستمرار ، فاننا يمكن ان نقسم العصر البابلي القديم إلى مرحلتين :

المرحلة الأولى : ويمكن ان نطلق عليها بداية العصر البابلي القديم الذي كان من ابرز حكامها الملك ريم سن في لارسا .

والمرحلة الثانية : وهي المرحلة المتأخرة من العصر البابلي القديم التي شهدت حكم حمورابي في مدينة بابل ، وسوف نرى ان هذا التقسيم كان صائباً ليس من الناحية السياسية فقط بل من ناحية التطور الاجتماعي أيضاً .

ويعتبر العصر البابلي القديم من أغنى فترات تاريخ بلاد ما بين النهرين بالمصادر والوثائق التي زودتنا بها أعمال التنقيب الأثري ، ففي حين كانت اللقى الأثرية التي لا تحمل طابع التدوين والتوثيق متواضعة نسبياً جادت علينا معاول المنقبين بآلاف الرقم الطينية المدونة بالخط المسماري ، وقد استطاعت هذه الرقم ان تقاوم عوادي الزمن آلاف السنين ، وكانت افضل بكثير من مواد الكتابة الأخرى التي استخدمت في عصور احدث . ولكن من خطل الرأي ان نعتقد ان هذه الآلاف المؤلفة من الرقم الطينية بامكانها ان ترسم لنا بسهولة صورة واضحة عن كل تفاصيل العلاقة الاجتماعية في هذا العصر، رغم اننا لا ننكر ان هناك بعض الوثائق التي تساعدنا في متابعة سيرة حياة اسرة من الأسر البابلية في بعض الأماكن وتعقب بعض شؤونها خلال أجيال متلاحقة ، كما انه ليس من الصعب علينا ان نستخلص بعض المعارف عن العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية العامة من خلال الكثرة الوفيرة من الوثائق التي بين ايدينا ولكن الصعوبة تكمن في هذه الوفرة من الوثائق بالذات ، لا لأنها تعجزنا عن حصرها بل لتناقض مضامينها وعدم مطابقتها وانسجامها فيما بينها . وقد نقف حيارى حيال معلومة يزودنا بها احد النصوص عثر عليه في مكان ما في بلاد ما بين النهرين ولا نجد شبيهاً أو مماثلاً لها في موقع اخر. فهل بمقدورنا ان نعمم هذه المعلومة بشكل مطلق على كافة أنحاء البلاد؟ وغالباً ما تبني الوثائق والمصادر والرسائل معلوماتها او معارفها على معارف ومعلومات اقدم تخص مشكلة من المشاكل او حالة من الحالات مجهولة بالنسبة لنا ، وقد يضاف إلى هذه المعلومة معارف مكتسبة جديدة او قد تحذف منها اشياء تقادم بها العهد ولم تعد صالحة لهذا الموقف او ذاك.ولا يستبعد ان تتناقض معلومة هذا النص مع مصادر اخرى في مواقع اخرى .

بالإضافة إلى كل ما ذكر فان هناك صعوبة اخرى اكثر اهمية تكمن في اسلوب العرض التاريخي للوقائع والحوادث، فقد كانت تعرض هذه الحوادث على انهـا مسلمات وحقـائق دون التحقق من صدق روايتهـا، او التأكـد من ثبوت حدوثها، او ان تعلل وتحلل الأسباب التي ادت إلى وقوعها، فلم تكن هناك نظرة نقدية فاحصة، تمعن في شرح الأسباب والنتائج، سواء في العصر البابلي القديم او في العصور التي تلت ذلك.

وعلى العكس من ذلـك نرى أنّ الكتـابات والمؤلفات التي وصلتنا من العصـور اليـونـانيـة والـرومـانيـة كانت خاضعة لمقاييس نقدية جادة، وتتخذ مواقف صارمـــة من الحكم، ولا تتهيب ان تدين افكـــاراً وشـــرائـع تروجهـا السلطة، او تمتدحها، وتثني عليها، ولكن مثل هذا الشيء لم يحدث اطلاقاً في كل المراجع المدونة بالكتابات المسمارية.

ولا تفيـدنـا المـراثي الأدبيـة ووصف الأوضـاع الاجتـماعية والسياسية المـزريـة من خلال الأداب البـابليـة في شيء، ولا يمكن ان تكون بديلاً عن النقد البناء الفعلي الذي نعرفه في المجتمعات اليونانية والرومانية. اذ غالباً ما يعـزى سوء الأوضـاع الاقتصـاديـة والاجتـماعية والسياسية إلى أسباب دينية بحتـــة، والى علاقـة الانســان بالالــه، والالــه بالانســان، ولا يخفى ان هذه العـلاقـة تحوي في طيـاتهـا مضامين اجتماعية مقنعة، والملفت للنظر في تاريخ حضارات شعوب المشرق العربي القديم ان المؤلفين غير معروفين، ولا يذكر لهم اسم، كما ان وفـرة النصـوص المدونة بالكتابة المسمارية لا تعني انها جاءت بمحض الصدفة، بل تدين بوجودها إلى العوامل التاريخية الصرفة التي املتها الأوضاع والظروف في وقتها.

واذا كانت المصادر التاريخية شحيحة في عطائها، فاننا نستطيع ان نسد كثير من الثغرات بواسطة الرسائل المتبادلة آنذاك، والتي تشكل وثائق حية لا يستهـان بها، رغم ان بعضهـا يصعب فهمه بالنسبة لقارىء الخطوط القديمة اليـوم، وبعض هذه الـرســائـل ينقل مشاهد حية، فيها كثير من الاثارة لحياة

الانسان البابلي القديم، وسوف نتعرف من خلال تلك الرسائل على العلاقات الاجتماعية المتشابكة والمتباينة والمعقدة، فهي لم تكن بالبساطة التي نتصورها، ويتكلم الانسان البابلي القديم الينا باسلوب غير مباشر من خلال رسائله، ونعتقد ان المرسل اما قام بتسطير رسائله بنفسه، او انه أملاها على كاتب، واعطى مضمون الرسالة وترك الكاتب يتصرف باسلوبه هو، لأن فن الكتابة والقراءة لم يكن منتشراً لدى عموم الشعب، والقلة القليلة فقط كانت تتلقى هذا العلم عبر سنوات طويلة من الدراسة المتواصلة. حيث كان على المبتدىء ان يحفظ مئات الرموز والرسوم والمصطلحات بالكتابة المسمارية، ضف إلى ذلك صعوبة النحو والصرف لقواعد اللغة البابلية، وكان الكاتب المحترف أو الكاهن الممارس يقوم بحفر الرموز المسمارية بواسطة قصبة، او أي اداة كتابية اخرى على الألواح الطينية الطرية، وغالباً ما يمهر الكاتب اللوح باسمه الصريح اذا كان النص يتعلق بمعاملات قضائية، وزيادة في الحرص كانت هذه الألواح الرسمية تحفظ ضمن مغلف مصنوع من الطين ايضاً، ويدون عليه نفس مضمون النص المحفوظ في داخله، وبهذه الطريقة يمكن تجنب التزوير على اللوح الأصلي، فعند ظهور أي التباس في قراءة النص او اختلاف صحة مضمونه يكسر الغلاف ويقارن النص مع اللوح الأصلي داخل الغلاف. والمثير فعلاً ان القدماء قد وصلوا نتيجة خبرتهم الطويلة وتعاملهم مع قضايا الناس باستمرار إلى وضع قواعد ضابطة لتجنب ما نطلق عليه اليوم (تزييف وتزوير الوثائق)، وقد حدث فعلاً ان كثيراً من النصوص الأصلية لم تكن تتطابق مع النصوص المدونة على غلاف النص الأصلي، والطريف في الأمر ان بعض هذه الوثائق وصلت الينا كما هي دون ان تفتح، وعندما فتحت من قبل علماء اليوم تبين ان بعضها لا يتطابق مع مضمون محتوى الغلاف.

وثبت ان عدم تطابق النصين ليس مرده إلى خطأ عفوي او الى شرود الذهن والغفلة وانما كان مقصوداً بحد ذاته؛ وإلى جانب النصوص القضائية

المهورة بأسماء الشهود، وطبعات الأختام عثر على عدد كبير من الألواح التي تتضمن نصوصاً تتعلق بمعاملات الزواج والارث، واستئجار الأرض والبيع والشراء والقروض بالاضافة إلى نصوص اقتصادية لا حصر لها.

وكانت عمليات الانتاج والاستهلاك تدون احياناً على شكل قوائم ولوائح باسلوب مقتضب، مما يجعل فهمها عسيراً علينا، كما يصعب تصنيفها، ومعرفة الظروف التي ادت الى نشوئها.

ولا يفوتنا ان نذكر في هذا السياق نصوص التدشين في المعابد والأسوار والحصن، وهذه النصوص التي تمتدح الباني وتشيد بأعماله غالباً ما كانت تدون فوق طوب البناء نفسه.

وكان يتم تدوين النصوص التشريعية بامر من الحاكم، واشهر القوانين وان لم يكن أقدمها هي قوانين حمورابي المدونة على مسلته الشهيرة، كما لا يمكن الاستهانة بنصوص العرافة التي هي ضرب من ضروب التأليف الأدبي، وقد تفيد المؤرخ في اعطائه بعض المعلومات عن الأفكار والمعتقدات التي كانت سائدة آنذاك، وغالباً ما تتضمن هذه النصوص استطلاع حوادث المستقبل بناء على ظواهر الطبيعة، مثل موت أو سقوط احد الحكام او هجوم غير متوقع للأعداء.

وفي الواقع ان نصوص كشف الطالع، وقراءة المستقبل لا تمثل شيئاً جديداً، فقد كانت معروفة قبل العصر البابلي القديم، الا انها في هذا العصر اخذت تكتسب اهمية فائقة، وبدأت تشكل ما يسمى اليوم بالمراجع الأدبية، اذ عمد الانسان إلى تصنيفها على شكل فهارس منتظمة تحوي الغث والسمين، الهام والتافه، وكمثال عن الأشياء التافهة ولادة عجل بمساعدة الانسان، وهذه ليست امور مستغربة، لأن انسان ذلك العصر كان يعلق اهمية بالغة على معرفة المستقبل وتنبؤ الحوادث قبل وقوعها، وذلك اذا اخذنا بعين الاعتبار حاجات الانسان البابلي القديم الاقتصادية، وارتباط مصير حياته بها، اذ ان اي خلل في الواقع الاقتصادي كان يهدد وجوده. وكل هذا

نمّى فيه رغبة جامحة في معرفة المستقبل ومن ثمّ تعليق الآمال الكبيرة عليه، لتجنب كوارث غير محمودة العواقب، وهكذا اخذت نصوص الفأل واستكشاف المستقبل تعكس التجارب التي خاضها الانسان في حياته، فأصبحت معارف عامة يركن اليها في بناء مستقبله. ومن الأهمية بمكان ذكر الحوادث السنوية الهامة التي كانت تدون في وقتها، ثم اصبحت مرجعاً تاريخياً تؤرخ بها السنوات القادمة من تاريخ وقوعها. وهذه التواريخ لا تفيدنا في شرح ملابسات الحدث التاريخي في حينه فقط، بل تساعدنا في تتبع المراحل التاريخية السابقة واللاحقة لحدوثه كأن يقال في السنة كذا قبل وقوع الحادثة كذا، او السنة كذا بعد وقوعها* . . . . .

وهكذا نرى أن ـ ريم سن ـ ملك لارسا هو من الحكام القدماء المعاصرين لحمورابي يشير إلى حادثة بعينها بعد مضي ٣١ سنة من حكمه، اذ يقول:

«عندما فتح الراعي الحق ـ ريم سن ـ المدينة الملكية ـ ايسن ـ بأسلحة الآلهة الماضية آنو وانليل وانكي، وصان حياة مواطنيها دون ان يمس احداً منهم بأذى، وترك ابناءهم يتكاثرون، فقد خلد اسمه الملكي الى أبد الآبدين».

ثم اصبحت السنوات التي تلت حادثة فتح مدينة ايسن الواقعة في اواسط بلاد الرافدين تؤرخ بالنسبة اليها (السنة الأولى بعد الفتح. . السنة الثانية. . السنة الثالثة) وهكذا. .

وهناك تواريخ تسند في العصر البابلي القديم إلى سنوات تم فيها فتح قنوات أو بناء حصن ومعابد أو تدشين تماثيل آلهة وهكذا. .

---

* ـ مثل هذه العادة ما زالت متبعة لدى المسنين من ابناء جيلنا اليوم عندما يعودون بذاكرتهم إلى الماضي فيؤرخون بعض حوادثهم الخاصة بربطها بحوادث هامة عامة جرت في زمنهم مثل قولهم: رزقت بابني عمر يوم الثلجة الكبيرة أو عندما فاض نهر المدينة. .

وتشكل اخبار الفتوحات العسكرية في عصر حمورابي القاعدة الرئيسة الهامة في تغذية معلوماتنا عن هذا العصر وتساعدنا في تقويم مراحله التاريخية التي اجتازها، وقد وصلت الينا معظم الكتابات المدونة على الرقم من أماكن التنقيب الأثري سواء اكان هذا التنقيب يتم باسلوب منهجي علمي بواسطة علماء الآثار، اوعشوائي من قبل المنقبين السريين، او عثر عليها صدفة في مواقع التلال الأثرية المنتشرة بكثرة في بلاد ما بين النهرين. وليس نادراً ان يكتشف علماء الآثار الرقم الطينية مصنفة ومحفوظة ضمن جرار فخارية، صنعت خصيصاً لهذا الغرض مثل هذه الجرار اكتشف في العاصمة بابل نفسها، ولكن اذا قورنت محتويات هذه الجرار مع مثيلاتها في مواقع أخرى مثل لارسا وزيبار ونيبور وكيش، وفي مدينة ماري الواقعة على أواسط الفرات. نجد ان عددها ضئيل لا يتناسب مع مدينة كبيرة مثل بابل، التي كانت حاضرة البلاد آنذاك.

ويعود السبب في ذلك إلى أن البعثة الألمانية التي نقبت في مدينة بابل منذ عام ١٨٩٩ حتى عام ١٩١٧ لم تستطع أن تكشف مدينة حمورابي كلها بسبب ارتفاع المياه الجوفية فيها، والمعروف ان نهر الفرات يترك رواسب خلال جريانه عبر مدينة بابل مما يؤدي إلى ارتفاع سوية حوض النهر باستمرار، وبذلك ارتفع منسوب المياه الجوفية في المناطق المحيطة به أيضاً. وهكذا كان حوض النهر أعلى بكثير في بداية هذا القرن عندما بدأت معاول التنقيب عملها في مدينة بابل، عما كان عليه في الألف الثاني ق. م. ومما زاد الأمر سوءاً هو بناء سد الهندية على الفرات بالقرب من مدينة الحلة، وخلال انشغال رئيس بعثة التنقيب الأثرية الألمانية السيد روبرت كولدويه مع اعضاء بعثته في الكشف عن مدينة بابل انهار سد الهندية، وبانخفاض سوية مياه النهر انخفضت ايضاً سوية المياه الجوفية في المدينة وظل ذراع النهر المتفرع عن السد جافاً لسنوات عديدة مما ساعد علماء الآثار في اعمال التنقيب الجدي والمثمر، واستطاعوا ان يصلوا بالحفر خلال الأعوام ١٩٠٧ - ١٩١٢ الى مستوطنات

العصر البابلي القديم خلال الألف الثاني ق. م وركزوا اعمالهم في مركز المدينة المرتفع نسبياً عن بقية اجزاء المدينة، حيث ان مركز المدينة كان مستوطناً منذ اقدم العصور وكان يشكل نواة توسع المدينة فيما بعد، كما كشفوا عن بعض الأبنية السكنية التي كانت تقع عند تقاطع الطرق، وعثروا خلال اعمال التنقيب على اوان فخارية وحلي مصنوعة من العاج والاحجار نصف النفيسة ودمى طينية واختام اسطوانية كما عثروا ايضاً على رقم كتابية طينية.

ومما يلفت النظر ان اللقى الأثرية من عصر حمورابي كان شحيحة جداً ليس هذا في العاصمة بابل فقط بل في كل بلاد الرافدين، باستثناء مدينة ماري الواقعة على أواسط الفرات (تل الحريري قرب مدينة البوكمال على الحدود العراقية). وبوجه عام يمكن تكوين فكرة عن فن البناء الذي كان سائداً آنذاك بدراسة البيوت السكنية الكثيرة المنتشرة في كل من اور، ونيبور، واشنونا، وتل حرمل القريب من مدينة بغداد، إلى جانب بقايا أبنية المعابد والقصور التي تنبىء عن مجد غابر.

ورغم المكانة المرموقة التي كان يتمتع بها حمورابي في عصره، في بلاد ما بين النهرين، اختفى من ذاكرة الناس بعد سقوط بابل، باختفاء الرقم الكتابية الطينية، ونسيانها، اذ ان هيرودوت الذي زار مدينة بابل ووصفها في القرن الرابع ق. م لم يأت على ذكر حمورابي اطلاقاً. ولم يكن هيرودوت المؤرخ الوحيد الذي جهل حمورابي، اذ ان اسمه لم يرد في أي مؤلف من مؤلفات المؤرخين القدامى، حتى ان العهد القديم الذي يحوي الكثير من الذكريات عن بلاد بابل وآشور لا يشير إلى حمورابي من قريب او بعيد، واسم امرافيل من بلاد شنعار الذي يرد ذكره في سفر التكوين ١٤ والذي يُعتقد بعضهم انه محرف عن اسم حمورابي دوّن في عصر متأخر جداً عن العصر البابلي القديم، أي (عصر حمورابي).

ويظهر اسم حمورابي متألقاً بعد غفوة دامت أكثر من أربعة آلاف عام، وذلك في النصوص المسمارية التي نفض عنها الغبار لتروي لنا تاريخ ذلك

الـزمن بفضـل علماء الآثار واللغات الذين استطاعوا ان يقلبوا باطن الأرض، ويستخرجوا منها تلك الوثائق الهامة التي اعادت الينا ذكرى ملك بابل الكبير ليكون محط انظار الباحثين والدارسين من جديد، واصبح اسم حمورابي اكثر شهرة عندما اكتشف المنقبون الأثريون مسلته الشهيرة في سوزا عاصمة عيلام في جنوب ايـران خلال عامي ١٩٠١ و١٩٠٢، وقـد دونت على هذه المسلة القوانين والتشريعات التي استنها حمورابي لشعبه خلال حكمه لبلاد بابل.

ومنـذ ذلـك الحـين وعلماء اللغـات منكبـون على دراسـة وترجمة ونشر رسـائـل الملك البـابـلي، وكتـابـات التـدشـين التي دونت في عهده، وتواريخ الأحداث السنوية الهامة التي حصلت خلال ٤٣ سنة، وهي المدة التي حكم فيهـا حمورابي بابـل، وقـد اعتمـد المؤرخـون استخـدام ما يسمى «التـاريخ المتـوسـط» في تدوين عصـر حمورابي وهذا يعني الفترة الممتدة من عام ١٧٩٢ حتى العـام ١٧٥٠ق.م، ويـرد ذكـر حمورابي في نصـوص كتـابيـة عثر عليها خارج العـاصمـة بابـل، مثل الرسائل المكتشفة في مدينة ماري، وبذا يكون لدينـا مصـادر هامـة وكثـيرة عن حمورابي وعصره، بالاضافة إلى آلاف الرقم المسمارية التي تعود إلى عصور أقدم، وعصور أحدث من عصر حمورابي، وقد عثـر عليهـا داخـل وخـارج بابـل في بلاد ما بين النهـرين، ناهيك عن اللقى الأثـريـة الهـامة المرافقة، وسوف تكون الرقم الكتابية إلى جانب الآثار المادية الأساس الذي سوف نعتمده في دراستنا على الصفحات القادمة..

الطبيعة الجغرافية لبلاد ما بين النهرين:

نهضت دولـة حمورابي في منطقـة جغـرافيـة لا يمكن وصفها بانها ذات طبيعـة واحـدة سواء من ناحيـة المنـاخ او التضـاريس، فبلاد الرافدين ليست حارة اذ ان المنـاطق الشـماليـة المحصـورة في السهـول الواقعة بين نهري دجلة

والفـرات باردة جداً في الشتـاء وقـد يتساقط الثلج فيها بغزارة احياناً ، ولا تقل المنـاطق الـوسطى عنهـا برودة اذ ان بعض المناطق المحيطة ببغداد تشهد ليال تنخفض فيهـا درجـة الحـرارة دون الصفـر ، وتصبح رؤ ية متدليات الجليد من ميازيب واسطحة البيوت امراً عادياً جداً في العاصمة العراقية بغداد ، والوضع مختلف جداً في الشـمال الغـربي من البـلاد أي باتجـاه منـابع النهرين ، حيث يصبح المناخ قارياً قارس البرودة شتاء وشديد الحرارة صيفاً ، وفترات الانتقال بين الفصلين الرئيسين الصيف والشتاء قصيرة جداً ، وقد انعكس تأثير ذلك على الأرض الـزراعيـة والمـزروعات ، وجميع انواع النباتات حتى يومنا هذا ، وهكــذا نرى ان زراعـة اشجـار النخيـل ، وهي من اهم منتـوجـات البـلاد الـزراعيـة واكثـرهـا نفعـاً ، قد ازدهـرت في جنوب البلاد بينما قلت في الشمال بسبب انخفـاض درجـات الحـرارة شتاء ، وتعتبر البصرة والمناطق المحيطة بها من أغنى بلاد العالم في زراعة النخيل ، وقد لعبت شجرة النخيل دوراً بارزاً في النصـوص الأدبيـة والاسطـورية البابلية القديمة التي نشأت في جنوب ووسط بلاد الـرافـدين ، ونـرى صدى ذلـك في اسطـورة الجـدل بين شجـرة النخيل والتمرحنه ، حيث اخذت كل واحدة منهما تعدد مزاياها ومدى نفعها للناس .

ولم يقتصـر الأمـر على التفـاوت الشـديـد بين درجـات الحـرارة صيفاً وشتاء ، بل شمل أيضاً معدل هطول الأمطار السنوية غير المنتظمة ، ويصعب علينـا فعـلاً تحديـد كميات هطول الأمطار بدقة في المناطق التي تقع على خط عرض أو خط طول واحـد فهي مختلفـة وتتأرجـح كميـاتهـا من عام إلى آخر ، ولكن يمكن ان نحدد بشكل تقريبي نسبة كميات الأمطار في الأماكن الواقعة في وسـط وجنـوب الـرافـدين أي المناطق التي كانت تشكل بلاد بابل القديمة ، حيث ان نسبـة الأمطـار فيهـا كانت تتراوح بين ٢٥٠ و ٣٠٠مم سنـوياً على وجه التقريب .

الا ان دجلة والفـرات كانـا يشكـلان مصـدر الخصب الأسـاسي للمنطقة ، بغض النظر عن بعض الأراضي التي لا تسمح طبيعتها بالزراعة ،

أما الأراضي المنخفضة في جنوب بلاد الرافدين، والتي لا يوجد فيها مرتفعات متفاوتة، فقد ساعدت على انشاء نظام ري واسع، والمحاولات في ايجاد نظام ري متطور محاولات قديمة، فقد عمد الانسان منذ البدء الى شق الترع وفتح القنوات لجلب مياه الأنهار عبرها، وتوزيعها على الحقول والبساتين على شكل شبكة فائقة التنظيم وخاصة عند مواقع تدفق مياه النهرين بشكل هادىء نسبياً،ودليلنا على وجود مثل هذه الشبكة لا يقتصر على الكتابات المدونة على الرقم سواء في الوثائق الاقتصادية او الوثائق التي تذكر الحوادث السنوية الهامة، بل تشهد على ذلك آثار هذه القنوات الكثيرة التي لم تزل محفورة في الأرض حتى يومنا هذا، والتي تشير إلى أن الانسان كان يحصل على مياه السقاية دون اية صعوبة، أو مشقة،وكانت معظم الأراضي المروية بوسائل الري الاصطناعية خارج حدود مدينة بابل،وتشمل بشكل خاص المناطق الواقعة في وسط وجنوب بلاد الرافدين، وقد جعلت وفرة المحاصيل الزراعية وانتاجها الدائم دون انقطاع الدولة البابلية من اهم المراكز الزراعية في الشرق العربي القديم. اما الأماكن المجدبة والتي كان من الصعب ارواؤ ها بوسائل الري التقنية، والمنتشرة بين السهول الخصبة، فكانت تستغل في رعي قطعان الماشية من الغنم والماعز، كما كان هناك مناطق كبيرة على شكل سبخات ومستنقعات غير صالحة للزراعة.

وكانت الأراضي المروية الخصبة تحاط بشريط عريض ومتحوّل عبر مئات السنين يفصلها عن البادية السورية .وكانت مياه الأمطار تتزايد سنوياً وبشكل دائم كلما توغلنا باتجاه الشرق حتى حدود المرتفعات الجبلية حيث تتشكل أراض فسيحة صالحة للزراعة تستفيد من مياه الأمطار الدائمة، وتمتد السهول المروية بالأمطار من شمال بلاد الرافدين وأواسط القطر العربي السوري حتى تصل فلسطين، وتشكل ما يسمى بالهلال الخصيب، وكانت تستغل اراضي الوديان الخصبة في المناطق الجبلية للزراعة ايضاً، وقد ازداد مردودها الزراعي في بداية الأول الأول ق. م عما كان عليه في السابق بعد

اكتشـاف الحـديـد، واستخـدامـه في تصنيـع المحـاريث لفـلاحـة الأرض. بالاضـافـة إلى ان السهـول الجبليـة كانت تشكل مراعي خصبة للماشية .وقد ارتبطت فلاحة الأرض المستثمرة زراعياً ارتباطاً وثيقاً بأعمال الرعي.

وقـد أثـر تقسيم الأراضي الـزراعية إلى أراض مروية بالأمطار واخرى بوسائل الري الاصطناعية على التطور الاقتصادي والاجتماعي للسكان. وقد انعكس هذا التقسيم على تزايد كثافة السكان في تلك الأراضي، لا سيما في المنـاطق التي لم تشهـد تغيـيرات جوهـريـة في أحـوال الطقس خلال العصور التـاريخيـة، فالشـروط الطبيعيـة التي كانت سائـدة آنذاك لم تزل كما هي حتى اليوم وساعدت على استيطان السكان بكثافة سواء حول مدينة الموصل او الى الغرب منها وكذلك في المناطق الواقعة جنوب بغداد.

واعتنى السكـان قديـماً بزراعـة القمح والشعير، اذ كان القمح يحظى بعناية فائقة في العصر البابلي القديم وتحتاج زراعته الى اراض واسعة، ورعاية اكثر، وانتقلت زراعته من جنوب بلاد الرافدين إلى شمالها، ولم تزل الأولوية لزراعة الشعير في جنوب العراق حتى يومنا هذا .ولا يمكن فهم هذه الظاهرة دون العـودة إلى المشكلة الـرئيسـة التي كان يعـاني منهـا السكـان في العصور القديمةوهي مشكلة الملوحة في الأراض الزراعية على جانبي دجلة والفرات، ولكن بالـرغم من ذلـك فمن خطـل الـرأي الاعتقاد ان زيادة نسبة الملوحة في الأراضي المزروعة باستمرار تقع على عاتق الانسان نفسه وعلى قلة درايته أو خبرته او مقدرته على اصلاحها، فهناك اسباب اخرى قد تكون اجتماعية او سياسية كانت تغل يده، وتمنعه عن العمل في استصلاح الأرض، وعلى كل حال كانت ملوحـة الأراضي من اهم المصـاعب والمشـاكل التي كانت تشكل خطـراً حقيقيـاً تهدد أمن المـزارع، وتحرمه من محاصيل الأرض الوفيرة، وكان على الانسان ان يتعايش معها شاء ام ابى منذ مئات السنين.

فقد كانت مياه نهري دجلة والفرات وروافدهما تحمل في طياتها أملاحاً ومـواد رسـوبيـة اخـرى تجلبها معها من الجبال خلال جريانها ثم تتوضع على

ضفاف الأنهار أو في الحقول المروية بواسطة قنوات خلال أوقات الفيضانات، وتبقى الأملاح والرسوبيات في الأرض فترات طويلة، لأن مياه الأمطار في بابل شحيحة وكذلك في المناطق الجنوبية من بلاد الرافدين، كما ان الأراضي سهلية ومنخفضة ولا يوجد فيها مرتفعات جبلية كثيرة، مما يساعد على بقاء الأملاح في الأرض، وبعد تبخر المياه تشكل الأملاح طبقة فوق الأرض، ومن يزر جنوب العراق اليوم يعتقد لأول وهلة ان هذه الطبقة الملحية ثلج، وكانت تتسرب الأملاح إلى باطن الأرض الزراعية خلال عمليات السقاية الطويلة الأمد، وترتفع نسبتها مع مرور الزمن، واذا استطاعت الأملاح ان تخفض الانتاج الزراعي بنسبة ١, ٠ حتى ٢, ٠ من المحاصيل فان تزايد نسبة التركيز الملحي داخل الأرض يجعل ٥, ٠ حتى ١من المساحات الزراعية غير قابلة للاستثمار. لا سيما ان سوية المياه الجوفية في جنوب بلاد الرافدين مرتفعة جداً، وترتفع اكثر عند حصول الفيضانات، وتصل سطح الأرض بواسطة الأنابيب الشعرية حاملة معها الأملاح، ويزداد الأمر سوءاً كلما ارتفعت نسبة الترسبات في الأنهار أو في القنوات المتفرعة منها اذ ان سرير النهر، او القناة يرتفع ايضاً مما يؤدي إلى اعاقة عمليات السقاية ورفع سوية المياه الجوفية في المناطق القريبة، لذلك كانت أعمال تنظيف وازاحة التراكمات من مجاري الأنهار والقنوات من اهم الموضوعات التي عالجتها الرسائل البابلية القديمة والتشريعات الحقوقية.

وقد ثبت فعلاً بعد اجراء الاختبارات اللازمة ان الأراضي الملحية كانت تؤثر بشكل ملحوظ على الانتاج الزراعي في العصر البابلي القديم، ولذلك عمد المزارعون آنذاك إلى التوسع في زراعة الشعير لأنه اكثر مقاومة، ولكن رغم ذلك كان على المزارعين ان يتقبلوا شاؤوا ام أبوا تناقص الغلال سنة بعد اخرى، وقد تمكن العلماء من دراسة كميات الغلال المدونة بالخط المسماري ان يقدّروا نسبة محصول القمح في جنوب بلاد الرافدين عام ٢٤٠٠ ق.م بـ /١٦٪/ من مجموع المحاصيل المشتركة (قمح شعير) وتناقصت هذه

النسبة إلى ٢٪ عام ٢١٠٠ق.م، فاذا كان محصول الشعير عام ٢٤٠٠ ق.م حوالي ٢٥٠٠ ليتر لكل هكتار فقد اصبح ١٤٦٠ ليتراً عام ٢١٠٠ ق.م وفي عام ١٧٠٠ق.م أي في الفترة الواقعة في منتصف العصر البابلي القديم اصبح ٩٠٠ ليتر فقط.

واذا كانت هذه الأرقام تتباين من منطقة إلى اخرى وفق الشروط الطبيعية والمناخية إلا انها تشير إلى المردود المتناقص في الأراضي الزراعية المروية اصطناعياً في جنوب بلاد الرافدين.

وكان الوضع مختلفاً تماماً في الشمال أي في بلاد آشور، فهناك كانت تمطر السماء بسخاء، وقد يتساقط الثلج بغزارة في بعض أشهر الشتاء لذا لم يهتم المزارعون كثيراً بوسائل السقايةالتقنية ،ولم يعتمدوا على مياه الأنهار إلا في حالات نادرة جداً.

لذلك لم تعان الحقول والبساتين من مشكلة الملوحة في التربة لأن مياه الأمطار الغزيرة كانت تقوم بعملية غسل وتنظيف تام لكل الترسبات، اضف إلى ذلك ان سرير النهر كان منخفضاً جداً وسوية المياه الجوفية لا ترقى إلى جذور النباتات المزروعة، ولذلك لم تسبب ملوحة التربة الضئيلة نسبياً نقصاً في غلال الحبوب، وان حدث هذا ففي عصر متأخر، وعلى كل حال استطاع المزارعون ان يجنوا غلالاً وفيرة من أراضي الدولة الآشورية، خلال العصر البابلي القديم، ولم يزل المزارعون العراقيون حتى اليوم يولون زراعة القمح في شمال البلاد اهتماماً بالغاً، وكذلك كانت الشروط الطبيعية في أواسط الفرات اكثر ملائمة لزراعة القمح منها في الجنوب، وتوجد اليوم امكانيات كثيرة للتغلب على مشكلة ملوحة التربة كأن تعطى فترة راحة للأرض الزراعية. وخلال هذه الفترة تنخفض سوية المياه الجوفية فلا تتمكن من الصعود بسرعة عند فلاحة الأرض وزراعتها من جديد، وقد يساعد ايضاً اسلوب تجفيف الأرض، او اضافة مواد كيماوية على تقليل نسبة الملوحة في مياه الفيضانات؛ ولكن كل هذه الطرق لم تكن معروفة اصلاً في العصر البابلي القديم.

وقد عرف السومريون اهمية منح الأرض الزراعية فترة راحة فعمدوا إلى ترك الحقول والبساتين التي زرعت ورويت حتى اربع مرات في السنة فترة ما دون زراعة لتستعيد نشاطها وقوتها ، كما كانت اعمال تنظيف مجاري الأنهار والقنوات الشغل الشاغل للبابليين القدامى ، اذ منحوها جل اهتمامهم ، فعمد المزارعون إلى تقسيم الأراضي الزراعية إلى مساحات صغيرة محددة ليسهل العمل فيها ، واستثمارها على افضل وجه ، ويعود الفضل في استمرار جني الغلال والمحاصيل الزراعية في جنوب بلاد الرافدين بالدرجة الأولى إلى كفاح الانسان المرير مع الطبيعة ، فطالما دفع بها قدماً نحو الأمام متحدياً كل الشروط الصعبة ومن هذا المنطلق نستطيع ان نتدبر الأوامر والقوانين التي استنها حمورابي في شريعته وفي رسائله ، ونكون اكثر فهماً لخلفية الشروط الطبيعية التي كانت تفرض ذاتها على الواقع الزراعي في بابل .

وقد فاتنا ان نذكر امراً على جانب كبير من الأهمية ، وهو قلة المواد الأولية في بلاد الرافدين ، فقد كانت البلاد فعلاً فقيرة بها ، ويكمن غناها في الطين الذي كانت تخلفه مياه الأنهار وراءها ، اذ كانت تصنع منه مواد البناء الأساسية ، كما كانت تصنع منه ألواح الكتابة التي يدون عليها بالخط المسماري بواسطة أقلام مصنوعة من القصب ، بالاضافة إلى التماثيل الطينية التي لا حصر لها .

وكانت تصنع هذه التماثيل اما بواسطة اليد أو بالقالب . ومن المواد الطبيعية الأخرى المتوفرة بكثرة في جنوب بلاد الرافدين ،وخاصة في القسم السفلي من نهر الفرات ،عيدان القصب التي كانت تستخدم في بناء الأكواخ ، وفي تقوية الجدران المبنية من اللبن ، وكعلف للحيوانات ،بالاضافة إلى مادة الاسفلت المتوفرة في القسم العلوي من نهر الفرات عند مدينة هيت الحالية ، والتي استخدمت ايضاً في البناء وفي تمتين السفن ، ومنع تسرب المياه اليها ، كما ان الاسفلت نفسه كان بضاعة رائجة مرغوباً فيها في الدولة المجاورة .

ولكن المادة الرئيسة للبناء وهي الخشب كانت غير متوفرة في بلاد

الرافدين، حيث ان خشب أشجار النخيل وبعض أنواع الشجرالأخري مثل التمر حنه المنتشرة بكثرة لا تصلح اخشابها لتشييد ابنية كبيرة اولصنع هياكل السفن والعربات. لأن ذلك يتطلب خشباً متيناً مثل خشب الصنوبر والأرز المتوفر بشكل ملائم في المناطق الجبلية، لذلك كان الخشب في بلاد الرافدين قليلاً وذا أهمية كبيرة، فليس غريباً والحال هذه أن تفرد في قوانين الآجار والاستئجار والارث فقرات خاصة مطولة تعالج موضوعات المواد المصنعة من الخشب مثل الأبواب والأدراج وعتبات البيوت، حيث ان الحصول على مادة الخشب لا يمكن ان يتم الا عن طريق التجارة، اوعن طريق الغزوات والحروب، وكان الملوك والقواد العسكريون يفخرون من خلال كتاباتهم عن حملاتهم العسكرية بانهم قاموا باقتطاع أشجار الصنوبر والأرز، وكثيراً من الغزوات كان الهدف منها في الدرجة الأولى الحصول على الأخشاب النفيسة، وفي سبيل ذلك كانت تهون مشقات الحملات، وتكبد وعثاءالطرق الشاقة، وكانت الطرق تقودهم في بداية الأمرإلى أطراف المناطق الجبلية الشرقية، ومن ثم حولت إلى شمال سورية حتى جبال الأمانوس، واخيراً إلى لبنان المعروف بغابات جبال أرزه الشهيرة ذات الأريج العبق والظلال الرطبة التي تحدثت عنها التوراة.

كما تفتقد بلاد الرافدين مادة الحجر الخام الضروري لتشييد المعابد، والقصور الفخمة، ونحت التماثيل، ولتغطية العجز في توفير هذه المادة الهامة كانت تستجر من منطقة الشمال السوري، كما كان يستجر حجر الأوبسيديان الشفاف بشكل خاص من الجبال الأرمنية، واللازورد من أفغانستان البعيدة جداً عن بلاد الرافدين، والعقيق لتصنيع الحلي من الهند، واخيراً ليس آخراً كانت البلاد تعاني من قلة فلزات المعادن لتصنيع الأسلحة والأدوات، وعملية استيرادها من الخارج كانت تتركز في المدن الرئيسة مثل اور في الجنوب وآشور على نهر دجلة، وماري على أواسط الفرات،ثم توزع على باقي المناطق وتؤمن أرباحاً طائلة للتجار. وكانت تستخدم الأنهار والقنوات كمعابر

أساسية لنقل البضائع التجارية .وقد نوهنا سابقاً إلى ان البلاد لا تشكل وحدة جغرافية طبيعية منسجمة، ولاتكمن أهمية نهري دجلة والفرات في أنهما طريقا مواصلات نهرية للسفن فقط بل كانا عنصرين مساعدين لتنقل القوافل على امتداد مجراهما في البر.

اذ كان ينعطف طريق هام بمحاذاة نهر الفرات عند مدينة ماري خلال العصر البابلي القديم باتجاه الغرب ليصل سورية عبر تدمر، وينطلق طريق آخر من ميناء ايمار (مسكنة) على طول مجرى النهر ماراً بحلب باتجاه البحر، وكانت هناك طرق تجارية اخرى تمتد من شمال الفرات إلى آسية الصغرى، وطرق على امتداد نهر دجلة تعبر المدن البابلية القديمة، وتستفيد من كثافة السكان هناك وموارد المياه الغزيرة التي ينتفع بها المسافرون والتجار خلال تنقلاتهم، وكانت الحمير من اهم وابرز وسائل النقل البرية آنذاك في قطع المسافات الطويلة، وذلك لمقدرتهم على تحمل مشاق السفر ووعثاء الطرق الطويلة، اما الجمال والخيول فلم تكن تستخدم في العصر البابلي القديم، وعندما ألحت الحاجة على قطع طرق نائية وكانت بقع المياه فيها قليلة ومتباعدة عن بعضها، اكتشف الانسان أهمية الجمل فاستخدمه كوسيلة نقل مريحة في عصر لاحق، وبواسطة الجمل انبسطت آفاق واسعة أمام القوافل، وعرفت مناطق كانت مجهولة في الماضي البعيد او القريب، ولكن هذا لا يعني ان الحصان او الجمل كانا غير موجودين آنذاك، اذ تذكر الوثائق ان بعض الحكام كانوا يستخدمون الفرس والجمل لتأمين حاجياتهم. في جنوب الأناضول وشمال سورية، خلال حكم حمورابي، ولكن استخدامهما كان نادراً جداً، ولم يلعبا ذلك الدور الهام في نقل البضائع، وقطع المفازات البعيدة الذي لعباه في عصر لاحق.

ان الظروف الطبيعية القاسية التي تحدثنا عنها أثرت تأثيراً كبيراً وهاماً في مسار تطور البلاد،ونذكر من هذه الظروف شيئين هامين أولاً : محدودية الأرض المزروعة أو القابلة للاستثمار الزراعي ،والتي لا يمكن التغلب عليها الا

بوفرة الأيدي العاملة الدائمة ، وقد استطاع الانسان ان يحرز تقدماً ملحوظاً في مجال تنظيم العمل ، والقوى العاملة في الجنوب الرافدي ، في حين كان التقدم التقني والفني يحبو خلف العمل اليدوي ، وكانت الألات والادوات اليدوية التي تستخدم في مجال الزراعة تصنع بشكل عام من الحجر والخشب ، ونادراً ما كانت من البرونز ، ولم تعرف صناعة الحديد إلا بعد ألف سنة من حكم حمورابي ، واصبح الحديد من اهم المعادن المؤثرة في تقدم الانتاج الزراعي والحرفي .

وثانياً : تشكلت في بلاد الرافدين نتيجة الظروف الطبيعية مناطق زراعية عديدة استخدمت وسائل ري مختلفة الأنماط والأساليب ، وخاصة في بلاد بابل ، مما جعل قيام وحدة سياسية أمراً مستحيلاً ، ولم تكن الوحدة السياسية لتتم دون استخدام العنف والقوة العسكرية ، اذ كان الأمراء المحليون يتحينون الفرص المواتية عندما يدب الضعف في جسم الدولة المركزية الموحدة للانفصال عنها ، وتشكيل كيانات صغيرة مستقلة ، واذا كنا لا نستطيع الزعم ان هناك حواضر عدة في بلاد الرافدين على نمط ماكان سائداً في سورية في تلك الفترة الا ان نشوء كيانات مستقلة عديدة كان يؤدي إلى الاقتتال هناك بشكل شبه دائم .

التطور السياسي

ملوك سلالة أور

سوف نستعرض بايجاز فيما يلي التطور السياسي الذي شهدته بلاد الرافدين حتى قيام أول دولة سياسية مركزية، والتي تجسدت فيما يسمى بدولة سلالة أور، فقد استطعنا ان نتعرف من خلال المكتشفات الأثرية والكتابات المسمارية فيما بعد على حضارة راقية، نشأت وترعرعت في جنوب بلاد الرافدين، وكان حامل راية هذه الحضارة هو الشعب السومري، الذي خلف لنا وثائقه المكتوبه مدونة بالخط المسماري.

فلم تعد الحضارة السومرية الراقية تثير استغرابنا بما قدمته من انجازات رائعة على صعيد العمران والكتابة والفنون بأنواعها، واكتشافها مواطن الجمال في الجسم البشري الذي خلدته على شكل تماثيل منحوته. هذه الانجازات المبدعة في حقل النشاط الانساني لم تثر استغرابنا كما اثارت لسنوات عديدة اعجاب ودهشة اسلافنا، لأننا اليوم عرفنا الأسباب التي ادت إلى مثل هذا النهوض الشامخ في مطلع عصر التكوين السومري، فقد سبق استيطان الشعب السومري في الجنوب ما يسمى بثورة العصر الحجري الحديث، الذي شهد حضارة زراعية راقية كانت تعتمد مياه الأمطار منذ آلاف السنين، كما شهد تحولات وانقلابات جذرية في حياة الانسان الذي

انتقـل من مرحلة التقـاط القـوت وتجميعـه إلى انتـاجه، وقد اتضح ذلك من خلال الاكتشافات الأثرية المذهلة في السنوات الأخيرة، فقد عثر على أماكن في جنـوب غرب ايـران واواسـط الفرات شهدت تطور حضارات لا تقل اهمية عن الحضـارة السـومريـة في جنـوب الـرافـدين، ونستطيـع الآن بعـد تلك الاكتشـافـات الهـامـة أن نفهم رقي الحضـارة السـومرية، ونضعها في موقعها الصحيـح ضمن الاطـار العـام لحضـارات الشـرق القـديم، فقـد نهضت حضـارات راقيـة رغم النكسـات التي كانت تشـل نمـوهـا من حين لآخـر في المناطق التي تعتمد في زراعتها على مياه الأمطار، واصبحت هذه المناطق مجال بحث ودراسـة من قبـل المختصين، وسوف تساعدنا نتائج هذه الدراسات في فهم اسرع لكـل التطـورات الاقتصـادية والاجتماعية التي حدثت في مناطق الاستيطـان المتمـركـزة حول نهري دجلة والفـرات، والتي اختطت لنفسهـا أساليب الري التقنية مستفيدة من المياه التي يقدمها النهران، ومما لا شك فيه ان الانسان استفاد بادىء ذي بدء من تجمع مياه الأمطار ثم ما لبث ان تحول إلى الاستفـادة من ميـاه الأنهار نفسها لارواء حقوله، وذلك بشق الترع وفتح القنوات، التي بدأت تتسـع شيئـاً فشيئـاً حتى اخذت شكل شبكات تغطي مسـاحـات كبـيرة ثم فكـر باقـامـة السدود والحواجز لارواء الأراضي الجدباء البعيـدة جداً عن مصـادر الميـاه، وتمكن من ايجـاد آلات ضخ بسيطـة يمنـع بواسطتها فيضان المياه التي كانت تهدد الحقول والسحب بالغمر.

كل ذلـك ادى بطبيعـة الحـال إلى مردود اوسـع في المحاصيل الزراعية بشكـل ملحوظ، كما أن العمل في الأراضي الـزراعية التي تعتمد وسائل الري التقنيـة كان يتطلب وجـود نظـام عمـل جماعي دقيق وصـارم يحتاج إلى قيادة موحـدة متنفـذة اكثـر من المناطق المروية بمياه السماء، مما ادى الى نشوء طبقة متسلطة كانت تنزع باستمرار إلى امتلاك اكبر قدر من المنتوجات وحصرها في نفسها، فلا غرابة والحال هذه ان تنشأ في وقت مبكر جدا من التاريخ البشري عوامـل مسـاعدة على تشكيل سلطة متمثلة في دولة ذات نظام صارم بامكانه

جمع كل الأطراف تحت ظل واحد ثم ما لبث ان اخذ تشكل المجتمع الطبقي حوالي منتصف الألف الثالث ق . م .

آنـذاك نهضت دول مدن عديـدة على الأرض البابلية اخذت تتصارع وتتنافس فيما بينها وأبرزها اور واوروك ولجش وأوما في الجنوب وكيش في الشمال .

وقـد بدأ التطـور الاقتصـادي فيهـا يتجـاوز حدود دولـة المدينة ، اذ ان حاكـم كل مدينـة ما ان تتعـاظم قوتـه حتى تمتد تطلعاته إلى حكـم دول المدن المجاورة ، واخضاعها بالقوة العسكرية ، وهذه سنة التطور التاريخي لا مراء في ذلك ، وان فشل معظم حكام دول المدن في خلق دولة مركزية موحدة ، تلملم شعث الدول المتناثرة ، فان القدر اختار القائد المنتظر صرغون الأكادي الذي استطاع حوالي ٢٣٠٠ق . م خلال سلسلة من الحملات العسكرية ان يصل الخليـج العـربي بالشمال الرافدي ، ويخضع المناطق الواقعة ضمنهما لسيطرته ، وقـد تمكنت جيـوشـه باقتفاء طرق القوافل التجارية من الوصول حتى ساحل البحـر الأبيض المتـوسط ، واقتصـرت مهـام خلفـائـه من بعده الحفاظ على هذه الـدولـة القويـة المترامية الأطراف ، ولم يكن هذا الأمر سهلاً في كثير من الأحيان فقد شهدت تلك الفترة سنوات قتال مريرة ، وبرز من خلفائه الملك نارام سن (حفيـده) حوالي ٢٢٥٠ الـذي استطـاع ان يعيـد أمجاد جده ، وان يفوقها ، وان تم له ذلك خلال امد محدود .

وينتمي صرغون وعائلته المالكة الى قبائل تتكلم احدى لهجات اللغة السـاميـة ، ونعتقد ان اجداده كانوا من البدو النصف متحضرين على أواسط الفـرات . وممـا ساعد صرغون في ارتقائه سدة الحكم ولملمة دول المدن المبعثرة في بلاد ما بين النهـرين تحت قيـادة مركـزية موحدة ، هوتنازع تلك الدول فيما بينها وانفراط عقد محالفاتها من جهة وتذمر الشعب من فساد سلطة الكهنة من جهة اخرى .

وقـد استفـاد الغـوتيـون ، وهم شعب جبلي ـ من الاضطرابات والفتن

الـداخلية التي عمت أرجاء الدولة الأكادية ، ومن الانتفاضات التي قامت بها الشعـوب المغلوبـة على امـرهـا ، فدخلوا البـلاد فاتحـين منتصرين وأخضعوا الجنـوب الـرافـدي باديء ذي بدء ، ثم ما لبث نفـوذهم ان تغلغـل في باقي المناطق الأخرى واستمر قرابة مائة عام .

وكـان أول من تصـدى لمقـاومـة الغـازين هم ملوك سلالـة أور، اذ استطاعوا ان يردوهم على أعقابهم ، ويؤسسوا على أنقاضهم أول شكل من اشكال الحكم الاستبدادي في بلاد الرافدين .

هذا العصر الذي اصطلح على تسميته بعصر السلالة الثالثة في اور، والذي دام من ٢١١١ الى ٢٠٠٣ق . م تقريباً يستحق ان نوليه جل اهتمامنا ، لا لأنه سبق بشكل غير مباشر العصر البابلي القديم ، بل لأن التطور الاقتصادي والاجتماعي الـذي شهـده العصـر البـابـلي القديم لا يمكن فهمه بدقة دون الرجوع إلى حالات مشابهة حدثت في عصر السلالة الثالثة في أور، ولهذا لا بد لنـا من اعطـاء لمحـة عن هذا العصر، دون الدخول في متاهات التفاصيل ، لنكون انطباعاً ما عن العلاقات الاجتماعية التي سادت آنذاك .

فالملوك الخمسة الذين تعاقبوا على الحكم في أور استطاعوا ان يؤسسوا دولـة تمتـد من الخليـج العربي جنوباً حتى أقصى الرافدين شمالاً ، في المناطق المـرويـة بميـاه الأمطـار، اي ان دولـة أور احتلت نفس حدود المسـاحـة التي احتلتهـا الـدولة الأكادية دون ان تستطيع هذه الأخيرة ان تثبت اركان الحكم فيهـا ، وتخضعهـا للسلطة المركزية فترة طويلة ، ضف إلى ذلك ان دولة أور شهدت على صعيد المجتمع تطورات ضخمة قلبت كثيراً من المفاهيم .

فقد زودتنا الوثائق الاقتصادية الهامة التي تم اكتشافها في محفوظات كل من جيرسـو/لجش ، ونيبـور، وأومـا ، ودرهيم ، وأور، بمعلومـات قيمة عن كيفية معالجة الأمور الاقتصادية الملكية والكهنوتية ، وقد خضع اقتصاد المعابد الكهنوتي لاشراف القصر في عصر ملوك أور الثالث بعد ان كان هو المهيمن في عصور سابقة ،وحسم صراع السلطتين الكهنوتية والمدنية لصالح القصر.

واستطاعت السلطة المدنية المتمثلة في القصر منذ عهد صرغون من خلق وحدة سياسية مركزية قضت بذلك على حكم المقاطعات واقطاعات حكام دول المدن، واصبح الملك الآن يدير شؤون المقاطعات الزراعية الواسعة وتنظيم أمور السياسة فيها دون ان يكون للأمراء الكهنة أي دور مؤثر في الاقتصاد الزراعي، وبما ان الملك كان حاكماً مطلقاً فقد كان يملك مقدرات البلاد الاقتصادية في يديه بصفته أولاً ممثلاً لأملاك الدولة وثانياً بصفته الحاكم والأب الذي يرعى مصالح العباد، ولكن هذا لا يعني بشكل من الاشكال كما يتبادر إلى الذهن للوهلة الأولى من خلال مطالعتنا للوثائق الاقتصادية، المكتشفة داخل المعابد، ان ملكية الأرض والعتاد اصبحت خاصة بالدولة فقط، فهناك مؤشرات كثيرة تدل على وجود ملكيات زراعية خاصة، ولكن هذه الملكية الفردية تبقى محدودة ومشروطة من قبل مشايخ القرى. ويعتقد ان الملك كان يحاول ان يخضع اقتصاد الدولة المتنامي لاشراف القصر، الا ان محاولاته باءت بالفشل على ما يبدو عنها اصطدمت بمصالح الملاك الزراعيين، ومشايخ القرى، وليس لدينا وثائق تثبت او تنفي ما ذهبنا إليه.

لقد استخدم الملك في سبيل دعم سلطته ومد نفوذه كل الوسائل المتاحة له، بصفته أكبر الاقطاعيين، والحاكم المطلق، الذي بيده مصير كل المواطنين، فكان يسخر مواطنيه للعمل في المشاريع الضخمة مثل شق الترع والقنوات وتشييد القلاع والحصون كما يجبرهم على دفع التبرعات والهبات، وهكذا تشكلت لدى الملك قاعدة مادية ضخمة، وخصص لادارة أملاك الدولة الأميرية موظفون محترفون، ارتبطت اعمالهم كلياً بالأرض، فكانوا لا يغادرونها اطلاقاً، ضف إلى ذلك القوى العاملة من العبيد والعمال الزراعيين المستأجرين الذين يستنفرون خاصة وقت الحصاد، وجمع الغلال، وقد تمنح بعض اقطاعيات القصر للاستثمار، اما التجارة الخارجية فكانت حكراً على ملوك السلالة الثالثة في أور، فقد شكلوا جهازاً ضخماً من الموظفين لادارة

الأعمال التجارية والسهر على حسن تنفيذها وجباية الوادات والأموال العامة وتكليف تجار مهرة بترويج البضائع في البلدان الممتدة من الخليج العربي حتى ساحل البحر المتوسط، والجدير بالملاحظة ان الملك كان لا يستمد قوته من مصدر الهي فحسب بل كان هو نفسه المصدر الالهي لأن الملوك ألهوا في هذا العصر. وكان ينظر اليهم على أنهم آلهة محلية للبلاد تحميها وتذود عنها في وقت الملمات، لذا وجب عبادتها وتقديم الأضاحي باسمها.

ونظراً لطبيعة العلاقات الاقتصادية الخاصة كثرة موارد التجارة فقد اغتنى القصر غناء فاحشاً وادى الى تقوية الحكم الاستبدادي المركزي والى استثمار واستغلال قوى الشعب العاملة. واستطاعت الدولة المركزية القوية ان تنجز ما لم تقدر عليه دول المدن الصغيرة، اذ تمكنت من ادارة وتنظيم مساحات شاسعة،واسعة من الاراضي الزراعية،وايصال المياه اليها بواسطة شبكة ري دقيقة التنظيم مما ادى الى استصلاح أراض جديدة وجعلها قابلة للزراعة، وقد ظهر كل ذلك في تدوينات الأحداث السنوية الهامة، وكان قسم كبير من ريع الموارد الزراعية يستثمر في التجارة الخارجية التي كانت تؤمن لجنوب بلاد الرافدين المواد الأولية الضرورية بالاضافة إلى البضائع الكمالية،

وقد دعم كل هذه الأعمال والتنظيمات طموح حكام الرافدين الذين كانوا ينزعون إلى تأسيس امبراطورية مركزية موطدة الأركان، ورغم المركزية الصارمة، وربط السلطات كلها بيد الملك لم تعمر دولة الأسرة الثالثة في أور طويلاً، اذ ان الاقتصاد الملكي بكل أجهزته المتعددة، وحرفييه وعماله،

والعمل الدؤوب المتواصل في متابعة ومراقبة الأعمال الزراعية، أثبت عجزه في خضم تلك المساحات الشاسعة، ولم يكن أفضل حالاً عما كان عليه في عصر دول المدن السومرية الصغيرة. كما ان الدولة لم تستطع بأي شكل من الأشكال القضاء على ظاهرة الاقطاعية، والملكية الخاصة المتنامية، أو الحد

من تطورها كما ظهر ذلك جليا في العصر البابلي القديم، حيث أن الوثائق المدونة بين ايدينا تجعلنا نتلمس الأوضاع الاجتماعية المتأزمة، كما تشير إلى التباين في الأهواء والميول من منطقة الى اخرى، ولكن هذا الشعور الذي يداخلنا من حلال مطالعتنا لتلك الوثائق رهـ الافة اضات، ولا يمكن البت فيه على أنه حقائق ومسلمات، وقد زاد في تأزم الأوضاع الاجتماعية الداخلية الخطر الخارجي الداهم المتمثل في الدولة العدوة المجاورة عيلام، وتغلغل قبائل المارتو الى داخل البلاد. هذه القبائل التي كانت توصف في اللغة الأكادية بالعمورية ،والتي كانت سبباً في انهيار دولة أور وتلاشيها، وقد تمكنت هذه القبائل من أن تنطلق من معاقلها على أواسط الفرات، وتخترق حدود الدولة لتصل إلى أقصى السهول الرافدية في الجنوب، وتسمى هذه القبائل بالسامية الغربية تارة وبالكنعانية تارة اخرى، ولم تجد جيوش الدولة نفعاً في وقف هذا الزحف الهائل المتقدم، فانهار السور الضخم الذي كان يمنع تسربهم إلى المناطق الزراعية المروية، وثبتوا أقدامهم في كل أرجاء البلاد البابلية، فاستطاع قسم منهم ان يتابع سيرة حياته البدوية النصف متحضرة، الا ان القسم الأعظم عمل في الزراعة كعمال موسميين ليكسبوا قوت يومهم ثم ما لبثوا ان استقروا في الأرض الزراعية بفضل الظروف والبيئة وذابوا في بوتقة السكان المتحضرين، ونستطيع بواسطة وثائق الدولة الادارية المحفوظة في مدينة أور ان نتعرف إلى أعدادهم الضخمة، من خلال الأسماء العمورية التي كانوا يحملونها، وقد ساعدت هذه العناصر السامية التي تغلغلت سلماً بادىء الأمر في سقوط السلالة الثالثة في أور، كما استطاعت ان تنتزع السلطة السياسية لنفسها في مناطق أخرى ،وكان من بين هذه العناصر أسلاف حمورابي ملك بابل.

العصر الفاصل ما بين السلالة الثالثة في أور وعصر حمورابي :

ان الفترة التي اعقبت سقوط دولة أور الثالثة كانت في الحقيقة محطة هامة لالتقاط الأنفاس بالنسبة للتاريخ السياسي في المنطقة، بعد انهيار اول دولة مركزية نشأت في بلاد الرافدين، وبدأت تنهض على أنقاضها دول مدن عديدة متنافسة فيما بينها، ولم يعن هذا الانهيار شيئاً جديداً في تاريخ المنطقة، لأن هذا النظام المركزي غير مألوف في الشرق القديم، فعندما تكاتفت عدة عوامل داخلية وخارجية لاسقاطه لم يؤثر ذلك في مسار الحياة الاجتماعية ولا على تطورها، ولذلك لم يكن هناك حاجة لبذل مساعي خاصة للتغلب على أوضاع لم تكن موجودة سابقاً.

وبانهيار السلطة المركزية انهارت أيضاً المؤسسات الاقتصادية الملكية الاحتكارية وشجع ذلك على تطور الملكية الخاصة والمبادرات الفردية، وقد فشلت محاولات بعض الأمراء في خلق دولة ذات نظام مشابه لنظام دولة أور المنقرضة، وبعد مرور مائة عام على سقوط دولة أور ظهرت أوضاع وعلاقات اجتماعية وأخذت شكلها النهائي، وهي التي سوف تكون مجال بحثنا في الصفحات القادمة.

ومن أهم الأسباب التي ساعدت في تقويض دولة أور عسكرياً تسلل القبائل العمورية بشكل متواصل، واعتداءات الدولة العيلامية المجاورة في الجنوب الشرقي. وكان (ايبي - سن) وهو آخر ملك السلالة الحاكمة في أور (٢٠٢٧ - ٢٠٠٣ق.م) في وضع لا يحسد عليه اطلاقاً، اذ بالاضافة إلى الخطر الخارجي المتربص بعرشه كان عليه مقاومة النزعات الاستقلالية المحلية لعدد كبير من أمراء المدن، ولم تخل محاولاته الذكية في اشغال الأمراء المحليين ببعضهم من نجاح وقتي، كما نعتقد، اذ ان المصادر المتوفرة من ذلك العصر تتناقض في معلوماتها أو الأصح يصعب علينا فهم وتفسير مضامينها،

وعلى كل حال استطاع العموريون الذين يملكون قوة «صاعقة الجنوب» كما كانت تصفهم النصـوص أن يتغلغلوا بعيـداً داخـل الأرض الـرافـدية، وقام أحدهم ويدعى ـ اشبيرا ـ بثورة ضد الملك، وأعلن نفسه ملكا على مدينة ـ ايسن ، وكان في الأصل من كبار الموظفين في ماري .

كما انتقلت السلطـة في لارسـا الـواقعـة في جنـوب بلاد الـرافدين إلى شخص يدعى ـ نبلا نوم ـ، والاسم كما هو واضح من أصل عموري .

الا ان الـدمـار الحقيقي لحاضـرة الـدولـة المزدهـرة (أور) تم على يد العيـلاميـين، وحلفـائهم من القبائل الجبلية . وقد انعكس صدى هذا الدمار المؤلم في قصيدة أدبية من العصر البابلي القديم ترثي حال المدينة المدمرة :

في ذلك اليوم اختفت المدينة
فانطفأ الضياء
وتحولت المدينة إلى أنقاض
أيها الأب نانا! أصبحت المدينة يبابا
والشعب ينوح
وملأت جثث السكان لاكسر الفخار ضواحي المدينة
وعملت معاول الهدم في الأسوار
والشعب ينوح
وملأت جثث الأموات مداخل بوابات المدينة الكبيرة
التي كانت سابقاً ممراً للمواطنين .
وتناثرت الأشلاء فوق ساحات المدينة
المعدة لاقامة الحفلات والافراح
وسدت جثث الموتى منافذ الطرق والأزقة
التي كان يجتازها المواطنون
وتكدست أكوام الجثث في المؤسسات التي كانت

مبعث البهجة والفرح
ذابت دماء سكان البلاد كما تذوب خليطة النحاس
مع التوتياء في الحفر
وتبخرت جثث الموتى تحت أشعة الشمس
كما يتبخر شحم الخروف .

وقد ثبت فعلاً وجود مثل هذا الدمار المخيف الذي لحق بالمدينة من خلال التنقيب الأثري ، وعلى كل حال استقرت على ما يبدو حامية عيلامية لفترة من الزمن في المدينة المنكوبة ، حتى تمكن اشبيرا حاكم ايسن من ابعادها عن البلاد ، الا ان ذكرى النكبة ، والنهاية المفجعة لملكها بقيت عالقة طويلاً في اذهان البشر ، حيث اقتيد الملك الأسير مطأطىء الرأس الى عاصمة الدولة الغازية عيلام .

لم يعد الهدوء والسلام إلى المنطقة بسقوط العاصمة أور ، اذ ان الاقتتال واشعال نار الفتن بين دويلات المدن التي نهضت على أنقاض دولة أور دام ما يقارب القرنين ونصف القرن ، حتى تمكن حمورابي البابلي من القضاء عليها ، وفرض هيبة الدولة المركزية من جديد بقوة السلاح .

ومهمة مؤرخ اليوم ليست بالمهمة السهلة ، وهو يقف أمام جملة من الوثائق والمعاهدات والتحالفات تتضمن احداثاً جمة ، يناقض بعضها بعضاً حيث تبقى الصورة مشوشة لا تساعد على تحديد مجرى الأمور بدقة ، ولكن يبدو ان بعض حكام دول المدن استطاع لفترة وجيزة أن يفرض هيمنته على دول المدن المجاورة ، وعلى وجه التقريب يمكن ان نحدد مسار الأحداث في تلك الحقبة بمرحلتين ، **الأولى** : وبرزت فيها امارتا ايسن ولارسا المتصارعتان والمتنافستان على النفوذ في المنطقة حتى نهاية القرن التاسع عشر ق . م ، **والثانية** : عودة الهدوء والاستقرار النسبي إلى المنطقة نتيجة توازن القوى قرابة نصف قرن إلى أن تمكن حمورابي في أيامه الأخيرة من السيطرة على البلاد كافة بيد من حديد .

ولم تكن بابل في مطلع الألف الثاني ق. م والتي آلت اليها مقادير البلاد حاضرة تذكر، سواء في الميدان السياسي أو الاقتصادي، واذا عجز التنقيب الأثري من الوصول في حفرياته الى طبقات وسويات حضارية أقدم من الألف الثاني ق. م بسبب ارتفاع سوية المياه الجوفية في المدينة، فان هذا لا يعني ان المدينة لم تكن معروفة قبلاً، ولكن ليست بالأهمية التي اصبحت عليها في ظل حكم الأسرة العمورية، اذ تذكرها بعض الوثائق من عصر السلالة الثالثة في أور باسم بابيلا، وكان يقيم فيها حاكم اداري، وقد فسر العموريون الاسم على انه باب الاله (باب ايليم)، ثم عرف لدى المؤرخين اليونانيين القدماء بلفظ بابل كما تستخدمه اليوم كل المراجع التاريخية.

وكل المعارف التي استقيناها عن مدينة بابل لا تتجاوز حكم السلالة البابلية الأولى التي كان على رأسها سومو أبوم (١٨٩٤ - ١٨٨١ق. م)، وقد اعتمدنا في معارفنا على ما قدمته لنا مذكرات الأحداث السنوية الهامة المنتشرة بكثرة آنذاك وهي في الحقيقة مرجعنا الرئيس عن تلك الفترة.

حكم (سومو أبوم) في بابل ١٤ سنة وشمل نفوذه كل المناطق المحيطة بها كما تذكر احدى الوثائق المكتشفة في موقع ديلبات على بعد ٣٠كم من مدينة بابل، كما قام بتدمير مدينة كزاللو التي كانت خاضعة لحكم اسرته لفترة قصيرة، وأعاد الكرة خليفته (سومولائل) ١٨٨٠ - ١٨٤٥ق. م، بالاضافة إلى حملة شنها ضد مدينة كيش. أما ولي عهده سبيوم الذي حكم ما بين ١٨٤٤ و ١٨٣١ق. م، فقد كان موظفاً ادارياً في مدينة زيبار، وعندما اعتلى العرش قاد حملة ناجحة ضد مدينة لارسا حيث ذكرت احدى وثائق الأحداث السنوية بالحرف أنه «دحر جيش لارسا بقوة السلاح»، واستطاع أبيل - سن الذي حكم بابل من ١٨٣٠ - ١٨١٣ق. م أن يضم أجزاء هامة من شمال بلاد بابل إلى مملكته، كما تذكر حولياته بأنه شيد أسوار مدن عديدة مثل كيش وديلبات وبورسيبا وزيبار. ثم اعتلى العرش سن - موبلليت من ١٨١٢ - ١٧٩١ق. م وهو سلف حمورابي المباشر، وتمجد أخبار الحوادث انتصاراته

الرائعة على أيسن وأور، ولكنه أخفق على ما يبدو في اخضاع لارسا حيث أن الحملة التي قادها ضدها عادت تجر أذيال الخيبة وراءها، وتمكنت لارسا نفسها من أن تستعيد الحكم على مدينة ايسن فيما بعد.

نستطيع ان نستخلص التطور البطيء للأحداث في ظل حكم الأسرة البابلية الأولى من سجلات الحوليات الملكية، اذ ان حدود الدولة الناشئة لم تتجاوز المناطق الشمالية، والإرث الذي خلفه ـ سن موبلليت ـ لولده حمورابي كان متواضعاً جداً، اذ ان كل المحاولات التي كانت تبذل لضم المناطق الجنوبية كانت تبوء بالفشل، بسبب وجود دولة لارسا ذات القوة المتعاظمة، والتي تمكنت من بسط نفوذها على الجنوب الرافدي بأكمله بقيادة ملكها النشيط ريم ـ سن الذي تمكن من فرض سلطته على دولة ايسن.

ولقد شهد هذا العصر إلى جانب الفتوحات السياسية والمنازعات العسكرية نشاطاً ثقافياً وعمرانياً واسعاً شمل بناء المعابد ونحت التماثيل والمجسمات التي كانت تزين قاعات أماكن العبادة الرئيسة بالاضافة إلى الآنية النذرية والأدوات الطقسية، وقد تم بناء ايزانجيلا وهو المعبد المركزي في بابل في عهد الملك سيبوم، وشقت الترع وفتحت القنوات وبنيت السدود وحصنت المدن، وتذكر حوليات ـ سومو أبوم ـ بأنه قام بتسوير مدينة بابل نفسها خلال سنوات حكمه، مما يشير إلى ان المدينة كانت مهددة من الخارج بعد سقوط دولة أور، وربما تعرضت فعلاً للغزو مما جعل تحصينها أمراً محتماً، ولم يقتصر الأمر على تسوير وتحصين مدينة بابل فقط، بل كل المدن في الشمال والجنوب، اذ ان غزو العموريين لبلاد بابل لم يؤ د إلى تصدع وانهيار أسوار المدن المحصنة، بل أقلق المنطقة بأكملها وأجبر السكان على تحصين مدن لم تكن مسورة أصلاً.

استطاعت بابل أن تشكل قوة سياسية في أواسط بلاد الرافدين عند تقارب دجلة والفرات، وان كانت هذه القوة متواضعة في بداية أمرها إلا انها بحكم موقعها الهام شكلت ثقلاً استراتيجياً لا يستهان به، وفي نفس الوقت

برزت قوتـان في الجنـوب وفي الشـمال لارسا وآشور، استطاعتا أن تخلا بتوازن القـوى القـائمـة في بلاد الـرافـدين بضعـة عشر سنة، وكانتا من اهم القوى الفاعلة على مسرح الأحداث حتى عصر حمورابي.

وكما ذكرنا آنفاً فان ريم ـ سن ملك لارسا استطاع ان يضم ايسن إلى مملكتـه، وريم ـ سن هو من قبيلة (يمـوت بعـل) القاطنة شرق دجلة، وكان والده كودور ـ مابوك يحتل مرتبة شيخ قبيلة، ويتمتع بنفوذ أكبر من بقية مشايخ القبـائـل، اذ تمكن من تعيين ولـده (ورد ـ سن) ملكـاً على عرش لارسـا في جنـوب الـرافـدين (١٨٣٤ ـ ١٨٢٣ق.م)، وعندما توفي أعقبه على الحكم أخوه (ريم ـ سن ١٨٢٢ ـ ١٧٦٣ق.م)، وتمكن هذا الأخير من حكم البلاد ما يقـارب الستـين سنة، وتميز حكمه بالنجاح العسكري الكبير الذي أحرزه على دولة ايسن، وضمـها إلى مملكته في السنة الثلاثين من اعتلائه العرش، وهي السنـة التي أرخت بها السنـوات الاحـدى والثـلاثين من حكمه، وتذكر تواريخ الأحداث التي اعقبت عام فتح ايسن الأعمال الانشائية التي تمت في عهده في كل من أور وأدب وانتصاراته على مدينة أوروك التي صان حياة مواطنيها، وفتحـه لمدينتي (كيسـورّا) و(ديـر)، ويـذكـر ريم ـ سن في السنة الرابعة عشرة جيش بابـل من ضمن الجيـوش التي ألحق بها الهـزيمـة، وكـان آنـذاك سن ـ موبلليت حاكـماً في بابـل. وهكـذا نرى أن ريم ـ سن كان مهتـماً بفتح بلدان جديدة إلى جانب اهتمامه بالبناء والعمران، اذ يذكر تاريخ السنة ٢٤ ما يلي:

«بنـاء على رغبـة الآلهـة آنـو وانليـل وانكي قام الراعي الطيب (ريم ـ سن) الـذي حكمتـه وذكـاؤه لا مثيـل لهما بفتـح القنـاة التوأم التي تؤمن مياه الشـرب لأكـبر عدد من المـواطنـين والتي تحولت ضفـافهـا إلى حقول القمح السخية واستصلح كل الأراضي المجاورة حتى حدود البحر».

وبـالفعل قام ريم ـ سن باستصلاح كل الأراضي الجديدة التي ضمها إلى مملكتـه والمهـددة بارتفاع نسبة الأملاح فيها وجعلها قابلة لزراعة القمح، ولـدينـا ما يشير إلى أن (ريم ـ سن) دعم اقتصاد لارسا واهتم بالزراعة وكان

بذلك المثل والقدوة للشاب الطموح حمورابي.

وفي الشمال الرافدي استطاع شمشي هدد الأول العموري الأصل (١٨١٥ - ١٧٨٢ق. م) تأسيس نواة الدولة الآشورية، وتذكر قوائم أسماء الملوك الآشورية أن أجداد شمشي هدد كانوا يقطنون الخيام، ويعيشون حياة نصف بدوية، وقام هو بتعزيز مدينة آشور (قلعة شرقات الحالية) على نهر دجلة ليجعل منها عاصمة لمملكته، ولهذه المدينة تاريخ حافل وعريق في القدم.. اذ كانت تشكل عقدة مواصلات تجارية هامة في الألف الثالث ق. م وتشتهر بشكل خاص بتجارة التوتياء، وكان لآشور مستوطنات تجارية واسعة في أقاصي الأناضول منذ مطلع الألف الثاني ق. م، وكما تفيدنا الوثائق المسمارية المدونة باللغة الآشورية، والمكتشفة في كلتبه (كانيش القديمة) فان التجار الآشوريين كانوا يصدرون التوتياء المرغوب فيه في آسيا الصغرى لتصنيع البرونز إلى جانب المواد الكمالية الأخرى، ويستوردون بالمقابل الفضة والنحاس عبر طرق طويلة وشاقة ومتعبة، واذا كان النشاط التجاري الآشوري مع آسية الصغرى قد توقف بعد عدة أجيال لأسباب تتعلق بتبدلات جغرافية سكانية وسياسية، شملت مناطق كثيرة في آسية الصغرى وشمال سورية فان التجارة كانت عاملاً مهماً وفعالاً في نهوض ورقي آشور.

وبعد سقوط حكم السلالة الثالثة في أور تمكنت جماعات من القبائل العمورية الاستقرار في آشور، وتأسيس سلالة حاكمة فيها كان أشهر ملوكها الوشوما حوالي ١٩٢٠ق. م ونستخلص من احدى الوثائق التاريخية أنه تمكن من التقدم بجيوشه حتى وصل بابل نفسها.

وتمكن الأمير شمشي هدد العموري من اعتلاء عرش آشور وفرض هيبته على أهم مدينة تجارية على أواسط الفرات (ماري) وعين ابنه - يسمع هدد - نائباً له فيها، كما عين ابنه الثاني - يسمع دجن - ملكاً في موقع آخر يدعى اكللاتوم جعل منه حاضرة آشورية في جنوب العاصمة آشور، وكانت مهمة الابن الثاني ليست بالأمر السهل اذ اصطدم بمقاومة عناصر سكانية،

كانت تتغلغـل دون توقف باتجـاه السهـول ، وكان شمشي هدد نفسه يقضي شطـراً من السنـة في عاصمته الثانية (شوبات انليل ـ تل ليلان حالياً) الواقعة في شمال بلاد الـرافـدين (الجـزيـرة السـوريـة) ، وبذا يكون شمشي هدد قد هيمن فعليـاً على كافـة الأطـراف الشـماليـة من أراضي الهـلال الخصيب ، ووصـل ساحـل البحـر الأبيض المتوسط كما يذكر هو نفسه في احدى كتاباته ، وتمكن من اخضـاع أهم الطـرق التجارية الممتدة من ماري عبر تدمر ، وقطنة (تل المشرفة حالياً) إلى ساحل البحر الأبيض المتوسط بحنكته السياسية ، إذ قام بتزويج ابنه يسمع هدد نائبه في ماري من ابنة ملك قطنة ، وباعتزاز كبير استخــدم شمشي حدد اللقب الملكي القـديم (ملك كل البـلاد) ، وقـد تم العثـور على عدد كبـير من رسائله ، وخاصة تلك الموجهة الى ابنه في ماري ، وتتضمن أوامره ونصائحه الأبوية وارشاداته ، ونتعرف من خلال الرسائل على شخصية شمشي هدد كحاكم اداري واقتصادي فذ .

كان يدير شؤ ون البلاد بنفسه ، ويهتم بأمور الزراعة ، وكان هو أول من دعى إلى استخدام محراث جديد ، والى توطين البدو في مستوطنات مستقرة ، وكـان من الحكـام الأوائـل المعـاصـرين لحمـورابي البـابلي مثله في ذلك مثل (ريم ـ سن) ملك لارسـا ، ويعتقـد ان حمورابي تأثـر به تأثـراً كبيراً وكـان له القدوة والمثل .

وحتى نتمكن من فهم نشـوء الـدولة البابلية الكبر ى في عصر حمورابي بشكـل أفضـل لا بد أن نأتي على ذكـر دولتين هامتين في بلاد ما بين النهرين كانتـا تقفـان عثرة أمام طموحات حمورابي ، الذي كان ينزع إلى الهيمنة على كافـة دول المنطقـة أولاهما دولة ماري الواقعة على أواسط الفرات ، وقد نوهنا عنها سابقاً وثانيهما دولة اشنونا على نهر ديالى الذي يصب في نهر دجلة جنوب مدينة بغداد الحالية .

وماري هو الاسم القديم لتل الحريري الواقع على بعد حوالي ١١كم شمال مدينـة البـوكـمال السـورية ، وقد لعبت دوراً بارزاً تحت ظل حكم اسرة

سامية في الألف الثالث ق.م، تشهد على ذلك المخلفات الحضارية الرائعة والمؤثرة التي كشفت عنها الحفريات الفرنسية، ويعتقد ان ماري كانت تحتل مركزاً هاماً في الألف الرابع ق.م أيضاً. واستفادت ماري من موقعها على الفرات فاستغلت مجراه لنقل البضائع التجارية كما استثمرت ضفافه في أعمال الزراعة، وكان يقيم في ماري خلال عصر السلالة الثالثة في أور حاكم يخضع للسلطة المركزية في أور، وقد أدار إشبيرا ـ رجل ماري ـ ظهر المجن لسيده في أور وتمكن من أن يعلن نفسه ملكاً على ايسن كما رأينا. وقد تمكنت البعثة الفرنسية منذ عام ١٩٣٣ من الكشف على ما يزيد عن ٢٥ ألف رقيم طيني يعود تأريخها إلى الفترة الواقعة بين عام ١٨١٠ وعام ١٧٦٠ق.م، وتشكل أهم مصدر من مصادر معارفنا التاريخية عن شمال بلاد الرافدين والشمال السوري، وكان من بين تلك الرقم رسائل كثيرة، كان قد أرسلها حمورابي البابلي إلى ملوك ماري، وبواسطة هذه الوثائق الهامة استطعنا أن نتعرف على علاقات ماري بدول المنطقة وعلاقتها بالقبائل النصف متحضرة المحيطة بها، وعن اقتصادها ونظامها الاجتماعي وثقافة العصر، وكان يحكم في ذلك الوقت يخدونليم، ثم حل محله على العرش ابن شمشي هدد ملك بلاد آشور، وأخيراً زمرليم ابن يخدونليم (١٧٨٢ ـ ١٧٥٩ق.م) الذي استطاع ان يسترد عرش ابيه بعد وفاة شمشي حدد بمؤازرة ملك حلب، واصبح حليفاً لحمورابي إلا أنه ما لبث ان انقلب ضده.

وكانت اشنونا (تل أسمر الحالي) الواقعة في الجهة الشرقية من مجرى نهر ديالى قد أصبحت دولة ذات سيادة خلال حكم (ايبي ـ سن) آخر ملوك السلالة الثالثة في أور، وقد تمكن أحد ملوكها وهو ايبق ـ هدد الثاني الذي حكم حوالي عام ١٨٤٠ ق.م من الوصول إلى نهر الفرات عند مدينة ربيقوم، وأطلق على نفسه اللقب القديم (ملك كل البلاد) كما تبين ذلك من خلال كتابة مدونة على احدى الزخارف الحجرية، وقد تمكن ابنه من خلال مغامره عسكرية ان يصل حتى المجرى الأعلى لنهر الخابور؛ ومن الحكام

الـذين لعبـوا دوراً سيـاسياً نشطاً ايبال بعل الثاني، وهو معاصر لحمورابي وقد قاد حملات ضد ماري وآشور معتمداً أحياناً على تحالفه مع دولة عيلام .

أما في مجال التجارة فقد احتلت اشنونا مركزاً مرموقاً مستفيدة من مجرى نهر دجلة في نقل البضائع، وعندما اعتلى حمورابي عرش أبيه سن ـ موبلّيت، كان ريم ـ سن يحكم لارسـا، وشمشي هدد الأول في آشـور بالاضـافـة إلى ماري واشنـونـا وحكـامهـا، وكـان على حمورابي أن يواجـه كل هذه الـدول مجتـمـعــة ناهـيــك عن مدينـــة أوروك الـتي أصبحت امــارة مستقلة عام ١٨٦٠ق . م، وتمكن ريم سن من ضمهـا إلى مملكتـه في نهايـة القرن التاسع عشـر ق . م، فاذا كانت آشـور تمثـل قوة لا يستهـان بها في الشمال، ولارسا في الجنوب فان اشنونا في الشرق كانت تشكل نقطة جذب للقوتين الكبيرتين في التسابق للدخول معها في محالفات، ولم تكن مهمة حمورابي في تنفيذ مخططاته وتحقيق طموحاته بالأمر السهل،واذا قدر له فعلاً ان ينجح في التغلب على كل خصـومـه ونشـر لواء سيادته في كافة أنحاء المشرق العربي القديم، فقد ذكرنا ذلـك في مدخـل حديثنا، اما كيف حقق ذلك فهذا ما سوف نستعرضه بايجاز فيما يلي :

نهوض ورقي دولة حمورابي :

في عام ١٧٩٢ق . م كانت مدن مثـل زيبـار وكيش وديلبات وكزللو ومرد وغـيرهـا تقـع في محيـط لا يتجـاوز ٨٠ كم حول بابـل/عندما استلم حمورابي الحكم .ومن هنـا يتبـين لنـا كم كانت سلطة الدولة البابلية محدودة، ولم تتجاوز حدودهـا طيلة مدة حكم العـاهلين المخضرمين شمشي هدد في آشور وريـم ـ سن في لارسـا، ولم يكن بمقـدور حمورابي الشـاب أن يتنطع لهذين العاهلين الخبـيرين بشؤون السياسة والحكم، وكثيراً ما كان الحكام الصغار يستغلون

الوضع المتأزم بين الدولتين الـجارتين المتنافستين لصالحهما ليس فقط في تأمين استقلال اماراتهم بل أيضا في توسيعها على حساب الامارات الأصغر حجماً والأضعف قوة، وحمورابي كان واحداً من هؤلاء اد ادرك في وفت لاحو كيف يستفيد من العلاقات الدولية لصالحه، ويشير مضمون احدى الوثائق المدونه في السنةالعـاشرةمن حكم حمورابي الى أنه لم يكن صاحب الكلمة الأولى في بلاده اذ ان الـوثيقـة تتضمن قسـماً خاصاً بحياة حمورابي وبحياة شمشي هدد ايضاً مما يدعم الرأي القائل ان دولة بابل كانت خاضعة للنفوذ الآشوري، كما ان النصـر الـذي احـرزه حمورابي في السنـة السـابعـة من حكمـه على دولتي أوروك وايسن ،ودون ضمن الأحداث السنوية الهامة خلال الأعوام ١ ـ ٩ من حكم حمورابي قد اصبح موضع شك وتساؤل فيها اذا كان شمشي هدد نفسه هو الـذي كلف حمورابي بالحملة ومـده بكـل أسبـاب النصـر، كما يعتقـد ان الحملة التي شنها حمورابي في سنته الثامنة ضد يموت بعل كانت أيضاً بغطاء ودعم شمشي هدد، اذ من غير المعقول ان يجرؤ حمورابي على انتزاع منطقة كانت تخص ريم ـ سن ملك لارسا دون ان يحظى بموافقة ومؤازرة ملك آشور.

ومن الصعب علينـا اعطـاء صورة واضحـة عن جملة الأحـداث التي كانت تجري آنذاك ومدى مطابقة الوثائق التاريخية للواقع، اذ يفهم من بعض التـدوينـات للحوادث السنوية الهامة أن حمورابي كان يشن حملات لاخضاع المتمردين بالتعاون مع ريم ـ سن ملك لارسا، أما كتابات الحوليات فتذكر ان حمورابي هو نفسـه الـذي قام بكبـح جماح الثـائرين، وكسر شوكتهم، ويميل العلماء إلى الأخذ بالرأي الثاني حيث كان حمورابي يتمتع بعلاقات جيدة مع الـدولـة الآشـوريـة، ومـع ملكها شمشي هدد، وتوضح بعض الرسائل من ماري أن الاتصـالات بين حمورابي وشمشي هدد كانت تتسم بالصـداقـة والـود، اذ كانت السلطـة الآشورية تتوجه إلى حمورابي بالرجاء لحماية قوافلها التجـاريـة، التي تمر ببـلاد بابـل، كما كانت آشور تعيد اللاجئين الهاربين من

وجه العدالة ، والمقيمين في محيط ماري إلى السلطة البابلية ، وتوضح الرسائل الدبلوماسية الهامة الموجهة إلى حمورابي ما ذهبنا اليه ، وهو خضوع بابل لنفوذ آشور السياسي ، إلا ان هذا لا يعني اطلاقاً ان حمورابي كان تابعاً بشكل مباشر للملك الآشوري ، وكان للملك الآشوري محطات اقامة كثيرة على حدود الدولة البابلية الشمالية ، وارتأى حمورابي على ما يبدو ان يدخل في تحالفات مع هذا الحاكم النشيط والجار القريب . ومن هنا نفهم رضاء آشور وسكوتها عن حمورابي ،وهو يهاجم دولة اشنونا المجاورة اذ كان في هذا الهجوم منفعة متبادلة لكلا الطرفين بابل وآشور. وتذكر حوليات حمورابي انتصاره على مدينة ملجوم على نهر دجلة في السنة العاشرة لحكمه ، وفتحه لمدينة ربيقوم الواقعة على نهر الفرات ، ومدينة اخرى تدعى شليبي ،وهي لم تكتشف بعد ولكن يعتقد انها تقع على الفرات ايضا ودلك في السنة الحادية عشرة ؛ وباخضاع مدينتي ملجوم وربيقوم يكون حمورابي قد انتزع مقاطعتين هامتين كانتا خاضعتين لنفوذ مملكة اشنونا .

وقد دعى موت شمشي هدد حمورابي بعد السنة العاشرة من حكمه الى اعادة النظر في سياسته الخارجية ، فهو قد فقد في شمشي هدد مناصراً عنيداً وشخصية فذة كانت تحمي ظهره وتشد أزره ، ولم تكن للتوفر في أبناء شمشي هدد تلك الصفات الرجولية لشخصية والدهم المتوفى ، فكان على حمورابي في هذه الحالة أن ينشد السلام مع جاره ريم ـ سن حاكم لارسا ويتعايش مع دولة اشنونا ويحافظ على العلاقات الطيبة التي كانت تربطه باشور.

وفي مملكة ماري تمكن زمرليم من استعادة عرش أبيه بعد أن طرد يسمع هدد الضعيف خارج البلاد بمساعدة ودعم ملك سوريا الشمالية القوي ياريم ـ ليم الذي جعل من حلب عاصمة له ، وكان الشمال السوري يعرف في الوثائق المسمارية بمملكة يمحاض المشهورة بخصب أراضيها . واصبحت العلاقة بين المملكتين ماري ويمحاض أكثر تقاربا واكثر الفة وودا

بعد ان تزوج زمرليم ابنة ياريم ـليم ،وبذلك ضمن زمرليم الحماية العسكرية لمملكتـه، واعـترافاً منه بالفضل وامتناناً بعودة عرش ابيه اليه اهدى تمثاله إلى حلب، لينصب امام اله الطقس المحبوب والمبجل في حلب ليعبر عن جزيل امتنانه وعمق ارتباطه بصلاة ازلية.

ونستخلص من دراسة الرسائل المكتشفة في محفوظات القصر الملكي في ماري، والـذي كان ذائـع الصيت في عصـره معلومـات جمة عن النشـاطـات السياسية التي قام بها حمورابي خلال عشرين سنة، وتلك الرسائل ذات اهمية بالغة بالنسبة للمؤرخين لأن تواريخ الأحداث السنوية الهامة لا تسعفنا كثيراً في ترميم وتقويم هذا العصر رغم انها سندنا الأساسي في استقصاء المعلومات عن نشوء وتطور مملكة حمورابي، فهي تخبرنا عن أعمال الوقف، وترميم تماثيل الآلهـة واحصـاء محتويات المعابد، وبناء أسوار المدن، وشق الترع والقنوات، وتدشين تمثال حمورابي، على أنه ملك العدالة والحق الخ. .

ومما لا شك فيـه أن عرض الأحـداث والوقائع في بابل كما دونها مرسلو رسـائـل زمـرليم كان يكتنفـه الغمـوض، ولا يتيـح مجالاً لجلاء خلفيات هذه الأحداث وترابط بعضها ببعض، وبما ان الرسائل غير مؤرخة، وكانت ترسل بين الحـين والحـين، فيصعب والحال هذه ترتيبها ترتيباً زمنياً موثقاً على عكس الـوثـائق التـاريخيـة، وتجـبر المؤرخ اعتماد المضمون فقط لاستخلاص بعض المؤشرات التي تساعده في القاء الضوء على بعض الأحداث، ولكن غالباً ما تبقى مجريات الأحداث غير واضحة ودقيقة.

وعلى كل حال تسـاعـد مضـامـين الرسائل في التأكد من صحة وقوع بعض الأحـداث الهـامـة المذكورة في الحوليات، وقد ثبت ان الفترة الواقعة ما بين عامي ١٢ و ٢٩ من حكم حمورابي كانت فترة ركـود وسـلام، لم يتخللهـا أي حادث جلل سواء على الصعيـد السيـاسي أو العسكـري وتبقى سلطـة حمورابي خلال تلك المدة محدودة النطاق لم تتجاوز أفق الدولة البابلية الفعلية الا قليـلاً، ويبـدو ان سنـوات الحكم السلميـة هذه كانت فترة تحضير وتمهيد

للسنوات القادمة التي احرز فيها حمورابي بتتابع زمني قصير كل انتصاراته المجيدة.

ويبدو ان الحال لم يكن على ما يرام في آشور بعد وفاة شمشي هدد اذ كان على خليفته في الشمال يسمع ـ دجن ان يقضي على عصيان مسلح قبل ان يصل إلى سدة الحكم، ونستخلص من نصوص ماري انه فقد سيطرته على اواسط بلاد الرافدين، وتشير احدى رسائل ماري إلى ان يسمع ـ دجن كتب الى حمورابي مراراً وتكراراً ليضمن ولاءه، وفي نفس الوقت كانت العلاقة طيبة بين مملكة اشنونا وبابل، ولكن لم تفد كل تطمينات يسمع ـ دجن والعلاقة الحسنة مع الجار حمورابي في تهدئة مخاوف اشنونا من القوة الناهضة، اذ لم يكن بمقدور المملكتين بحال من الأحوال التصدي لطموحات حمورابي الجريئة، اضف إلى ذلك أن يسمع ـ دجن كان منهمكاً في مقاومة شعب جبلي يدعى ـ توروكان ـ استنفذ كل قواه.

وهناك رسالة من ماري معروفة جيداً لدى الأوساط العلمية، واعتمدت مرجعاً هاماً في معظم الدراسات، تذكر القوى الموجودة في الساحة الرافدية، وتتجاهل آشور كلياً وتتحدث عن توازن القوى الضعيفة بالكلمات التالية:

لا يوجد ملك واحد قادر على تحمل أعباء الحكم بمفرده، فهناك عشرة أو خمسة عشر ملكاً تابعاً لحمورابي البابلي، ونفس العدد من الملوك كان تابعاً لريم ـ سن ملك لارسا وكذلك العدد بالنسبة لـ ايبال بعل ملك اشنونا، ويموت بعل ملك قطنا، وهناك عشرون تابعاً ليديم ـ ليم ملك يمحاض. ويبدو ان هؤلاء الملوك التابعين ما هم في الحقيقة الا امراء محليين صغار، او شيوخ عشائر، ولكن اقوى هؤلاء الأمراء قاطبة هو مرسل الرسالة نفسه زمرليم، الذي كان يعتمد على دعم الملك البابلي في احكام السيطرة على بقية الأمراء والشيوخ التابعين له ؛اذ كان حمورابي يتمتع بعلاقات وثيقة مع زمرليم.

وكـان لزمـرليم سفـراء ومخـبرين في بابـل يطلعونه على مجريات الأمور وتطورات الأحداث في العاصمة البابلية وفق أدق التفاصيل، ونقرأ في رسالة موجهـة من السفـير ايبـال بعـل ـ وهو نفس اسم حاكم اشنونا ـ إلى سيده في ماري ما يلي:

«يطلعني حمورابي على كل الأعـمال التي يزمـع القيـام بها باستمـرار ويخـبرني عن مكـان حله وتـرحاله حتى أتمكن من الوصول اليه في أي وقت، ويخـبرني عن كل ما يدور في رأسـه وأنـا أقوم بدوري باطلاع سيدي على أهم الأحداث أولاً بأول».

ونحن لا نشك اطلاقاً بأن السفير ايبال ـ بعل قد بالغ كثيراً فيما كتب ليظهـر في عيني سيـده رجـلاً مهـماً ذا شأن لا يمكن الاستغناء عنه، فمن غير المعقـول ان يقـوم حمورابي بافشـاء سر مخططـاتـه ومـا كان يعتـزم القيـام به. وبـالمقـابـل كان للملك البابلي رجاله الثقاة في بلاط ماري، ونفهم من احدى الـرسـائـل ان حمورابي اعتمد على المعلومات التي ضمنها احد رجاله ويدعى بوققوم لمعرفة الوضع القائم والأحداث السياسية التي كانت تجري في منطقة الشـمال الـرافدي، وتطابقت هذه المعلومات حرفياً مع معلومات شخص آخر يدعى بخديليم كانت تخضع له مجموعة من المخبرين الموزعين في كافة أرجاء منطقة الفرات الأعلى.

وقـد كلف حمورابي كلا المخـبرين ـ بققـوم وبخـديليم ـ بتـزويـده باستمـرار بمعلومـات عن زمـرليم وعن تحركات جيشه وعن تحركات وتنقلات فرق جيـوش عيـلام واشنـونا التي تحاصر في الوقت ذاته مدينة رزاما في الشمال الرافدي. وكان حمورابي يرسل إلى زمرليم بعض المعلومات بواسطة سفيره بخديليم.

ان كمية الرسائل الكبيرة المكتشفة في محفوظات مدينة ماري لهي دليل واضح على مدى النشـاط الـدبلومـاسي الحي الذي كان يجمع بين الدولتين الواقعتين على الفرات، وكما عثر على هذه الكمية الهائلة من الرسائل الموجهة

من بابل إلى ماري خلال أعمال التنقيب الأثري ، فاننا نتوقع اليوم وجود عدد مماثل من الرسائل الموجهة من ماري إلى بابل بين أنقاض المدينة الجاثمة تحت سطح المياه الجوفية . ولم يكن السبب في اقامة علاقات ودية بين بابل وماري رغبة بابل في العيش بسلام مع جيرانها من الدول المجاورة في الشمال الغربي من حدودها ، والتي تهيمن على اهم الطرق التجارية فقط ، حيث ان رسائل ماري تذكر بكل وضوح ان ملك ماري كان يضع فرقا عسكرية كاملة تحت تصرف الملك البابلي ، ويقوم بدور الوسيط في جمع الفرق العسكريه من شمال سورية ، وخاصة من مملكة يمحاض لتكون في إمرة حمورابي .

ونفهم من قراءة احدى الرسائل ان زمرليم اخبر الرسول من بابل بوصول الفرق العسكرية من يمحاض إلى ماري ، بعد ان تجمعت بامرته في حلب ، وطبعاً كان حمورابي سعيداً جداً بهذا الخبر .

ونتعرف من خلال المراسلات المختلفة ، المتعلقة بالشؤون العسكرية ، رغم صعوبة فهمها أحياناً ، أعلى عدد القطع العسكرية ، التي قد يصل قوام احداها إلى الثلاثين ألف رجل . ويخبر زمرليم نفسه حمورابي عن نجاحه في جمع الفرق العسكرية في يمحاض لصالح الجيش البابلي في الرسالة التالية :

«فيما يتعلق بالجيوش المساعدة التي تستفسر عنها بكتاباتك المستمرة فاعلم بأنني كتبت إلى حمورابي ملك حلب بهذا الخصوص ليرسل جنوده ، وقد ارسلها فعلاً ووصلت الينا» .

ويبدو انه تشكل حلف ثلاثي يضم حلب وماري وبابل ، وقد استغل حمورابي هذا الحلف بشكل خاص في حملاته العسكرية التي كان يشنها ضد اشنونا وحليفتها عيلام وكذلك ضد لارسا .

وقد سمي العام الحادي عشر من حكم زمرليم : العام الذي أرسل فيه زمرليم جيوشه لمساعدة بابل ، ويصادق على صحة هذه التسمية عدد كبير من سفراء ماري الموجودين في بابل ويؤكدون وصول اعداد كبيرة من الفرق العسكرية القادمة من اواسط الفرات إلى بابل ، وقد اخبر (ايبال بعل) سيده

مرة وهو سفير ماري في البلاط البابلي ومتخصص بالشؤ ون العسكرية ، اخبر زمرليم بانه تنفيذاً لتعليماته قام بتنبيه حمورابي بوجوب اعادة الفرق العسكرية المؤازرة إلى قواعدها في ماري بعد أن انتهى موسم القتال الذي يقع عادة في أوائل أيام الشتاء القارصة ، لكن حمورابي لم يعره انتباهاً زاعماً انه ينتظر حتى تتضح نيات العدو.

وبالمقابل كان حمورابي يؤ ازر ملك ماري أحياناً ويمده بالفرق العسكرية عندما تقتضي الحاجة ، الا انه غالباً ما كان يتلكأ في تلبية رغبات الحليف ، فقد اعتذر مرة عن ارسال عشرة آلاف مقاتل بابلي بحجة انه يستطلع نيات العدو وما يخبئه من مكائد ، وارسل مرة جيوشه فعلاً إلى ماري ولكن دون حماس متذرعاً بطول الطريق ووعورة مسالكه ، وعلى كل حال نجد ان التحالف كان لصالح الطرفين وان كان المستفيد الأكبر من هذا التحالف هو حمورابي ، ولم يكن ادعاء حمورابي باطلاً حين تحدث عن مشاق السفر إلى ماري ، فالطريق من ماري باتجاه بابل أسهل بكثير من الاتجاه المعاكس حيث كان مجرى الفرات يساعد السفن والعتاد المنطلقة من ماري في الوصول بيسر ودون مشقة الى بابل فيصل الجنود غير مجهدين بأعباء السفر.

وتعيدنا الرسائل إلى وقت مشحون بالمنازعات والفتوحات العسكرية المؤقتة حيث أن حمورابي قام خلال السنوات العشر الماضية بعقد محالفات وشن غزوات صغيرة محدودة الأجل ، ولم تترك أية غزوة من تلك الغزوات اثراً يذكر، حتى ان كثيراً من المواقع التي احتلها حمورابي اضطر إلى الانسحاب منها ثانية ، مثل مدينة ملجوم التي فتحها في السنة العاشرة من حكمه ، ثم ما لبث ان انسحب منها في وقت قصير لاحق حيث تذكر من ضمن المدن التي فقد السيطرة عليها ، كما ان الحاح حمورابي في طلب المزيد من الامدادات العسكرية يشير إلى وضعه الحرج ، وبما ان حمورابي لم يتمكن من احراز نصر مؤزر لم تجد تلك الحروب طريقها إلى التدوين ضمن سجل الأحداث السنوية الهامة ، وكان على حمورابي في السنة الثلاثين من حكمه ان يهزم

مجموعة كبيرة من الدول العدوة والشديدة البأس المحيطة بدولته، ولو صدقت أخبار الأحداث السنوية الهامة فقد احرز حمورابي نصراً مبيناً على اعدائه «اذ تمكن من كسر شوكة الجيش العيلامي الزاحف نحوه من حدود مرشاشي، واخضع بلاد سوبارتو وجوتيوم وتوبلياش وملجوم التي ثارت ضده بعنف، وثبت اركان الحكم في سومر وأكاد بفضل قوة الآلهة الكبيرة».

ونفهم من هذا الخبر ان دولة اشنونا المسماة هنا توبلياش دخلت مع حليفتها عيلام الحرب ضد بابل بمؤازرة الجيوش الآشورية (سوبارتو)، ووحدات من جيش الشعب الجبلي الغوتي، المتمركز في مدينة ملجوم الواقعة على نهر دجلة والتي كانت تحت سيطرة حمورابي.

وقفت هذه القوى مجتمعة صفاً واحداً ضد الدولة البابلية، وتحدثنا الأخبار السنوية عن نصر آخر في العام التالي أحرزه حمورابي على دولة لارسا وعلى مليكها ريم ـ سن الذي تقدمت به السنون، فأصبح يأتمر بأمر حمورابي واليك الخبر كما هو مدون في سجل الأحداث السنوية: «بالاعتماد على الالهين آنو وانليل اللذين كانا يتقدمان جيوشه (جيوش حمورابي) انتصر بقوة الآلهة الكبيرة التي منحته اياها على دولة يموت بعل وعلى حاكمها الملك (ريم ـ سن)».

ولا ندري كيف وقعت الواقعة بين العاهلين الكبيرين حمورابي وريم ـ سن، اذ يذكر مضمون احدى الرسائل من ماري بأنه لم يكن هناك ما يعكر صفو العلاقات بين البلدين، بل كانا يخططان لعقد تحالف فيما بينهما ضد دولة اشنونا المتحالفة مع عيلام، حيث يخبر رسول زمرليم المقيم في بابل سيده بأنه فهم من خلال استجوابه لسائقي الحمير الذين رافقوا رسولي حمورابي إلى لارسا مضمون رسالة كان قد وجهها ريم ـ سن الى حمورابي يقول فيها: بأن عليهما ان يؤازرا بعضهما في حالة هجوم العدو ـ ولا يذكر في الرسالة اسم العدو ـ تقول الرسالة حرفياً: «لقد جمعت رجالي في بلدي فهل لك أن تفعل ما فعلت أنا، فإذا ما هاجمك العدو، فسوف تؤازرك فرقي وسفني العسكرية

لردع المهاجمين، وفي حال تعرضي أنا للهجوم فأتمنى ان تتحد قواك وسفنك العسكرية مع جيوشي». ولكن حمورابي لم يأبه لهذه المقترحات، ولم يعرها كثير انتباه، وان كان يفضل ألا يقطع العلاقات نهائياً مع حليفه.

ولكن بعد ان تمكن حمورابي من القضاء على دولة اشنونا وحلفائها، واصبح في مركز قوى مستقر أدار ظهر المجن لحليفه السابق في لارسا.

وبانتصاره على ريم ـ سن خضعت له معظم المناطق الواقعة في الجنوب

الرافدي، واصبحت لارسا عاصمة محلية للدولة البابلية في الجنوب، وكان حمورابي حريصاً على عدم تدمير المدينة بل عمل جاهداً على اصلاحها واعمارها من جديد، اذ تذكر احدى رسائله الموجهة إلى احد عماله في لارسا بأنه وضع تحت تصرفه ١٨٠ ناقلة شحن للمساعدة في اعمار المدينة، ولا ندري بالضبط فيما اذا كانت الجيوش المتحالفة في المناطق الشمالية الشرقية من البلاد قد تقبلت انتصار حمورابي، واستسلمت للأمر الواقع أم انها وقفت ضد التوسع البابلي الكبير، وقامت بصده فأصيبت بنكسة عسكرية ساحقة، ام ان حمورابي امسك بزمام المبادرة وشن عليها هجوماً ساحقاً؟

ومهما يكن من أمر فان حمورابي قام بعملية كبيرة في العام الثاني والثلاثين من حكمه ضد اشنونا وآشور ودولة الغوتيين، وكان النصر حليفه وبذا تكون سلطته قد امتدت إلى أقاصي الشمال الشرقي من البلاد.

ويطلب زمرليم في احدى رسائله من حمورابي ان يعتلي عرش اشنونا هو او احد اتباعه المخلصين، ومن الواضح ان زمرليم رحب كثيراً بانتصار حليفه حمورابي لأن اشنونا قد شنت عليه يوماً ما هجوماً، ولم يدر بخلده ما سوف تجلب عليه الأعوام القادمة من كوارث، اذ كان قصير النظر في تقييم الأوضاع السياسية الراهنة، وجاء في الأخبار السنوية ان حمورابي شن هجوماً آخر ضد اشنونا في السنة الثامنة والثلاثين من حكمه وجعل ارضها يبابا «اذ انه بحكمة الاله مردوخ التي منحه اياها دمر توبلياش (اشنونا) بكميات المياه الغزيرة».

ونفهم من هذا القـول ان حمورابي خرب سدود الأنهـار الاصطنـاعيـة وجعل المدينة ترقد تحت مياه الفيضانات الساحقة المنطلقة من خلف السدود المهـدمـة. وعلى كل حال لم يقم لاشنـونـا بعد ذلك الوقت قائمة وطويت من صفحات التاريخ كدولة ذات سيادة إلى الأبد فقد لاقت نفس المصير الذي لحق بماري فيما بعد، لأن حمورابي الذي اصبح سيداً على جنوب ووسط بلاد الرافدين بدأت تطلعاته تمتد إلى حكم وادي الفرات الأوسط والى مركز ثقل الدولة الآشورية هناك.

ونستنتـج من مضمـون بعض رسـائـل ماري التي تشيـد بالمحـالفـات العسكـريـة المعقـودة بين ماري وبـابل ان العلاقات الدبلوماسية لم تكن دائماً على خير ما يرام، وان اشيـاء كانت تحدث تعكـر صفـو الـوئـام السـائـد بين الـدولتين الحليفتين، فتعلو بعض الأصوات معبرة عن عدم رضاها وسخطها للتلكؤ عن ارسـال الـوحـدات العسكـريـة او الاحتفـاظ بها طويلاً في أماكن تواجدها، ولم يكن هناك تفاهم تام في وضع الخطط العسكرية الاستراتيجية بل كانت بعض الآراء متباينة ومختلفة.

ونستشف من خلال رسالة موجهة من رسول ماري في بابل إلى سيده زمـرليم الـلامبـالاة التي استقبـل بها وفـد ماري في بلاط حمورابي، اذ يقـول الرسول: صحيح انهم ألبسونا ومن معنا من الوفد حلة رسمية، شأننا في ذلك شأن الـوفـد القـادم من يمحـاض بمناسبة حفل طعام في القصر، إلا ان هذا الـشـــرف لم يحظ به خدم الملك زمــرليم مما أثـــار غضبهم فغـــادروا القصـــر ساخطين، وعندما نقل الخبر إلى حمورابي استدعاهم ثانية وطيب خاطرهم، وألبسهم ثيـاب القصـر، ونبههم إلى انـه في مثل هذه المناسبات يمنح القصر الثياب الرسمية لمن يشاء، ويمنعها عمن يشاء، وفي مناسبات قادمة لن يمنح السفراء الأجانب الثياب الملكية.

ولكن من السـذاجـة بمكـان الاعتقاد ان تدهور العلاقات الجيدة التي كانت تربـط بابـل بماري مرده للأسباب السطحية التي ذكرناها، والتي نجهل

ترتيبهـا الـزمني بدقـة. ومن الطبيعي ان تفـتر العـلاقـات من حين لاخر بين الـدول المتحـالفة. الا ان معرفتنا بمجرى الحوادث في أوقات لاحقة هي التي ساعدتنا في اضفاء بعض الجلاء والوضوح على الوضع المتأزم بين الحليفين. وعلى كل حال يمكن القـول ان الانتصـارات التي حققهـا حمورابي خلال السنتين الحـاديـة والثانية والثلاثين من حكمه جعلته لا يقيم وزناً لتحالفه مع ماري، ومهما يكن من أمر فان موقع ماري الاستراتيجي على أواسط الفرات الهـام من النـاحيـة العسكـريـة والتجـارية جعلت حمورابي يتطلع إلى ماري كهـدف عسكـري لاحق، وفي سبيـل هذا الهـدف الطمـوح ضرب حمورابي بكل تحالفاته السابقة مع ماري عرض الحائط، دون ان يراعي أبسط القواعد الأخـلاقيـة، وقد دون حمورابي انتصاره على ماري ضمن الأحداث السنوية الهـامـة إلى جانب أعمال أخرى قام بها في السنة الثالثة والثلاثين من حكمه، فيذكر أولاً أعمال الترميم لأنظمة الري في جنوب بلاد الرافدين، التي تهدمت قنواتها بفعل الهجوم الساحق على لارسا، ثم يأتي على ذكر الانتصار الذي حققه على ماري وملجوم، واخضاع المدن الآشورية لسيطرته؛ الا ان ماري وملجوم ما لبثتا أن ثارتا ضده، وفي اخبار حوادث العام الرابع والثلاثين يشيد حمورابي ببنـاء معبـد هام، وفي أخبـار العام الخامس والثلاثين يشير حمورابي إلى الملاحظة التالية: «بأمر من انو وانليل دمر (حمورابي) أسوار مدينتي ماري وملجوم».

ولا نعلم عن مصير زمرليم بعد ذلك الوقت شيئاً كما نجهل الحالة التي آلت اليهـا مدينـة ماري بعـد الكـارثـة التي ألحقهـا بها حمورابي اذ تصمت النصوص في ماري نهائياً، وعلى كل حال لم يعد لماري شأن يذكر على مسرح الأحداث السياسية العالمية.

والآن بعـد أن أصبـح حمورابي سيداً على أواسط الفرات في السنوات العشـرة الأخـيرة من حكمه لم تضعف عزيمته أو تخر قواه، فقد توجه بجيوشه الجـرارة نحـو سوبـارتـو معقل الدولة الآشورية في الشمال الرافدي، واذا كان

سابقاً قد الحق الهزائم بالجيش الآشوري من خلال تحالفه مع اعداء الدولة البابلية، فانه الآن يهاجمه في عقر داره، ويتوج هجومه بانتصارات باهرة.

ولكن إلى أي مدى استطاع حمورابي ان يتغلغل داخل حدود الدولة الآشورية فان الأمر يبقى غير واضح بالنسبة لنا الا ان عثور الآثاريين على نصب لحمورابي في منطقة ديار بكر يشير دون أدنى ريب إلى العمق، الذي وصله بجيوشه حول منابع دجلة فيما لو كان هذا النصب قد شيد فعلاً لتمجيد انتصاراته، كما يطرح السؤال نفسه ما هي المناطق التي سلخت من الدولة الآشورية وألحقت بمملكة حمورابي؟ اذ ان ادعاء حمورابي في مقدمة شريعته بانه قد احكم الطوق على آشور ونينوى وأصبحتا ضمن ممتلكاته لا يجد ما يثبته ويدعمه في وثائق أخرى.

ورغم ذلك نجد أن حمورابي استطاع في نهاية السنة الثالثة والأربعين من حكمه وخلال فترة وجيزة ان يخضع معظم دول المدن الرافدية، ويصهرها في بوتقة الدولة المركزية الواحدة، وقد كان حمورابي حريصاً في مقدمة شريعته الآنفة الذكر ألاّ يعدد فتوحاته العسكرية وأمجاد بطولاته التي احرزها على اعدائه السابقين بقدر ما يفخر بأعماله العمرانية والانسانية، التي تلت لصالح شعبه، فهو يحب ان يظهر بمظهر ملك بابل العظيم الصالح، مانح الخير والخصب، مغدق الخيرات والرفاه، المحارب الرحيم، محي الأرض المواب، الذي أغدق على شعبه الماء الوفير، وباختصار الحاكم المؤمن الذي أعاد للطقوس الدينية بهاءها وأنعم على شعبه بالخيرات، وساس أعداءه بالرحمة والشفقة، وأدار شؤون حكمه كالراعي الأمين ولقي استحسانا لدى الآلهة.

ونرى في اللوح الذي عثر عليه في مدينة أور باللغة السومرية. وفي لوح آخر نفس النص باللغتين السومرية والأكادية يفتخر فيه حمورابي مادحا نفسه فيقول: «أولئك الذين أظهروا لي العداوة قتلتهم، حطمت آسلحتهم، ودمرت بلادهم وأخذت سكانهم أسرى، وسحقت جيوشهم، وأولئك الدين عصوا أمري وضعت قدمي فوق ظهورهم. أنا الملك. الذي حقق رغبة الاله

مردوخ القتالية وجعل قوة الأعداء تتلاشى، طردت الأعداء الحاقدين، واجتثت جذور الشر من البلاد، وتركت المواطنين يعيشون بأمان واطمئنان في رغد من العيش، ولم يعد هناك من يقض مضجع الآمنين».

خلفاء حمورابي:

لا شك ان حمورابي استطاع خلال فترة قصيرة ان يشيد دولة عظيمة بحكمة ودهاء لم تخل من قسوة وعنف ولكن هذه المملكة العامرة المترامية الأطراف لم تعمر طويلاً، وكما سوف نرى فان الدولة كانت تعاني من مشاكل وفتن داخلية بالاضافة إلى الأخطار المحدقة بها من الخارج، فكان على ابن حمورابي وخليفته سمسو ايلونا (١٧٤٩ - ١٧١٢ق. م) أن يقاوم الخطر الخارجي على جبهتين، أولاً سحق الثوار في الجنوب أي في المنطقة الخصبة التي تشكل القاعدة الأساسية في الاقتصاد البابلي وثانياً مقاومة غزو الكشيين*.

ففي لارسا ومدينة أور ذات التقاليد العريقة نصّب ريم - سن نفسه ملكاً مستغلاً اسم سلفه ريم - سن الأول الذي وطد أركان دولة مهيبة متطورة اقتصادياً وسياسياً، واخبار الأحداث السنوية الهامة ملأى بانتصارات (سمسو ايلونا) التي احرزها على الثائرين ضده في الجنوب الرافدي، اذ تقول هذه الأخبار بأنه دمر أسوار المدن الحصينة أور وأوروك وايسن.

ولقد انكسر جيش ريم - سن الثاني انكساراً ساحقاً عند مدينة كيش في السنة الرابعة عشرة من حكمه، ويلخص سمسو ايلونا انتصاراته المجيدة التي أضاف اليها نصراً آخر على اشنونا (توبلياش) في السنة العشرين من حكمه

* - الكشيون شعب منحدر من الشرق كان يبحث عن موطيء قدم له في بلاد الرافدين.

ما يلي :

«في هذا الوقت تحول الكل في سومر وأكاد (المقصود جنوب ووسط بلاد الـرافـدين) ضدي وخـلال عام واحـد شهرت السلاح فعلاً في وجوههم ثماني مرات ، وحـوّلت أمـاكن تواجـد أعـدائي إلى خرائب ، واجتثثت جذور الشر والفساد من البلاد ، وتمكنت من أن أجعل البلاد برمتها تصيخ السمع إلى أوامري » .

ورغم ذلـك لم ينجـح سمسو إيلونا في اخضاع كافة المناطق الجنوبية في بلاد الـرافـدئِن لسلطته حيث تذكر أخبار الحوادث السنوية المكتشفة في مدينة نيبور أن شخصاً ما يدعى (ايلمان) أو (ايلوماـ ايلوم) تمكن من احكام سيطرته على ضفـة الخليـج العـربي ، وأسس أسـرة حاكمـة هنـاك عرفت في المراجع المكتوبة باسم «بلاد البحر» .

وهكـذا نرى ان خليفـة حمورابي عجـز عن المحـافظة على وحدة دولة مركـزيـة قويـة لملم والـده شعثهـا منـذ وقت قصـير ، فبدأت بعض الولايات تنفصـل عن الـدولـة الأم ، وتشق طريقهـا المستقـل كسابق عهدها ، ولم يكن الثائرون بمعزل عن عامة أفراد الشعب ، فقد وقف الشعب معهم بكل فئاته وطبقاته بقضه وقضيضه ، يمد لهم يد المساعدة . وفي السنة التاسعة من حكم سمسـو ايلونـا يظهـر اسم عدو في الكتابات الرسمية لم يكن في الحسبان ، وهو الشعب الكشي الـذي سبب له مشـاكـل كثيرة ، وفي اخبار الحوادث السنوية الهامة يذكر سمسو ايلونا انتصاره على الجيش الكشي ، وانه حصن مدناً كثيرة لردع المعتدين وصدهم عن التغلغل داخلها .

واذا كانت النصوص المدونة في عهد خليفة سمسو ايلونا تذكر الكشيين مرة واحـدة فقـط فان النصـوص في عهـد ما بعده من الحكام البابليين لا تأتي على ذكـرهم اطـلاقـاً ، الا ان نصـوصاً أخرى تتحدث عن هجرة مجموعات كبـيرة من الشعب الكشي إلى داخـل البـلاد البـابليـة ، وحتى الآن والأمور

والأمور تجري وكأنها عادية، وقد يضرب المؤرخ صفحاً ولا يعلق كبير أهمية على تواجد الكشيين بين الشعب البابلي لولا أنهم تمكنوا من استلام زمام الحكم في بابل بعد أفول نجم الأسرة البابلية العتيدة واستمروا في توجيه دفة البلاد حوالي خمسمائة سنة قادمة.

وكان علي أبي ـ اشوخ (١٧١١ ـ ١٦٨٤ق.م) خليفة سمسو ايلونا ان ينازل الكشيين في ميدان القتال مرة أخرى في بداية اعتلائه العرش، وبعد ذلك صفت سماء العلاقات بين الطرفين، وتعايشا سلما جنباً إلى جنب كما يتضح ذلك من خلال رسالة موجهة من الملك إلى وجهاء مدينة زيبار يطلب فيها ان يكرموا الوفد الكشي القادم من بابل، ويضعوا تحت تصرفهم ٣٠٠ جرة جعة.

وفيما عدا ذلك تظهر أخبار الأحداث السنوية أبا ـ اشوخ رجلاً مسالماً يحب العمران ويهتم بالمرافق العامة مثل بناء القنوات والسدود، وتأمين الأدوات الطقسية للمعابد، ويبدو ان صراعه مع أمير «بلاد البحر» على الخليج العربي لم يكلل بالنجاح؛ كما نهضت امارة جديدة بالقرب من ماري عرفت بسلالة (هانا)، وكان أحد أمرائها يحمل اسماً كشياً (كشتلياش) مما يقوي الافتراض بوجود مجموعات كشية كثيرة استوطنت أواسط الفرات، وهكذا نرى ان الوهن اصاب مملكة حمورابي في ظل حكم أبي ـ اشوخ وبدأت تتهاوى أركانها رويداً رويداً في عهد خلفائه عمي ـ ديتانا (١٦٨٧ ـ ١٦٤٧ق.م) وعمي صدوقا (١٦٤٦ ـ ١٦٢٦ق.م) وأخيراً سمسوديتانا (١٦٢٤ ـ ١٥٩٤ق.م) إلا أننا لا نعرف بالضبط كل التفاصيل عن أسباب تزعزع الحكم، وضعف السلطة في عهد كل واحد منهم، حيث لا تتوفر المصادر الكافية لذلك حتى ان اخبار الحوادث السنوية الهامة لا تتضمن في عهدهم سوى اخبار بناء القنوات، وتشييد المعابد وما إلى ذلك من مرافق عامة، ولكنها تصمت صمت القبور عن مهمات قتالية قام بها الحكام لرد الغزاة من خارج البلاد، او لكبح جماح الثائرين وردعهم في الداخل، ومما لا

شك فيـه انـه كانت هنـاك وقـائـع دامية بين البابليين وأعدائهم ، الا ان هذه المعـارك على ما يبـدو لم تكن لصالحهم ، لذا لم تجد طريقها إلى التدوين فمن غير المعقول ان تسمى الأعوام بوقائع تذكرهم بنكساتهم وهزائمهم .

ومهـما يكن من أمـر فان نجـاح الكشيـين في الـوصول إلى الحكم كان مؤكـداً ، ويعـود تايـخ انتشار نفوذهم في البلاد البابلية إلى عهد سمسو ايلونا وأبي ـ اشوخ ، إلا ان استلام الحكم الفعلي حدث تماماً بعد انسحاب الجيش الحثي من بابـل ، الـذي استطـاع بقيـادة ملكه مورسيلي الأول ان يصل بابل مروراً بحلب وحانا ويطرد آخر ملك بابلي من العرش .

ولا ندري الأسبـاب الخفيـة التي دعت الحثيـين إلى خوض مثـل هذه المغـامـرة المحفـوفـة بالمخـاطـر ، وجعلتهم يقطعون هذه الطريق الطويلة إلى بابل ، ولم نجد في كل المصادر التاريخية الحثية ان حاكماً ما كان يطمح في خلق امـبراطـوريـة تصـل أطـرافهـا إلى أقصى حدود الخليج العربي ؛ ولكن عند سقـوط بابـل بيـد الحثيـين قوبـل هذا بترحـاب واستحسان كبير ين من قبل الشعب الحثي .

فهـل كان يكمن وراء هذه المغـامرة صحوة الذكريات عندما كان هناك حلف قوي يجمـع حلب ومـاري وبـابـل؟ أم كان يدفعهم الى ذلـك الجشع لجلب الغنائم والأسلاب وبخاصة أنه قد وصل إلى أسماعهم ما تحويه معابد بابل الشهيرة من نفائس المعادن والأحجار الكريمة والقطع النادرة؟

أو أن الملك الحثي وقد شعر بتعاظم قوته أراد ان يدلي بدلوه بين الدلاء ويظهـر مسـاويـاً لملوك الـدول العظمى في المنطقـة ، والـذين يعتبر ون توسيع ممالكهم على حساب الدول الأخرى حق طبيعي منحته اياهم السماء؟

وعلى كل حال كانت لبابل ذات الأمجاد العريقة والتاريخ الحافل أهمية كبـيرة لدى الحثيـين ، وسقـوطها بيدهم يعني دخولهم التاريخ من أوسع أبوابه كدولـة عظمى بين دول الشـرق القـديم ، ولا يعتقـد ان الحثيـين كانوا حلفاء للكشيين ، ولكن دخولهم إلى بابل كان من المؤكد بالاتفاق معهم وبعلمهم ،

ولا نجد لسقوط بابل إلا صدى واهياً في التواريخ البابلية، ولكنه كان في الحقيقة يعني الحد الفاصل الذي أنهى مرحلة متطورة من التاريخ البابلي وذلك بزوال أسرة حمورابي، وكان الوارثون الحقيقيون لعرش بابل والمستفيدون الوحيدون من الهجوم الحثي على بابل هم الكشيون الذين تمكنوا من ان يتربعوا على عرش بابل، ويبدأ بهم فصل جديد في التاريخ الرافدي واصطلح على تسمية عصر حمورابي بالعصر البابلي القديم.

فجر العصر البابلي القديم:

التحولات الاجتماعية:

وضعت المراجع العلمية نصب أعينها في السنوات العشر الماضية دراسة التحولات التي طرأت على البنية الاجتماعية والاقتصادية في بلاد ما بين النهرين مستفيدة من المصادر المتوفرة عن فجر العصر البابلي القديم، ومقارنتها مع مصادر العصر السابق المتمثل بحكم السلالة الثالثة في أور. وكان مما أثار انتباه الباحثين هو سيطرة الملكية الخاصة على الاقتصاد والمبادرات الفردية في مجال الزراعة والتجارة والحرف، ويبدو في العصر البابلي القديم أن هناك محاولات جادة كانت تبذل للتخلص من القيود الاقتصادية التي فرضتها السلطة الحاكمة في عصر أور الثالث، وقد حققت هذه المحاولات نجاحاً ملموساً نلاحظه من خلال كثرة الوثائق والرسائل المكتشفة، والتي تعد بالآلاف، ولعل من المفيد ان نذكر في هذا السياق ان العلاقات الاجتماعية وصلت حداً من التطور يمكن أن نطلق عليه اسم البرجوازية البابلية حيث ان سكان المدن وعوا درجة تطورهم، ومدى مقدرتهم على التأثر، كما عرفوا كيف يستغلون سقوط الحكم المركزي في أور لصالحهم خير استغلال، وقد انعكس ذلك بلا شك على التطور العام في بلاد ما بين النهرين وشمل كل النواحي الاجتماعية والفكرية في مجالات الحياة اليومية المختلفة، وطبع العصر بطابع

مميز خاص، وطرح مسألة سوف تكون مجال حديثنا على الصفحات القادمة، ولكن وقبل كل شيء نرى لزاماً علينا ان نبدي بعض الملاحظات التي لا غنى عنها خلال الحديث عن المرحلة الفاصلة بين عصرين، عصر أور الثالث الذي أفل نجمه وعصر أسرة السلالة البابلية الأولى التي بدأت شمسها بالسطوع، وأولى هذه الملاحظات أن المصادر التي اعتمدناها، والتي تضعنا في صورة الأحداث عثر عليها في الجنوب الرافدي الذي يشمل المنطقة الممتدة حتى نواحي مدينة بغداد الحالية، أي بلاد بابل الفعلية، وهي تحوي أراضٍ زراعية تعتمد مصادر الري الاصطناعية، وهذا يتطلب عملاً جماعياً مشتركاً من شق الترع وفتح القنوات وصيانتها باستمرار، ويبقى الانتاج الزراعي عامود الاقتصاد البابلي، كما كان في السابق والذي يحتاج إلى طاقات بشرية هائلة واستمرارية في العمل لا يمكن التهاون بها فيما اذا كانت الرغبة صادقة وجادة في عطاء مواسم خيرة، وهذا الجانب كان منذ نهاية الألف الثالث وبداية الألف الثاني ق. م أكثر الجوانب تقدماً ونجاحاً اقتصادياً واجتماعياً، وكان يشكل مركز الثقل في الاقتصاد البابلي رغم الأخطار الناجمة عن ازدياد نسبة الملوحة في الأراضي الزراعية، ومع ذلك لم تتأثر بلاد بابل كثيراً بانحباس المطر ومواسم الجفاف ومصائب أخرى كما هو الحال في الأراضي البعلية في الشمال. واذا اخذنا مصطلح بلاد ما بين النهرين كما هو معروف في اللغة اليونانية بمعنى شمولي أوسع فهو لا يعني البلاد الواقعة بين دجلة والفرات فقط بل البلاد الممتدة من البادية السورية وحتى الجبال الحدودية الايرانية. فاننا نرى وبكل جلاء ان معظم الأراضي لم تكن تعتمد وسائل الري التقنية، إلا ان التطور كان يتم دائماً لصالح الأراضي المروية تقنياً، وذلك اذا تجاوزنا مفهوم بلاد الرافدين الضيق، وعنينا منطقة الشرق القديم كافة الواقعة غرب القارة الآسيوية.

ولم يكن التطور الاجتماعي والاقتصادي في مناطق الأراضي البعلية يختلف كثيراً عما هو عليه في المناطق الأخرى، فملكية الأراضي كانت تتسع

وتتقلص من عشيرة إلى أخرى وبين العائلات الكبيرة في حين أن القسم الأعظم من المواطنين كان محروماً حتى من أبسط حقوق الملكية ، وهذا ما شجع العائلات الاقطاعية المالكة أكثر فأكثر على المبادرات الفردية في الانتاج ، والسعي إلى امتلاك وسائل الانتاج ذاتها ، مما أدى إلى نشوء الملكية الخاصة ، واستعباد الانسان لأخيه الانسان ، ولقد باءت بالفشل كل المحاولات التي بذلتها الأسرة الحاكمة الثالثة في أور لوضع حد لتفشي هذه الظاهرة ، ولدينا وثائق ترقى إلى العصر الأكادي ، أي إلى عصر ما قبل حكم السلالة الثالثة في أور، تتضمن معلومات تشير إلى ظاهرة نمو الملكية الفردية خارج اطار القصر والمعبد ، وبذا يكون القصر والمعبد قد فقدا هويتهما الأصلية التي نشأت في الأصل للتعبير عن مصالح الجماعة التي تمثلها الملكية المشتركة للأرض وأدوات الانتاج وتحولا إلى اداة ادارية تنفيذية فقط ، ورغم ان معظم الوثائق التي تعود إلى عصر أور الثالث تتضمن الحديث عن الأعمال التي كان يقوم بها المعبد والقصر، الا ان بعضها كان عبارة عن عقود تجارية منظمة بين الأفراد ، ويلاحظ ان مثل هذه العقود كانت تزداد باستمرار ؛ ومهما يكن من أمر لا يمكن النظر إلى التطورات التي حدثت في نهاية عصر أور الثالث على أنها بنت وقتها ، بل هي ثمرة جهود طويلة كانت تتفاعل منذ زمن بعيد في مناطق كثيرة داخل حدود بلاد ما بين النهرين .

أملاك العائلة أدين لجمال :

كانت نهاية عصر أور الثالث تمثل الفترة الذهبية لتجار الأراضي والعقارات ، فقد راجت عمليات بيع وشراء الحقول والبساتين والبيوت بشكل لا مثيل له ، حتى ان التجار والحرفيين كانوا يستثمرون أرباحهم في شراء الأراضي بالدرجة الأولى ، وحدث نتيجة لذلك ان ظهرت عائلات اقطاعية كبيرة ، ومن الوثائق التي تتحدث عن توزع الاقطاعيات بين العائلات

الكبـيرة ، يتضـح ان الأمـلاك كانت منتشـرة في أماكن مختلفة ، وسوف نختار مثالاً واحداً يكون نموذجاً موضحاً عن العائلات الاقطاعية . وقد وقع اختيارنا على عائلة ادين لجمال حيث ان هذه العـائلة خلفت وراءهـا عدداً كبـيراً من الـوثـائق عبر أجيـال عديـدة ، وبـواسطة هذه الوثائق نستطيع ان نكون فكرة عامـة عن الـوضع الاجتماعي للعائلات الاقطاعية في ذلك العصر، فقد كانت هذه العـائلة تقطن في مدينـة ديلبـات التي لا تبعـد كثـيراً عن مدينـة بابـل .
وديلبات هذه مدينة زراعية صغيرة ليست بذات أهمية من الناحية الدينية ، أو التجـاريـة ، أو الحـرفية حيث لم يعثر فيها على معبد ذي شأن ، أوما يشير إلى تعاملها بمهنة التجارة أو الصناعة ، ومن الناحية السياسية كانت تعيش في ظل مدينـة بابـل منـذ عهد سومو أبوم أول ملك من أسرة حمورابي ، وينطبق ذلك أيضاً على الناحية الاقتصادية ، فمن بين مئات الوثائق المكتوبة التي تعود إلى العصـر البـابلي القديم لم نعثر على وثيقة واحدة ، تشير من قريب أو بعيد إلى تعـامـل سكـانهـا بالتجارة أو الصناعة ، رغم ان النصوص دونت عبر سنوات طويلة تتجاوز ٢٦٠ سنة (من القرن التاسع عشر حتى السابع عشر ق . م) ، وقد تبين بعد دراسة النصوص أنها من مصادر مختلفة ، ودونت في العصر الذي تلى حكم حمورابي ، أمـا وثـائق العائلة ادين لجمال المرتبة ضمن محفوظات العائلة ، فانها تعود إلى بداية العصر البابلي القديم ، ولا ندري بالضبط ان كانت هذه الـوثـائق قد رتبت كلهـا في وقت واحـد لأن الألـواح المـدونة عليها لم تكتشـف نتيجـة التنقيب الأثـري المنهجي ، بل وصلت إلى متـاحـف مختلفـة في العـالم بواسطة الشراء عن طريق تجار العاديات ، وهكذا ضاعت على العلماء فرصة تحديـد الطبقـات الأثرية التي كانت تتواجد فيها هذه الألواح ، ولذلك توجب على البـاحثـين ان يحددوا مصـادرهـا من خلال دراسـة مضامين النصوص ، وتلعب أسماء الأشخاص في النصوص دوراً بارزاً في تحديد معالم الأمكنة ، كما هو الحال في نصوص وثائق العائلة ادين لجمال وغيرها ، ويجب ان لا يغرب عن البـال وقـوع بعض الأخطـاء والهنـات هنـا وهنـاك ، وعلينـا أن نتقبلهـا على

علاتها. ونستطيع ان نتقصى اعمال العائلة ادين لجمال عبر أربعة أجيال، وهذا يعني خلال ١٥٠ سنة بواسطة الوثائق المدونة باللغة البابلية والخط المسماري، ولكن هذا لا يعني أن بمقدورنا الوقوف على كل صغيرة وكبيرة، فالوثائق ما هي في الواقع الا اضاءات توضح بعض معالم أعمال هذه العائلة بوجه عام، ومعظم النصوص عبارة عن عقود شراء لأراض وحقول، ويبدو ان رب العائلة ادين لجمال استطاع خلال حكم سوموأبوم ان يكمل كل ممتلكات العائلة العقارية المخصصة للسكن في ديلبات. بالاضافة إلى الحقول والأراضي الزراعية المرتبطة بشبكة ري ضخمة متفرعة عن قنوات سقاية ضخمة، كما ثبت أن ابنه نخيلوم وسع هذه الممتلكات بشراء الحقول المجاورة لتسهيل عملية ادارة هذه الأراضي التي تشكل اقطاعية شبه مستقلة، وفي مدينة ديلبات نفسها قام بشراء أراض سكنية ذات موقع جيد على الشارع العريض، ويستنتج من الوثائق ان عملية بيع وشراء الأراضي كان يستلزم موافقة العائلة بأكملها من أكبر فرد فيها وهو الولد البكر (نخيلوم) حتى أصغرها سناً.

أصابت هذه العائلة في عهد مؤسسها ادين لجمال وابنه نخيلوم قسطاً وافراً من الغنى والثراء المبهر، يتجلى ذلك في وفرة الممتلكات الزراعية والعقارات السكنية، وقد امتد العمر بالابن نخيلوم حتى عاش عصر حكم حمورابي، وكان يدير شؤون ممتلكات العائلة ما يزيد على نصف قرن، إلا ان الوضع الاقتصادي للعائلة بدأ بالتدهور في عهد الجيلين التاليين اللذين كان يرأسهما خوزلوم ومردوك ناصر، وذلك وفق ما جاء في نصوص وثائق العائلة، ولا يمكن أن نعزي الضائقة المالية التي ألمت بالعائلة إلى شخصهما، أو إلى سوء تصرفهما وعدم مقدرتهما على تسيير الأمور كما يجب، بقدر ما يكمن السبب في أن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في العصر البابلي القديم اخذ ينحو منحى جديداً، ويشهد تطوراً بدّل كثيراً من العلاقات والأنظمة التي كانت سائدة سابقاً بوجه عام. وعلى كل حال نجد ان خوزلوم قد توقف

عن عمليـة الشـراء وتوسيع ممتلكاته وعقاراته، فهل نفسر ذلك بنقص المصادر التي لم تصلنـا ولم تكتشف بعـد، أم ان العـلاقـات الاقتصـاديـة قد تغيرت؟ وبـالمقـابـل نجـد أن هنـاك عدداً كبيراً من سندات الدين باسم العائلة ادين لجمال، بعضها وهو الأكثر مدون باسم العائلة كدائنة تمنح القروض، وبعضها الآخـر تظهـر فيهـا مدينـة. وتلقي بعض النصـوص أضواء على حياة العائلة الخاصة، حيث يظهر تورط بعض أفراد العائلة في الديون، وفي نفس الوقت توضـح النصـوص مدى التطـور الـذي حدث في العلاقات الاقتصادية على المستوى الفردي والشخصي. وبشكل عام نجد أن عائلة ادين لجمال في ظل حكم حمورابي لم تعـد تلك العـائلة الاقطاعية الكبيرة، اذ توقفت عن توسيع ممتلكـاتهـا الـزراعيـة والعقـارية، ويدعم رأينا هذا ما نطالعه في وثائق العائلة المـدونـة في عهد مردوك ناصر، والتي تتحدث عن نشاطه التجاري العقاري. اذ نلاحظ من خلال نصوص العائلة ونصوص أخرى من المناطق المجاورة أن عمليـة استئجـار الأراضي وضـمانهـا للفـلاحة والزراعة قد حلت مكان البيع والشـراء، وأصبحت عقـود آجـار واستئجار الأراضي الزراعية هي الأسلوب المتبع في استغلال غلات الأرض، مهما كبر حجمها واتسعت مساحتها.

لقـد رأينـا من خلال مثـال العـائلة - ادين لجمال - كيف ان بعض العائلات كانت تتوسع في امتلاك الأراضي والعقارات قبل حمورابي، وكيف ان عمليات البيع والشراء هذه قد تضاءلت أو توقفت في ظل حكم حمورابي، وقد جاءت اعمال التنقيب الأثري لتثبت ما ذهبنا اليه، فقد كشفت الحفريات في مدينة أور الواقعة في جنوب الرافدين حياً كاملاً من أحياء المدينة يعود تاريخه إلى مطلع العصـر البـابـلي القديم، أي إلى الفترة المعروفة بعصر حكام مدن ايسن - لارسا.

كانت البيوت السكنية مبنية على شوارع غير منتظمة أو أزقة ذات منفذ واحد، وهي ذات مساحات متفاوتة، وشديدة القرب من بعضها، فإذا رغب أحد السكان في توسيع داره كان لزاماً عليه أن يشتري العقار المجاور لسكنه،

وتتم عملية دمج العقارين اما بواسطة ازالة الجدار الفاصل بينهما، أو بفتح باب يصل البيتين، وتدعم عقود البيع والشراء المدونة على الرقم الطينية، والتي تخص العائلة ادين لجمال في عهد مؤسسها، وابنه نخيلوم المعلومات التي حصلنا عليها بواسطة التنقيب الأثري، فلم نعد نستغرب شراء عقارات ذات مساحات متواضعة، واذا جاز لنا أن نصنف عائلة ادين لجمال ضمن العائلات الاقطاعية الكبيرة، فان الوثائق المكتوبة المدونة في العصر البابلي القديم لا تدع مجالاً للشك بأن الملاكين الصغار كانوا يسعون لتوسيع أملاكهم باستمرار وتحويلها مع الزمن إلى اقطاعيات كبيرة، وكان يتم ذلك بواسطة بيع وشراء الأراضي، أو مبادلتها أو تأجيرها. وكان الملاكون يقومون مع أفراد عائلاتهم بفلاحة وزراعة الأرض، أو يستعينون ببعض ما لديهم من عبيد أو يستأجرون عمالاً موسميين أيام الحصاد، وسوف نتوسع في دراسة ظاهرة ازدياد الأجور لاحقاً.

ان ظاهرة التملك الفردي للمنتوجات الزراعية لبعض العائلات والأسر بالمقارنة مع الانتاج الزراعي الضخم للدولة الممثلة في القصر والمعبد كان يلبي حاجة اجتماعية ملحة، تتناسب ومتطلبات العصر الاقتصادية، لا سيما وان استصلاح الأراضي كان يتطلب عملاً دؤوباً وجهداً متواصلاً، وخاصة في المناطق الواعدة بالعطاء والربح الوفيرين، أما الأراضي الزراعية الواسعة التي تعود ملكيتها للمعبد والقصر فقد كانت تدار من قبل موظفين وعاملين لدى الدولة بأعداد كبيرة، ولم تكن لديهم أية اغراءات تحثهم على مواصلة العمل بنشاط، وسوف نرى أن القطاع الزراعي الذي كان يدار من قبل المزارعين الصغار في ظل ظروف وعلاقات ملكية متبدلة قد هيمن وساد في العصور اللاحقة.

التجارة والحرف :

عثـر علماء الآثـار على مواد خام أجنبيـة المنشأ خلال أعـمال التنقيب الأثـري في الطبقـات الحضارية التي تعود إلى ما قبل العصر البابلي القديم في تلال ما بين النهرين ، ويعتقد ان هذه المواد استوردت من أماكن جد بعيدة ، ولم يثـر اكتشـاف المـواد الخام استغراب علماء الآثار حيث بات معروفاً ان بلاد الرافدين كانت تعتمد في صناعتها على المواد الخام المستوردة لشحتها وندرتها في البـلاد وقـد عجـز العلماء عن تحديـد موطن المنشأ الأصـلي لكل المواد بدقة تامـة ، ومهـما يكن من أمـر فقـد كشفت أعـمال التنقيب الأثـري ورشا عديدة كانت تصنع فيها مواد خام وطنية وأجنبية ، وتساهم النصوص المسمارية المدونة منـذ الألف الثـالث ق . م في القـاء الضـوء على اللقى الأثريةلتكون أكثر فهماً واستيعـابـاً ، فهي تذكـر أسـماء دول بعيدة ، واسماء حرف كثيرة كانت منتشرة آنـذاك ، كما يفهم منهـا أن تقسيم العمل بين فئات المجتمع كان متقدماً كثيرا حتى عصر أور الثالث ، وان التجارة وصلت أطرافاً بعيدة في العالم ، وان كان الأمـر لا يخلو من وجـود وسطـاء هنـا وهناك ، اذ كانت القوافل تنتقل من الهند حتى جزر بحـر ايجة ، ومن الجبـال الأرمنية العالية حتى مصر . ومما يسترعي الانتبـاه أن الحـرف اليـدوية بدأت تقف على أقـدامهـا كمهن مستقلة ، واصبـحت تشكـل جانبـاً هامـاً من الاقتصـاد ، كما بدأت تنتظم ضمن اختصاصات محددة .

وقـد تمركـزت أعـمال التجـارة والحرف داخل المدن بشكل عام ، وتعود بداياتها إلى الألف السادس ق . م في كافة أنحاء الشرق القديم ، ولعبت دوراً بارزاً ومميزاً في تطور المجتمع والنهوض به ، ولكنها بقيت في واقع الأمر خاضعة لتأثـير المحيـط الزراعي وكان العاملون بها مزارعين وان كانوا يكلفون غيرهم من المواطنين بالاشراف على أراضيهم الزراعية وادارة شؤونها ، وقد ازدهرت اعـمال التجـارة والصنـاعـة بشكـل خاص في المدن وحواضر الامارات ، التي

كانت تمثل المراكز الحضارية في البلاد وتتمتع بطرق مواصلات جيدة.

وبما ان تصريف البضائع في الأسواق المحلية كان محدوداً بسبب الاكتفاء الاقتصادي الذاتي لكل جماعة على حدة، وانتاج البضائع لم يزل يحبو خطواته الأولى، فان التجارة والحرفة كانتا تعملان كلياً لصالح الطبقة الحاكمة في القصر والمعبد، ورغم المحاولات الجادة التي كان يبذلها التجار والحرفيون ليقفوا على قدم المساواة مع أرباب العمل، الا ان محاولاتهم غالباً ما كانت تبوء بالفشل نظراً لهيمنة السلطة الحاكمة اقتصادياً، وقد طبع هذا التناقض في المصالح نمو وتطور التجارة والحرفة بطابعه المميز في حضارة بلاد الرافدين وحدد الوضع الاجتماعي لفئات الشعب بحسب عمل كل شخص واختصاصه، وباختصار يمكن القول ان التجارة والحرفة في عصر السلالة الثالثة في أور كانتا وقفا على الدولة، فيما لو استثنينا حاجات الشعب التي كانت تغطى باسلوب غير مباشر من قبل الصناع والتجار، ومزاولة هؤلاء مهنة الزراعة إلى جانب عملهم الأساسي.

كان التاجر يزود ببضائع التصدير وغير ذلك من مواد من القصر أو المعبد اي من الجهات التي تملك مقدرات الاقتصاد الوطني في البلاد والذي يقوم على ادارته جهاز بيروقراطي ضخم، يقف على رأسه الملك وأعوانه، ويقوم التاجر نفسه بأعباء السفر أو يكلف أناساً يقومون عنه بهذه المهمة، فيكفونه مخاطر السفر عبر طرق غير مأمونة، ولقد عرف تاجر كبير يدعى لو-انليلا في عصر حكم السلالة الثالثة في أور بأنه كان المتحكم الأول بمعظم تجارة البلاد، كما ثبت ذلك من خلال الوثائق الكثيرة التي تتحدث عن نشاطاته التجارية.

وكما ان التجارة كانت مرتبطة بالقصر والمعبد فان الحرف المتنوعة كانت تغطي حاجات القصر والمعبد، وتخضع لادارتهما الاقتصادية، ويتسلم الحرفيون المواد الخام للتصنيع منهما، وعلى سبيل المثال كان عمال حرفة النسيج ينتظمون في مجموعات ورش الدولة، ويتلقون منها أهم مواد الخام

لصناعة النسيج، وهو الصوف الذي يحصلون عليه من واردات المعبد والقصر بشكل واسع، ثم يصدر قسم من منتوجاتهم خارج البلاد.

ولقد سقطت معظم مؤسسات الدولة الاحتكارية بسقوط حكم السلالة الثالثة في أور ونظامها الحاكم، ولم يخل الأمر من قيام عدة محاولات للحفاظ على النظام الاقتصادي المتوارث في عصر لارسا، الذي أعقب سلالة أور الثالثة، ولكن منذ عصر أور كان هناك محاولات تبذل من التجار للانفراد ببضائعهم والاتجار بها لحسابهم الخاص إلى جانب الأعمال التجارية المكلفين بها من قبل القصر، وقد أفادوا كثيراً من تجاربهم وخبراتهم الماضية وعلاقاتهم العامة مع الناس، مما شجعهم على الاستقلال بأنفسهم، والقيام بمبادرات ذاتية لتصريف البضائع دون وصاية احد، فكانوا يجمعون رؤوس الأموال الخاصة سواء من الأفراد أو الجماعات لاستثمارها في التجارة، ولكن ورغم كل ذلك بقي الملك من أكبر الممولين للقوافل التجارية. ونحن نعرف من خلال الوثائق التجارية المكتشفة في مدينة أور ان عدداً من التجار احتكروا طرق التجارة المؤدية الى المناطق الواقعة حول الخليج العربي فكانوا يصدرون البضائع اليها، ويستوردون من هناك النحاس والتوتياء والأحجار النصف كريمة والعاج وبضائع كمالية اخرى، والجدير بالذكر ان مدينة أور نفسها كانت مرفأ هاماً، ولم يقتصر الأمر على المناطق المذكورة فقط، بل تعداها إلى مناطق أبعد من ذلك بكثير، فعبر تيلمون (جزيرة البحرين حالياً) كانت السفن التجارية المحملة بنفائس حضارة الهندوس تمخر عباب البحر لترمي بمراسيها في مرفأ أور، وفي جزيرة تيلمون حيث يتم شحن وتوزيع البضائع بشكل رئيس.

وقد أثبتت أعمال التنقيب الأثري في جزيرة البحرين حديثاً صحة المعلومات التي وردت في الوثائق المدونة على الرقم الطينية، وكان تجار أور يصدرون المنسوجات التي اشتهرت بها مدينتهم، والبضائع النسيجية الى المدن الكبرى في الجنوب الرافدي، ويتم التعامل بالفضة ونادراً

بالـــذهب، ويستفيـــد القصــر من الـضــرائب التي كان يفـرضهــا على مادة النحاس المستورد بنسبة العشر لصالح معبد نينجال في أور.

وكــانت التجــارة بالنسبــة لدولـة مثل بلاد الرافدين من أهم ضرورات الحياة، حيث تفتقد إلى المواد الخام الأساسية، فكان عليها أن تستورد المعادن وبشكــل خاص التـوتيــاء والأخشاب المتينة والأحجار والزيوت النباتية والنبيذ والعــاج، وتصـدر بالمقابل منتوجاتها الزراعية المتطورة، ويأتي على رأس هذه المنتـوجـات الحبـوب بأنـواعهـا وزيت السمسم والتمـور والصـوف، ويصدر الصوف مصنعاً أيضاً على شكل أثواب ومناديل.

ان نشـوء طبقـة خاصـة من المـواطنين، وثراء بعض العائلات الكبيرة، بالاضافة إلى وجود سلالات حاكمة كثيرة كانت تجنح إلى امتلاك الكماليات والبضائع الفخمة،ادى بلا شك الى تطور التجارة والحرفة تطوراً ملموساً.

ويبـدو ان التجـار البـابليـين غير وا طرق القـوافـل التجـارية المعروفة سابقـاً، واكتشفـوا طرقـاً جديـدة خلال فترة العصر البابلي القديم، وتمركزت تجارتهم في أمـاكن ومـدن أخـرى، فبغض النظـر عن استـيراد النحاس الهام والـرائـج عن طريق تيلمـون وجـدوا مصـدراً آخـر لتأمين هذه المادة الهامة في الشـمال الغـربي من البـلاد ـبـالاضـافـة إلى مادة اخـرى لا تقـل أهمية عن النحاس،وهي مادة التوتياء التي برع في تجارتها الآشوريون، وأصبحت مدينة زيبـار البـابليـة محط القـوافل التجارية، في حلها وترحالها، وكان النبيذ والخل ومـواد كحـولية اخرى بالاضافة إلى الأخشاب والأحجار تصدر في بداية الأمر من مناطق سوريا الشمالية ثم ما لبثت ان امتدت تجارتـها لتشمل جبال لبنان أيضاً، وليس من قبيل الصدفة ان تلعب اخشاب الأرز دوراً بارزاً في تجارة ما بين النهرين، وقد انعكس صداها على صفحات ملحمة جلجامش وهي من اهم الانجـازات الأدبيـة الـرائعة في آداب ما بين النهرين، الا ان تحديد موقع غابات الأرز كان يختلف في الروايات من مكان إلى آخر، فلقد حددّ موقعها في الـروايـة السـومـريـة شرق بلاد بابـل أي في الجبـال الايرانية الغربية بينما

الـروايـات الأحدث عهداً تحدد موقعها في جبال الأمانوس شمال سوريا، وقد وصـل إلى أسـماعنـا أن عدداً كبيراً من حكام الرافدين كانوا يجهزون حملات عسكرية واسعة لاقتطاع الأخشاب الضرورية لهم ونقلها إلى مسقط رأسهم.

واذا كانت التجـارة قد بدأت تنحـو منحى جديـداً سواء في أسلوب التعـامـل أو اكتشـاف طرق وأسـواق جديدة فان ذلك يعود لسببين جوهريين أولاً: تحسين طرق المـواصـلات المؤ ديـة إلى سوريـة ومنطقة البحر الأبيض المتـوسـط، وثانياً: وهو الأهم أن العموريين الذين وصلوا إلى سدة الحكم في بلاد الـرافـدين كانت تربطهم علاقات ومعارف جديدة بالمنطقة السورية التي كانت تعبرها القوافل التجارية نحو ساحل البحر الأبيض المتوسط.

ومما لا شك فيه ان ازدياد الطلب على البضائع الكمالية من قبل الطبقة الحـاكمـة وتنـافس الطبقة المتوسطة فيما بينها لتظهر بمظهر الأبهة والعظمة ادى إلى البحث عن طرق ومصـادر جديـدة للاستيراد، كما لا يخفى ان الحضارة الهنـديـة في هذا الـوقت كانت تلفـظ أنفـاسها الأخيرة، والبضائع التي كانت تستورد من هناك عبر جزيرة تيلمون لتوزع في كافة انحاء بلاد ما بين النهرين قد توقفت مما أوجب البحث عن بديـل لها، وكـان البـديـل في متناول اليد في سوريـا، وهكـذا ازدادت اهميـة الطـرق التجـارية السورية التي كانت تقطع الفرات في الشمال عبر مدينة ماري حيث تتجه القوافل بعد ذلك، اما متتبعه مجرى الفرات حتى مدينة ايمار (حوض مسكنة)، وتتابع طريقها نحو الساحل عبر حلب، أو تنعطف مباشرة من ماري باتجاه قطنه (حمص) عبر تدمر حيث نهاية المطاف، وقد أثبتت اعمال التنقيب الأثري في كل من ماري وايمار مدى استفادة هاتين المدينتين من التجارة البابلية خلال الألف الثاني ق. م، وساهمتا في تطـور أوغـاريت الـواقعـة في الشمال على الساحل السوري (رأس شمرة) وجبيـل في الجنـوب ضمن حدود القطـر اللبنـاني حالياً. وقد اتضح من خلال اللقى الأثـريـة المكتشفة في أوغاريت ان المدينة كانت تتعامل تجارياً مع البحر

الايجي وبخاصة مع جزيرة كريت منذ بداية الألف الثاني ق . م ، أما جبيل فكانت علاقاتها وثيقة مع مصر، وقد نوهت المصادر المكتوبة المكتشفة في أرض النيل عن أهمية جبيل التجارية بالنسبة لمصر، فقد كانت تحمل اليها الأخشاب من جبل لبنان بواسطة السفن منذ زمن بعيد ، وقد لعبت المدينتان (جبيل وأوغاريت) دور الوسيط الهام في التجارة الدولية ما بين الشرق القديم وشرق البحر الأبيض المتوسط ، وربما بسبب دورهما الفعال كوسيط دولي.لم تذكر النصوص المسمارية الرافدية مصر رغم ان مصر كانت آنذاك في ظل حكم ملوك الدولة الوسطى دولة غنية وفعّالة في الميدان التجاري .

ان ازدياد النشاط التجاري أدى بالضرورة الى ايجاد مستوطنات دائمة للتجار في مواقع هامة تسهل الحركة التجارية ، وكان للتجار السوريين وخاصة القادمين من مدينة ايمار فروع عديدة في مدينة بابل والمدن البابلية الأخرى ، كما ان التجار البابليين كانوا يقيمون في المدن السورية مثل ماري وايمار، وقد زودتنا مدينة أوغاريت بمعلومات موسعة عن الحركة التجارية ،، وحياة التجار الأجانب ونشاطهم في عصور احدث عهداً ، وكان التجار الأجانب يقطنون في حي المرفأ بالقرب من مخازن بضائعهم في أوغاريت ، ومنذ بداية الألف الثاني ق . م نشط الآشوريون تجارياً وأسسوا مستعمرات لهم في آسية الصغرى كانت تدعى كاروم ، ويعني هذا الاسم المرفأ او المخزن وقد يعني مجازاً مستوطنة تجارية ، واشهر هذه المستوطنات التي لعبت دوراً بارزاً في التجارة الدولية هي مستعمرة كانيش (كلتبة) ، والوثائق الآشورية التجارية التي عثر عليها في هذا الموقع والممهورة بطبعات الأختام الأسطوانية تذكر اسماء ملوك آشوريين عاشوا في القرن التاسع عشر ق . م . وكان على التجار الآشوريين ان يقطعوا طريقاً صعبة وشاقة تتجاوز ألف كيلومتر جواً بمقاييس اليوم حتى يصلوا مدينة (كانيش) كما كان عليهم أن يدفعوا ضرائب باهظة للعاصمة آشور مما ساهم في انعاش اقتصاد الدولة الآشورية الناشئة .

وتؤدي الطريق بادىء ذي بدء إلى مجرى الخابور الأعلى كما يتبين من

دراسة شبكة طرق المواصلات البابلية القديمة، ومن هذه المناطق الغنية بالمياه تنطلق القوافل باتجاهات عديدة عبر جبال طوروس حتى تصل الأناضول، ورغم ان الحصان كان معروفاً في ذلك العصر، إلا ان الحمار كان حيوان النقل المفضل، وقد جلبت تجارة التوتياء الرائجة والمرغوبة أرباحاً طائلة للتجار الآشوريين، تصل نسبتها في بعض الاحيان الى مئة بالمئة مما شجعهم على ألا يبالوا بمخاطر الطرق الوعرة وبعد مسافاتها.

وقد توقف النشاط التجاري الآشوري في الأناضول في عهد العاهل شمشي هدد، وربما فضل التجار الآشوريون التعامل آنذاك مع بلاد بابل وسورية، فوجهوا جل نشاطهم شطرهما، وعندما شن حمورابي هجومه الساحق ضد اشنونا وماري وبلاد آشور كان يدفعه إلى ذلك عوامل اقتصادية وسياسية بحتة دون أدنى شك، ولكن الأضرار الجسيمة التي لحقت بتلك المدن لم تصب سكانها بالأذى فقط، بل حرمت التجار البابليين أنفسهم من محطات هامة كانت تخفف عنهم وعثاء السفر ومشقة الطرق البعيدة.

واذا استطعنا أن نرسم مخططاً واسعاً لشبكة مواصلات تمتد من تيلمون (البحرين) حتى جزيرة كريت، فليس معنى هذا أن نبالغ في وصف النشاط التجاري البابلي ونوليه أهمية أكثر مما يستحق، فالتاجر البابلي كان ينضم بقافلته المحملة بالبضائع إلى بقية قوافل التجار الآخرين ثم ينطلقون معاً ضمن مجموعات كبيرة إلى مدن الدول المجاورة، فاذا استطاعت أن تصل البضائع البابلية أطرافاً نائية في العالم، وظهرت بالمقابل بضائع الدول البعيدة في المدن البابلية، فان الفضل في ذلك يعود بالدرجة الأولى إلى العملاء والوسطاء المنتشرين هنا وهناك.

ولقد رافق ازدهار التجارة بشكل مواز نمو وتطور الحرف والصناعات اليدوية، ولم يقتصر تصنيع المواد الأولية على تغطية السوق المحلية فقط بل تعداها لتصبح من البضائع النفيسة للتصدير خارج البلاد إلى الأسواق العالمية، وتلقى رواجاً كبيراً، وبمرور الزمن أصبح هناك نوع من التخصص

في عدد من الحرف والصناعات، وغالباً ما كانت تستثمر الأرباح في شراء الأراضي والأملاك العقارية ليس في مدينة الاقامة فقط، بل في كل مكان يمكن الوصول اليه، ويعطينا احد النصوص المكتشفة في مدينة أوغاريت من القرن الثالث عشر ق.م صورة واضحة عن الحالة التي وصلت اليها تجارة الأراضي وامتلاك العقارات من قبل الغرباء، وتذمر السكان المحليين من هذا الوضع. وبناء على شكوى قدمها ملك أوغاريت إلى الملك الحثي هاتوشلي الثالث أصدر هذا الأخير امراً يمنع بموجبه تجار مرفأ أورا في كيليكيا من توسيع ممتلكاتهم عن طريق الاتجار في مدينة أوغاريت.

ومهما يكن من أمر، يبدو ان التجارة والحرفة ساهمتا أيضاً في خرق البنية الاجتماعية والنظم والأعراف المتوارثة في بلاد بابل، اذ ان التوسع التجاري الملحوظ، وما رافقه من نمو في تعقيد المعاملات الاقتصادية وتشعباتها المختلفة ادى بالضرورة إلى ايجاد وسيلة مريحة للتعامل في المبادلات التجارية بواسطة النقد، ونحن نعرف أن التعامل بمعدن الفضة نزل إلى الميدان التجاري منذ الألف الثالث ق.م الى جانب التعامل بالمقايضة ـ التي غالباً ما تكون من الحبوب ـ نظراً لما يتميز به معدن الفضة من سهولة نقله وحفظه وثبات قيمته بشكل عام على عكس الحبوب التي كانت خاضعة لعدة مؤثرات فلا تثبت على سعر واحد، وطبيعي ان الفضة لم يكن لها شكل النقد المصكوك الذي اخذ شكله المعروف بعد ألف سنة من زوال العصر البابلي القديم، بل كانت عبارة عن قطع صغيرة أوسبائك أو أسلاك وقد تأخذ شكل خواتم الزينة التي تتحلى بها النساء، ورغم ذلك تبقى مقبولة في سوق التبادل السلعي وبمثابة النقد. وكانت الفضة تمهر بطبعة ختم تثبت كونها من معدن الفضة الخالصة، ولكن هذا لا يعني انه لم يكن هناك محاولات للتزييف والتقليد، ولم تكن هذه الحالات نادرة اطلاقاً، وطبيعي ان يكون الوزن هو الأساس والأصل لمعدن الفضة المطروح في السوق للتداول، ولدينا عدد كبير من الوثائق تشير الى المعايير والمقاييس المتخذة، ويبدو ان لكل معبد

معـايـيره الخاصة المعترف بها مثل معبد شمش في زيبار. وقد يرد ذكر الذهب في التعـامـل التجـاري هنـا وهناك ولكنه لم يلعب الدور الرئيس مثل الفضة، وغـالبـاً ما يذكـر من خلال الحـديث عن تشييـد معـابد جديدة. أما التعامل الأساس فيبقى محصوراً في كل المجالات بمعدن الفضة المتداول بمثابة النقد المـوزون، وقـد استخلصنـا وحـدات الـوزن الشـائعـة التالية من النصوص المدروسة دراسة جيدة وهي:

كورن أو جران ويعادل حوالي ٤٤ ميليغراماً.

شقل ويعادل حوالي ٨ غرامات

مينه ويعادل ٢/١ كغ

تالنت ويعادل تقريباً حوالي ٣٠ كغ.

أمـا الحبـوب فكـانـت لها مكـاييل مجوفة خاصة تقاس بها تشبه مكاييل الحبوب في وقتنا الحاضر، ومع مرور الزمن أصبحت وحدات الوزن والمكاييل عبارة عن رموز عددية، وفقدت قيمتها الأصلية المحددة بالوزن.

وسـاد استخـدام الفضـة كمادة رئيسـة في التعـامل الاقتصادي في هذا العصر، وبدأ الناس يقيّمون أموالهم وممتلكاتهم بما تساويه من الفضة، حتى ولو كانت هذه الممتلكات سلعاً وبضائع غير ثابتة، وكثر الطلب على الفضة مما رفع قيمتها وجعلها من النفائس التي تستحق الكنز، ويقاس بها غنى وثراء الأفـراد بالاضـافـة إلى انهـا اصبحت وسيلة تعـامـل عالمي في كل الميـادين الاقتصادية، ويدين تضخم رؤوس الأموال في أيدي التجار إلى سعة التبادل التجاري بالفضة واضطراد نموه وتطوره، ومع ذلك يجب ألّا نذهب بعيداً في تفكـيرنـا ونعتقد ان الفضة قضت كلياً على كل أساليب التعامل الاقتصادي السـابقـة المعـروفـة بالمقـايضة رغم كثرة النصوص التجارية التي تتحدث عن معـامـلات البيـع والشراء بالفضة، ففي مجال المنتوجات الزراعية وبالأخص منهـا الشعـير بقي اسلوب المقايضة سائداً، تبرهن على ذلك كثرة النصوص التجارية المدونة ومواد قانونية عديدة في شريعة حمورابي.

والفضة كما هو معروف كالذهب كانت تستورد من خارج البلاد ولكن يبقى الذهب نادراً عند صغار التجار والحرفيين أما في القصر والمعبد وعند كبار رجال الأعمال فيعتقد ان كثيراً من المعادن الثمينة كانت متوفرة وتفوق حاجتهم ، ولتسهيل التبادل التجاري كان العملاء يستخدمون ما يعرف اليوم باسم الحوالة او الشيك وتبدو على شكل لوح طيني ، وكان باستطاعة حامله مبادلته بقيمة نقدية وفق ما هو مدون على الشكل التالي :

ان المبلغ المذكور او الكمية المحددة في هذا اللوح هي حق يدفع لمالكه . فالشخص الذي أصدر اللوح أو دونه لديه القدرة على التعامل (بالحوالات) او (الشيكات) مثلما يتعامل بالنقد الحر، ويمكن لأي شخص يمتلك اللوح أن يسترد القيمة المدونة عليه من صاحب العلاقة وفق توقيت زمني محدد متفق عليه .

أجور الخدمة :

كنا قد نوهنا سابقاً إلى العلاقات الاقتصادية المحصورة ضمن العائلة الريفية الواحدة ، حيث ان افراد العائلة يقومون بالعمل دون الاستعانة بأحد خارج محيطهم الا ان ازدياد العمل في فصول سنوية محددة ، وخاصة وقت الحصاد كان يتطلب الاستعانة بقوى عاملة اضافية ، ولم تكن هذه المشكلة مقتصرة على العائلات الصغيرة فقط بل كان يعاني منها القصر والمعبد أيضاً . أي القطاع الاقتصادي الكبير في الدولة ، ولم يكن عدد العبيد كافياً ليغطي كل الأعمال الزراعية ، وقد لا يتوفر اطلاقاً ، ولا يمكن ان نعزي اسباب قلة عدد العبيد إلى سقوط حكم السلالة الثالثة في أور، وتوقف التوسع العسكري على حساب دول المدن المجاورة بقدر ما اصبح النظام الاقتصادي الحر الذي يعتمد اعتماداً كلياً على المبادرات الفردية غير مساعد على تجنيد

أعداد هائلة من العبيد في الأعمال الزراعية كما هو الحال في السابق في النظام الاقتصادي المركزي.

ومهما يكن من أمر فان اقتناء العبيد كان مكلفاً بالنسبة للعائلات الصغيرة ذات المردود الاقتصادي المحدود. اذ كان يقع على عاتق الأسرة ان تقوم باطعامهم واكسائهم مما يشكل عبئاً اقتصادياً، وخاصة في الأوقات التي لا تتوفر فيها سبل العمل. ناهيك عن الأمراض والعجز التي قد يلم بهم فيقعدهم عن العمل. ولذا لم يتأثر المالك الصغير بتفاوت أسعار العبيد حسب العرض والطلب في سوق النخاسة، واذا كان لديه عدداً منهم وليس بحاجة إلى جهدهم فبامكانه ان يؤجرهم إلى مالكين آخرين، وبايجاز يمكن القول ان عمل العبيد بأعداد كبيرة في القطاع الزراعي في ظل نظام علاقات اقتصادية غير خاضعة لرقابة مركزية كان غير مجد خلال العصر البابلي القديم المبكر.

وما دمنا في صدد الحديث عن القوى العاملة المنتجة فلا بد لنا من التعرض الى علاقات الأجرة، واستخدام الأشخاص لقاء أجر محدد، وهذا يعني ان نتناول عقود العمل بين العاملين الغرباء وأرباب العمل بالدراسة والتمحيص، وكان الأجر الذي يتقاضاه العمال لقاء انجازهم العمل الموكول اليهم يدفع فضة، وهناك وثائق عديدة تم العثور عليها خلال اعمال التنقيب الأثري تعود إلى العصر البابلي القديم تتضمن موضوعات تتعلق بتنظيم الأجر، ولا غرابة ان يطغى موضوع الأجرة والعمال على غيره من الموضوعات في بلاد بابل، فيما لو اخذنا وضع البلاد الزراعي بعين الاعتبار، فالأراضي المروية بوسائل الري الفنية كانت تتطلب جهداً دؤوباً وسريعاً في كل الحقول، وفي وقت واحد وبخاصة وقت الحصاد، وقد ادى هذا إلى زيادة الطلب لتشغيل القوى العاملة بكثافة ضمن وقت محدد، وتشغيل العمال الغرباء في الأراضي الزراعية ليس بالأمر الجديد، إلا ان دفع الأجور اخذ شكله النهائي في العصر البابلي القديم واكتسب صفات وملامح جديدة لم

تكن معهـودة في عصـر أور الثـالث، ومن هذه الأمور المستحدثة الاتفاق على دفـع الأجـور بالفضة بعد ان كانت تدفع عينياً على شكل منتوجات زراعية، كما ظهـرت عقـود استخـدام جديـدة للعـمال موثقـة تنظم كيفيـة التعامل بين المؤجر والمستأجر، وتحدد المبلغ والمدة المتفق عليهما بالاضافة إلى نوعية العمل وملاحظات أخرى اضافية، ولتوضيح ذلك نسوق الوثيقة التالية من عصر حمورابي:

«استأجر ابقوير ستم ابن ورسّا شمش مجير من والده سنّاتوم لمدة شهر ثلاثين يوماً لقاء ٣/١ ١ كور من الشعير (حوالي ٤٠٠ ليتر)».

وكما اتضح من العقد المذكور، فان العقود بشكل عام كانت ذات طابع شخصي محض، ومثل هذه العقود كانت واسعة الانتشار وبأشكال ومضامين مختلفة منذ العصر البابلي القديم المبكر، ونلاحظ تبايناً آخر في نوع العلاقات بين المؤجر والمستأجـر خلافـاً لما كان عليـه الـوضع في السابق، فالذي يؤجر القـوى العـاملة لا يفعـل ذلـك تحت ضغط عوامل غير اقتصادية للمستأجر، وانما كشريك يتمتع بكافة حقوق المواطن الحر وان كان الأمر لا يخلو من وطأة عوامل وظروف اخرى.

ومن المفيد أن نعرف الوسط الذي ينتمي اليه العمال الزراعيون، فمن وجهة النظر القانونية وفق الوثائق المتوفرة بين أيدينا يمكن تقسيمهم إلى ثلاث فئات:

الفئة الأولى: وتضم مواطنين أحرار يؤجرون أنفسهم وفق ما تقتضيه مصلحتهم، ولا نشـك في ان عوامـل اقتصـاديـة هي التي دفعتهم لتأجـير انفسهم سواء كأفـراد أو جماعـات، أمـا الـوسـط الـذي ينتمون اليه فلا تذكر الـوثـائق عنه شيئاً، ولم يكن ذا أهمية بالنسبة لشروط المتعاقدين، وكانت هناك جماعات تنتظم تحت امرة عامل واحد تنتقل من مكان لآخر باحثة عن عمل، وقـد نوهت وثـائق عديـدة بالعمـل الجماعي المشـترك، وكان يتم التعاقد مع رئيس العـمال الـذي يقـوم بدوره بتـوزيـع العمـل والأجـور، وكـان تأجـير

الاشخاص لأنفسهم يعبر عنه في الوثائق بما يلي : استأجر فلان عمل فلان منه بالـذات ـ ويبـدو ان العـمال المـوسميين كانوا يعرضون انفسهم للخدمة وقت الحصـاد عنـدمـا تكـون مؤونهم من العام الماضي قد نفذت، وطالتهم غائلة الجوع فيضطرون لعرض خدماتهم لقاء سلفة تدفع لهم مقدماً.

ومما لا شك فيه أن سقوط دولة أور بنظامها المركزي الشديد، وعلاقاتها الاقتصـاديـة المتميزة كان سبباً هاماً في وجود عدد كبير من العمال الذين انطلقوا باحثين عن أماكن عمل في كل الأصقاع، وكان يتواجد بينهم عناصر من البدو نصف متحضـرين، كان يتم استخـدامهم بشكـل خاص في حظـائـر تربيـة المـواشي وجـز صوف الخـرفـان، كما كان يتوافد لاجئون من مناطق وولايات أخرى لا يخضعون لوصاية أحد، فينضمون إلى صفوف الباحثين عمن يستأجرهم.

الفئـة الثـانيـة : وتشمل الاجراء الذين يتم تأجيرهم من قبل الآخرين رغم أنهم ليسـوا عبيـداً، وانـما خضعـوا لظروف معاشية قاسية كأن يكونوا قد استدانوا، أو نفذت مؤونتهم فيضطرون للبحث عن عمل عن طريق الوسيط الذي يؤمن لهم عقود العمل، والوثائق المتوفرة عنهم لا تذكر عن اصلهم شيئاً ولا تشي بالـوسـط الـذي ينتمـون اليـه، وغالباً ما تكتفي بذكر الاسم فقط، ويعتقـد ان بينهم مستـدينـين عجـزوا عن سداد ما ترتب عليهم من ديـون، فوضعـوا انفسهم تحت تصـرف الـدائن الـذي يقـوم بدوره بتأجيرهم ليسترد قروضـه منهم. وسـوف نتعـرض لبحث هذه المسألـة بتفصيـل أدق. وتـذكـر النصـوص ان الـذي يقـوم بتأجير الأبناء عند وقوع العائلة في ضائقة مالية هو الأب ونادراً الأم أو الولدان معاً، أو الأخ الأكبر، وقد تتولى هذا الأمر كاهنات معبد الاله شمش اللواتي يلعبن دور الوسيط في تأجير الأشخاص، كما ثبت ذلك من خلال الوثائق المكتشفة في مدينة زيبار، وقد جاء في احداها ما يلي : «استأجـر أول ـ أدد بن سيليلوم عبـدا اسمه ايلي ريماني من الكاهنة اريشتي ـ شمش ابنـة سن ـ بل ـ أفلين لمدة سنـة، وسوف يتقاضى لقاء خدمته لمدة سنة

خمسة شاقل فضة ، وقد استلمت الكاهنة دفعة على الحساب شاقلين من الفضة ويقع على عاتق المستأجر اكساء الأجير ، ويعتبر يوم السادس عشر من ايلول من خدماته الفعلية» .

الفئة الثالثة : وبالمثال الأخير الذي أتينا على ذكره نكون قد تعرضنا للفئة الثالثة من الأجراء وهي فئة العبيد وغالباً ما يتم تأجيرهم من قبل سيدهم ، أو سيدتهم ، ويبدو ان هذه العادة كانت منتشرة بشكل واسع خلال العهد البابلي القديم ، وتدر أرباحاً طائلة على أصحابها حتى اصبحت جزءاً من اعمال التجار والمرابين . واصبح الأجراء ذوي نفع لا يستهان به بالنسبة لأصحاب رؤوس الأموال الصغيرة من المزارعين والحرفيين ، وكان الملك نفسه يكلف رجاله في البحث عن القوى العاملة ، والتعاقد معهم للعمل في مشاريع الدولة العامة ، مثل شق الترع وفتح القنوات ، وبناء السدود ، وتعزيل مجاري المياه ، وتمول هذه المشاريع من قبل اصحاب المصالح أنفسهم لقاء ما يدفعونه الى القصر من ضرائب ، وتقتطع أجور العمال على شكل حصص من الشعير ، ولم يقتصر تشغيل العمال بالأجرة على ما ذكرنا فقط ، بل شمل أيضاً الكهنة والموظفين والحرفيين ، الذين يكلفون قسماً من المستخدمين لصالح المؤسسات الرسمية ، وقسماً آخر لمصالحهم الخاصة .

وكانت الأعمال الزراعية تشمل طبعاً دراسة الحبوب وتذريتها في أوقات الحصاد ، وفلاحة الأرض وزراعتها ، كما استخدم الأجراء في وسائل النقل لنقل المحاصيل بواسطة الحمير والثيران والسفن ، بالاضافة إلى ما ذكرنا من تعزيل المجاري ، واستصلاح الأراضي ، وطحن الحبوب ، الى ما هنالك من اعمال عديدة ؛ وباختصار يمكن القول ان العمل المأجور كان مطلوباً في كل المجالات التي تقتضي طبيعتها السرعة واستخدام أعداد كبيرة من العمال .

وقد نشأت خلال العهد البابلي القديم صيغ عقود عديدة محددة تتضمن الشروط والمواصفات المطلوبة ، قلما تختلف فيما بينها ، وبالاضافة إلى صيغة عقد الاستئجار الذي يتضمن عادة شروحاً عن طبيعة العمل ،

والغـايـة منه ومدة الاستخدام والتعويضات، هناك شروط خاصة يتفق عليها بين المتعاقدين، ومن الملفت للنظر والمثير فعلاً أن بعض العقود تحمل الأجير مسؤوليـة فقـدان آلات العمل وحيوانات النقل المسلمة اليه وتعرضه للسجن في حالـة حدوث ذلـك كما يتضمن العقـد حفظ حقوق المستأجر، فيما لو أخل الأجـير بشـروط العقـد كالتهـرب من العمل أو الانقطاع عنه، وقد لوحظ في حالـة عدم تمكن الأجـير من مباشرة عمله في الوقت المحدد المنصوص عنه في العقد سلفاً أن يقوم الأجير بارسال بديل عنه، وقد نصت قوانين اشنونا على أن يقوم البديل بانجاز عشرة أضعاف العمل بالاجرة الشهرية المتفق عليها، وتـدفـع الأجـور امـا فضـة أو مواد عينيـة من المحـاصيل مثل الشعير والزيت والصوف والتمور، ويحتسب اطعام الأجير من أجره الشهري، وقد يستخدم الأسلوبـان معـاً في دفـع الأجـرة الفضة والمواد التموينية، وغالباً ما كان صغار المنتجين الزراعيين يفضلون اسلوب التعامل بالمنتوجات الزراعية ودفع الأجرة من محاصيل غلاتهم.

ويتم ضبـط ومـراقبـة العمـل وخاصة لدى المزارعين الكبار باستخدام بطـاقـات عمل وقوائم تفقد تحوي أسماء العمال، وقد عثر على بطاقات عمل كثـيرة خلال الحفـريـات الأثرية، وكان على العامل ان يبرز بطاقته عند دفع الأجـر بعـد انجـاز العمل، ويعتقد ان هذا الأسلوب من التعامل كان ينطبق على العـمال الميـاومـين الـذين ليس لهم عقـود عمـل ثابتـة، وتتألف بطاقات العمـل عادة من كتلة طينيـة هرميـة الشكل ذات ثلاثة أوجه عليها طبعة ختم اسطـوانيـة وثقب في الأعلى يعلق به الشكـل الهرمي بواسطة خيط، وغالباً ما يدون عليهـا نص مختصـر يذكـر اسم العامل والشهر واليوم، أما قوائم التفقد فتذكر اسماء العمال، وتاريخ مباشرتهم للعمل، مما يضيع علينا فرصة التعرف على نوع العمـل المأجـور، وطبيعـة العـمال الأجراء، وعلى كل حال ان هذا النـوع من التعـامل بين أرباب العمل والعمال المأجورين كان متبعاً فقط لدى كبار المزارعين والملاك أما صغار الكسبة فكانوا يحققون ما يرغبون دون اللجوء

إلى الاستعانة بمثل هذه الأساليب البيروقراطية.

ونستخلص من النصوص المدونة ان معظم اوقات العمل المأجور كان يتراوح بين شهر وسنة، أما الأجر الذي يتقاضاه العامل خلال تلك المدة لقاء العمل المنجز فيصعب علينا تحديده بدقة، وغالباً ما تتعلق كمية الأجر بنوعية العمل، ومدة الاستخدام، ناهيك عن العرض والطلب لدى الوسطاء في السوق. وعلى كل حال يعتقد ان متوسط الأجر الشهري بشكل عام كان لا يتجاوز نصف شاقل من الفضة الا ان هذه النتيجة، التي وصلنا اليها يجب الا تنسينا ان نأخذ في الحسبان الأجر الاقل، الذي يتقاضاه العمال المستأجرون لفترات عمل طويلة دون انقطاع، فيما لو وزع على مدار أشهر السنة، وكما نرى فان اجر العمال المحدد في قوانين اشنونا وحمورابي كان أعلى من ذلك بكثير، يضاف إلى ذلك تكاليف الطعام والشراب المحتسبة من الأجر والمتباينة من مكان إلى آخر، واذا كان أرباب العمل يفضلون دفع الأجور عينياً من محاصيلهم الزراعية عوضاً عن الفضة فان ذلك يتم لصالحهم حيث ان الفضة تحافظ على قيمتها ولا تتأثر بعوامل الطبيعة ومردود المحاصيل المتباين من عام لآخر، فلا غرابة والأمر كذلك ان تكون الأجور العينية أكثر سخاء، واذا كان متوسط الأجر السنوي قليلاً، فان السبب يعود في ذلك الى ان رب العمل يأخذ في الحسبان الوقت الضائع من العمل حيث لا يتوفر العمل دائماً خلال كل فصول السنة، وبقي علينا ان نذكر ان العمل المأجور اصبح من مستلزمات الحياة في المجتمع البابلي، وقد تطور ونضج واستكمل أبعاده كلها في العصر البابلي القديم، ولهذا يجب علينا أن نوليه جل اهتمامنا لدى تصدينا لدراسة العلاقات الاجتماعية في هذا العصر، ومما ساعد على انتشاره سقوط المركزية ونمو المبادرات والمبادهات الفردية في العلاقات الانتاجية الزراعية.

صحيح ان العبيد كان لهم دور بارز في الانتاج الزراعي إلا ان استخدامهم كان محدوداً نظراً لغلاء اسعارهم، فقد كان يكلف الواحد منهم

وفق ما لدينا من وثائق قديمة ما بين ١٠ و ٣٠ شاقلاً من الفضة ، وتشهد قوانين حمورابي على صحة هذا الرقم . اذ ورد في المادة ١١٠ ان سعر العبد الواحد هو ٢٠ شاقلاً ، وهذا يعني اربعة أضعاف ما كان يتقاضاه عادة الأجير في الشهر، وقد ارتفع هذا السعر أكثر في العصر البابلي القديم ، ويكفي ان نذكر ان تكاليف عيشة العبد من لباس وطعام والتي تقع على عاتق المالك تصل وسطياً إلى نصف شاقل من الفضة شهرياً ، ومن هذا المنطلق نرى ان استخدام الأجراء اقل كلفة بالنسبة للمالك ، رغم ان الأجير يستحق ثلاثة أيام من الراحة شهرياً كما تنص عليه عقود العمل .

وبغض النظر عن كل ما ذكرنا فان فرص ايجاد عمال بأجور رخيصة جداً كانت متوفرة باستمرار ، ويعود الفضل في ذلك الى ان عدداً كبيراً من المنتجين الصغار يقعون في ضائقة مالية نتيجة تراكم الديون عليهم ، فيضطرون لتأجير انفسهم كعمال مؤقتين بأجور زهيدة حتى يتمكنوا من ايفاء ديونهم .

القروض والربى :

منذ القديم والصراع قائم في المجتمع الرافدي بين الدائن والمدين ، وكانت الديون تتكاثر نتيجة الضرائب الباهظة ، والكوارث الطبيعية ، والحروب المستمرة بين دول المدن ، بالاضافة إلى الحظ العاثر ، وسوء التصرف ، وفقدان المقدرة على التخطيط السليم ، والنزوع إلى القيام بمشاريع ضخمة تتجاوز امكانيات الفرد وقدراته المادية ، وهناك جملة من الاسباب ترغم الفرد على الاستدانة وطلب القروض ، واننا لنرى عدد المنتجين الصغار وهم يقعون تحت وطأة الدائنين يزداد باضطراد منذ العصر البابلي القديم ، مما جعلهم يشكلون مشكلة متفاقمة لدى الملوك والحكام الذين عمدوا إلى اتخاذ اجراءات مناسبة تحد من هذا التطور المخيف في المجتمع البابلي ، ولا شك ان هذا التطور مرده إلى التطورات الاقتصادية

والاجتماعية التي شهدها المجتمع الرافدي في مرحلة الانتقال من الألف الثالث إلى الألف الثاني ق. م، والتغيير الذي شهدته علاقات الانتاج الفردية؛ ومما شجع على بروز أهمية القروض، هو ازدياد عدد المنتجين الزراعيين الصغار في طلبها حيث ان امكانياتهم المادية كانت محدودة ولا تفي بالغرض لاستثمار كل الأراضي المنوي زراعتها، ضف إلى ذلك أن طلب القروض كان يتزامن مع اوقات الشدة اي عند نفاذ المؤن المدخرة من العام الفائت، وعدم نضوج المحاصيل الجديدة، وخلال وقت البذار. والمستفيد الأكبر في مثل هذه الأوقات العصيبة هو بالطبع الدائن المتمثل بالقصر والمعبد والتجار والاقطاعيين الكبار والأثرياء ممن يملكون القدرة على منح القروض، وتتم القروض غالباً بوسيلة التداول التجاري من الفضة التي حلت مكان المقايضة العينية بالمحصولات، ونظراً لتذبذب أسعار المحاصيل بالنسبة للفضة فقد كان بامكان أصحاب القروض جني أرباح طائلة، فلا غرابة والحال هذه أن تتوفر لدينا نصوص كثيرة بين الوثائق المكتشفة تعالج شؤون الدين والقروض وسندات الاستحقاق، وما يترتب عليها من واجبات وحقوق بالاضافة إلى صكوك البيع والشراء والتبادل والآجار والاستئجار.
وكانت السندات تكتب وفق صيغة محددة كالتالي: «تقع أعباء الديون على المستدين تجاه الدائن وعلى المستدين أن يفي ما عليه تقسيطاً»، وتتضمن عقود البيع شراء المواد والحصول على سلف، وفي حالات الشراء تدفع القيمة سلفاً شعيراً كانت أم فضة، على ان تسلم البضاعة في وقت متفق عليه أما في حالات السلف فيحصل الشاري على البضاعة المطلوبة وفق ثمن ثابت يسدد في حينه، وتلعب القروض دوراً هاماً في حياة الأفراد، وقد انعكس ذلك على الوثائق الشخصية القانونية التي عثر عليها بكثرة؛ وتكتب الوثائق عادة بصيغ مختصرة ومحددة على الشكل التالي: «حصل المستدين على كمية من الفضة او المحصولات من الدائن على أن يعيدها في الوقت المتفق عليه». وقد تتسع الصيغ لبعض الاضافات اذا كان هناك شروط

أخـرى وخـاصـة فيما يتعلق بفوائد الأموال الممنوحةِ للمستدينين مثل الصيغة التـاليـة : «عليـه ان يدفـع شاقلاً واحداً من الفضة لقاء القرض الذي حصل عليه نينورتا جميل، وفي وقت الحصاد عليه ان يعيد الفضة وفوائدها». ويوقع على هذه الـوثيقـة شاهـدان، وتؤرخ ثم تصدق من قبل الملك سن مويلليت الـذي كان يحكم بلاد بابـل آنـذاك. وفي معظم الأحيـان تكون القروض اما فضـة اوحبـوبـاً ونـادراً من الـذهب الـذي يمنـح عادة من قبـل المعبـد، أما القـروض العينيـة فغالباً ما تتألف من الصوف أو السمسم أو التمور، وقد يرد أحيـانـاً لبن البنـاء، وقـد يتألف القـرض والحبـوب ومواد عينية أخرى وتذكر الفوائد على البضائع بدقة تامة، ومن المثير ان نعلم ان كلمة فائدة يعبر عنها برسم جدي فتي، ويفسـر هذا الـرسم على ان استقـراض الحيـوانـات سابق للحبـوب؟ امـا قروض الفضـة فكـانت الفـائدة المطلوبة تتراوح بين ٥ و٢٨ بالمئة، ولكن غالباً بين ٢٠ و٢٥ بالمئة.

وعلى كل حال كانت تحدد نسبـة الفـائـدة وفق الشروط المتفق عليها، والتي غالبـاً ما نجهلهـا، ونستخلص من خلال الـوثـائق المتوفرة بين أيدينا أن نسبة الفائدة للشعير كانت ٣٣ ١/٣ بالمئة وأحياناً أقل.

وغـالبـاً ما تشـير الـوثـائق إلى نسبـة فائـدة محددة وثابتة، اوالى نسبة الفائدة التي يتقاضاها معبد شمش، وهو المعبد الرئيس لإله الشمس والعدالة في مدينـة زيبار. وقد حددت قوانين حمورابي نسبة الفائدة على الفضة ٢٠٪ وعلى الشعـير ٣٣ ١/٣٪ ومن يطـالب بنسبـة أعلى من النسب المـذكـورة فيمكن مقـاضـاتـه بحجب المبلغ عنـه كليـاً، وكـانت نسبـة فوائـد القروض الممنـوحـة باسم الالـه شمش أقل من غيرها، ويقوم على منح هذه القروض كاهنات متخصصات نشيطات في معبد الاله شمش في مدينة زيبار. كما كانت تمنـح أحيـانـاً قروض في المعبد دون فوائد كما تنص على ذلك بعض الوثائق، وكـما سوف نرى فان الشخص الـذي كان يمنـح هذه القروض يجني من وراء ذلك فوائد كثيرة، وقد عثر على نص مدرسي في مكتبة الملك الآشوري آشور

بانيبال يعود إلى بداية العصر البابلي القديم وهومن سلسلة النصوص المعروفة باسم (أنـا اتّيشـو) التي تعالج أمور وقضايا الفوائد المتداولة في نصوص العقود الكثيرة. ومن تعـابـير الفـوائـد المألـوفة ما يلي: «يتوجب عليه فائدة»، و«لا يتـوجب عليـه فـائـدة»، و«فقـد فوائـده»، و«يجب عليـه ان يضيف الفـائدة المستحقة»، و«فائدة الاله شمش»، و«تضاعفت قيمة الفائدة أونقصت»، و«تعـادل فائـدتـه فائدة الشعير» و«تجبى الفائدة بسعر الشعير الحالي» و«تجبى الفوائد وفق ما هو متبع محلياً»... الخ.

تشير كل هذه التعابير إلى الامكانيات العديدة التي تمنحها العقود والاتفاقيات.

ويعـود الحـديث بنا مرة اخرى إلى كاهنات معبد الاله شمش اللواتي سوف يطـالعننـا مرات ومـرات في النصـوص ذات المضـامـين العديدة، وكن يعشن ضمن بناء ذي أسوار عالية، يشكل جزءاً من أبنية معبد الاله شمش في زيبـار، وكـان الملوك البابليون القدامى يولون تجديد بناء هذا «الدير» وبتعبير أدق هذا «الوقف» جلّ اهتمامهم، وغالباً ما يجددون أسواره في حال تداعيها، ويـدعمـونهـا حتى تصبح متينة مقاومة لكل عوادي الدهر، وتتخذ الكاهنات مقـر سكنهن في بيـوت خاصـة ضمن هذا البنـاء الضخم، وقد كشفت اعمال التنقيب الأثـريـة عدداً كبيراً من البيوت الخاصة ذات الأحجام المتباينة داخل حرم معبـد الالـه شمش في مدينـة زيبار، والثريات منهن كن يشغلن أكثر من بيت وقد يؤجرن بعضها لرفيقاتهن الأقل ثراء. ومهما يكن من أمر فان معظم الكاهنات ينتمين إلى الطبقة العليا في المجتمع كما يتضح من النصوص التي تتحدث عنهن.

وكـان بينهن ممن تعـود بنسبهـا إلى أصـل ملكي مثل أميرات البلاط. والعادة المتبعة عند قبول الفتيات في «الدير» او «الوقف» هي ان يؤدي اداريو الـديـر منحـة العـروس (مهر) الى والدي الفتاة، والمهر الذي يتقاضينه يبقى ملكـاً لهن طيلة حيـاتهن، وفي حال وفـاتهن يعـود إلى الـوالدين ثانية، ويعود

لسبب في ذلك إلى ان هؤلاء الفتيات يترتب عليهن خلال خدمتهن في المعبد ان لا يرتبطن بعقود زواج، لذا لا بد لهن من مورد يؤمن معيشتهن، وتبقى الأموال وفق هذا التقليد ضمن نطاق الأسرة ولا تخرج إلى أشخاص غرباء، كما يحدث عادة في حالات الزواج، وتنسجم هذه الظاهرة كلياً مع الوضع العام للمجتمع في هذا العصر، ويقتصر عمل فتيات المعبد على تقديم الأضاحي، وعلى كل حال يعتبرن عملياً من أسرة الاله شمش وأقربائه.

وقد تصل املاك بعض الكاهنات حد الثراء الفاحش، اذ تذكر احدى الوثائق ان احدى الأميرات البابليات، وهي كاهنة في مدينة زيبار كانت تملك اكثر من ٣٢٥ هكتار من الأراضي الزراعية، يقوم على خدمتها عدد من الفلاحين والأجراء الزراعيين، وحتى تكتمل هذه الأراضي وتشكل وحدة ذات امتداد واحد، كان يضاف اليها أراض اخرى من الجوار. بالاضافة إلى ما ذكرنا كان لدى الأميرة ٢٤٠ رأس بقر و١٠٨٥ رأس غنم، وهذا وضع غير طبيعي كما نرى إلّا ان النصوص الكثيرة التي تتحدث عن استئجار وتأجير البساتين والبيوت، وشراء الأراضي، ومنح القروض، واستثمار الأراضي الزراعية، تعطينا فكرة عامة عن حالة فتيات معبد الاله شمش المعيشية، والتي توحي بأنهن يعشن حياة مادية مترفة،ولتغطية هذا الجانب الاقتصادي الهام في المعبد كان لا بد من وجود ادارة قادرة على تصريف الأمور بشكل حسن، وتذكر النصوص أسماء موظفين كبار ومراقبين وحراس وكتّاب بالاضافة إلى وجود مستودعات ومكاتب ضرورية لتنفيذ كل هذه المهام.

ويتحدث أحد النصوص عن تخزين ٥٠ ألف ليتر من الشعير في احد مستودعات الوقف، وقد تتولى بعض الكاهنات وظيفة كاتب في الدير، وقد تعرفنا على كاتبة من هؤلاء لازمت وظيفتها عشرات السنين، ونظراً للوضع الاقتصادي الشائك في الدير كان لا بد من بروز مشاكل حقوقية بين الفينة والأخرى، استدعت بالطبع توظيف عدد من القضاة للنظر في الدعاوي،

وحل المشاكل بالطرق القانونية، ومما يلفت النظر ان حمورابي منع استخدام وتعيين القضاة من قبل المعبد، وكان التعيين يتم من قبل القصر، وفي هذا دلالة على ربط الأمور الكهنوتية بالحكم المدني واضفاء الطابع الديني على شؤون الحكم المدني، وهكذا اصبح موظفو الدير موظفين مدنيين في عصر حمورابي وكانوا يمهرون المعاملات بخاتم يحمل العبارة التالية «خادم الملك» بالاضافة إلى كل ما ذكرنا كان المعبد يضم مستخدمين آخرين كثيرين معظمهم من الإماء اللواتي يقمن بعمل الحياكة والطبخ وطحن الحبوب.

وفي الواقع يصعب علينا تحديد عدد الكاهنات في كل معبد من معابد الاله شمش الكثيرة، ففي الوثائق تظهر أعداد كبيرة ويعتقد ان في كل دير كان يقطن ما ينوف عن مئة كاهنة، وتعدّد النصوص التي تعود إلى العصر البابلي القديم اكثر من خمسمائة اسم اما العدد الفعلي فيفوق حتماً هذا الرقم، اما النصوص المدونة بعد العصر البابلي القديم فلا تأتي على ذكر هذا النوع من الكاهنات من قريب أو بعيد، ويعتقد انه نفس النظام الذي كان سائداً في النصف الأول من الألف الثاني ق. م.

ومهما يكن من أمر فان الكاهنات لم يكن الوحيدات في المعبد اللواتي يشاركن الشعب في الحياة التجارية والأعمال الادارية في عصرهن، فقد عثر على عدد كبير من الوثائق المختلفة تتحدث عن كهنة ذكور فعالين في الحياة الاقتصادية، كما ان ليس كل من كان يحمل لقب كاهن يعد من الكهنة العاملين، فقد كانت وظيفة الكاهن تقتصر على الطبقة الموسرة في المجتمع، وينظر إلى دخلهم على انه هبة يحصل عليها الكهنة دون مقابل، أو جهد يذكر، وتعتبر من موارد المعبد، وهناك عدد من الوظائف الكهنوتية المحددة تأتي على ذكرها الوثائق، كان أصحابها يتخلون عنها لغيرهم لقاء مبالغ يتفق عليها، وهكذا نرى ان مرحلة الانتقال من الملكية العامة إلى الملكية الخاصة قد طالت كل شيء حتى المعابد نفسها.

بعد هذا الاستطراد الذي كان لا بد منه نعود إلى الحديث عن موضوع

القـروض، ويتضـح الغـرض منهـا من خلال مطالعتنا لعدد كبير من الوثائق المـدونـة، فقـد كانت تمنـح لدعم رأس المال أو ولشراء الشعير او السمسم او التمـور، وتمنـح القروض عادة على شكل قطع من الفضة وتسترد فيما بعد بما يعادلها من المواد العينية من شعير وسمسم وتمور، وبما ان اسعار هذه المواد غير ثابتة فيمكن التلاعب بها لجني الأرباح الطائلة، فغالباً ما تكون اسعارها ادنى من سعرها الحقيقي وقت جني المحاصيل، ولذا يطالب الدائن المدين ان يرد له ثمن الفضـة بالأسعـار الـرائجـة في وقتهـا، فتكـون كميـة المنتـوجات من المحاصيل عند تسديد قيمة القروض أكبر من كميتها وقت منح القرض.

وحتى القروض الممنوحة دون فائدة تستعاد بقيمة أعلى من منتوجات المحاصيل وهذا ما دعى إلى تسميتها في المراجع «بالربا المثمر غير الظاهر».

ونشأ وضع اجتماعي بائس نتيجة نظام القروض هذا، وتراكم الفوائد، مما ادى إلى وجـود جماعـات كبيرة تنتمي إلى سويـات ووظـائف مختلفـة في المجتمع، فاذا عجز المدين عن سداد دينه وفق ما نص عليه العقد، فانه يجد نفسـه مضطـراً لأن يبيـع بيته أو أفراد اسرته كعبيد للدائن «عوضاً عن الفوائد المستحقة»، وقد يغرق المدين نفسه بالديون، أو بتعبير أدق في العبودية نتيجة عجـزه عن سداد ما ترتب عليـه من فوائـد وديـون، وعنـدها يصعب عليه أن يخرج من هذا المأزق اللهم الا اذا وجـد من يفتـديـه برهينـة بأمـر صادر عن الملك، ولـدينـا كثـير من الشـواهـد التي تشـير إلى مثل هذه الحالات، ومن الطبيعي ان يتمسـك الـدائن برهـائنه حتى النفس الأخير، لأن هذه الرهائن تقـدم للدائن أيـد عاملة رخيصـة جداً ورأسـمالاً منتجـاً بأسعـار رخيصـة.
وبـالاضـافة إلى الرأسمال التجاري فقد تطور الرأسمال الاقتصادي في العصر البـابـلي القـديم، فبـواسطة نظام العقود الماكر يتمكن الدائن من فرض فوائد عاليـة جداً على قروضـه، يضيفهـا الى رأسـمالـه مما جعـل اعمال الربا تجارة مزدهرة ورائجة انتشرت في كل بلاد بابل.

وقـد استغل المرابون هذا الوضع ابشع استغلال، ليزيدوا ثراءهم ثراء

وقـد استغل المرابون هذا الوضع ابشع استغلال، ليزيدوا ثراءهم ثراء وغنـاهم غنى ، ولـدينـا مثال على ذلك شخص يدعى بلمونمشه خلّف وراءه عدداً كبيراً من الـوثـائق التي تتحـدث عن نشـاطـه في الـربا في مدينة لارسا الـواقعـة في جنوب بلاد الـرافدين، وهذه الوثائق التي تشكل نذراً يسيراً من المحفوظات الوثائقية الضخمة دونت في العصر الذي حكم فيه ورد ـ سن في لارسـا، ومن ثم أخـوه من بعـده ريم ـ سن أي في الـوقت الـذي اعتلى فيـه حمورابي عرش بابـل، ونستخلص من دراسـة الوثائق ان بلمونمشه كان يدير اعماله في مدينة لارسا لمدة تزيد على أربعة عقود، ويبدو ان والده كان من كبار الاقطـاعيـين، وقد خلف له ثروة طائلة استخدمها كأساس لأعماله ومشاريعه الضخمة غير ان ابناءه الثلاثة الذين تأتي على ذكرهم النصوص لا نجد لهم وثـائق خاصـة بهم ضمن محفـوظـات العائلة، ولا ندري السبب في ذلك أهو محض صدفة أم ان الأبناء لم يزاولوا مهنة أبيهم بنفس النشاط الذي كان عليه والـدهم أم ان الظـروف الاجتماعـية قـد تغيـرت فحـدت من نشـاطهم الاقتصـادي؟ ومهما يكن من أمـر فاننا نعرف من خلال ما لدينا من وثائق ان مصدر غنى بلمونمشه هو تعامله بالربا رغم ان معظم الوثائق لا تنص صراحة على ذلك، فقد جاء في احد النصوص انه منح قرضاً بلا فائدة بقيمة ٦ شاقل من الفضة (حوالي ٥٠ غ) على ان يسترد قيمته سمسماً وقت الحصاد بالسعر المتـداول، وهـذا يعني عنـد تدني سعـر السمسم بالنسبـة للفضـة، ومن هنـا نستنتج ان منح القروض دون فائدة لم يكن نابعاً من شعور انساني واجتماعي عنـد السيـد بلمونمشه، بقدر ما هو عمل تجاري القصد منه الربح الخالص، واحيـانـاً يتنـازل بلمـونمشـه طواعية عن حقه في الفائدة، عندما يكون ذلك لصـالحـه، ويفعـل ذلـك عادة في حالـة ان القـرض موزع على جماعـة من المستفيـدين، كما هو الحـال في منحـه ١٠ كور من الشعـير لعـدد كبير من الأشخـاص، فإذا كان الكـور يعـادل ٣٠٠ ليـتر فان القرض المذكور يساوي ٣٠٠٠ ليـتر من الشعـير، وقـد عثـر على سندي دين باسمه لا يذكران كمية

الفـائـدة، ولكن يعتقد ان الفائدة كانت محسوبة مع المبلغ وفق صياغة العقود المتبعة آنذاك، ولكن مما يلفت النظر في الموضوع انه في هذه الحالة لم يحدد وقت تسديد القرض، وهذا يعني انلـ«بلمونمشة» الحق في ان يطالب باسترداد دينه حينـما يشـاء، فإذا كان المـدين في وضع اقتصادي صعب وعجز عن تسديد ما ترتب عليـه من ديـون وفوائد فالعبودية كانت تترصده على الأبواب، وقد عثر على سندات استحقاق كثيرة باسم بلمونمشة ومعظمها يتعلق باسترداد تمور وسمسم، وعلى ما يبـدو فان القـروض التي كان يمنحهـا بلمـونمشـة كانت مقـدمـة لأعمال اخرى وليست هي كل شيء كما نطالع ذلك على العديد من وثائقه المحفوظة.

ولا بد لنا في هذا السياق من الحديث عن الكفالات التي تذكر كثيراً في وثائق هذا العصر، ويرد اسم بلمونمشه من لارسا في معظمها، وتعني الكفالة ان يتقـدم شخص أو جماعـة بدفـع مبلغ من المـال لقـاء تحريـر عبـد من عبيد بلمونمشة، ويصاغ نص الكفالة حرفياً على الشكل التالي: «اخذ الدائن يد الكفيـل عوضـاً عن المـدين» والمقصـود بذلـك الضـمان الـذي يقدمه الكفيل بشكـل رمـزي «كأن نقـول في لغتنـا المحكية اليوم دق على صدره، المعرب» وكان المبلغ الذي يدفعه الكفيل إلى بلمونمشة يتراوح بين ٣/١ و٢/١ مينه من الفضـة، والمينـة تعـادل وزن ٢/١كغ، ومبلغ الكفالة الذي يترتب على الكفيل دفعه للدائن أعلى بكثير من ثمن الرقيق في الحالات العادية، وعلى الكفيـل ان يتحمـل مسؤوليتـه من عدة أوجـه. منهـا عنـدما يتصرف الرقيق تصـرفـاً شخصيـاً شاذاً غير لائق، أو يهرب، أو ان يلجأ إلى حماية القصر، أو الى الأقوياء اصحاب النفوذ في الدولة، او يبحث عن الحماية في «بيت النساء» (ربـما المقصـود المعبـد) أو أن يقـع أسـيراً في يد الأعـداء، او ان يلاقي حتفه عنـدمـا يتعـرض له أسـد، وكـانـت الأسود آنذاك منتشرة بكثرة في بلاد ما بين النهرين وقد اختفت الآن كلياً في العراق.

تشـير كل هذه الحـالات التي أتينـا على ذكـرهـا الى ان الـرقيق كان

بمقدوره ان يجد ملاذاً يلجأ اليه وقت الشدة، لا تطاله يد صاحبه بلمونمشة، ولتوضيح ذلك نسوق الوثيقة التالية التي تعود إلى عصر ريم ـ سن أي الى الوقت الذي خلف بلمونمشه وراءه ثلاثين سنة من الخبرة العملية. يقول مضمون الوثيقة ما يلي: «تعهد كل من لوشتمار والصائغ همبلوم بدفع مينة من الفضة إلى السيد بلمونمشة اذا قام إللولوم عبد بلمونمشة بمحاولة الالتجاء إلى القصر، والبحث عن رجل قوي يحميه او الى بيت النساء للهرب من سيده أو اذا وقع أسيراً بيد الأعداء، أو قتله أسد».

تلي ذلك تواقيع الشهود وتاريخ الوثيقة.

ان فهم مثل هذه الوثائق ليس بالأمر الهين، ويصعب علينا احياناً ادراك مضامين الجمل المصاغة بقوالب ثابتة، ولا ندري مدى تطبيقها العملي في الحياة اليومية، ولكن يمكن ان نتصور الوضع كالتالي فيما يخص السيد بلمونمشة. فقد حصل على الأرقاء اما بسبب الديون المتراكمة على اصحاب العلاقة، وعجزهم عن تسديد ما يترتب عليهم من فوائد، او انهم وضعوا انفسهم كرهائن تحت تصرفه، ليستثمرهم كأجراء في مشاريعه، حتى يفوا ما عليهم من اقساط. وربما حصل على بعضهم الآخر بالشراء من سوق النخاسة، ولكن معظمهم كما يتضح فقد حريته بسبب عجزه المالي، وعلاقات الربا التجارية، وعلى كل حال لا نملك إلا الظن والتخمين. لأن مثل هذه الحالات بسبب عدم وضوح النصوص وايجازها، لا يسمح لنا بالاطلاع على الوضع الراهن لكل حالة، ولا نشك في أن الموضوع كان معروفاً لدى اصحاب العلاقة، ولم يجدوا من الضرورة تدوين ما هو معروف فيما بينهم، وعلى كل حال كان بلمونمشة يوزع ممتلكاته من العبيد على الأفراد والجماعات لقاء أجر معلوم، وتعهد بالتقيد بالشروط التي اتينا على ذكرها آنفا، وهكذا نرى ان الكفالة لم تكن بمعنى أن المدين عاجز عن دفع ديونه، فيسددها الكفيل ليحرره من ربقة العبودية، بقدر ما هي استخدام المدين في العمل كالعبيد، على ان يعيده إلى صاحبه سالماً في وقت محدد متفق

عليــه في العقـد، ويستفيـد الكفـلاء من كفـالتهم بأنهم يحصلون على قوى عاملة مجاناً لا تكلفهم سوى سداد الرمق وستر العورة، أما دفع الأجور لمالك العبيـد وهـو في هذه الحـالـة بلمـونمشة فلا تذكره الوثائق صراحة، وفي حالة ترتب فوائد على استخدام المستأجرين للعبيد، فان هذه الفوائد ضئيلة جداً تكاد لا تذكر.

فاذا أدركنـا مضـامـين النصـوص بالمعنى الذي تحدثنا عنه، فليس من المستغـرب ان يكـون الكفـلاء من ذوي الحـرف المتعددة التي تذكرهـم العقود بأسـمائهم، ومن اصحـاب الحرف الصياغ والغسالون والفرانون، أما الشهود الـذين يصـادقـون على صحـة العقـود فهم ايضـاً من اصحـاب الحـرف، ونستخلص مما تقـدم ان الحـرفيـين كانـوا بحـاجـة ماسـة إلى أيد عاملة طيلة العــام، وبهـذا الاسلوب يصلون إلى بغيتهم بأبخس الأثـمان وأقـل الكلف وأفضـل الشـروط، ولم يكن الحـرفيـون من ذوي الأمـلاك والأمـوال الكثـيرة فجاءت حالة هؤلاء الأجراء الاجتماعية لصالحهم، ولو دققنا في عقود الرهائن واستئجار العبيد لدى بلمونمشة لوجدنا ان الوقت الذي يتم فيه تأجير العبيد يقـع خارج أوقـات المـواسم الـزراعيـة، أو في الوقت الذي لا تتوفر فيه فرص العمـل في الأرض مما يشكـل العبيـد والـرهـائن عبئاً اقتصادياً ينوء به كاهله، فيستفيد من جهدهم في هذا الوقت الضائع، وذلك بتوزيعهم على اصحاب الحـرف فيتخلص بذلـك من تكـاليف معيشتهم التي تبلغ حوالي شاقـل فضة شهـريـاً، ورغم انـه لا يتقاضى فوائد من تأجير رهائنه الا ان هذا لا يعني أنه يخرج خالي الـوفـاض من هذه العمليـة، فمبـالـغ الكفـالـة المرتفعة التي كان يتقـاضـاهـا كانت تجبر المستأجر على الاهتمام باجرائه والحرص عليهم، واذا حدث ما لم يكن بالحسبان من الحالات النادرة الحدوث وفقد بلمونمشة على اثرها عبده فان ذلك لن يشكل أية خسارة له، اذ ان مبلغ الكفالة اعلى بكثير من ثمن العبد أو الرهينة أو الدين أو بشكل عام الكلفة، فبمقدوره ان يشتر ي بثمن يتراوح قدره بين ١/٣ و ١ مينة من الفضة عبداً أو اثنين أو ثلاثة، ضف

إلى ذلـك أن العقـد لا يتضمن وقتـاً محدداً لإعـادة الـرهينـة إلى صـاحبهـا ، وبمقـدور هذا الأخـير ان يطالب بها في الوقت الذي يشاء . عندما يرى ذلك من مصلحتـه ، ولهـذا السبب بالـذات لم يكن يطالب بفوائد على اجرائه لأن ذلك يسبب له اشكالات كثيرة هو في غنى عنها .

وبما ان نفس أسماء الجماعة تتكرر في الوثائق باستمرار، فان ذلك يسهل علينـا القـاء نظـرة فاحصـة على العـلاقات الاجتماعية في ذلك الوقت ، ففي حالتين من الحالات التي تعـالـج موضـوع الكفالة يرد اسم والدي احد عبيد بلمونمشة اللذين كفلا ابنهما سن ـ اجير ، وكان الأب يدعى بوزور ـ نوموشدا وزوجتـه تريبتـوم . وقـد قدم الـوالدان الكفالة على شكل مبلغ من الفضة في السنـة الـرابعـة عشـرة من حكم ريم ـ سن الا ان كمية المبلغ غير واضحة في النص بسبب تشـويـه فيـه ، وخـلال خمس سنـوات بعد هذا التاريخ استطاع الـوالـدان تحريـر ابنهـما مرات عديـدة ولكن ضمن فترات زمنية محددة ، وكان الضـمان الـذي قدمـاه هو رهن بيتهما وبستانهما لصالح بلمونمشه وذلك ضمن الشروط التي ترى الحفاظ على الرهينة سالمة ، وعلى ان تعاد في الوقت الذي يطلبها بلمونمشة ، ويعتقد ان البيت والبستان هما كل ما تملك العائلة من أود الحيـاة ، وفي حالـة هروب الابن المحـرر، فان ذلـك يعني الدمار الاقتصادي المحتم للعـائلة ، ولا ندري بالضبـط فيـما اذا كان سن ـ ماجـير متواجداً لدى بلمـونمشـه في الفـترة الواقعة بين الحالتين الآنفتي الذكر أم لا إذ ليس لدينا ما يثبت أو ينفي ذلـك . ولكن نستنتـج مما تقـدم ان بامكـان الوالدين استرجاع ولدهما إلى أحضانهما مرات ومرات .

وهنـاك وثيقـة اخرى باسم بلمونمشه تتعلق بأفراد العائلة ذاتها مؤرخة في السنة الرابعة عشرة من حكم ريم ـ سن ، ويأتي تأريخها متقدماً (١٧ حتى ١٩) يوماً من تأريخ كفالة الوثيقة الأولى لـ (سن ـ ماجير) ، ونفهم من النص ان بلمـونمشـه اشـترى سن ـ ماجـير من والـديـه بسعـر ١/٣ مينة فضة أي بالسعر المتعارف عليه في سوق النخاسة . يقول النص حرفياً :

«اشـترى بلمـونمشـة من الأب بوزور ـ نومـوشـدا والأم تريبتوم ابنهما سن ـ ماجير بسعر ٣/١ مينة فضة بالتمام والكمال».

يشـير هذا النص إلى أن الـوالـدين وقعا في ضائقة مالية أجبرتهما على بيـع ابنهـما بسعـر يعادل ثمن ١٦٠غ من الفضة، ثم تمكنا فيما بعد من تحريره بكفالة تعادل سعر شرائه، ومهما يكن من أمر يمكن القول ان بيع افراد العائلة مثـل الـرقيق كان نادراً جداً في العصـر البابلي القديم، شأنه في ذلك شأن من يودع أحد أفراد العائلة رهينة لدى الدائن، ويبدو ان حمورابي ملك بابل وجد نفسه مضطراً لتخفيف العبء عن المنتجين الصغار ـ وهم دعامته في الحكم ـ فأصـدر القـانـون رقم ١١٧ ليحـد من جشـع المرابين، وكان ذلك بعد بضع عشرة سنة مضت على زمن بلمونمشة تقول المادة ١١٧ ما يلي: «اذا وقع رجل ما في الديون واضطر لأن يبيع زوجته أو ابنه أو ابنته لقاء مبلغ من الفضة، او يعطيهم للخـدمـة فعلى هؤلاء ان يقـوموا بالخدمة في بيت شاريهم أو سيدهم لمدة ثلاث سنوات، وفي السنة الرابعة يطلق سراحهم».

وبـما انـه لدينـا عدد كبـير من الـرقم المكتوبة يرد فيها اسم بلمونمشة بصفتـه الطـرف الـذي يشـتري العبيد فان ذلك يعطينا المبرر في اعتقادنا بأنه كان يطلق سراح بعضهم لأجل محدود لقاء كفالة مالية، واذا كان الوالدان هما الطـرف البـائـع، كما هو الحـال عنـد سن ـ ماجير، فان هناك حالات ليست نادرة يقوم فيها المواطن ببيع نفسه ليرد عنه غائلة الجوع، ومثل هذه الحالات تكـررت كثـيراً في وثـائق بلمـونمشه الذي كان يشتري أولئك التعساء الذين ساقتهم أقـدارهم اليـه، ومعظمهم كانـوا من مدينيـه وعجـزوا عن تسديد ما ترتـب عليهم من ديون وفوائد، فلم يجدوا مخرجاً من ذلك سوى اللجوء اليه، وقد استغل بلمونمشه وضعهم البائس أبشع استغلال فاشتراهم من أنفسهم بأبخس الأثمان، اذ ان السعر العادي للعبد كان حوالي ٢٠ شاقلاً من الفضة في حين كان يدفع هو في ثمن الواحد منهم مبلغاً يتراوح بين ١٠ و١٥ شاقلاً. ومن المثير للاهتـمام وجـود وثيقة تذكر أسماء أربعة اشخاص من بينهم صاحب

حانة ونجار، قاموا ببيع زوج وزوجة إلى بلمونمشة، ومن الواضح ان هذين الـزوجـين كانا مدينين لهؤلاء الأشخاص ولا يملكان من حطام الدنيا شيئاً، ولم يجدا من يكفلهما فاضطرا لبيع نفسيهما ليسددا ديونهما للأشخاص الأربعة.

وكما تشهد النصوص فقد كان بلمونمشة يقوم بتأجير عبيده بموجب عقـود استخـدام، بالاضافة إلى أنه كان يؤجر سفناً تجارية في أوقات الحصاد ضف إلى ذلـك كونـه من كبار الملاكين الزراعيين والعقاريين، وكان يشتري بريـع أمـوالـه وأرباحه مزيداً من الأراضي والبساتين والعقارات، وقد ذكرت احدى الوثائق امتلاكه لبعض الحقول التي كانت تخص معبداً في مدينة أور، وهكـذا نرى ان امـلاك المعابد بدأت تنتقل تدريجياً الى ايدي الأفراد وتتحول من ملكيـة الـدول الى ملكيـة خاصة، وقد بدأنا نشهد هذا التحول منذ فجر العصـر البـابـلي القديم، وقد تمكن بلمونمشة ووالده (سن ـ تور ـ ماتيم) من شراء ٨٢٤م٢ من المعبـد لقـاء مبلغ ٢ مينـة من الفضة أي ما يعادل ١ كغ وهو مبلغ باهظ جداً. ومما يلفت النظر أن عمليات البيع والشراء للسيد بلمونمشة كما هي مدونة في الوثائق تعود بتأريخها الى الفترة الواقعة بين حكمي العاهلين ورد ـ سن الثالث وريم ـ سن السابع، في حين لا نجد نصوصاً تتحدث عن نشاط بلمونمشة التجاري خلال ٢٤ سنة بعد ذلك التاريخ، وبما ان الوثائق المؤرخة منذ النصف الثاني من حكم ريم ـ سن في لارسا الذي دام ٦٠ عاماً لم تعد تشير من قريب أو بعيد إلى رجال الأعمال سواء كان بلمونمشة أو غيره من ذوي الشأن، ولا تتحدث عن نشاطهم التجاري الواسع فان هذا يقوي اعتقـادنـا بأن ثمـة تبـدلات وتغيرات طرأت على علاقات التملك الفردي، والنظـام الاقتصـادي القـائم، وخاصة فيما يتعلق بملكية الأراضي الخاصة، ولنعـد بذاكـرتنـا إلى وضـع العائلة ادين ـ لجمال في ديلبات التي سبق وتحدثنا عنهـا، وسـوف نبـذل قصـارى جهدنا في البحث عن الأسباب التي أدت إلى هذه التغيـيرات. فرجـال الأعـمال أو بالأحـرى المـرابـون امثـال بلمـونمشـه استطاعوا من خلال الظروف المواتية في عصرهم، والذي سبق حكم العاهل

الكبير حمورابي ان يجدوا مجالاً واسعاً في ممارسة شتى أنواع الأعمال، مما جعل الاقبال على طلب القروض أمراً ملحاً لا مفر منه لزيادة الانتاج وتحسين نوعيته، والتوسع فيه، وللخروج أيضاً من الضائقات المالية، ولا يمكن ان نقلل من شأن هذه القروض وانعكاسها على التطور العام للمجتمع رغم ارتفاع قيمة الفوائد وانعكاساتها السلبية، فقد تودي بصاحبها إلى الافلاس التام، وخاصة لدى الحرفيين واصحاب المهن الصغيرة، ولكن هذا لايعني بالضرورة ان الضائقات المالية كانت تلم بكل فرد، ومن الطريف ان نورد في هذا السياق نص رسالة موجهة من رجل معدم إلى احد الآلهة يشكو فيها همومه ويبث آلامه:

«لا استطيع الوقوف من شدة اليأس، فليس لدي خبزاً كافياً أسد به رمقي، وليس لدي ثوب جميل أرفل به، ولا أملك القدرة على ان اطيب جسدي بالزيوت».

شخصية المواطن المستقلة في العصر البابلي القديم:

ان ظهور الفرد كشخصية اعتبارية في العلاقات الاجتماعية في هذا العصر ادى حتماً إلى انعكاس تلك الشخصية على مظاهر الفكر والأدب والفن، ويتضح شعور الفرد المتنامي باستقلاله والاعتداد بنفسه اكثر من أي وقت مضى، وخاصة عندما يرى هذا الفرد نفسه مهدداً في لقمة عيشه، وغير مطمئن على وضعه المعاشي والاجتماعي، وقد توفرت لدينا في هذا العصر مراجع وفيرة من الرسائل اذا ما قورنت بمثيلاتها من عصر أور الثالث الذي لم يكن يملك رسائل بتلك الوفرة، وقد زودتنا بأفكار عامة عن النشاط الانساني في كل مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ونحن لا نعني الرسائل الملكية التي أملاها حمورابي على كتبته حصراً بقدر ما نعني الرسائل الشخصية للأفراد والتي انتشرت في هذا العصر بشكل لا مثيل له في السابق، بالاضافة

إلى الـوثـائق الحقـوقية التي تأتي على رأسها معالجة الأمور القضائية والحقوق الشخصيـة، وتطـورهـا حتى ان الـوثـائق الرسمية التي قام بتدوينها موظفون اداريـون في بلاط الملك لا تختلف صيـاغتها من حيث الشكل عن غيرها من الوثائق ذات الطابع الفردي الخاص وكنا قد تحدثنا في مطلع هذا الكتاب عن نوع من المـراجـع التي يركن اليهـا المؤرخ، ويعتبرها مصدراً من المصادر التي ترفـد معلومـاتـه في تقويم مرحلة تاريخية معينة، ونقصد بذلك نصوص الفأل التي اصبحت في العصـر البـابـلي القـديم تشكل نمطاً أدبياً مميزاً. وقد تنامت قدرة الفـرد الشخصيـة في مجال الأعـمال التجـارية والحقوقية، وتفتقت مواهبه وتعددت بشكل منقطع النظير وخاصة في المدن.

ان هذا النشـاط العمـلي المتعـدد الأوجـه ادى بالضـرورة إلى تنـامي صناعة الأختام الاسطوانية من مادة الحجر★، وتتميز الأختام الاسطوانية في العصر البابلي القديم عند مقارنتها مع الأختام في العصور السابقة بأمور ثلاثة هذا بالاضـافـة إلى أنهـا تمكننـا من ربط الخيوط لنصل إلى تصور واضح عن الـوضـع الاجتـماعي العـام السـائد آنذاك، وهذه الأمور الثلاثة هي: **أولاً**: غزارة الانتاج، فمما لا شك فيه أن علماء الآثار عثروا على كميات كبيرة من

★ ظهرت صناعة الأختام الاسطوانية منذ أواخر الألف الرابع وبداية الألف الثالث ق. م في حضـارة الـرافـدين أي مع نشـوء وتطـويـر الكتابة المسمارية وكان الهدف منها إضفاء الصفة الشرعية على المعاملات التجارية، وتقوم مقام الاختام الرسمية في دوائر الدولة والمؤسسات الحكومية اليومية كما تفصح عن هوية مالكها، وقد انتشرت انتشاراً واسعاً في الغصر البابلي القديم حتى لفتت نظر المؤرخ اليوناني الكبير هيرودت خلال زيارته لمدينة بابل فذكرها في مؤلفـاتـه، ويعطي الختم الاسطـواني عنـد دحـرجتـه على الطين الطري مشاهد تصويرية مختلفـة دينيـة وأسطـوريـة، ودراسـة طبعـات الأختام تعطينا فكرة عامة عن الحياة الفكرية والاجتماعية لكل عصر.

«المعرب»

الأختام الاسطوانية وطبعات أختام ترقى بتأريخها إلى الألف الثالث ق. م، بالاضافة إلى أختام وطبعات اختام مسطحة تعود إلى عصور اقدم بكثير، الا ان انتشار استخدام الأختام الاسطوانية وصل أبعد مدى له في العصر البابلي القديم، وكان كل بابلي يحمل ختمه معه، اذ ان الختم كان يقوم مقام اثبات الشخصية لكل مواطن، ويساعد في حفظ حقوقه، ونظراً لازدياد عدد الوثائق والسجلات الحقوقية كان من الطبيعي ان يزداد الطلب على الأختام الاسطوانية لتغطي حاجة اصحاب المعاملات، وكانت الأختام تصنع في ورشات خاصة بكميات كبيرة، ولكن لا تأخذ شكلها النهائي إلا حسب الطلب، وهذا يعني ان الأختام كانت تقطع وتعد بالجملة ثم ينقش الختم المباع وفق رغبة الشاري، واذا حدث ان احد المواطنين فقد ختمه الذي يحمل اسمه وهويته فان ذلك يستدعي الاعلان عن الختم المفقود حتى لا يساء استخدامه، وكان يصاغ نص الاعلان على الشكل التالي: «فقد السيد سلكي - أوراش ختمه الأسود في اليوم الأول من شهر شباط» يلي ذلك توقيع الشهود والكاتب وتاريخ اليوم الذي فقد فيه الختم وتاريخ السنة من حكم الملك أميديتانا الذي يصادف السنة الثالثة والعشرين، وقد اتخذ صاحب الختم هذا الاجراء القانوني العاجل في نفس اليوم الذي ضاع منه الختم.

وفي حالة عدم وجود ختم لدى التاجر أو صاحب العلاقة يكفي ان يبصم يظفر اصبعه على الطين الطري، ويوثق توقيعه بنص ملائم، فيصبح له قيمة طبعة الختم، كما كان ممكناً من الناحية القانونية ان يلجأ صاحب العلاقة إلى طبع طرف الثوب على حافة اللوح الطيني الطري عوضاً عن الاصبع والختم.

ثانياً: لا بد أن نذكر في هذا السياق البدعة المستحدثة في هذا العصر، وهي اضافة نص كتابي بالخط المسماري يتألف غالباً من ثلاثة اسطر إلى جسم الختم الاسطواني، وكان النص يضاف إلى الختم عند شرائه وفق رغبة الشاري، وبذا تكتسب الاختام المكدسة لدى البائع والتي تتضمن مشاهد

لموضــوع واحـد الصفـة الشخصيـة لصـاحب الختم، ويفقـد الختم بالتـالي عمـوميتـه ويصبـح مقتصراً على صاحبه فقط، يعرف به وقت الحاجة، اذ ان الختم الاسطـواني مثقـوب ثقبـاً طوليـاً يسمـح بحمله بواسطة خيط، والكتابة المضـافـة اليـه تحمـل اسم صاحبه واسم أبيه، واسم الاله الحامي، وكان من الضـروري جداً ان يضـاف اسم الأب حتى لا يحصـل التبـاس عنـد تشـابه الأسـماء الكثـيرة، وقـد يحدث ان يقـوم شخص مفوض باستخدام الختم كأن يستخـدم من قبـل ابن صاحب الختم عنـد ذلـك يجب ان يذكـر على الوثيقة وينـوه بالأسبـاب التي دعته إلى استخدامه مثل «لأنه لم يصطحب ختمه معه» أو ما شابه ذلك.

ولم تقتصـر ملكيـة الأختـام الاسطوانية على البشر فقط بل تعدتها إلى الآلهـة ايضـاً، وتـذكر كتابات الأختام اسماء اصحابها من الآلهة ويتكرر اسم الالـه شامـاش وزوجتـه أيا بشكل خاص على وثائق العصر البابلي القديم لا سيما اذا كان الأمر يتعلق بمعابدها، ويلاحظ في هذه الأختام ان صانعها كان يولي أهميـة خاصـة للنص الكتـابي المشفـع بالختم، وان كان ذلك سوف يتم على حساب المشهد المصور، وعند طبع الختم على الطين الطري يلاحظ ان الكتابة المحفورة بشكل متناظر كانت واضحة جداً وسهلة القراءة لكي يعرف صاحبهـا دون أي لبس، ولـو أدى ذلـك إلى التنـازل عن قسم من المشهـد التصـويـري للختم، ولـو حدث ولم يظهـر نص الختم المكتـوب على الـوثيقة المطلوبة، فان اسم صاحب الختم كان يضاف إلى الطبعة على أقل تقدير.

ثالثـاً: والميـزة الثـالثة في أختام العصر البابلي القديم هي التبدل الذي طرأ على موضـوعـات المشـاهـد المصـورة ـ وان كنـا لا نلاحظها باستمرارية مطلقـة خلال هذا العصـر، فالمشـاهـد التي اصطلح على تسميتهـا بمشاهد الشفـاعـة كانت معـروفـة منـذ عصـر أور الثـالث ليس على طبعات الأختام الاسطوانية فقط بل على فن المجسمات الكبيرة أيضاً، ولكنها اصبحت الآن أكثـر غنى وتتألف عادة من الـه وسيـط يقـوم بالشفـاعة لعابد قد يكون انساناً

عادياً أو ملكاً متألهاً، وذلك بقيادته من يده إلى اله رئيس متربع على عرش، فالجديد في الموضوع هو اقحام الشفيع في المشهد الذي يتولى حماية الشخص والدفاع عن مصالحه تجاه الاله الرئيس.

إذن يحافظ موضوع الشفاعة على أهميته في مشاهد الاختام الاسطوانية من العصر البابلي القديم مع بعض التغييرات والتبدلات في تكوين المشهد، كأن يظهر العابد أمام الشفيع أو الى جانبه، او يختفي الاله الشفيع كلياً من المشهد فيقف العابد وجهاً لوجه أمام الاله الرئيس، وهذا يعني بكل بساطة نمو وتطور شخصية الفرد البابلي الذي بدأ ينشد العلاقة مع الاله مباشرة دون وسيط. وهذا يذكرنا بفنون الغرب المسيحي قبل أفول نجم العصور الوسطى حيث كان المحسن أو العابد يتقدم في المجسمات على موضوع النذر الطقسي نفسه. وبذا نكون قد بدأنا نتحسس مشاعر الانسان البابلي القديم عبر تصوراته الدينية، واذا كان التطور المادي الدنيوي لم ينعكس مباشرة بكل صدق على المحيط الديني، فان هذا لا يعني اطلاقاً أنه لم تحدث هناك تغيرات وتبدلات منشؤها بلا شك تبدل العلاقات الاجتماعية ونموها باضطراد منذ بداية الألف الثاني ق. م، فالى جانب آلهة المدن والمناطق التي حلت مكان آلهة قوى الطبيعة المقدسة منذ القديم برزت آلهة شخصية، واحتلت مكاناً مرموقاً في صلب الديانة البابلية، فإذا كان الانسان البابلي يشعر بنفسه مهدداً من قبل عفاريت الشر التي تسبب له الأمراض وتودي بحياته وحياة أفراد اسرته احياناً فانه الآن بما يملك من خبرات وقدرات شخصية متنامية بدأ ينحو منحاً آخر للحفاظ على وجوده، فأوجد لنفسه الها خاصاً حمّله مسؤولية كل ما يصيبه من أذى، وكانت مهمة هذا الاله ليس رد الأذى عنه فقط بل مساعدته في حالة وقوعه، ويعتقد ان الاله الشفيع الذي يظهر على مشاهد الأختام الاسطوانية من عصر أور الثالث هو نفسه الاله الشخصي الخاص. الا ان موقف الانسان من هذا الاله قد تبدل على ما يبدو. ومهما يكن من أمر فان الفرد كان يتجه برغباته مباشرة إلى الهه الحامي

الذي اتخذه الهاً شخصياً له، ولدينا عدد من الرسائل الشخصية الموجهة إلى آلهة شخصية من العصر البابلي القديم (ولهجة المرسل شديدة قاسية)، وتحمل في طياتها أحياناً نوعاً من الوعيد المبطن. حيث يهدد العابد بالامتناع عن تقديم الأضاحي كلياً أو بالحد منها أو يقدمها بشكل غير منتظم في حال عدم توفر الاستجابة المرضية لدى الاله. فكما نرى بدأت العلاقة التي تربط الانسان بالاله تأخذ طابعاً شخصياً محضاً وانسانياً صرفاً، ولم تعد المشاكل تعبر عن هموم الجماعة بقدر ما تمثل تعاسة الفرد ومعاناته الشخصية، وبالفعل كان هذا الوضع محرجاً لبعض الحكام، وبدأ يشكل معضلة يصعب حلها.

فاله المدينة أو الدولة كان هو الاله الرئيس المعتمد رسمياً، إلا ان الحاكم نفسه كان مرتبطاً باله آخر يقدم له فرائض الطاعة والولاء، ويتضح لنا ذلك من خلال احدى رسائل ملك حلب (ياريم ـ ليم) وهو من أقدم الحكام المعاصرين لحمورابي ملك بابل، اذ يذكر في رسالته تلك بأن اله الطقس بلا مراء هو اله عاصمته حلب. غير ان اله القمر هو تاج رأسه والهه الشخصي بلا منازع، وسوف نأتي على دراسة هذه الظاهرة عند حمورابي مرة أخرى.

وقد انعكس تعاظم دور الفرد في المجتمع البابلي ونمو شخصيته نمواً مضطرداً على الآداب عامة فطبعها بطابعه الخاص المميز فبرزت شخصية بطل من طراز جديد، ليس الهاً أو نصف اله بل هو واحد من البشر يرمز بشخصه إلى الانسان الناجح في الحياة الذي استطاع ان يفرض نفسه ووجوده في المجتمع. وقد بلغت به العظمة وسمو الشأن إلى ان يقيس نفسه بمقام الآلهة نفسها، فكان يحز في نفسه ان يؤول مصيره إلى الموت في حين تبقى الآلهة حية خالدة ابد الدهر، ومن هنا نفهم تحسس الفرد بالوجود وبحثه الدائب عن الخلود الذي أصبح من اهم الموضوعات الأدبية التي شغلت فكر انسان ذلك العصر.

وهذا ما نراه مجسداً في شخصية جلجامش بطل وملك مدينة أوروك الذي نسج السومريون حوله كثيراً من الأقاصيص والخرافات، وقد لاقت

هذه القصص والخـرافـات هوى في نفـوس البـابليـين، فبـدؤ وا يتنـاولـونهـا بالتشـذيب والتعـديـل منـذ بداية العصر البابلي القديم إلى ان غدت ملحمة متكاملة رائعة تعتبر من عيون الأدب الانساني العالمي ، قبل ان يشارف الألف الثاني ق. م على الزوال، ومحور الملحمة الأساس يدور حول موضوع البحث عن الخلود وفشـل الانسـان في الـوصـول اليـه ، وهـاك مقطعاً نجتزئه لك من الـروايـة البـابلية عندما توجه سدوري صاحبة الحانة النصيحة الأبدية التالية إلى جلجامش[1] :

«الى أين تسعى يا جلجامش
ان الحياة التي تبغي لن تجد★*
حينما خلقت الآلهة البشر، قدرت الموت على البشرية
واستأثرت هي بالحياة[2]
أما أنت يا جلجامش فليكن كرشك مملوءاً على الدوام
وكن فرحاً مبتهجاً نهار مساء[3]
وأقم الأفراح في كل يوم من أيامك

---

١ ـ اخذت ترجمة هذا النص مع هوامشه كتاب (ملحمة كلكامش عام ١٩٧١) للاستاذ طه باقر.

٢ ـ قارن هذا القول بما جاء في المزامير : المزمور ١١٥ : ١٧ .

٣ ـ حرفياً في النص البابلي «وضبطت الحياة بأيديها» .

٤ ـ قارن سفر الجامعة ٥ : ١٨ ـ ١٩ : هوذا الذي رأيته . انا خير الذي هوحسن . ان يأكل الانسان ويضرب ويرى خيراً من كل تعبه فيه تحت الشمس مدة أيام حياته التي أعطاه الله اياها لأنه نصيبه ، ايضاً كل انسان أعطاه الله غنى ومالاً وسلطة عليه حتى يأكل منه ويأخذ نصيبه ويفرح بتعبه فهذا هو عطية الله» .

وارقص والعب مساء نهار[٥]
واجعل ثيابك نظيفة زاهية[٦]
واغسل رأسك واستحم في الماء
ودلك الصغير الذي يمسك بيدك
وافرح الزوجة التي بين أحضانك[٧]
وهذا هو نصيب البشرية».

ومما يثير الاهتمام في هذه النصيحة الاشارة إلى ضرورة التمتع بمباهج الحياة وعدم الاكتراث بالنهاية التي لا بد منها لكل كائن حي فالموت مصير الانسان ولا راد لمشيئة القدر مهما شعر الانسان بالظلم والحيف من هذا القدر المحتم، ولكن من المستغرب أن لا توجه النصيحة إلى جلجامش وذلك بأن يتقرب إلى الآلهة بواسطة العبادة والقرابين ليحصل على رضاها فتشركه ولو جزئياً في حياتها الأبدية المنعمة.

كما انعكس على صفحات الأدب التناقض المريع بين شخصية الفرد الواعية المتمكنة من ذاتها ضمن اطار الوجود من جهة والمصالح الاقتصادية المهددة في كل لحظة من جهة ثانية، ونشأ عن هذا التناقض ما يسمى بأدب أيوب، وأيوب هذا بطل السفر المعروف باسمه في العهد القديم، وهو رجل ورع وتقي يخاف الله وسعيد بحياته وأمواله الكثيرة. الا ان الشر يطارده

---

٥ ـ انظر سفر الجامعة ٨ : ١٥ «فمدحت الفرح لأنه ليس للانسان خير تحت الشمس إلا ان يأكل ويشرب ويفرح وهذا يبقي له في تعبه مدة أيام حياته التي يعطيها الله اياها تحت الشمس».

٦ ـ سفر الجامعة أيضا ٩ : ٨ ـ ٩ : «لتكن ثيابك في كل حين بيضاء ولا يعوز رأسك الدهن. ألتذ عيشاً مع المرأة التي احببتها كل ايام حياة باطلك التي اعطاك الله اياها تحت الشمس، كل ايام باطلك لأن ذلك نصيبك في الحياة وفي تعبك الذي تتعبه تحت الشمس».

٧ ـ انظر الهامش السابق.

ويتركه عرضة لامتحانات الرب ليتبين صدق ايمانه. الا انه يثبت على تقواه ويقهر الشر ويخرج منتصراً، ويصور الموضوع على شكل حوار بين ايوب واصدقائه عن معنى الحق والعدالة في الحياة، لا يسلم الرب نفسه من الشك في عدله وحكمته عندما يلحق الأذى والضرر بانسان بريء، فما هي الحكمة الالهية من وجود الظلم في الحياة ما دام الرب هو سبب وجودها، وتصل قصة ايوب إلى نهايتها السعيدة بقرار الهي اذ تعود اليه سعادته ويزداد غناه، أما النصوص الأدبية البابلية التي تشابه قصة أيوب فانها تجأر بالشكوى والألم ضد الظلم الذي يلحق الانسان أثناء حياته وتزرع الشك في النفوس في مقدرة الآلهة على تحقيق العدالة على الأرض، ويكون الحل في النهاية لكل الأسئلة الشاكة ليس بامتحان الآلهة للإنسان واختبار ايمانه، بل في التجائه الى استنفاذ كل طاقاته للتمتع بمباهج الحياة والتلذذ بأطايبها، وقد تحولت هذه الفلسفة المتفائلة فيما بعد الى ضرب من ضروب اللامبالاة والخنوع للارادة الالهية الظالمة، فمن العبث مقاومة القدر والكفاح ضده بعد ان قررته الآلهة يوماً ما، وان كانت ظالمة ومجحفة في قرارها.

ومهما يكن من أمر فان نشوء مثل هذه التأملات الكونية في الآداب البابلية وتطورها فيما بعد ما كان ليتم بالشكل الذي هو عليه دون أن يرافق ذلك تطورات داخل المجتمع نفسه سواء على الصعيد الاقتصادي أو السياسي، ولذلك يستحسن عند دراسة الآداب البابلية التي دونت منذ بداية العصر البابلي القديم أن تؤخذ الخلفية الاجتماعية والاقتصادية وانعكاسها على الأدب بعين الاعتبار.

الملك والعدالة:

ان نتائج التطورات الاجتماعية منذ بداية العصر البابلي القديم أصبحت تشكل معضلة رئيسة للدولة وللحكام المتنفذين فيها، اذ ادت إلى

اغـراق المـواطنـين بالـديـون ، وهـددت صغـار المزارعين والمنتجين والحرفيين بالافـلاس التـام ، وبـما ان الحكـام انفسهم كانوا من كبار المزارعين والملاكين والتجـار ورجـال الأعـمال ، فقـد كانـوا معنيين بالحالة البائسة التي وصل اليها المجتمع ، بل زادوا في اشعال فتيل أتونها الملتهب حيث أن مصلحتهم تقتضي ذلـك ، ومن جهـة اخرى كان عليهم ان يمثلوا قضايا المواطنين ويدافعوا عنها بصفتهم الـرعـاة المسؤولـين عن رعيتهم ، وهكـذا نرى كيف ان الصراع بدأ يحتـدم في الـدولـة ممثلاً في شخص رئيسها ، الذي كان من جهة اداة استغلال واضطهـاد تزداد حدة وعنفـاً بمـرور الـزمن ، ومن جهـة اخـرى كان الحـاكم مضطـراً لاصـدار بعض القـوانين لصالح الكادحين حيث ان مصلحة الدولة تقتضي ذلك ، فهي بحاجة إلى اليد العاملة لتنفيذ مشاريع عامة مثل صيانة شبكـة الـري الـواسعة وانشاء شبكات أخرى بالاضافة إلى اعمال في القطاع المشـترك تحتـاج إلى اعـداد هائلة من الأيدي العاملة ، فحرصاً على مصلحة الدولة العليا وخشية من انفجار الجماهير الكادحة كان لا بد من تخفيف وطأة الظلم الاجتماعي ببعض المسكنات التشريعية .

ويحرص الحكام البابليون على تأكيد نياتهم الطيبة في كثير من كتاباتهم حيث يزعمـون بأنهم الـرعـاة الحقيقيـون لمصـالـح الأرامل واليتامى ، الفقراء والمسـاكين ، يقتصون من القوى لصالح الضعيف ومن الغني لصالح الفقير ، وان حدث هذا فعـلاً فلم يكن نتيجـة الشعور الانساني الطيب ـ وقد يتفاوت الأمر طبعاً من حاكم لآخر ـ وانما ليتمكنوا من تسيير دفة الحكم دون قلاقل ، وليظهـروا أمـام الرأي العام بمظهر الأب الرحيم راعي البلاد وحاميها ، اذ لا يخفى ان المنتجـين الصغـار دعـامـة الاقتصـاد في الـدولـة ناهيـك عن كونهم يشـكـلون الـعمـود الفقـري في الجيش الـذي هوركن من أركـان الحكم الأسـاسيـة ، وذلـك بالتصـدي للأعـداء المغيرين من الخارج وتثبيت دعائم الحكم ونشر الاستقرار في الداخل .

ويصعب علينـا في الـواقـع تقدير مدى الضغط المفروض على الحاكم

ومدى احساسه بالمسؤولية الملقاة على عاتقه حين كان يصدر تشريعاته وقوانينه الملكية ليخفف بها أعباء الديون عن المواطنين، ويتصدى لظلم الأغنياء وصلف الموظفين، وعلى كل حال يجب مراعاة العلاقة المتبادلة بين الحاجة الملحة للاصلاح وبين رجاحة عقل الحاكم وتبصره بالأمور عند دراسة الواقع الاجتماعي وتحولاته، ويبدو ان كل الجهود التي بذلت لتحسين الوضع الاقتصادي للمنتجين الصغار ضاعت أدراج الرياح في النهاية.

وليس صدفة أن نرى الاجراءات المتخذة ضد الدائنين والمستغلين قد تكاثرت بشكل لا مثيل له منذ بداية العصر البابلي القديم، اذ ان العادة المتبعة في بداية عهد كل حاكم جديد أن يوضح تشريعاته واصلاحاته ببيان سياسي مفصل عن الأعمال الاصلاحية التي سوف يقوم بها خلال حكمه كي ترسخ فكرة عدالة الحاكم لدى الجمهور وبأنه ـ أي الحاكم ـ هو الأب الكبير للبلاد، وان الشعب بمثابة العائلة الكبيرة له، ثم يضيف بان الآلهة قد اختارته لهذا الغرض، ولذا فهو سوف يبذل قصارى جهده ليستحوذ على رضاها، فتمده بالحكمة والعمر المديد والحكم السديد، وكانت العبارات المألوفة لدى عدد كبير من حكام الولايات في العصر البابلي القديم مثل ايسن ولارسا واشنونا وبابل في وثائق الأحداث السنوية ما يلي:

«لقد أوجد الملك نظاماً عادلاً في البلاد، فأمر بتحطيم سندات الدين وخفف أعباء الضرائب، وقصر مدة الخدمة لكل المواطنين».

ثم يستعرض الملك الاجراءات الاجتماعية والسياسية التي يزمع اتخاذها في عهده بشيء من التفصيل، وذلك قبل ان يعرف حمورابي بالاسم أو تعرف مسلته الشهيرة ذات الصدى العالمي الواسع، ويدون هذا البيان الاصلاحي على شكل مقدمة للقوانين والتشريعات التي تلي، ثم تأتي في نهايتها خاتمة تمتدح الملك وتلعن كل من يمس هذه القوانين بسوء، او يتجاهلها أو يحرف فيها او يبدل اسم الملك المشرع باسم آخر ويدعي القوانين لنفسه. ولو غضضنا النظر عن اقدم التشريعات والقوانين التي وصلتنا

والمؤرخة في الألف الثالث ق. م مثل اصلاحات أوروكاجينا ملك لجش ومجموعة قوانين أورنامو أول ملك في سلالة أور فان أقدم القوانين المعروفة في بداية العصر البابلي القديم هي قوانين لبيت عشتار الذي يأتي ترتيبه الخامس في سلالة ايسن، وقد دام حكمهُ عشر سنوات ١٩٣٤ ـ ١٩٢٤ق. م، ودونت قوانينه باللغة السومرية على عدد كبير من الرقم الطينية، التي عثر عليها في مدينة نيبور (نفر) خلال أعمال التنقيب الأثري في جنوب الرافدين، وعثر على نسخة منها في مدينة كيش بالقرب من بابل، ويعتقد ان مجموعة قوانين لبيت عشتار كانت تنسخ على لوحات في المدارس والكتاتيب، وربما كان الأصل مدوناً على مسلة شبيهة بمسلة حمورابي الأحدث عهداً.

وتشبه قوانين لبيت عشتار قوانين حمورابي في كثير من النقاط وخاصة في ترتيبها حيث تأتي المقدمة أولاً ثم المواد التشريعية وأخيراً الخاتمة، وتذكر المقدمة أن الآلهة الكبيرة وعلى رأسها آنووانليل هي التي اختارت لبيت عشتار ليكون ملكاً على ايسن، وليحقق العدالة في البلاد، ويرفع الظلامة عن البائسين، ويرد الأعداء عن البلاد، ويسحق المتمردين والمخربين بقوة السلاح، ويحقق الرفاه والأمن للسومريين والأكاديين. وبمؤازرة كلمة انليل الحقة فقد نشر العدالة في بلاد سومر وأكاد، ومنح الحرية لأبناء وبنات نيبور وأور وايسن بل لكل بلاد سومر وأكاد، ويبدو من خلال هذا الكلام ان الملك اصدر تشريعاً لتخفيف الضغط على المدينين، ومهما يكن من أمر فانه خفض مدة خدمة الرهائن وفقاً لوضع العائلات الاجتماعي فأصبحت تتراوح بين ستة أو عشرة أيام في الشهر غالباً وهي ليست بالوقت القصير، ولكنَّ هذا بالمقارنة مع ما كان متبعاً في عهد السلالة الثالثة في أور تعد انجازاً ضخماً في تخفيف العبء عن كاهل المرهونين، ويتضح مما تقدم ان الملك لبيت عشتار كان يعيش بعقلية أسلافه من سلالة أور الثالثة رغم ان العلاقات الملكية قد تبدلت ولم يعد الملك يهيمن على كافة شعوب المنطقة أو حتى على جهاز اداري قادر على تصريف شؤون املاك الدولة.

لم يعثر علماء الاثار إلا على ١/٥ النصوص والمواد القانونية التي دونت في عهد لبيت عشتار، وهذا الجزء اليسير المكتشف يعالج استئجار السفن، وحجز الربان، واستثمار الحقول والبساتين، وسرقة المنتوجات الزراعية من البساتين، وقد حددت العقوبة بان يدفع الجاني عشر قطع فضية بقيمة الشاقل، كما ان قطع شجرة من بستان غريب كان يجازي عليه بدفع ١/٢ مينة من الفضة، أي ما يعادل ٣٠ شاقلاً. وهذا مبلغ ضخم بالقياس إلى ذلك العصر.

واذا أهمل صاحب عقار غير مبني عقاره، فادى إلى سرقة البيت المجاور للأرض فعلى صاحب العقار المهمل تعويض جاره بقيمة الأشياء المسروقة.

ولو قارنا مخطط حي ايسن/لارسا في مدينة أور الذي وضعه علماء الآثار بعد الكشف عنه بواسطة أعمال التنقيب، لاتضح لنا سهولة تنقل الغرباء واللصوص داخل الحي حيث ان البيوت كانت متلاصقة فاذا سقط جدار أحد البيوت شكل ثغرة مفتوحة في البيت المجاور وسهلت بذلك أعمال اللصوصية.

وحددت احدى فقرات القانون عقوبة من يحمي عبداً في بيته أكثر من شهر بتعويض صاحب العبد بعبد آخر، واذا لم يكن لديه عبيد فعليه ان يدفع مبلغاً قدره (١٥) شاقلاً من الفضة، وهو سعر العبد في السوق، كما تعالج مواد أخرى مسائل تحرير العبيد والاتهامات الكاذبة، ومشاكل الارث والزواج، وتعويض من استأجر ثوراً ونفق عنده، كما وضحت احدى المواد شأن من يترك أرضه الزراعية دون استثمار بسبب عجزه عن تسديد ضرائب الدولة، ويقوم غيره باستثمارها لمدة ثلاث سنوات، بأن يفقد الأول حقه

بالمطالبة بالأرض ما دام الأخير يفي بالتزاماته تجاه الدولة.

وقد تعرفنا من خلال بعض المراجع الأدبية على حاكم يدعى يسمع -

دجـن (١٩٥٣ - ١٩٣٥ق. م) كان قد سبـق لبـيـت عشـتـار في سن بعض القـوانـين الاصـلاحيـة ويصف احـد النصـوص رعـايتـه لمدينـة نيبور المدينة السومرية المقدسة :

يقول النص :

«المدينة البهية التي يضاهي بهاؤ ها من الداخل ومن الخارج بهاء السماء وجمالها

نيبور عمود السماء والأرض
جعلتها ترفل بالنعم
واستثنيت أهلها من دفع النقود
ولم اترك جيشها يشهر السلاح
وأعفيت سكانها من دفع الذهب والفضة
كضرائب تجبى من المدينة» .

ولم يهدف يسمع - دجن اصلاحاً اجتماعياً بكل ما في الكلمة من معنى بقـدر ما كان يراعي وضـع المدينة الديني ، فتخلى عن جباية بعض الضرائب ليـدعم وضـع المدينة القدسي الهام ، ولكن هذا لا يعني أن الفقراء والمساكين من السكان لم يستفيدوا من هذا الوضع الخاص للمدين اذ يذكر تشريع آخر أصدره يسمع - دجن في وقت لاحق ما يلي :

«لم يعد المتنفذ الجبار قادراً على السلب
ولم يعد بمقدور القوي ان يستعبد الأجراء
فالعدل حققته (المقصود يسمع - دجن) في سومر وأكاد
وتركت الناس ينعمون بالعيش الرغيد» .

وقـد ثبت لدينـا أن ملوكـاً آخـرين من سلالـة ايسن كانـوا يصـدرون تشـريعـات تقضي باعفـاء سكـان بعض المدن والمناطق من الديون المتراكمة ولكن بشكـل ضيق ومحـدود جداً ، وتأتي قوانـين اشنـونـا من حيث الأهمية في المـرتبـة الثـانيـة بعـد شريعة حمورابي ، وهي الأولى التي وصلتنا مدونة باللغة

الأكـاديـة (بابلية ـ آشورية) قبل ان يصل حمورابي سدة الحكم في بابل، فقد عثـر على نسختـين من هذه القـوانين في تل حرمل الذي نقبت فيه بعثة وطنية عراقيـة في الأعـوام ١٩٤٥ و١٩٤٧، ويقع التل في القسم الشرقي من مدينة بغداد الحالية.

وفي هذا القسم كانت تقبـع مدينـة شدوفـوم من العصر البابلي القديم التـابعـة لمملكـة اشنـونـا. وتحـوي القـوانـين من ضمنها لائحة بأسعار المواد وبالأخص منها المواد الاستهلاكية اليومية مثل الشعير والزيت والصوف والملح والسمن وأيضـاً النحـاس، وقـد ثبتت الأسعار حيث لا يحق للبائع تجاوزها، فكـور واحـد من الشعير (٣٠٠ ليتر) لا يسمح ببيعه أكثر من شاقل واحد من الفضة، ويبدو ان التلاعب بالأسعار ورفعها باستمرار من قبل التجار أدى إلى الفـوضى وعـدم الاستقـرار وتهديد أمن الوطن والمواطن مما جعل ضبطها أمراً محتماً وربما أساء تحديد الأسعار إلى سمعة المنتجين الصغار اجتماعياً.

ولم يقتصر تحديد الأسعار على بيع وشراء المواد الاستهلاكية فقط، فقد كانت هنـاك تشـريعـات اخـرى تتضمن تحديـد الأجـور والـرواتب بشكـل تفصيـلي، كبـدل تأجـير الثـيران والحمـير والسفن، ورواتب سائقي الثيران والحمـير والسفن، والحصـادين، والعـمال الـزراعيـين الـذين يقومون بدرس وتـذريـة الحبـوب، أي بكلمة أخرى أجور وسائل العمل التي هي الأدوات، ورواتب للقـائمـين على استخدام هذه الأدوات، وكلاهما يشكلان اهم فرع من فروع الاقتصاد الزراعي.

ويكلف الأجـير شهـريـاً شاقلاً واحداً من الفضة، وحوالي ٦٠ ليتراً من الشعـير للتخـزين، فاذا رفض الأجـير الالتحاق بالعمل بعد أن وقع العقد، فعليـه ان يدفـع تعـويضـاً قدره عشـرة أضعاف أي عشر شاقلات من الفضة وقسم من الشعير المخصص لمؤونته بما يعادل ١٥ ليتر.

يتضح مما تقدم مدى أهمية العمال وخاصة في حقل الزراعة.

وقـد لوحـظ في القـوانين المذكورة تعويض سرقة ثمار الحقول، واقتحام

المنازل بقصد السرقة بمبالغ محددة وفق تعرفة أسعار رسمية ، وكذلك بالنسبة لأجور العمال النشيطين ، ومهور الزواج ، وتكلفة الطلاق .

ولم تغفل القوانين تحديد نسبة فائدة القروض ، فاقتراض شاقل واحد من الفضة يترتب عليه فائدة حوالي ٢٠٪ ، وكور واحد من الشعير نسبة ٣/١ ٣٣٪ ، وسوف نرى النسبة نفسها في قوانين حمورابي .

كما لوحظ أن لا يعاد قرض الشعير قبل موسم الحصاد حتى لا يعجز المدين عن تسديد ما عليه ، ويقع تحت رحمة الدائن ، فيجره ذلك إلى العبودية .

وتعالج بعض مواد القانون قضية الرهائن غير الشرعية ، ولتوضيح

وتعالج بعض مواد القانون قضية الرهائن غير الشرعية ، ولتوضيح
ذلك نسوق اليك هذه الفقرة :

«اذا لم يكن لمواطن حق ادعاء على مواطن آخر ، ورغم ذلك قام باحتجاز أمة الآخر في بيته ، وتركها تموت فعليه ان يعوض الأمة اثنتين من امائه» .

ومن المواد التي تعالج الشؤون العائلية والزوجية معاقبة الزوج الهارب من بيته مخلفاً وراءه زوجة دون معيل ، وهناك مادة تجبر السيد الذي يقوم بالاعتداء على أمة سيد آخر وبفض بكارتها بدفع مبلغ ٣/١ مينة من الفضة ، أي حوالي ٢٠ شاقلاً ، لأن ذلك يعتبر تدخلاً في شؤون الآخرين الخاصة . ولدينا مواد تتعرض إلى معالجة شؤون التبني والارث ، وحفظ الأموال وحالات خاصة متعلقة بالشراء ، بالاضافة إلى قضايا الشجار بين الأفراد ، وكانت العقوبة في معظم هذه الحالات تتم بدفع الغرامات المادية بالنسبة للمواطنين الأحرار ، وخاصة اذا كانت القضايا تتعلق بهروب العبيد أو ايوائهم في منازل الآخرين .

وتطرقت بعض المواد إلى معالجة الأضرار الناجمة عن تصرف الحيوانات مثل الثيران والكلاب فحملت صاحبها مسؤولية الايذاء الذي قد ينجم

عنها، وغالباً ما تكون المقاضاة بدفع غرامات مادية متفاوتة، فاذا قتلت هده الحيوانات مواطناً حراً فتكون الغرامة ٢/٣ مينة من الفضة أي ٤٠ شاقلاً، واذا كان القتيل عبداً فالغرامة ١٥ شاقلاً فقط أي ثمن العبد في السوق، ثم تأتي المواد المتعلقة بشؤون البناء وصيانتها، وقضايا الطلاق في نهاية مجموعة قوانين اشنونا.

وكان على المحاكم أن تسهر على تنفيذ هذه القوانين بالنسبة للقضايا البسيطة، أما معالجة الأمور الصعبة مثل جرائم القتل فكانت من شأن الملك نفسه، وغالباً ما تبت القضايا التي تتراوح غراماتها من ١/٣ مينه إلى مينة واحدة في المحاكم أمام القضاة، أما الأمور الأقل شأنا فلا ترفع إلى المحاكم أصلاً.

تعكس قوانين اشنونا التي صدرت على ما يعتقد في بداية القرن الثامن عشر ق.م بعض الاتجاهات بكل وضوح، نوجزها بما يلي:

حماية الملكية الخاصة للأفراد، تحديد العلاقة بين الدولة وبعض جوانب الاقتصاد الفردي، وبوجه عام دعم الاستقرار الاقتصادي في الدولة.

وكما سوف نرى فان كل التشريعات والقوانين التي صدرت بغرض تحقيق العدالة في المجتمع لم تجد نفعاً، ونحن لم نطلع طبعاً إلا على بعض منها حيث غيب الزمن معظمها، فوضع المنتجين الصغار ازداد سوءاً وانحداراً لأسباب كثيرة نستعرض بعضها:

أولاً: لم تلق بعض التشريعات آذاناً صاغية لتدخل حيز التنفيذ والدليل على ذلك أنها تجدد باستمرار فكل حاكم جديد يعتلي العرش يضع في برنامجه الاصلاحي نفس الأمور التي تعرض لها سلفه، وهي تحقيق العدالة ومنح الحريات العامة حتى اصبحت هذه الأشياء تقليداً أو ارثاً يتناوله الخلف عن السلف، ويحدث أحياناً أن نفس الحاكم يجدد هذه الاجراءات مرات عديدة خلال مدة ولايته.

ومهما يكن من أمر فان الرسائل والوثائق الرسمية من العصر البابلي

القديم تقدم لنا الدليل القاطع على أن الشر لم يستأصل من جذوره .

فالأسعار والأجور التي حددتها القوانين لم تراع في كل مناطق البلاد اذ ان التجار والمنتجين والمزارعين كانوا يبحثون عن كل وسيلة ممكنة ليتهربوا من التزاماتهم وخاصة اذا كانوا بعيدين عن العاصمة ومراقبة عيون الملك ، ولكن يجب أن لا يغيب عن بالنا أن التطور التاريخي للمجتمع وتبدل العلاقات نتيجة لهذا التطور البطيء والطويل لا يمكن صده وايقافه بأوامر ملكية علوية ، ونحن لا ننكر تأثير بعض الشخصيات الفذة من الحكام والأمراء الذين تركوا بصماتهم واضحة على صفحات التاريخ ، إلا ان هذه الشخصيات ما كانت لتخرج عن أطر الواقع الاجتماعي والتطور الموضوعي للعلاقات الانسانية ، وكل الاجراءات والتدابير الاصلاحية كانت تقع ضمن حتمية الصرورة التاريخية على أن لا تمس جوهر النظام الحاكم من قريب او بعيد فالملك هو المستفيد الأول والأخير من هذا النظام .

أشكال المقاومة :

لا ندري بالضبط مدى التأثير الذي حدث نتيجة للتطور الاقتصادي الفردي ، وتبدل العلاقات الاجتماعية وفق معايير الاقتصاد الحر على المتضررين من هذا النظام ومدى استعدادهم للمقاومة .

فالمتضررون كانوا يواجهون مع ذويهم خطر سقوطهم المفاجىء في العبودية بعد ان فقدوا كل ما يملكون من أراض وأملاك حتى باتوا مهددين برهن أنفسهم بالذات ، واصبحوا لا يملكون شروى نقير ، ولم يجدوا من يمسك بيدهم ليصعد بهم من الدرك الذي وصلوا اليه اجتماعياً ، ولم تكن القوانين والتشريعات يوماً ما في صالحهم .

ولا نرى في المصادر المكتوبة المتوفرة بين أيدينا من العصر البابلي القديم

ما يثبت أو ينفي وقوع اضطرابات وفتن نتيجة الأوضاع الفاسدة، أو ما يشير إلى مقاومة فعلية أشعل أوارها المضطهدون والمستغلون، غير ان الاجراءات والاصلاحات التي كان يتخذها الحكام والملوك تشير بطرف خفي إلى توتر العلاقات الاجتماعية، ولكنها ليست براهين قاطعة على أنها جاءت نتيجة غليان جمهرة الشعب المسحوق.

حتى عندما تتحدث نصوص الكهانة الأدبية عن مقاومة الفلاحين ضد عدو مجهول، فان هذا لا يعني وجود مقاومة مسلحة على نطاق واسع، ولكنها رغم ذلك مثلها مثل أي نص أدبي يتحدث عن صراع آلهة دنيا ضد آلهة عليا، تعكس وجود مقاومة ما في مخيلة الشعب البابلي.

ومما لا شك فيه أن رابطة العائلة الواحدة، والدم الواحد لعبت دوراً هاماً في تهدئة الخواطر، وبث الأمان في كثير من الحالات، واستطاعت ان تمنع حدوث ما هو أسوأ.

ومما يجدر ذكره أن الاقتصاد القائم على جهود فردية لم يستطع أن يقتلع البنى التحتية القديمة من جذورها كلياً، ولم يطل كل المناطق على سوية واحدة وخاصة في المجال الزراعي، وقد ثبت ان الارتباط العائلي والعشائري كان أكبر بكثير من الارتباط الطبقي في المجتمع، هذا الارتباط الذي كانت القوانين والتشريعات الاقتصادية ذات الوجوه المتعددة تخفف من وطأة حدته، وعلينا ان لا ننسى دور العقيدة الدينية في طمس الوعي الطبقي، فهي من جهة تجعل الحاكم مقرباً جداً من الآلهة، بل هو واحد منها، ومن جهة اخرى تنظر إلى الكون والنظام على أنهما صنيعة الآلهة، ولا يمكن المساس بها أو التعرض لها، وقد رسخ مفهوم القدرة الالهية في الآداب التي نشأت في أواخر العهد البابلي القديم وفي العصر الكاشي الذي تبعه، وقد عكست هذه الآداب عدم مقدرة الفرد على تخطي المصاعب والمصائب دون مؤازرة الآلهة، فهو أي الانسان ضعيف لا حول له ولا قوة بل تافه وحقير لا يملك حيال الآلهة المتنفذة شيئاً.

ومـا دمنـا قد تجاوزنـا في الحـديث العصـر البـابـلي القـديم نجـد من المستحسن ان نتعرض في هذا السياق إلى عمل أدبي نشأ في العصر الكاشي أي في النصف الثاني من الألف الثاني ق . م ويحمل العنوان التالي :

«أقـدم الـولاء والشكـر لسيد الحكمة» . وقد اصطلح على تسمية هذا العمـل بأيـوب البـابلي الذي أتينا على ذكره سابقاً، ويعالج موضوع الانسان الـبريء الـورع الـذي تمتحنه الآلهة بسلسلة من المصائب، ويتحدث النص باسلوب المناجاة الذاتية .

فالآلهـة تديـر ظهـرهـا لهذا النـادب وتقلب له ظهـر المجن ، فيهجـره النـاس ، ويصبـح عرضـة لكـل مصائب الدنيا ، ويتجلى خلاصه من خلال ثلاثة أحلام متتالية ، وان كان بعقله البشري المحدود لم يستوعب الفكرة التي جعلت الالـه يتخلى عنـه ببساطة ويتركه نهباً للضياع والألم ، وعلى كل حال يتحق خلاصـه بقـرار الهي ، والحكمة كل الحكمة مقاومة الشر بمؤ ازرة الآلهة دون سواهـا ، فهي التي تتحكم بمصـائـر البشـر وان كانت بعيـدة عنهم في أقـاصي الـدنيا فالأمر أمرها ، والمشورة مشورتها وليس بمقدور أي مخلوق مهما عظم أن يفهم أو يستوعب سر سلوكها .

«من يستوعب ارادة الآلهة في السماء؟
ومن يفهـم خطط آلهة العالم السفلي؟
ومن استطاع من البشر الفانين أن يسبر غور ارادة اله ما في يوم ما؟
نعم ، لا احد يدري بالذات ، فيما اذا كانت اعماله صالحة أو شريرة» .

ولا يجد مؤلـف النص الأدبي مخرجـاً لمحنتـه سوى الالتجـاء إلى الآلهة واطاعتها اطاعة عمياء ، فالكوارث مهما بدت جسيمة فانها تبقى محدودة الأمد .

مما تقـدم يتضـح أن علاقة الانسان بالاله لم تتغير كثيراً عما كانت عليه في بداية العصر البابلي القديم .

ولقـد نشأ عمـل أدبي آخـر في وقت لاحق بعـد هذه المنـاجـاة الـذاتية

للانسان البريء المظلوم يعالج موضوع التوفيق بين العدالة الالهية والحكمة السماوية، والظلم الواقع على الانسان في الأرض، ويعكس هذا العمل فلسفة الكون الالهية لدى البابليين، وهو عبارة عن حوار بين صديقين، يشكو أحدهما ظلم المجتمع، ويشكك في عدالة الآلهة، وعدم قدرتها على تحقيق المساواة بين البشر في المجتمع الانساني، فيرد الصديق عليه مفنداً ادعاءاته ومدافعاً عن نظام الكون الذي ارتضته الآلهة، وكل ظلم يحدث لا بد وان يكون عرضياً، والحكمة لا يدرك كنهها سوى الآلهة نفسها، وهكذا يحاول الصديق المؤمن من خلال حواره أن يصل بصديقه إلى جادة الصواب المتمثل بمنح الآلهة الثقة المطلقة وعدم الشك فيها. الا ان الصديق يندب حظه العاثر وما يعانيه من بؤس وشقاء في الدنيا ثم يتساءل: لماذا يضطهد البشر بعضهم؟ ولماذا لا تقف الآلهة إلى جانب أولئك الذين لا يملكون شيئاً من حطام الدنيا؟ ولماذا يسيء القوي الى الضعيف؟

ويصل الصديقان ـ الشاك والمؤمن ـ في نهاية الحوار إلى نتيجة مفادها أن الآلهة نفسها جعلت الكذب والظلم من طبيعة البشر منذ بدء الخليقة، ثم يفترق الصديقان بعد ان قرر الشاك قطع كل صلة له بالمجتمع مفضلاً عيش التشرد والتسكع في حين يجدد الآخر ثقته بالآلهة، ويرى فيها طريق الخلاص لكل الشقاء الانساني.

أردنا بهذين المثالين الأدبيين اللذين سقناهما من عصر متأخر عن العصر الذي نحن بصدده، ان نوضح انعكاسات العلاقات الاجتماعية وتطورها على الأدب في بلاد ما بين النهرين. ونشير إلى تأزم العلاقة بين الاله والانسان فيما يخص العدالة والمساواة بين البشر على الأرض، ونزوع الفرد إلى السلبية وذلك بهروبه من المجتمع. اذ لم يعد الفرد مؤمناً بقدرة الاله شخصياً على التحكم بسير الأحداث، كما ان الآلهة أصبحت بعيدة وليست على احتكاك مع البشر مثلها في ذلك مثل الحكام الأرضيين ولا يمكن التأثير فيها لتعديل ما تتخذه من قرارات مجحفة.

ان انتشار مثل هذا التصور لدى القاعدة العريضة في المجتمع حدّ بلا شك من ظهور أفكار ثورية وقائد ثوري يطيح بالعلاقات القائمة بالقوة المسلحة. ويصعب علينا بكل تأكيد متابعة مثل هذه الأفكار وتأصلها في وجدان الانسان البابلي في ذلك العصر، ولكن لا مراء فيه ان العلاقات الاجتماعية والاقتصادية كانت تتأزم بسبب التناقض في المصالح، الا ان هذا التأزم لم يصل درجة الانفجار والثورة المسلحة كما حدث في عصور لاحقة، وكانت تعالج المشاكل بسلسلة من الاجراءات الاصلاحية الملطفة حتى لا تصل درجة الغليان والانتفاضة، ورغم ذلك نعثر في المراجع هنا وهناك، على ما يشير إلى المقاومة التي اخذت شكل الفرار بوجه خاص، وتعود محاولات الفرار هذه الى ما قبل الألف الثاني ق. م حيث نجد عدداً من العبيد والأجراء قد وجدوا خلاصهم من الظلم في الهروب والابتعاد عن استغلال وتعسف أسيادهم وجبروت الحاكم وصلف موظفيه، الا ان الفرار بدأ يأخذ طابع الاحتجاج والمقاومة السلبية منذ بداية العصر البابلي القديم ولعب دوراً بارزاً خلال ألف عام ليس في بلاد ما بين النهرين فقط، وانما في كافة حواضر دول المنطقة، وقد تجمعت لدينا جملة من الشواهد والبراهين في المراجع الكتابية التي تشير إلى نمو هذه الظاهرة وتطورها حتى اخذت شكل المكتوبة ب الجماعي، ولا يمكن الزعم ان هذه الظاهرة تعبير عن الصراع الطبقي بقدر ما هي شكل من أشكال التمرد الفردي، وقد عالجت قوانين ـ لبيت عشتار ـ واشنونا وحمورابي في كثير من موادها قضايا هروب العبيد من بيوت أسيادهم، كما ذكرت الوثائق المدونة في العصر البابلي القديم مراراً وتكراراً هذه الظاهرة، وقضت على الأجراء الهاربين بفقدان حقهم في العمل، ونوهت عقود العمل بها ايضاً قبل تصديقها من اصحاب العلاقة.

ومما ساعد على نمو موجة هروب العبيد والأجراء هو الجو السياسي العام، وعدم وجود سلطة مركزية مهيمنة على كل المناطق، حيث وجد العبيد ملجأ لهم وملاذاً في دول المدن المتنافسة فيما بينها دون أن يرغمهم أحد الحكام

على العودة الى اسيادهم، والعائق الوحيد الذي كان يقف حائلاً امام هروب العبيد هو ارتباطهم العائلي والأسروي والعاطفة التي تشدهم الى مسقط رأسهم، وربما جهلهم أيضاً بالمصير الذي ينتظرهم فربما كان أسوأ عما هو عليه في وطنهم، ومع ذلك كانت سبل العودة ميسرة أمامهم بعد مضي فترة من الزمن.

أما الهروب إلى الجبال أو البوادي او مناطق بعيدة عن أعين السلطة، فلم يكن بالأمر السهل لأن ذلك يعني التأقلم من جديد في مناطق غير مألوفة لديهم اللهم الا اذا كان لهم هناك عشائر تربط بينهم أواصر الدم او اذا اضطروا إلى ذلك في حالات صعبة جداً عندها كانوا يشكلون جماعات تشق عصا الطاعة على الدولة وتحيل طرق القوافل التجارية الى سبل غير آمنة.

ومن أساليب المقاومة الأخرى اهمال العمل المتعمد أو مغادرة مكان العمل، وقد ذكرت نصوص كثيرة أن عدداً من الأجراء لم يمثلوا إلى المكان المحدد للعمل اطلاقاً، وكان هذا النوع من الاحتجاج سمة من سمات البدو النصف متحضرين الذين يمتون بصلة قرابة الى عشائر بدوية مقيمة في البادية كانت تمد لهم يد المعونة ان اقتضت الحاجة. وتزودنا رسائل ماري بمعلومات جمة عن وضعهم، ولم يقتصر الاضراب عن العمل على البدو النصف متحضرين فقط بل شمل أيضاً الفلاحين في كل بلاد بابل وخاصة اذا كان لهؤلاء الفلاحين اراض زراعية خاصة بحاجة إلى جهدهم وعملهم. ويصعب علينا في الواقع ان نميز بين الاضراب المتعمد المقصود بذاته والاهمال الناشيء عن الخمول والكسل من خلال النصوص التي تتحدث عن هذا الموضوع.

ان وصف هذا النوع من الاحتجاج بالمقاومة السلبية كما يحلو ذلك لكثير من الباحثين فيه كثير من الاجحاف والبعد عن الواقع، اذ ان الاضراب والعزوف عن العمل والهروب يحتاج إلى اتخاذ قرار حاسم فيه مسؤولية، كما ان وصف البابلي بالهوان والصبر على شظف العيش في هذا

العصر والعصور اللاحقة فيه كثير من التجني ومجانبة الواقع ، وان كنا لا ننكر تأثير التربية الدينية على النفوس وترويضها على تحمل المشاق والظلم ، الا انه لا يمكن بحال من الأحوال وصف فطرة البابلي بالخنوع والاستسلام للأمر الواقع لأن الأمر لا يكمن في النفس البشرية بقدر ما هو نتاج مرحلة تاريخية حتمية ، وليس صدفة أن يفرز الوضع الاقتصادي والانتاج غير المركزي أشكالاً من المقاومة الفردية ذات الطابع الشخصي .

ولم تضع المقاومة في حسبانها النضال ضد نظام الاستغلال واقتلاعه من جذوره ككل ، بل كانت تناضل ضد كل ظاهرة من ظواهر الاستبداد على حدة ، وكان البحث جارياً لايجاد حلول فردية للتأثيرات الجانبية ، حتى لا تستفحل وتضرب جذوراً في اعماق الأرض حتى ولو اقتضى الأمر الى ان يصدر الحاكم تشريعات تحد نسبياً من استغلال الطبقة التي ينتمي اليها ، أما بالنسبة للمستغلين فلم يتبلور في نفوسهم الوعي الطبقي بعد ، اذ لم تزل رواسب العقلية العشائرية والقبلية ، ومؤثرات الاعتقاد الديني عالقة في نفوسهم مما اعاق اكتمال ونضوج الحس الطبقي . ولكن هذا لا يعني بحال من الأحوال ان الجماهير الكادحة لم تلعب أي دور هام ومؤثر في سير الأحداث ، فلولا تذمرهم وتململهم البطيء لما اتخذت تلك الاجراءات الاصلاحية في المجتمع ، كما كان يؤخذ رد فعلهم على الأحداث السياسية بعين الاعتبار ، وأثرهم في مجريات أمور هامة ، اذ كانوا يشكلون عماد الجيش والقوة الضاربة للدولة وسند الحاكم في الملمات القاسية ، ولم يكن السبب في عدم تجمعهم للقيام بعمل مباشر مشترك ضد الدولة نابعاً من ذاتهم بقدر ما كانت الظروف الاجتماعية غير مناسبة .

وللبرهان على ذلك نشير إلى مضمون نص أملاه الملك سن ـ ادينام ملك لارسا (١٨٤٩ ـ ١٨٤٣ق . م) من أجل والده نور ـ هدد (١٨٦٥ ـ ١٨٥٠ق . م) ، ويدور موضوع النص حول تكاليف تمثال من الفضة للأب أمر بصنعه سن ـ ادينام لينصب في معبد الاله شاماش في لارسا ، تتضمن

بداية النص المدون باللغة السومرية الاهداء إلى الاله شمش ثم يتطرق إلى التعـريف بالـواهب والغـايـة من الاهـداء فيقـول: «من اجل سلامة وذكرى والده». ثم يعرج إلى وصف الحوادث التاريخية التي وقعت قبل اعتلاء والده ـ نور هدد ـ عرش لارسـا والتي أدت بالنهـاية إلى استلامه زمام الأمور في البلاد فيتحـدث عن عدو مغفـلاً تسميتـه، استطـاع ان يدخـل مملكـة لارسـا عنوة ويعيث فيها فساداً، فردم القنوات، وحطم السدود.. الخ. وما قام به العدو من تخريب كان شائعـاً ومتبعـاً في كل دويـلات المدن التي تعتمد وسائل الري التقنية في زراعتها. مما يؤدي بها إلى الفيضانات والقضاء على المزروعات، فيعم الجفـاف، وتنتشـر الأوبئـة ويعـاني السكـان من وطأة المجاعة، وهذا ما حدث فعـلاً في لارسـا حيث عمت المجـاعـة أرجاء البلاد وضربت الفوضى أطنابها، واشتعل فتيل الحرب الأهلية: «اندلعت المعارك في الساحات العامة العـريضـة، واقتتـل النـاس بالخنـاجر، وعم الفساد الشوارع، وافترس الأخ أخاه ومن نجا من غائلة الجوع لاقى حتفه بالسلاح، وسلب الواحد أموال الآخر».

رق قلب الالـه شامـاش للوضع المأساوي الذي تحياه المدينة، فقرر أن يعيـد الأمن والاستقـرار إلى مدينتـه، فاختـار ـ وفق ما يخبرنـا النص ـ راعيـاً عادلاً من بين أعـداد كبـيرة من النـاس، وكـان هذا الراعي هو ـ نور هدد ـ، ويعتقـد ان سلفـه الملك صمـوئيـل لاقى حتفـه خلال الأحـداث الدموية في المدينة. وهكذا اعتلى ـ نور هدد ـ عرش لارسا، وتلقى التعليمات مباشرة من الالـه شامـاش ـ كما يذكـر النص ـ ليعيد الأمور إلى نصابها، فطهر البلاد من الأعـداء، وأعـاد نظـام الـري إلى سابق عهـده، وأمـر بمحـاكمة كل الذين تآمروا، ومدوا يد العون للعدو الغازي.

وهكذا تمكن نور ـ هدد من تثبيت أركان الحكم، وفرض النظام واعادة البلاد إلى ما كانت عليه قبل الغزو، فانتعش الاقتصاد ثانية، ودبت الحياة في

ارجاء المملكة من جديد، ولكن النص لا يحدثنا عن اصلاحات اجتماعية قام بها الملك، فالحرب الأهلية قادت حاكماً آخر إلى السلطة.

حمورابي وأسس السلطة الناهضة

المركزية الجديدة:

اصبح الفرد في المجتمع البابلي القديم قطب الأحداث، ومسقط الأنوار، ناهيك عن التأثيرات والتطورات التي نجمت عن هذا التطور، ولم يقف التطور عند حد معين بل تابع مسيرته دون كلل اوملل، وقد خولتنا احدى ظواهره العديدة، ان نبدأ فصلاً جديداً من تاريخ المنطقة، ولكن من خطل الرأي الاعتقاد ان هذا التطور ادى إلى انقلابات جذرية في بنية المجتمع الأساسية، وذلك بعد ان تقهقر دور الفرد في تكوين شكل اقتصاد الدولة، وامحت كل النتائج المترتبة على الجهود الفردية الخاصة.

فقد بدأت ترتسم في الأفق ملامح تطور جديد منذ النصف الثاني من العصر البابلي القديم، تشهد على ذلك الوثائق والرسائل العديدة من هذا العصر حيث يستخلص منها بروز ظاهرة المراقبة المركزية للملكية الخاصة التي كانت تنمو وتترعرع دون توقف في نظام انتاجي غير مركزي.

واحتلت الأراضي الملكية في كل بلاد بابل وأساليب العمل فيها مركز الصدارة في الوثائق المكتوبة ولم تعد تشير من بعيد أو قريب إلى شراء الأراضي من قبل الأفراد الا ما ندر، وكان الوضع يختلف بطبيعة الحال من مكان إلى آخر، وخاصة فيما يتعلق بالأراضي التي ضمت حديثاً إلى المملكة بفعل

الفتوحات العسكرية، او الأراضي البعيدة جداً عن أعين السلطة.

وبشكل عام يمكن القول ان الملكيات الأميرية بدأت تتوسع توسعاً ملحوظاً، وخاصة في عهد العاهلين ريم ـ سن في لارسا وحمورابي في بابل.

وفتح ريم ـ سن الذي كان مهيمناً على القسم الأعظم من الجنوب الرافدي بما فيه لارسا وأور، مدينة أوروك،وتتحدث عنها وقائع الأحداث السنوية في السنة الحادية والعشرين من حكمه بما يلي:

«بالسلاح الماضي الذي زوده به الإله إنليل دمر (ريم ـ سن) أوروك، وأحرز نصراً مؤزراً على كل الجيوش المتحالفة معها الا انه صان حياة المواطنين».

ولم تكد تمضِ عشر سنوات على هذا الفتح المبين حتى حقق ريم ـ سن نصراً آخر أكثر أهمية، وذلك بدخول جيوشه مدينة ايسن حيث يقول مباهياً:

«بسلاح الآلهة السامية آنو وانليل وانكي تمكن الراعي الحق ريم ـ سن من فتح المدينة الملكية ايسن الا انه لم يمس سكانها بسوء وتركهم يتكاثرون في الحياة، فخلد اسمه إلى أبد الآبدين»..

وبذا يكون ريم ـ سن قد أحكم قبضته ليس على جنوب الرافدين فقط بل دانت له المناطق الوسطى أيضاً، وتوسعت أملاكه بشكل لا مثيل له، فعمل على شق أقنية جديدة إلى جانب توسيع القديمة منها كما تذكر حولياته، وقد كررت هذه الحوليات اسم قناة ضمن الأحداث الهامة تسع مرات خلال حكم ريم ـ سن، ويعتقد انه قام خلال سنوات حكمه الاحدى والثلاثين بعد فتح مدينة ايسن بتجديد وتوسيع أنظمة الري بواسطة القنوات، واستصلاح أراض جديدة ضمها إلى ممتلكاته. وكما ذكرنا سابقاً فقد تمكن حمورابي من أن ينتزع السلطة من يد ريم ـ سن رويداً رويداً، اذ احتل مدينة أوروك أولاً ثم اتبعها بـ ايسن وأخيراً العاصمة لارسا نفسها. وبذا يكون حمورابي قد أحكم سيطرته على بلاد الرافدين بأكملها حتى حدود الخليج العربي، ثم تابع فتوحاته باتجاه أواسط دجلة والفرات، فأضاف

بذلك أراض واسعة جداً إلى ممتلكات القصر، ولكن رغم ذلك تبقى أملاك القصر مركزة بشكل أفضل في الجنوب الرافدي، وتحدثنا وثائق العصر عن قيام حمورابي بفتح العديد من القنوات، وضم اراض جديدة من البلاد المفتوحة لأملاكه، واذا كانت الوثائق الكثيرة المكتشفة في كل من أور ولارسا وديلبات تفضي لنا بتراجع الأملاك الخاصة لصالح أملاك الدولة المركزية، أو بالأصح لصالح الملك، فان ذلك ما كان ليتم دون صدور تشريعات وقوانين ملكية تساعد على ذلك.

ومهما يكن من أمر فان ازدياد أملاك القصر، وادارتها ادارة مركزية صارمة، بلغت شأواً كبيراً في عهد العاهلين الكبيرين حمورابي وريم سن، وقد دعم ذلك بلا شك سلطتهما، وادعاء كل منهما بأنه سيد البلاد كلها.

وقد نوهنا سابقاً بأن الأراضي الزراعية المروية بنظام سقاية فني يقتضي بحكم الضرورة عملاً جماعياً ضخماً، وقيادة حازمة، وباتساع رقعة الأراضي المروية قويت سلطة الحاكم المركزية.

وكان الملك نفسه وجهازه البير وقراطي الضخم يقوم فعلاً بادارة الأملاك، وقد نتج عن ذلك التحكم بوسائل الري المختلفة، وتوزيعها وفق ما تقتضيه مصلحة الدولة والملك العليا على بقية المزارعين، وقد عالج حمورابي في كثير من رسائله موضوعات الري وأساليب حماية وصيانة القنوات، وقد انعكس ذلك على شريعته في كثير من موادها.

واعتبرت وحدة بلاد الرافدين السياسية، وخاصة بلاد بابل انطلاقاً من هذا المبدأ من أهم الانجازات التاريخية التي تمت على صعيد التقدم والرقي، فقد وفت حاجة الانتاج الزراعي بحكم الضرورة الموضوعية ضمن سياق التطور العام.

الا ان استغلال الأراضي الزراعية سنوياً بشكل متواصل أدى بطبيعة الحال إلى زيادة نسبة الملوحة في الأرض مما قلل مردود الانتاج فيها، كما ان ازدياد عدد السكان باستمرار جعل استصلاح وكسب أراضي جديدة أمراً في

غايـة الأهميـة ، ولم يكن بمقـدور الأفراد أو الجماعات القيام بأعباء هذه المهمة الشاقة فتكفلت بها الدولة .

وقد وجد الملوك الذين هم من أصل عموري سنداً قوياً ودعماً لا متناهياً من أفـراد عشـائرهم ، وخـاصـة فيـما يتعلق بشؤون الجيش والفتـوحـات العسكرية . فاذا منح حمورابي نفسه لقب أبي البلاد وحامي ذمارها ، كما كان يفعـل شيـوخ القبـائل العمورية ،وملوك كثيرون جاءوا قبله في بلاد الرافدين فان اعادة استخدام هذا اللقب يعبر عن التمسك بأعراف وتقاليد عريقة متوارثة .

ومن يتتبـع شجـرة نسب عائلة حمورابي التي دونت في عصـر أمي - صدوقا ، فانه يصل إلى سلف حمورابي الذي استلم الحكم في بابل منذ بداية القـرن التـاسـع عشـر ق . م ، وكان يدعى سومو - أبوم ، وتظهر شجرة العائلة أسـماء أسـلاف حمورابي القـدامى والتي كانت تطلق أيضـاً على العشـيرة نفسهـا ، مما يؤكـد التـزام الأفراد بأصلهم العشائري وان كانوا لا يحملون من هذه الـذكـرى الا رؤى ضبـابيـة ، ونـرى التقليـد نفسـه في الأسرة الآشورية الحـاكمـة حيث تذكـر القـوائم الملكيـة الآشورية أسلاف شمشي هدد الأول وتصفهم «بالملوك الذين عاشوا تحت الخيام» .

وعلينـا ألّا ننسى ان من اهم دعـائم الحكم الملكي في توطيد السلطة ، ونشـر النفـوذ والحكم المطلق هو الـدين الذي لعب دوراً هاماً في فرض الهيمنة على نفـوس الشعب المضطهـدة وقـد مر معنا أن الصراع كان قائماً بين القصر والمعبـد منـذ الألف الثـالـث ق . م ، وخـرج القصر منتصراً من هذا الصراع ، وتوطدت السلطة المدنية ، واصبح الملك ممثل الشعب أمام الآلهة ، وقد بلغت الجرأة بالملك الأكادي نارام سن أن ألّه نفسه ، ووضع رمز الألوهية امام اسمه في التدوينات الكتابية ، وسار على هداه ملوك سلالة أور الثالثة ، الذين ادعوا الـربـوبيـة ولبسـوا شاراتهـا حيث وضعـوا على رؤوسهم تاج الألـوهيـة المميز بالقرون ، وشيّدت لهم المعابد ، وقدمت لتماثيلهم القرابين والأضاحي ، وبعد

سقـوط دولـة أور المـركزية تمسك بعض حكام الولايات الصغار بهذا التقليد، الا انهم لم ينجحـوا كثـيراً في مسعـاهـم، حيث ارتبطت أسـماؤ هم بأسماء آلهة محلية كانت أقوى من ادعاءاتهم.

وتعني الألـوهيـة بالنسبـة للحكـام السلطـة والقـوة والقدرة على حفظ النظام، والوسيلة الناجعة في احكام القيد على رقاب المستضعفين.

وليس غريبـاً أن يتخلى حمورابي البـابـلي عن ادعاء الألوهية لنفسه اذا عرفنـا الأسبـاب التي ادت إلى ذلـك، فإذا استعـرضنـا نظام حكمه نجد ان حمورابي لم يكن بحـاجـة لأن يلبس لباس الألـوهيـة ليحكم سيطـرتـه على مقدرات البلاد، فالمعبد لم يعد مؤسسة اقتصادية مستقلة بل اصبح جزءاً من امـلاك القصـر، حيث ان وارداته الاقتصادية لم تكن تستغل لصالح القصر فقـط بل شملت أيضـاً أمـلاك المعابد، وحتى الكهنة أنفسهم الذين يمارسون شعائرهم وطقوسهم الدينية أصبحوا من جملة موظفي القصر.

الى جانب كل ما ذكـرنـا من أسباب ساهمت في تقوية المركزية سياسياً واقتصادياً وتجارياً علينا أن لا نقلل من اهمية القيادة الفذة لرجال عظام أمثال شمشي هدد الأول وحمـورابي اللذين كانـا يتمتعـان بسمعة دولية طيبة، وأثرا على كل الـدول المجـاورة، ولم يقتصـر الاعجاب بهما على الملوك والحكام بل شمـل أيضـاً كل الجـماهـير الفقـيرة ونـالا حبهـا وهما لم يعلنا على الملأ حبهما للعدالة واحقاقهما الحق للتسويق السياسي، بل جهدا فعلاً في ان ينفذا كل ما أعلنا عنه، ولدينا كثير من الشواهد تثبت ما ذهبنا اليه، وخاصة فيما يتعلق بحمورابي.

مسؤولية الملك تجاه البلاد:

اذا أمعنـا النظـر في العـلاقـات الاجتـماعية التي كانت سائدة في عصر حمورابي وخلفائه فاننا نجد ان الرسائل المتبادلة آنذاك هي خير ناطق حي عن

احـداث ذلـك العصـر، تكمـل وتوضح بعض ما جاء في التدوينات الوثائقية ومجمـوعـة قوانين حمورابي الكبيرة، فقد كان لدى حمورابي مكتب استشاري ضخم يقوم بأعباء المراسلات الخارجية باسمه، ففي مدينة لارسا وحدها عثر على ما يزيد عن ١٥٠ رسالة أرسلت خلال مدة لا تتجاوز عشر سنوات، كما عثر على رسـائـل عديدة لحمورابي في أطلال مدينة ماري، ولا بد ان يكون هنـاك المـزيـد من رسـائـل حمورابي طوتهـا يد النسيـان في اطلال مدن رافدية وسـوريـة تنتظـر من يكشف النقـاب عنهـا يومـاً ما. وكـانت معظم الـرسائل المكتشفـة في محيـط بلاد بابـل تحمـل اسم أويل - نينورتا الذي كان يعمل بلا شك في القصر الملكي ويحتل منصباً مرموقاً فيه.

ومهما يكن من أمر فان الرسائل تشير دون أدنى ريب إلى اهتمام القصر بشؤون الـدولـة عامة وبالشؤون الاقتصادية وما يتعلق بأملاك الملك خاصة، وليس من قبيل الصدفة ان تحتل المناطق الجنوبية في بلاد الرافدين مركز الثقل من بين كل المـوضـوعـات التي كانت تشغـل فكر الحاكم فأولاها جل اهتمامه حيث كانت تتم المـراسـلات بكثـرة للاستفسار عن شؤون مزارع الدولة، أو بالأحرى مزارع الملك نفسه، وقد عرف من الكتبة اسمان طالما تكرر ذكرهما في الـرسـائـل وهما سن - ادينـام وشمش هازر، فهناك ما يقارب من ستين رسالة معنـونـة باسم المـرسل سن - ادينام، وهي تعالج أموراً شتى تتعلق بالعبادة، والشكـاوى والقضاء والضرائب وخدمة العلم وبناء القنوات والسدود وشحن البضائع بالسفن وقضايا العمل وغير ذلك كثير. .

ويبدو أن سن - ادينام كان يحتل منصباً مرموقاً في القصر حيث يخضع له عدد كبـير من المـوظفـين الصغـار، ولكنّنا لم نعثر له على أي لقب في الرسائل وربـما لم يكن له في الأصـل لقب، ولا نعتقـد اطـلاقـاً أنه كان يشغل منصب حاكم ولايـة لارسـا والمنـاطق الجنـوبية بقدر ما كان يمثل الملك هناك، ويدير شؤون اعـمالـه، وخـاصة أمور القصر الاقتصادية، وعلى كل حال لم يكن في حال يحسـد عليـه اذ ان عيـون الملك كانت تترصـد حركـاتـه ولا تدعه يفلت

منهـا ، ومن جهـة اخـرى كان معرضاً لتقريع وتوبيخ الملك عند أي تقصير في تنفيـذ المهـام ، ناهيـك عن انتفـاضـة الشعب الذي كان يحس بوطأة الظلم ، وتعسف الاجراءات الحكومية واعمال السخرة ، فيرفع أمره إلى القصر مباشرة طالباً القصاص .

أمـا فيـما يخص الكـاتب الآخر شمش هازر فقد كان عمله اكثر تحديداً ووضـوحـاً كما نستنتج من الرسائل الموجهة اليه من الملك ، والتي بلغت حدود المئـة ، ويتضمن معظمهـا امـوراً لها علاقـة بالحقـول والبسـاتين ، مثل قياس المسـاحـة والتأجير والسقي والاعتداء عليها دون وجه حق الخ . وكان شمش هازر يتلقى تعليـماتـه مبـاشـرة من حمورابي ، كما كان معـرضاً في نفس الوقت لتقريعات ولوم سيده ، وكانت ترفع الشكاوى ضده إلى القصر أيضاً ، ويبدو ان شمش هازر كان مكلفاً بادارة شؤون الأراضي الملكية في المناطق المحيطة بمـدينـة لارسـا ، ويـرتبط عمله ارتباطاً وثيقاً بموظفي الملك المكلفين باستثمار الأراضي ، وأي خلل يحدث في سير العمل كانوا يرفعونه مباشرة إلى سيدهم الكبير في بابل .

لا بد لنا لتوضيح أسس العلاقات الاقتصادية المبنية في الدرجة الأولى على الانتـاج الـزراعي من العـودة إلى دراسة الرسائل العديدة المكتشفة من عصر حمورابي ، والموجهة إلى الكاتبين سن ـ ادينام وشمش هازر ، حيث ان هذه الـرسـائل تلقي مزيداً من الأضواء على علاقات الملكية والانتاج في هذا العصـــر الـــذي حدد بالسنـوات العشـرين الأخـيرة من حكـم حمورابي وفق التأريخ المتوسط أي ما بين عام ١٧٦٠ و ١٧٥٠ق . م .

فقد كان الملك يوزع الأراضي على المنتفعين بواسطة وثيقة من الطين مختـومـة تتضمن اسم المالك الجديد ومساحة الأرض الممنوحة له ، والملاّك هم من سويات اجتماعية ووظائف مختلفة ، فمن بينهم ذوو رتب مختلفة في الجيش ومـوظفـون ماليـون وقضـاة وعـاملون في السلك الكهنـوتي امثـال العرافين ، وسـائقي العـربات المقدسة ، وحاملي شعار الالهة ، وصيادين يعملون لصالح

معبد الاله شمش في لارسا بالاضافة إلى موسيقيين وطباخين ورعاة وصيادي الطيور، وسماكين، وحرفي مهن متعددة، مثل البنائين والنحاسين والصياغ، وصانعي الحصر وعمّال السدود، والنساجين وصانعي القفف.

هؤلاء وغيرهم كانوا يحصلون على أراض زراعية ليستثمروها لصالحهم لقاء عملهم في خدمة الملك، وقد جاء في احدى الرسائل الملكية الموجهة الى شمش هازر بأن هذا الأخير انتزع أراض من شخص كان يعمل في خدمة الملك، ووزعها على اشخاص لاصلة لهم بمحيط الخدمة الملكية، ونقرأ الوعيد المسطر في ختام الرسالة على الشكل التالي: «هل تستطيع ان تتحمل كل هذا أمام الملك؟». وبهذا الاسلوب استطاع القصر ان يتخلص من دفع الأجور والمعاشات لكل العاملين في خدمته، اذ نقرأ في احدى رسائل حمورابي الموجهة إلى شمش هازر تعليمات الملك بتوزيع حقول على السماكين وصيادي الطيور ليستثمروها، ويكفوا عن تلقي رواتب من القصر، وفي نص رسالة أخرى صادرة باسم أويل نينورتا يطلب وضع حقل مساحته ستة هكتارات ونصف تحت تصرف احد البنائين الذي كان يتقاضى أجره شعيراً وصوفاً من القصر منذ زمن طويل، ولذا فقد امر الملك بوقف معاشه ومنحه حقلاً في مسقط رأسه ويستطرد نص الرسالة قائلاً: «هذا الرجل القادم اليك هو من أولئك العمال الذين يجب مراقبة عملهم يومياً وبناء على ذلك عليك الاسراع في حل قضيته فاما ان تعطيه حقلاً من حقول أقربائه أو أية قطعة أرض أخرى».

ورد في نص هذه الرسالة تعبير سيتردد كثيراً في رسائل اخرى، نفهم منه ان للملك حق التصرف بأملاك العائلات المتواجدة في كل المقاطعات التي دانت له حرباً، فيقسمها إلى قطع صغيرة ويوزعها على من يشاء من أتباعه والعاملين في خدمته، فهو المالك الحقيقي والاقطاعي المتنفذ الذي لا راد لمشيئته، حتى وان كانت تلك الأراضي تخص ملاّكاً يقومون على خدمتها واستثمارها أباً عن جد، وكما رأينا في الرسالة السابقة يحق للملك ان يوزع

قطعاً من الأرض لأقرباء المالكين الحقيقيين ضمن شروط محددة ، وهكذا يكون لدينا نوعان من الملكية ، ملكية تخص ملاكاً قدماء توارثوها أباً عن جد وملكية اخرى تخص أناساً جدداً حصلوا على أراض بموجب أوامر ملكية ، وليست الأمور واضحة تماماً كما نطالعها في الوثائق التي بين أيدينا ، ولكن نستشف من خلالها أن بعض الملاّك الذين حصلوا على أراض من قبل الملك كانوا يتوجهون إلى مستشاري الملك مستفسرين عن نوع العمل الذي سيمارسونه في الأرض الممنوحة لهم ، حيث نجد ان احد الملاكين الجدد يستفسر عن طبيعة العمل في الأرض منوهاً بان عائلته متمرسة على العمل بشقيه زراعة الأرض وتربية الأبقار، في حين أن الأرض الممنوحة له خصصت لتربية الأبقار فقط .

عندها يقوم أويل - نينورتا الذي تلقى الشكوى بسؤال شمش هازر فيما اذا كانت الأرض قد خصصت فعلاً لهذا النوع من العمل ، وعندما يتأكد من صحة الشكوى يطلب تقسيم الأرض بين أفراد العائلة ليعمل كل وفق اختصاصه .

فالخدمة لدى الملك تخول صاحبها حق امتلاك الأراضي والعقارات ، التي تعتبر في الأصل ملكاً للحاكم المطلق ، وتوضح احدى رسائل حمورابي ان الملك له الحق في منح أراض تخص القصر ولكنها غير مستثمرة زراعياً ، ولا بد لنا في هذا السياق من أن ننوه إلى أن حمورابي بعد ان فتح مدينة لارسا وحل مكان ريم - سن على العرش وجد نفسه أمام علاقات قانونية واقتصادية معقدة جداً ، تتداخل فيها أنواع مختلفة من الملكية ، وبما انه اصبح الآن السيد المطاع في لارسا والاقطاعي الأول في البلاد ، فقد اتخذ اجراءات تتناسب والوضع الجديد فنزع الملكية من بعض المواطنين وثبت بعضها لدى آخرين ، وبدأ يتصرف بأملاك القصر وفق ما هو متبع في بابل وحاول ايجاد حلول لأمور قضائية كانت معلقة .

لنعد الآن إلى مسألة توزيع الأراضي :

ذكـرنـا سابقـاً أن الأراضي كانت توزع من قبـل الملك بواسطـة وثيقة رسمية صادرة عن القصر، تسلم هذه الوثيقة عادة إلى موظف مسؤول، وهو في هذه الحالة شمش ـ هازر، الـذي ينفذ «وفق ما جاء في نص الوثيقة» حرفياً فيرسم حدود الحقـل، ويضـرب في الأرض المحـاريث لتثبت عائدية الأرض لمالكهـا الجـديـد، وتؤكـد رسـائـل عديـدة وجـوب مشـاهدة المالك الجديد للمحاريث المزروعة في الأرض الممنوحة له قبل استلامها، ويطلب حمورابي في احـدى رسـائله المـوجهـة إلى كاتبـه تسهيـل مهمة مراقب النحاسين على الشكـل التـالي : «الحقـول التي حددتمـوهـا من أجل النحاسين، ازرعوا فيها المحـاريث بوجـود المراقب ودعـوا النحاسين يشاهدون المحاريث المزروعة في أرضهم، ثم أرسلوه إلى هنـا بسـرعـة ولا تدعـوه ينتظـر طويـلاً، انهـوا عمله بالسرعة القصوى» .

كانت مسـاحـة الأراضي المقطوعة للقائمين على خدمة الملك تتفاوت من شخص إلى آخـر ولكن يقـدر الحـد الأدنى من المســاحـة حوالي ست هكتـارات ونصف، وقـد يحصـل بعض الأشخـاص على ثمانين هكتاراً دفعة واحدة، وتطلب احدى الرسائل من شمش هازر توزيع أراضي المتوفي ـ إدم أرشي ـ والتي تبلغ مسـاحتهـا (١٦٩) هكتـاراً على ورثته البالغ عددهم ستة والـذين عملوا في جيش الملك كل حسب رتبتـه العسكرية، وليس بالضرورة ان تكون الأراضي الموزعة في موقع واحد. ويقوم حرس الملك أحياناً بحماية الحقـول الممنـوحة لأتباعه، ويحظر الملك استخدام حرس دون وجه قانوني كما يفهم من رسـالـة حمورابي التـالية : إلى شمش هازر وسن موشاليم وزملائهما يقـول حمورابي ما يلي : وضـع العقيـد أواش موبلليت حرسـاً في حقل النجار ادين نانـا الـواقـع بين حقل زيبناتوم وايجكير وم وكان الحقل يخص سابقاً أرّا ـ قراد، وقـد كتبت الى أوراش ـ موبلليت بلهجـة قاسيـة، وطلبت منـه ابعـاد الحـرس من حقـل ادين ـ نانا، وألا يتعرض له بعد الآن. وأطلب منكم أنتم أيضاً أن تبعدو الحرس عن أرض النجار ادين ـ نانا فالأرض تخصه وحده» .

وعنـدمـا تتعرض الأراضي الممنوحة للقائمين على العمل لدى القصر لكـارثـة ما فان القصـر يعـوض المـالـك كل الخسـائر التي لحقت بأرضه، وقد يعـوض الأرض نفسهـا عندما يلحقها الخراب نتيجة طوفان، وهكذا نجد ان بعض المـلاكـين قد توجهـوا بالـرجـاء إلى الملك كي يعوض لهم الخسائر التي لحقت بأرضهم والتي ضاع نصفهـا بمياه الفيضـان وأصبـح يتهـددهم خطـر الجـوع، فصـدرت التعليـمات إلى شمش هازر ومـوظف آخـر بأن يعطيـا المتضـررين ارضـاً في مكـان آخـر تعادل نفس مساحة الأرض المتضررة، لأن هؤلاء الناس قدموا خدمات جليلة للقصر، والقصر بدوره يقدر عملهم عالياً.

ان توزيـع الأرض بالشكـل الـذي رأينـاه، واستخلصناه من الرسائل العـديـدة لا يعني بالضـرورة بقـاءهـا في يد صاحبهـا فترة طويلة، حيث ان الـرسـائـل تأتي عادة على ذكـر المستجـد من الأمـور، والمسائل ذات الوضع الخـاص، ولا تهتم بوضـع الأرض السـابق قبـل تقسيمهـا وتـوزيعهـا على المنتفعـين، اذ نجـد بعض الشكاوى مسطرة هنا وهناك تتظلم من نزع الملكية عن أشخاص يملكون حقولاً منذ عشرين بل أربعين سنة أحياناً.

وعلى سبيـل المثـال نذكر ان شمش هازر يلوم موظفاً في احدى رسائله لأنه انتزع أرضاً من شخص يدعى سن ـ ماجير كان يقوم على خدمتها منذ أربعـين سنـة ومنحهـا لشخص آخـر. يقـول نص الرسالة حرفياً: «حسن ما فعلت! لم أتصـل بك سابقـاً لأي شأن من الشؤون أمـا الآن فأراني مضطـراً للكتابة اليك بسبب سن ـ ماجير، أعد له حقله واسترضه ثم أرسله إليّ».

والجدير بالذكر ان اعادة توزيع الأراضي بشكل مستمر كان يؤثر تأثيراً سلبياً على مردود الانتاج الزراعي، وقد أشارت الرسائل إلى هذه الظاهرة، وبينت عواقبها الوخيمة.

ومـا دمنـا بصـدد الحديث عن الرسائل فلا بد ان نشير في هذا السياق إلى رسـالـة هامـة من رسـائـل حمورابي التي تولي استمـلاك الحقول بصكوك

رسميــة أهميــة بالغــة، ورغم ذلـك نرى كثيراً من الأراضي تنتـزع من يد أصحابها الشرعيين ظلماً وعدواناً، وترفع قضاياهم إلى المحاكم، وعلى سبيل المثـال نجـد ان الراعي ايلي ـ ايبلسم قد رفع شكوى إلى الملك متظلماً بسبب اغتصاب ارضه تقول الشكوى: «انتزع ايتل ـ بي ـ مردوك مني الأرض التي منحني ايـاهـا سيـدي بمـوجب صك رسمي قبل أربع سنوات، وقد حددت مساحتها بـ ١٩,٥ هكتار، ومنذ ذلك الحين وهو يستولي على محصول الشعير بانتظـام، وليعلم سيـدي بأنني رفعت أمـري إلى سن ـ ادينـام وأحطتـه علماً بالموضوع، ولكن رغم ذلك لم يعد لي حقلي».

وقـد كتب حمورابي إلى سن ـ ادينـام وشمش هازر موبخـاً ومـوجهاً، حيث يقـول في رسالته: «اذا كان الأمر كما كتب الراعي فليس هناك ما يزعج أكثر من هذا الأمر!».

ثم يكلف المـوظفـين بدراسـة قضيـة الراعي والتحقق من صحة دعواه واعـلام حمورابي عن ذلـك بتقـريـر مفصـل. وبعد التأكد من صحة شكوى الـراعي يأمـر حمورابي باعادة الأرض اليه، وتقدير كمية الشعير التي استلبت منـه عنـوة مدة أربـع سنوات، واعادتها اليه بعد ان يقسم امام شعارات الآلهة بصحـة شكـواه. وتبقى الأراضي التي منحهـا الحـاكم ملكـاً للقصـر، ولكن يمكن للأحفـاد ان يتـوارثـوها فيما بينهم على ألا يخلوا بشروط العمل المرتبطة بالأرض، وبهـذا الأسلوب تمكن الحـاكم من أن يضمن الاستمـرار في استثمار الأراضي الـزراعيـة ويكسب في نفس الوقت رضاء مواطنيه، واستغنى عن ان يزج بمـوظفيـه لمراقبة الأعمال الزراعية في الحقول. وقد يحدث احياناً ان تنشأ بعض المشاكل المتعلقة بالأرض عندما يضطر المستفيد من الأرض أن يلتحق بخـدمـة الملك للذود عن حوض الوطن، وقد راعى حمورابي هذه الناحية في تشريعاته حتى لا يفقد المستثمر أرضه وتنتقل إلى ملكية أفراد آخرين، اذ قد تطـول مدة الخـدمة في الجيش أوقد يقع الجندي اسيراً في أيدي الأعداء. فلا يجوز بيـع الأرض بتـاتـاً الا اذا كانت هذه الأرض ملكاً خاصاً في الأصل، أما

الأراضي التي حصل عليها المستثمر من الملك فلا يحق له بيعها الا بموافقة القصر، ولدينا نص هام من عصر سمسو ايلونا خليفة حمورابي في بابل يعالج موضوعاً كهذا الذي تحدثنا عنه، ففي العام الرابع والثلاثين من حكم حمورابي منح موظف مالي رفيع المستوى أرضاً، ويدعى هذا الموظف أوات - شمش، وعندما توفي في عهد سمسو ايلونا سمح الملك لأبنائه الثلاثة ببيع الأرض، وكان ذلك في العام الرابع والعشرين من حكم سمسو ايلونا أي ما يقارب الثلاثين عامامن تاريخ المنح للأب، واشترت الأرض احدى كاهنات معبد الاله شمش التي كانت ترغب في توسيع حدود أرضها المجاورة لهذه الأرض، ويبدو أن عجز الابناء الثلاثة عن القيام بأعباء العمل في الحقل دعاهم إلى التماس الموافقة من الملك لبيع الأرض، ومن المحتمل أيضاً ان يكون الملك نفسه هو الذي أمر ببيعها، وحصل على ثمنها فضة حيث أن الحقل يخص القصر في كل الأحوال.

وعلى كل حال توضح رسائل شمش هازر علاقات العمل والانتاج الزراعي في الأراضي التي كان الملك يقطعها لعماله وللقائمين على خدمته، ولم يكن مفروضاً ان يقوم هؤلاء انفسهم باستثمار الأراضي التي قد تكون ذات طبيعة مختلفة وموزعة في أماكن شتى من البلاد، ضف إلى ذلك أنهم يفتقرون الى الخبرة العملية في هذا المجال كما انه ليس لديهم الوقت الكافي لمثل هذه الأعمال، فكانوا يكتفون بتأجير الأراضي لمستثمر يقوم هو باستغلالها خير قيام لقاء حصة يدفعها إلى المالك، ونفهم من احدى رسائل حمورابي ان احد الموسيقيين اجر حقله الذي تقدر مساحته بثلاثة عشر هكتاراً إلى احد المزارعين من مدينة لارسا، ولكن هذا الأخير لم يدفع حصة الموسيقي من محصول الشعير، فأمر حمورابي شمش هازر بتحصيل حصة الشعير من المستثمر.

ويفهم من النصوص التي بين أيدينا أن عقود الآجار كانت تتم وفق شروط مختلفة، فاما يقوم المستثمر الحقيقي (المستأجر) بدفع ثلث المحصول

س علات الأرض عينا أو يؤدي كمية محددة من الغلال متفق عليها سابقاً.

ويتضح من دراسة عقود آجار واستئجار الأراضي الزراعية بعد عصر حمورابي أن هناك اتجاه في تثبيت كمية الأجر من ريع الأرض وذلك بحدود ستة كور أي من (١٨٠٠) حتى (٢٤٠٠) ليتر امن الشعير لكل ستة هكتارات ونصف، وبما ان هذا التحديد يتكرر كثيراً في وثائق عصر سمسو ايلونا فلا بد والحال هذه من أن جذور هذا الاصلاح ترقى إلى عصر حمورابي، وربما يعود السبب في ذلك إلى أن العرش بدأ يتدخل بشكل مباشر في علاقات الملكية الخاصة لا سيما وان الأراضي كانت في الأصل تخص القصر، ومن صالح القصر أن تكون العلاقات واضحة بين المستأجر والمؤجر وفق لائحة اسعار محددة.

وقد وجد هذا التحديد استحساناً بين الطرفين حيث ان المستأجر كان يبذل قصارى جهده لاستثمار الأرض خير استثمار لتزيد أرباحه ما دام انه لن يدفع أكثر من الكمية المحددة في العقد، وفي نفس الوقت كان المؤجر ومطمئناً إلى مواد مضمونة مهما كانت الظروف.

ان وجود مثل هذه الضوابط في تحديد العلاقات كان يعني بالنسبة للقصر خلق ظروف اقتصادية جيدة، ومناخ مناسب لكسب ولاء فئات الشعب، وخاصة تلك التي يحتاجها القصر لتثبيت أركان الحكم عندما يدق ناقوس الخطر.

والجدير بالذكر أن الغابات كانت تعتبر من أملاك الحاكم، ويصعب علينا أن نتصور وجود «غابات» في بلاد ما بين النهرين في ذلك العصر، لا سيما وان بلاد ما بين النهرين معروفة بشحة وندرة اشجار الغابات فيها، ومهما يكن من امر فان الأشجار والغابات التي يدور الحديث عنها في النصوص لا علاقة لها بأشجار النخيل من قريب او بعيد، حيث تتحدث النصوص عن قطع الأشجار وليس عن جني رطبها، ونستخلص من رسائل محفوظات شمش هازر بان الملك نفسه كان يولي أشجار الغابات جل عنايته للحفاظ عليها،

وقد دلت التحريات التي قام بها أحد موظفي الملك بتكليف رسمي من القصر بأن أشجار غابات معينة قد اقتطعت لعدم وجود حراسة عايها، ولهذا يجب الاسراع في معرفة الفاعلين هل هم الحراس أنفسهم أم أن هناك يداً غريبة في الموضوع!

ويتحدث نص رسالة لشخص يدعى أول ـ نينورتا عن نفس الموضوع حيث يذكر ان حراس ومراقبي الغابات ذهبوا للقصر لتأدية ماعليهم من التزامات وتقديم تقرير إلى الملك فتحدث الملك اليهم بما يلي:

«لا تهملوا غاباتكم، شددوا الحراسة عليها بشكل جيد، وسوف أقوم غداً بجولة تفقدية وسوف أقوم باعدام المسؤول عن اقتطاع أية شجرة أراها خلال جولتي».

وقد رد الموظفان المسؤولان على مرسل الرسالة بأنه لم تصلهما أية شكوى مكتوبة بهذا الخصوص، ولكن سوف يكون كل شيء في المستقبل على خير ما يرام.

وفي نفس الوقت أصدر أويل ـ نينورتا تعليماته إلى شمش هارر بان يمنح الموظفين خمسة وستين هكتاراً من الأراضي الزراعية يختارانها بنفسيهما ليؤمنا موارد رزقهما منها ويختتم رسالته بالعبارة التالية: «أعطهما أراضي رزقهما بسرعة ولا تدعهما يجأران بالشكوى».

ويبدو أن أويل نينورتا كان يخشى افتضاح أمره لدى القصر حول تقصيره في اعطاء التعليمات والأوامر المكتوبة لحراسة اشجار الغابات.

نظام الايلكو:

اذا كانت الرسائل العديدة الموجهة إلى كل من سن ـ ادينام وشمش هازر تعطينا فكرة عن كيفية توزيع الأراضي الأميرية على العاملين لدى الملك في منطقة لارسا، والمشاكل التي نشأت عن هذا التوزيع، فان هناك

مجموعات رسائل أخرى من العصر البابلي القديم تساعد في ازدياد معارفنا بشكل أفضل فيما يتعلق بأراضي الدولة وأسلوب استثمارها.

فقد تم العثور على مجموعة رقم تشكل ستة وعشرين نصاً في موقع قديم يدعى زبور - شوبولا عند مدينة كوثا شمالي بلاد بابل، وقد دونت النصوص في عهد الملك أبي - اشوخ وهو الخليفة الثاني لحمورابي، وتعالج النصوص موضوع جندي يدعى أوباروم كان قد حصل على قطعة أرض مساحتها ستة هكتارات ونصف لقاء عمله في خدمة عدد من الموظفين مدة عشرين يوماً في السنة، وقد دونت مدة الخدمة عند كل واحد منهم على لوح، بالاضافة إلى خدمته في الجيش كلما دعت الحاجة لذلك، ومدة الخدمة العسكرية غير محددة بأيام معينة، وانما تتعلق بالظروف الأمنية للبلد. وكان يعمل تحت امرة أوباروم شخص يدعى ايلي - اقيشام كان يقوم مقام سيده في كل الأعمال ما عدا الجيش، الا ان الأرض المقتطعة من الملك لأوباروم لم تكن تفي حاجته وحاجة معاونه ايلي - اقيشام وعائلتيهما. وتشير الوثائق إلى ان أوباروم كان يستأجر اراض للاستثمار الزراعي بالاشتراك مع عدد كبير من المزارعين، وتوزع الغلال على الجميع في نهاية كل موسم، وبما ان عدد الشركاء كثير جداً كان من الطبيعي ان تكون حصة كل منهم صغيرة نسبياً لاسيما بعد دفع فوائد القروض المترتبة عليهم. ولم يقتصر عمل أوباروم على استئجار أراض بشكل جماعي بل شارك آخرين في استثمار أرضه بالذات، ضف إلى ذلك انه كان يقوم بتربية المواشي ويستأجر رعاة لهذا الغرض، ويمنح قروضاً ويستقرض أموالاً اذا دعت الحاجة.

لو تأملنا حالة هذا الرجل لصعب علينا تصنيفه اجتماعياً وطبقياً فقد حصل على أرض أميرية من الملك واستأجر اراض للاستثمار ولديه أرض حصل عليها من أمواله الخاصة، ان هذه الحالة تشير إلى مدى الصعوبة التي تجابهنا في تقسيم المجتمع البابلي القديم إلى طبقات، ووضع حدود فاصلة بينها.

ومما يسترعي الانتباه في موضوعنا هذا أن استئجار الأرض للاستثمار الزراعي لا يعني بالضرورة فقر المستأجر أو ضعفه فلدينا وثائق كثيرة من ديلبات تتحدث عن ملاك كبار كانوا يستأجرون أراض اضافية، فاستئجار الأرض في هذا العصر كان شائعاً جداً، ويساعد في توسع مساحة الأراضي المزروعة وفي نفس الوقت يساهم في زيادة نسبة المحصول من الغلال رغم ارتفاع نسبة الآجار، وكلما تدخلت الدولة لتحد من توسع الملكية عن طريق البيع والشراء كلما زاد عدد المستأجرين للأراضي .

تلقي مجموعة أخرى من النصوص ضوءاً على هذا النظام الاقتصادي المتشابك والمعقد والذي يتألف كما رأينا من منح أراض ملكية مقابل الخدمة، وقد عرف هذا النظام باللغة الأكادية ايلكو، ويعني هذا المصطلح «الخدمة مقابل الأرض» . وتعود هذه النصوص إلى عهد الملك سمسو ايلونا وتخص رجلاً يدعى لبيت ـ ايا، وتتحدث عن العلاقات الاقتصادية السائدة في شمالي بلاد الرافدين وخاصة المنطقة المحيطة بمدينة زيبار، ورغم القلة القليلة التي وصلتنا من الرسائل المتبادلة آنذاك إلا انها تكفي لتكوين فكرة عامة وتتلخص بما يلي :

كل الحقول التي يجري الحديث عنها تخص الملك أوبالأحرى الدولة التي هورأسها، ولذلك كان يقع على عاتقه أن يقضي في نهاية المطاف في كل المشاكل التي تنشأ عنها، وقد استنتجنا هذه الحقيقة من خلال الرسائل المتبادلة بين الملك حورابي وسن ادينام وشمش هازر.

وكانت تمنح الحقول والبساتين الملكية لأشخاص معينين ليكسبوا موارد عيشهم منها، أو قسماً منها في حالة وجود أملاك خاصة لهم. وكان هؤلاء يعطون الأراضي لاداريين لتسيير شؤونها، ويعتبر لبيت ـ ايا واحداً منهم، والاداريون يعطونها للفلاحين لاستثمارها مقابل مبالغ معينة . وهكذا نشأ نظام اقتصادي متنوع في منح الصلاحيات وألقاب التملك، ومما زاد في تعقيده وتشابكه أن الشخص الواحد كان مرتبطاً بأنظمة متعددة ومراكز مختلفة

في نفس الوقت. ونسمح لأنفسنا أن نسوق مثالاً عن نظام الانتاج الزراعي في عصرنا الراهن لمجرد المقارنة: وقع الاختيار عام (١٩٥٣) على مؤسسة زراعية كبيرة في العراق لتكون موضوع دراسة اقتصادية، وتقع هذه المؤسسة حوالي (٤٠)كم جنوبي بغداد في منطقة زراعية تروى بوسائل السقاية الحديثة، فتبين ان المؤسسة تملك أرضاً مساحتها (٢٣) الف هكتار، يستثمر ثلاثة آلاف هكتار منها في استخراج النفط، ففضل عشرون ألف هكتار من الأراضي القابلة للاستثمار الزراعي، وكانت المؤسسة تستثمر النصف وتترك النصف الآخر دون زراعة حتى العام القادم، وهكذا يتم استثمار الأرض مناصفة كل عام بالتبادل، وقد أتينا على شرح الأسباب عندما تعرضنا إلى ارتفاع نسبة الملوحة في الأرض خلال العصور القديمة، وهي نفس أسباب اليوم، حيث تنخفض نسبة المياه الجوفية في الأرض غير المزروعة ولا ترتفع بسرعة عندما تستغل في الزراعة في العام التالي. أردنا من هذا المثال أن نشير إلى الضرورات الاقتصادية التي كانت تتحكم في أنظمة استثمار الأرض وتأثير البيئة على الانتاج رغم البعد الزمني واختلاف التركيبة الاجتماعية خلال أربعة آلاف عام.

ويجب ان لا يغرب عن البال أن توزع الأراضي الملكية في طول البلاد وعرضها، والطرق الطويلة المؤدية اليها، وصعوبة وضعها تحت المراقبة المستمرة قد لعب دوراً هاماً فيما يسمى بالانتاج الزراعي غير المركزي، ضف إلى ذلك تأثير المؤسسات الزراعية الصغيرة التي تستثمر الأراضي بواسطة شبكة ري صناعية، كل هذا لا يختلف كثيراً عما يجري اليوم، وقد استفاد القصر من استثمار الأيدي العاملة دون مقابل في مجالات عديدة حيث كان يستغل عناصر الجيش ويوظفهم لصالحه دون أن يؤثر ذلك على ميزانية الدولة وعلى احتياطيها من الفضة.

وهكذا نرى ان اقتصاد الدولة القوي في عهد حمورابي وخلفائه كان يتألف من مجموعات كثيرة من صغار المزارعين وموظفي الدولة، ولا يمكن

هؤلاء ان يتحركوا قيد أنملة دون الرجوع إلى الملك، وهذا النظام وان لم يقدم شيئاً جديداً من ناحية المبدأ الا ان اهميته الحقيقية تكمن في تنظيمه عمليات الانتاج الزراعي وخاصة في المناطق الجنوبية الخاضعة لمراقبة مدينة لارسا.

ولو تصفحنا الرسائل العديدة من عهد حمورابي وخلفائه لتبين لنا أن الأمر لا يعدو اكثر من كونه شأنا من شؤون القصر الاقتصادية بكل ما في الكلمة من معنى، وبتعبير أدق يمثل اقتصاد قطاع الدولة العام في العصر البابلي القديم.

ويستنتج المتتبع لسير حياة حمورابي أن هذا الرجل كان يبذل قصارى جهده ليظهر بمظهر الأب الرحيم الذي يعمل دون كلل أو ملل ليكسب ود الموالين له والقائمين على خدمته، ففي احدى رسائله إلى سن ـ ادينام يذكر انه قد وصلت إلى أسماعه أن الطحان لالوم اشتكى من مختار المحلة لأن هذا الأخير انتزع منه محصول حقله، ولدى العودة إلى سجلات القصر تبين ان الطحان قد منح أرضاً مساحتها ثلاثة عشر هكتاراً، ولذا كان على سن ادينام ان يتحقق من الأمر بنفسه، وفي حالة ثبوت ادانة المختار فعلى المختار ان يعاقب جراء ما اقترفت يداه من اثم. وهناك شكوى اخرى يطلب الملك معالجتها من قبل المسؤولين في مدينة بابل، حيث يطلب الملك في رسالته الموجهة إلى شمش ـ هازر أن يقوم هو ومن معه من شيوخ المدينة بدراسة الشكوى المتعلقة بأرض الشاكي وايجاد الحل المناسب لها.

والجدير بالملاحظة هنا ان الملك الذي يمثل أعلى سلطة في الدولة كان لا يتدخل في كل صغيرة أو كبيرة، وخاصة اذا كانت الأراضي موضوع الشكوى ليست من الأراضي الملكية التي منحها الملك لأعوانه، ففي المثال الأخير يدور الموضوع حول ملكية خاصة توارثها الخلف عن السلف، لذا فان الشكوى المتعلقة بها من احتصاص المسؤولين المحليين في المدينة وعليهم تقع مسؤولية ايجاد الحل المناسب لها، ولا يتدخل الملك في شؤون كهذه الا اذا

كانت الأرض أصلاً من أملاك القصر. يتضح من هذه النصوص وغيرها انه كان يوجد بالاضافة إلى الأراضي الملكية أراض ذات ملكية خاصة تستثمر بشكل أو بآخر من قبل جماعات أو بالأحرى تنتقل ملكيتها بينهم بالوساطة.

ويصعب علينا بأي شكل من الأشكال رسم حدود هذه الملكيات الخاصة التي اصبحت تعرف في المراجع تحت اسم (القطاع الجماعي الخاص) بالمقارنة مع أملاك الدولة، ونعتقد ان مساحتها كانت تتفاوت من منطقة لأخرى ضمن حدود دولة حمورابي المترامية الأطراف. كما اننا لا نشك في انها لعبت دوراً هاماً وبارزاً في الاقتصاد البابلي رغم ان المصادر المتوفرة بين ايدينا من عهد حمورابي وخلفائه لا تنوه بهذه الأهمية، ولم يكن للملك سلطان عليها بصفته كبير الاقطاعيين وسيد البلاد بلا منازع ولكنه اذا أراد ان يتدخل في شؤون اقتصاد البلاد بصفته السيد المطلق والمالك الأكبر وصاحب البلاد فلا احد يجرؤ على الوقوف أمامه.

وتعالج رسائل كثير من رسائل حمورابي وموظفيه مسألة خراج الأرض الزراعية وخاصة ما يتعلق بتحصيله ونقله إلى العاصمة، وهكذا نقرأ في رسالة موجهة من حمورابي إلى سن ـ ادينام يطلب فيها منه ان يرسل احد الموظفين لتحصيل خراج السمسم والتمور. وعلى سن ـ ادينام ان يزود هذا الرجل بموظفين ثقاة وأكفاء يقفون إلى جانبه عند أداء المهمة، ويبدو ان المهمة لم تكن بالأمر السهل. ويجب ان تجمع محاصيل التمور والسمسم في مكان معين ثم تشحن بواسطة سفينة إلى العاصمة بابل. ويرد ذكر شحن خراج المحاصيل بواسطة السفن مراراً وتكراراً في رسائل حمورابي، وقد تحدثت احدى الرسائل عن جباية خراج السمسم الذي كان على أحد كبار الرعاة تأديته إلى الملك. ويتذمر حمورابي في رسالة اخرى موجهة إلى شمش هازر بأن بعض كبار الموظفين في منطقة (يموت ـ بعل) لم يؤدوا حصتهم من خراج الحبوب إلى بابل، ويطلب حمورابي من شمش هازر بلهجة لا تخلو من

التأنيب والتقريع والوعيد يطلب انزال أقسى العقوبات اذا هم لم يسارعوا الى تأدية ما عليهم من التزامات.

وهناك رسالة أخرى مشابهة يقول فيها حمورابي مخاطباً سن ـ ادينام ما يلي:

«حالما تطلع على لوحتي هذه (رسالتي)، أصدر تعليماتك إلى المسؤولين عن المعبد كلهم بما فيهم ورد ـ شمش بن اريبام راعي بيت الاله شمش والمؤتمر بأمرك، بأن يرسلوا قائمة حسابهم اليك ثم أرسلها بدورك الي في بابل، ودعهم يملوا قائمة الحساب بسرعة، وينطلقوا مسافرين ليلاً نهاراً حتى يصلوا بابل خلال يومين».

وتؤكد جهد الملك وطلبه الفظ في تحصيل الضرائب بأقصى سرعة ممكنة رسالة أخرى مقتضبه موجهة إلى سن ـ ادينام يطلب فيها مراعاة شهر السنة الكبيسة عند جباية الضرائب. ويقول في الرسالة: «على أولئك الذين لم يدفعوا ما عليهم في اليوم الخامس والعشرين من الشهر القادم، أن يدفعوا ما ترتب عليهم في اليوم الخامس والعشرين من الشهر الكبيس ولا يؤجلوه شهراً آخر». ومع كل هذا كانت هناك صعوبات جمة تعترض الموظفين في تحصيل وجباية الضرائب، وخاصة من أولئك الذين حصلوا على أراض من الملك أو استأجروها منه وكذلك من عامة الناس ومن القائمين على شؤون المعابد، وكان يتولى حل هذه المشاكل موظفون محترفون عينوا خصيصاً من قبل الملك في مناطق مختلفة من الدولة، وقد يتولى الملك نفسه حل الخلافات الناجمة، وقد حدث مرة ان محصول شخص يدعى ايتل ـ بي ـ مردوك الذي جناه من مزرعة كان قد استأجرها قد اختلط بمحصول الأرض التي منحها له الملك، ولم يعد يعرف مقدار ما يتوجب عليه دفعه من محاصيل الحبوب، وقد اخطر صاحب الأرض ـ ابين أموروم ـ بالأمر فقام هذا الأخير باطلاع سن ادينام عليه، وهذا من جانبه كتب إلى حمورابي عارضاً عليه المشكلة، فمر الملك أن يتم فرز المحصول المختلف عليه بواسطة سلاح الآلهة وترسل حصة

الملك إلى بابل. أما كيف يفرز المحصول المختلط بواسطة سلاح الآلهة فهذا شأن لم ندرك كنهه بعد.

وفي رسالة أخرى يطلب حمورابي من شمش هازر وموظف آخر في لارسا أن يضعا الحقول، وثيران الفلاحة، وكل القوى العاملة في الأرض تحت تصرف أناس معينين، بشرط ألا يتنازعوا فيما بينهم على مياه السقاية! وعليهم ان يقدموا إلى القصر مجتمعين خراجاً مقداره ١٠٨٠٠ كور شعير و ٤٥٠ كور ذرة و ٤ مينة فضة (٢كغ)، وهذه كميات كبيرة جداً ولا شك.

أما استثمار أراض تخص القصر دون اذن مسبق فان ذلك يقتضي دفع خراج على مستغل الأرض كما حدث مرة مع احد البنائين. ويتضح من الرسائل الكثيرة ان الملك ان يولي جل اهتمامه موضوع الخراج الا ان العلاقة تبقى غير واضحة بين المستثمرين والمكلفين بدفع الخراج والقصر، ولكن معظم الرسائل التي بين أيدينا تعالج شؤون الأراضي التي حصل عليها أصحابها من الملك بطريقة المنح أوبالاستئجار، وهؤلاء الناس هم دعامة الحكم والأساس الذي يرتكز عليه اقتصاد الدولة.

مراقبة نظام السقاية بواسطة القنوات:

لا بد لنا في هذا السياق من أن نذكر مجالاً آخر كان يستحوذ على اهتمام الملك، ويوليه جل اهتمامه ألا وهو صيانة نظام السقاية بواسطة شبكة ري وتوسيعها باستمرار ودون هوادة والحرص عليها من أن تصاب بأي خلل يشل حركة نشاطها، ونلاحظ هذا الاهتمام بنظام السقاية من قبل الملوك البابليين سواء كانوا قبل أو بعد حمورابي، والدليل على ذلك ان حمورابي كان يسمي سنوات حكمه الهامة باسم القنوات التي تم فتحها أو شقها، اذ ذكر في السنة

الثالثة والثلاثين من حكمه على سبيل المثال ما يلي :

«أمر حمورابي الذي هو ثروة الشعوب برعاية آنو وانليل بفتح قناة جديدة وترك مياه الخصب تتدفق نحو نيبور واريدو وأور ولارسا وأوروك وايسن لتروي أراضي سومر وأكاد ثم تكر عائدة إلى مواطنها» .

وكان من الطبيعي ان تستصلح الأراضي الواقعة على ضفاف القنوات وتزداد فيها كثافة السكان، الذين ينهلون من مياه القنوات العذبة، كما اعاد حمورابي كل القنوات التي تأثرت وتهدمت نتيجة الحروب المتواصلة الى سابق عهدها بل زاد عددها ووسعها، وأمر باعادة كل المهجرين والنازحين الذين شتتهم الحروب إلى حقولهم ليزاولوا العمل فيها من جديد .

ولم تكن الحروب وحدها هي السبب في تهديم القنوات وتشتيت السكان فقد لعبت الكوارث الطبيعية دورها المؤثر وأجبرت السكان على مغادرة بيوتهم، وقد يغير النهر مجراه نتيجة تراكم الرسوبات في سريره، ولدينا مثال حي من عهد قريب يوضح ما ذهبنا اليه، ففي عام ١٨٢٠ اضطر اكثر من ٤٠ الف مواطن مغادرة منازلهم في مدينة الحلة التي لا تبعد كثيراً عن مدينة بابل القديمة لأن نهر الفرات اتخذ مساراً جديداً له . فالسكان كانوا خاضعين لجملة مؤثرات خارجة عن ارادتهم كجفاف القنوات أو ازدياد نسبة الأوحال فيها أو انهيار السدود وما شابه ذلك من حوادث كانت تترك بصماتها على المستوطنات والسكان والأراضي الزراعيه وأراضي الجوار المحيطة بها، وهذا ما دعا حمورابي إلى سن تشريعات تعالج أمور السقاية والري فلنتأمل مضمون المواد ٥٣ ـ ٥٦ في شريعته :

المادة ٥٣ : اذا اهمل رجل دعم السد في حقله وحدث ان انهار السد نتيجة اهماله، وغرقت الأراضي المزروعة فعلى عاتق هذا الرجل يقع تعويض الحبوب التي تلفت بسببه .

المادة ٥٤ : فاذا كان عاجزاً عن تعويض ما تلف من الحبوب يباع هو وأملاكه لقاء فضة، ويتقاسم المتضررون الفضة فيما بينهم تعويضاً عن

خسارتهم في الحبوب التي أتلفها الفيضان.

المـادة ٥٥ : اذا فتـح رجـل حاجـز قناته وأغرقت مياه القناة حقل جاره لقلة انتباهه فعلى هذا الرجل ان يعوض جاره كمية الحبوب التي تنتجها أرضه.

المادة ٥٦ : اذا ترك رجل المياه تجري في حقله فسبب خراب أرض جاره فعليه أن يدفع لجاره ١٠ كور من الحبوب لكل ستة هكتارات ونصف.

مما تقدم نستنتج أن المياه موضوع الشكوى كانت عبارة عن مجار صغيرة فرعيـة مسحـوبـة من قنـوات أو أنهـار كما هو الحـال اليـوم في جنوب العراق. فالأراضي الزراعية في جنوب العراق تقع على سوية واحدة، ولكل صاحب قطعـة أرض سد صغـير. وتجري المياه غالباً بشكل ملتو، ويتحمل أصحاب الأراضي مسؤوليـة أي خلل يحدث في السـد، وعلى عاتقهم تقـع مسؤوليـة صيـانـة السد وحفظه وتنظيف القنوات. وفي حالة وجود قنوات كبيرة يتحمل كل صاحب أرض تبعة ما يجري في أرضه حيث لا يضر بأرض الجوار وهذا ما استـدعى تدخـل رقـابـة الـدولة منذ القديم، حيث ان الملك خصص مكتباً لشؤون الـري يعمـل فيـه عدد من الموظفين يقوم بأعمال الرقابة على القنوات وشبكات المياه في كل المقاطعات، وكان سن ادينام واحداً منهم.

واذا استـوجب مشـروع ما ايجـاد عدد كبـير من القـوى العاملة حينئذ يتدخل الملك لحل هذه المشكلة، وذلك باستدعاء عمال الاجرة المياومين، وهذا ما حدث فعـلاً عنـدمـا جند الملك ألوفاً مؤلفة من العمال الأجراء لفتح قناة في لارسـا، وكـان على المستفيـدين من القنـاة ان يدفعـوا أجـرة العمال كمية من الشعير كل حسب موقعه من القناة. ولدينا مجموعة كبيرة من رسائل حمورابي تعـالـج موضوع صيانة القنوات وشبكات الري، ففي احدى رسائله الموجهة إلى سن ـ ادينام جاء ما يلي:

«أعرض على الناس الذين لهم حقول على ضفة قناة دمنوم أن يقوموا بحفر القناة، وعليهـم أن ينتهوا من الحفر خلال هذا الشهر!».

ونستخلص من بعض الـرسـائـل أنه كان يتوجب عليهم ازاحة الوحل والطين من نهر الفـرات في المنطقـة الـواقعـة بين لارسـا وأور، وكذلك عليهم تنظيف احدى القنوات التي تصب في مدينة أوروك حيث ان ترسبات الوحل والطين جعل الملاحة فيها أمراً مستحيلاً يقول النص بالحرف الواحد: العمل في تلك القنـاة ليس واسعـاً، وعلى العـمال الـذين تحت تصـرفـك ان ينجزوا العمـل خلال ثلاثـة ايام، وحالما تطلع على لوحي (رسالتي) ابدأ بحفر القناة بمساعدة هؤلاء الناس الموجودين تحت تصرفك، وخلال ثلاثة أيام يجب أن تكون قناة أوروك جاهزة».

وكذلك كان شمش هازر يتلقى رسائل من الملك تتعلق بمعالجة أمور الـري، ففي احـدى هذه الـرسائل يعلمه حمورابي بأن فيضان نهر الفرات قد تجاوز مدينة بابل ويقترب الآن من منطقة لارسا ولذلك على شمش هازر ان يفتح القنوات التي تصب في المستنقعات حتى تمتلأ مستنقعات لارسا بمياه الفيضان.

ويفهم من هذا الاجراء تجنب حدوث كوارث تطيح بالسدود الصغيرة وتغـرق بذلـك الأراضي المـزروعـة، وفي رسـالـة اخرى من رسائل حمورابي الموجهة في وقت واحد إلى عدد كبير من الموظفين يذكرهم فيها بأمر قد أصدره سابقـاً يتعلق بفتـح قنـاة تصـريف عندما يداهم الفيضان سدود النهر ويرتفع فوق سويتها.

لم تكن مشكلة فيضان النهر هي المشكلة الوحيدة التي كانت تعاني منها البـلاد، فعلى النقيض من ذلـك كانت تعـاني أحيـاناً من شح المياه، وهذا ما نستنتجـه من توجيهـات حمورابي الكثـيرة الى بعض المـوظفين لاجـراء الاحتياطات اللازمة في القنوات لتأمين المياه إلى مدينتي لارسا وأور.

وكـان المـزارعـون يجأرون بالشكوى لدى الملك بأن قسماً من أراضيهم بقي دون سقـايـة نظـراً لانخفاض سوية المياه في القنوات ولوجود مزارعهم في أماكن مرتفعة لا تصلها المياه. فأصدر حمورابي أوامره بتقصي الحقائق، وعند

ثبـوت ذلـك كان أمـامـه خيـازان إما أن يمنحهم مزارع جديدة أو يأمر باتخاد اجـراءات مشـددة عنـد مصب الأنهـار ليرتفـع منسـوب الميـاه ، وكـان هناك موظفون مختصون بشؤون القنوات ، فاحدى الرسائل تتحدث عن موظف عين خصيصاً لقناة جبوم ، ويظهر هذا الموظف في رسائل أخرى مكلفاً بنفس المهام مع موظف آخر.

ان استخـدام الأجـراء كما مر معنـا سابقاً ليس أمراً عادياً ، فالمألوف أن يقـدم المستفيـدون من ميـاه القنوات القوى العاملة لتنفيذ الأعمـال في مقاطع القنوات التي تمر في أراضيهم كما نستخلص من مقطع الرسالة التالية الى احد الموظفين : «تَـقد رجال شمش مجير ، وسوف يدلك عليهم أمّر - ايلي في منطقة كوبتوم ، أرسلهم لحفر القناة مع سيدهم وعلى سيدهم أن يجمعهم من السهول» .

ولم تشكل القنوات الكبيرة المياه الاحتياطية التي ترفد القنوات الصغيرة والـترع لري الحقـول على امتـداد مسـاحـات واسعـة فقط ، بل كانت ايضاً ممرات مائية هامة لعبور سفن الشحن . ولذلك كانت الأنهار والقنوات الكبيرة تشكـل مرفقـاً حيـويـاً هامـاً في الاقتصـاد البـابلي حيث يتم بواسطتها شحن البضائع والمنتوجات الزراعية وخراج المحاصيل ، فليس مستغرباً والحال هذه ان تلقى هذه المـرافق الهـامـة والـرخيصة نسبياً اهتماماً واسعاً في رسائل الملوك ومـوظفيهم وفي تشـريعـاتهم العـديـدة ، وقـد مر معنـا كيف أن التجار الذين يعملون لصـالحهم كانـوا يستأجـرون سفنـاً لحسـابهم الخـاص وخاصة وقت الحصاد ويجنون من وراء ذلك أرباحاً طائلة . وقد عالجت قوانين لبيت عشتار موضوعات استئجار السفن ووجدت منفذاً لها في قوانين حمورابي ، ولم يكتف حمورابي بمعالجة شؤون آجار واستئجار السفن بل اهتم ايضاً ببناء السفن ، اذ كان يزود موظفيه بالارشادات الملائمة للاسراع في بنائها ، وقد وصلت الينا بعض هذه الارشـادات والتعليـمات سليمـة ، ويدور موضوع احدى الرسائل المـوجهـة إلى سن - ادينام حول مشكلة نقص يد العاملة ، والنص غير كامل

بسبب التشويه الذي لحق به، ولكن يفهم منه ان الموظف يعلم سيده بان العمل قد توقف بسبب ندرة اليد العاملة، ولذلك يرجو من حمورابي أن يرسل اليه بعض النجارين الذين يعملون في قصره حتى يتمكن من متابعة بناء السفن؛ ويتضح من مضمون رسالة اخرى ان مجموعات سفن عسكرية كانت خاضعة كلياً لإمرة سن ـ ادينام الذي كان من أهم مهامه أن يوصلها في وقت محدد إلى مدينة بابل، وقد لعب طاقم البحارة دوراً متميزاً في تسيير السفن وكان من الموضوعات التي استأثرت جانباً كبيراً من موضوعات الرسائل الملكية واصبح من المعضلات التي شغلت القصر إلى جانب مشاكل نقص اليد العاملة.

فالسفن كانت تؤمن نقل المواد الغذائية الى القصر وإلى كافة المواطنين وخاصة في المدن الكبيرة، كما يحمل عليها ما يجبى من خراج الأراضي والضرائب المتعددة المتمثلة بقطعان الماشية والأخشاب والمعادن، زد على ذلك ان السفن قد تضاعفت أهميتها بعد اكتشاف امكانية استخدامها لنقل الجنود الى ساحات الوغى، فالطرق المائية في بلاد بابل كانت تشكل الشريان الحي من عده أوجه. ومن يتمكن من السيطرة عليها يهيمن في الواقع على البلاد بأكملها.

القصر يتاجر بالسمك والصوف:

لا بد لنا بعد أن تحدثنا عن اهتمام القصر بالقنوات والأنهار كمرافق حيوية هامة للدولة من التطرق إلى الحديث عن عمل هام آخر هو صيد السمك، ولا يعنينا هنا أن نتناول اسلوب الصيد أو أنواع السمك المختلفة بقدر ما يهمنا معالجة موضوع على جانب كبير من الأهمية بالنسبة للمجتمع والاقتصاد. ومرة اخرى تزودنا نصوص لارسا بمعلومات تلقي بعض الأضواء على هذا الموضوع، ونفهم منها ان الصيد هو شأن من شؤون القصر

أيضاً. حيث تتحدث النصوص عن كميات كبيرة من السمك موجودة تحت تصرف القصر. ويستدل من هدا القول ان صيد السمك سواء في البحر او الانهار أو القنوات وقف على الدولة، ولكن هدا لا يعني انه لم يكن هناك نشاط فردي في هذا المجال وان لم تنص عليه الوثائق صراحة، وكان القصر يحصل على السمك بواسطة القائمين على خدمته والمكلفين بدفع الضرائب، وقد مر معنا سابقاً ان من بين العاملين لدى الملك والذين تقتطع لهم أراض أميرية صيادي سمك، وكان على هؤلاء ان يزودوا القصر بالسمك اما عددا معينا أو كمية محددة تعادل قيمتها وزناً من الفضة متفق عليه. وعلى كل حال كانت تتجمع لدى القصر كميات هائلة من السمك عبر وسائل وطرق مختلفة لايمكن تحديدها بدقة من خلال الوثائق التي بين أيدينا، اد تذكر احدى الوثائق من عهد سمسو ايلونا أن خمسة عشر ألف سمكة من سبعة عشر نوعاً من انواع السمك المختلفة حصل عليها شخص يدعى شب ـ سن من القصر لقاء نصف مينة و ٣ شاقل من الفضة أي ما يعادل اكثر من ١/٤ كغ فضة، فالقصر وفق ما استخلصناه من الوثائق كان يوزع السمك على أكبر عدد ممكن من الناس حتى يصرّف ما لديه، ولا يضطر إلى الاحتفاظ به مدة طويلة، وخاصة ان السمك يتلف بسرعة في الظروف المناخية الحارة السائدة في جنوب العراق، ولو افترضنا جدلاً انه كان بامكان القصر تجفيف السمك وحفظه إلا ان كمياته الهائلة كانت تفيض عن حاجة القصر وتشكل عبئا عليه، لذا وجد من المناسب والأصلح ان يعوضه بمواد غير قابلة للتلف ويمكن نقلها بسهولة ويسر، وكانت العادة ان يأخذ موظفو القصر السمك من السماكين ويقتطعوا ما لهم من ضرائب مستحقة ثم يبيعوه لكبار التجار الذين يبيعون السمك بدورهم بأسعار أعلى بكثير من ثمن الكلفة. ثم ما لبث ان اصبح وصول السمك إلى المستهلك اكثر سرعة، وذلك بتسليم التاجر كمية السمك مباشرة، والتاجر يقتطع ١/٣ قيمتها فضة كضريبة للقصر ثم يتصرف بالباقي، والقصر نفسه كان مهتماً بأن يتقاضى

ضرائب السمك فضة، حيث ان الفضة كانت تشكل آنذاك عملة صعبة يستطيع بواسطتها ان يحصل على المواد الخام والبضائع الكمالية في تجارته الخارجية مع الدول البعيدة جداً. وقد خصص القصر خزينة لوارداته من الفضة ثمناً لأسماك البحر تدفق سنوياً.

ان هذا الأسلوب من التعامل التجاري حقق فوائد كثيرة للقصر اذ ان مخاطر الربح والخسارة كان يتحملها التاجر الكبير فقط، الذي يسدد قسطه المحدد من الضرائب عن السمك سواء كانت غنائم الصيد غنية أو شحيحة أو تعرض الصيد لخطر التلف. ومهما يكن من امر فلقد كان التاجر يعوض خسائره في حال وجودها من مصادر أعمال تجارية اخرى.

بالاضافة إلى تجارة السمك اعتمد القصر في تأمين موارده على تجارة الصوف، اذ كانت لديه حظائر للغنم والماعز والأبقار، وقد ثبت ان ريم ـ سن حاكم لارسا كان يولي تربية الأغنام عناية خاصة، وكذلك حمورابي وخلفاؤه من بعده لم يقصروا في اللحاق به وربما تجاوزوه.

ومن أجل معرفة عدد قطعان الماشية بدقة كان هناك سجل خاص بها، يدون فيه عدد الواردات وعدد الصادرات، وقد خصص الملك موظفين أكفاء لجرد أعدادها من وقت لآخر، والباعث على ذلك هو بلا شك مناسبة جز الصوف في حينه، وقد وجه حمورابي مرة رسالة إلى عامله شمش هازر يطلب فيها منه ان يجتمع مع موظفيه المكلفين بالاشراف على جز الصوف وتقدير كميته في المناطق الجنوبية من البلاد.

وعملية جز الصوف لم تكن بالأمر السهل اذ كان يجهز لها اعداد ضخمة من العمال بلغ في احدى المرات عشرة آلاف عامل كما ورد في احدى الرسائل، هذا اذا صحت قراءتنا للرقم المدون على اللوح المخرب، وكان بين هؤلاء العمال بدو نصف متحضرين ممن يعملون أصلاً في تربية الأغنام اي من المتخصصين بهذه المهنة، ويطلب حمورابي في نفس الرسالة من سن ـ ادينام ان يزيد عدد العمال للاسراع في جز الصوف حيث وصلت اسماعه ان عدد

العمال الموكل اليهم هذه المهمة غير كاف ولايتناسب مع عدد قطعان الماشية .

وكان مربو المواشي يكلفون رعاة قطعان الماشية الكبيرة بضم قطعانهم اليهم بموجب عقود محددة مدونة على الرقم الطينية ، أما القصر فله نظامه الخاص يسهر على رعاية الماشية وفق تسلسل وظيفي هرمي كما مر معنا في رسالة حمورابي الى سن - ادينام ، وقد ضمت الرسالة اسماء سبعة وأربعين راعياً وموقعاً في المناطق الجنوبية من بلاد بابل ، ويطلب حمورابي فيها منهم ان يتوجهوا إلى العاصمة بابل لتصفية حساباتهم ، وكان من بينهم رعاة يتسمون باسم أحد الآلهة ، وهذا يعني انهم يعملون في خدمة احد المعابد ، ولم يكن تدقيق الحسابات امراً سهلاً على الاطلاق ، اذ تذكر بعض الوثائق قائمة بعدد قطع الماشية المفقودة كما تذكر الأسباب التي ادت الى فقدانها كأن تكون قد نفقت أو وقعت ضحية كارثة طبيعية او افترستها حيوانات كاسرة ، او انها فقدت نتيجة اهمال المراقبة عليها ، عندها على الرعاة ان يعوضوا الخسارة من مالهم الخاص وفق الأنظمة والقوانين السائدة .

ان دخل القصر من الصوف ازداد زيادة ملحوظة نتيجة ارتباط المنتجين بالقروض التي كان يمنحهم اياها القصر ، وكان الملوك حريصين جدا على استلام حصة القصر من الصوف في وقته بدقة تامة كما نطالع ذلك في احدى رسائل الملك أميديتانا يطلب فيها تحصيل شعر الماعز في منطقة زيبار - يخروم ، ويعلم الموظف المسؤول سيده بالكلمات التالية : «انني اكتب باستمرار لشيخ التجار في زيبار - يخروم بأن يسدد التزاماته من شعر الماعز ويرسلها إلى بابل الا انه لا يفعل ذلك» ، فيرسل الملك إلى شيخ التجار المتقاعس ويطلب منه إرسال ماترتب عليه من التزامات .

ويستفيد القصر من واردات صوف الغنم وشعر الماعز في سد حاجاته من الألبسة ، حيث يعمل في القصر حائكون ونساجون وصبّاغون لتجهيز كل متطلبات القصر من الألبسة ، وما يفيض عن حاجة القصر يصدر إلى الخارج .

ويتقاضى عمّال النسيج في القصر أراضي من أملاك الدولة لاستثمارها لصالحهم مكافأة على أعمالهم. والجدير بالذكر ان المنسوجات البابلية كانت تلقى رواجاً ممتازاً في الدول الأجنبية وخاصة تلك التي تمتاز بالمواصفات الجيدة والألوان الزاهية كاللازورد، ومن الصوف المتين كما كان يوزع الصوف على سكان القصر على شكل حصص، ويطرح قسم منه في أسواق بابل للبيع، وتدون المبالغ المحصلة من اثمانه في سجل خاص تستخدم لأغراض القروض التي يمنحها القصر لطالبيها.

والصوف نفسه كان موضوعاً للقروض الا ان القرض يسترد فضة لا صوفاً كما نفهم من نص الوثيقة التالية التي عثر عليها في مدينة زيبار ومؤرخة في السنة السادسة والعشرين من حكم أميديتانا يقول النص:

«ان تالنت* الصوف الذي حصل عليه شيخ التجار إلشو- إبني من القصر بقيمة ٢٠ شاقلاً من الفضة، وهو من سكان منطقة الكاتب أوتول - عشتار، استقرضه منه كل من تريبوم بن إبّي - شمش وابقو- مانو وبلياتوم أبناء إلشو- باني، وفي اليوم الذي يطلب فيه القصر استرداد قيمته نقداً يدفع فضة».

ونستخلص من عدد كبير من النصوص أن الديون كانت تسترد تقسيطاً وعلى دفعات، وكان المسؤول عن جباية وتحصيل ضرائب الصوف والسمك والتمور والبصل في منطقة لارسا شخص يدعى شب - سن، وهذا الاسم يرد كثيراً في الوثائق والمعاملات مما يستدعي منا ان نوليه جزءاً من اهتمامنا وخاصة فيما يتعلق بشؤون عمله.

---

* كلمة يونانية تعني وحدة وزن.

شب ـ سن شيخ التجار:

تذكر الوثائق المكتوبة المدونة خلال عشرين سنة من حكم بابل لمدينة لارسا أسماء أشخاص كثيرين يوصفون باللغة البابلية على انهم «تمكارو» اي تجار، ومن بين هؤلاء شخص يدعى شب ـ سن كان اكثرهم نشاطاً وحركة وخاصة في السنوات الأخيرة من حكم ريم ـ سن. وحصل على لقب شيخ التجار في ظل حكم حمورابي إلا ان هذا اللقب اختفى في عهد سمسو ـ ايلونا خليفة حمورابي وعلى كل حال يمكن ان نصنف الوثائق الكثيرة التي يرد فيها اسمه في مجموعة خاصة، وان كانت لا تشكل أرشيفا بكل ما في الكلمة من معنى، ويرد اسمه ايضاً في الرسائل التي كان يوجهها حمورابي إلى عامله سن ـ ادينام، وقد جاء في احدى هذه الرسائل ان على شب ـ سن شيخ التجار انِ يحضر الى بابل ومعه (١٨٠٠) كور من السمسم و(١٩) مينة فضة من مستحقات القصر التي تأخر عن دفعها، وكذلك الأمر بالنسبة لشيخ تجار مدينة أور، فعليه ان يحضر معه إلى بابل ١٨٠٠ كور من السمسم و(٧) مينة فضة تلك التي لم يدفعها في حينها، وعلى كليهما ان يتواجدا في قصر الملك ليستلما منه صوفاً، ويشير حمورابي في رسالته الى انه كان قد طلبهما للحضور إلى بابل في وقت سابق الا انهما اعتذرا عن الحضور بسبب وقت الحصاد، أما الآن وقد انتهى وقت الحصاد فلا مبر ر لتقاعسهما عن المجيء وعلى سن ـ ادينام ان يحضهما على التوجه فوراً إلى بابل، ومن دراسة أرقام الكميات المتوجب تسديدها للقصر يتضح انها كانت كميات لا يستهان بها وهي حوالي ٥٤٠ ألف ليتر من السمسم اذا كان كل كور يعادل سعة ٣٠٠ ليتر ويساوي ٥, ٩كغ أوبالأحرى ٥, ٣كغ من الفضة، وكان القصر يسمح بتأجيل دفع المستحقات وقت الحصاد على أن تدفع فيما بعد، وقد خصص موظفون ماليون لهذا الغرض، ومن المفيد ان نسوق هنا نص رسالة قصيرة لحمورابي يقول فيها: «الى سن ـ ادينام أقول، هكذا يقول حمورابي: ان

بقيـة الفضـة المستحقـة على شب ـ سن شيـخ التجـار وعلى شيـوخ التجـار الخمسة الذين بامرته ان يحضروا جميعاً برفقته إلى بابل»، ونفهم من مضمون هذه الـرسـالـة ان يحصّـل شب ـ سن بمؤازرة معـاونيـه من شيـوخ التجـار الضـرائب المستحقـة للقصـر سواء كانت فضـة اومواد عينيـة على ان تسلـم قيمتها إلى القصر فضة. وجباية الضرائب في مثل هذه الحالات لم تكن بالأمر السهـل ولا تخلو من متـاعب ومصـاعب جمة كانت تقـع بالدرجة الأولى على عاتق شب ـ سن كما يتضـح من احـدى رسـائـل حمورابي التي يفهم منهـا أن شب ـ سن يتشكى من الصعـوبـات التي تعـترضـه خلال عمله في تحصيـل الضـرائب، اذ كان عليـه جباية ضرائب احد المعابد فضة الا ان شخصين في المنطقـة امتنعـا عن تسـديد التزاماتها كاملة، ولا تتعرض الرسالة الى اسباب هذا الامتنـاع ولكن نفهم منهـا ان شب ـ سن كان في وضـع حرج جداً، لأنه سوف يسدد المبلغ كاملاً إلى القصر، وبناء على هذه الشكوى يأمر حمورابي سن ـ ادينام بالتحقيق في الموضوع ويطالبه بحض المتخلفين على دفع المبلغ كاملاً.

ونستخلص مما تقـدم ان شب ـ سن كان مكلفـاً بجبـايـة الأموال التي خصصهـا الملك لصـالـح المعابد، ومن قراءة وثائق اخرى يتبين لنا ان شب ـ سن كان يسـدد المبـالـغ كاملة من ماله الخاص الى القصر في حالة ظهور مثل هذه الصعوبات، اذ كان يملك حقولاً وبساتين كثيرة حصل على بعض منها من القصـر نفسـه لقـاء خدمـاتـه، كما نفهم ذلك من نص رسـالة موجهة من حمورابي إلى عامله شمش ـ هازر يقول نص الرسالة:

«فيـما يخص شب سن ـ شيـخ التجـار في مدينـة لارسـا، **امنحه حقلاً** ليستثمره لصالحه، وكذلك الأمر بالنسبة لـ سن ـ موشتل شيخ تجار مدينة أور!».

ولا نستبعـد انْ تكـون هذه المنحة هبة القصر اعترافاً منه بالجميل لقاء تحصيله الأموال المترتبة كضرائب على مدينتي لارسا وأور كما مر معنا في رسالة

سابقـة. وربـما كان شب ـ سن المقصـود في رسالة اخرى موجهة من حمورابي الـى شمش ـ هازر، اذتقـول الـرسالـة: «عليـه ان يستلم الحقـول التي خصصناها له في اللوح باستثناء حقل واحد يخص احدى كاهنات الوقف».

مما تقـدم نفهم ان شب ـ سن كان يملك حقـولاً وبسـاتـين كثـيرة من أمـلاك القصـر وكـذلـك زميله في أور (سن ـ موشتـل) كما منح حوالي ٨, ٦٤ هكتاراً من الأراضي الزراعية لشيخين من شيوخ تجار نفس المدينة، ولا نشك لحظـة واحـدة في ان هؤلاء التجـار حصلوا على أراض من أملاك الدولة لقاء اعمالهم في خدمة القصر التي تنحصر في جباية الضرائب، والتي غالباً ما تكون من مواد عينية من المحصولات ليحولوها إلى فض ويسلمونها إلى القصر، ولم يقتصـر عمـل شب ـ سن على خدمـة القصـر، فقد كان يزاول أعمالاً تجارية خاصة، وبذا يكون قد جمع في شخصه مهمتين اساسيتين في آن واحد، مهمة موظف مالي لدى القصر، ورجل اعمال من الطراز الأول، وقد استفاد القصر من خبرته ومهارته ايما استفادة، وبالمقابل استطاع هو ان يستفيد من معطيات عصره التي كانت ثمرة تطور/طويل، وطبعت العصر البابلي القديم بطابعها المميز الخاص.

ولا بد لنا في هذا السياق من ان ننوه بجملة التطورات والتغيرات التي ساعدت رجل الأعمال (التاجر) الذي يطلق عليه باللغة البابلية (تمكاروم) في ان يلعب دوراً بارزاً ومتميـزاً في هذا العصـر، فاذا ما قارنـا الـوثائق المدونة في أواخـر سنـوات حكم ريم ـ سن من لارسـا ومـا يماثلهـا من وثـائق العـاهلين البابليين حمورابي وسمسو ايلونا مع وثائق اقتصادية تعود إلى عهود أقدم فاننا نلاحظ تطوراً ملفتاً للنظر فيما يخص اعمال التجار ونشاطهم الاقتصادي، ففي حين كان النشـاط الاقتصـادي مقتصـراً على اعـمال التجـار الـذين يعملون بمبادهات فردية خالصـة كما تشهـد على ذلـك نصوص ذلك العهد نجد ان الوضع قد تغير تماماً في بداية العصر البابلي القديم حيث بدأ التجار ينشطون بأعـمالهم التجـاريـة بتكليف من القصر، وبوجه عام يمكن القول ان التجارة

الخارجية في هذا العصر كانت خاضعة كلياً لمراقبة القصر، ولذا لا نستغرب والحال هذه ان يفقد رجال الأعمال من العائلات الغنية والعريقة والمشهورة بأعمالها التجارية كل امتياز لهم في هذا العصر حتى ان بعض محفوظات الوثائق لا تأتي على ذكرهم من قريب اوبعيد مما يدعم رأينا في انحسار نفوذهم عن كل بلاد بابل، وبما ان التجارة الخارجية اصبحت شأناً من شؤون القصر فان هذا الجانب الاقتصادي الهام قد وجد طريقه إلى القوانين والتشريعات التي سنها حمورابي في عهده لتدعيم سلطة الدولة المركزية.

ولدينا من الأسباب ما يكفي لفهم هذه التطورات والتغيرات التي عمت بلاد بابل من أدناها إلى أقصاها، ومن هذه الأسباب وعورة الطرق وبساطة وسائل النقل والاخطار المحدقة بالتجار عبر المسافات البعيدة من مواطنهم لا سيما اذا كانت البضائع محملة بالنفائس والكماليات، ناهيك عن المواد الأولية من الأخشاب النادرة والمعادن الخام والأحجار الكريمة.

فالقصر أقدر من غيره على تحمل تبعات كهذه وخاصة وقد جمع في يديه كل موارد الدولة الاقتصادية، فضيّق الخناق على التجار وأجبرهم على التعامل معه، وكان يتم تصريف منتوجات القصر في الأسواق الخارجية في حين بدأت الأسواق الداخلية تشهد تطوراً ملموساً، وان كان بطيئاً في بداية أمره. ولكن لا يعني تضييق القصر الخناق على التجار أنهم لم يجدوا متنفساً لهم، فالى جانب اعمالهم الرسمية المكلفين بها كانوا يزاولون أعمالاً اخرى تدر عليهم أرباحاً كثيرة.

وعلى كل حال كان التاجر يحتاج إلى حماية القصر خلال سفره، وخاصة عندما يجتاز مفازات خطرة مثل البادية السورية، ونستخلص من وثائق محفوظات بعض المدن التجارية الهامة مثل ماري أن الأمركان يستدعي احياناً وجود فرق عسكرية ثابتة للحماية، كما كانت تعقد الاتفاقات بين الحكام في عصور احدث تنص على تعويض خسارة القوافل عند تعرضها للهجوم وقتل تجارها في بلد الحليف الذي وقّع عقد الاتفاق.

ولم تكن أرباح القصر مقتصرة على واردات التجارة الخارجية من الدول الأجنبية البعيدة بواسطة التجار الذين يمدوهم بالبضائع والسلع فقط بل بمراقبة حركة القوافل وفرض الرسوم الجمركية على البضائع التي تمر في البلاد، وتفيدنا نصوص ماري بمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع، وقد يقتضي الأمر ان ترد القوافل على اعقابها في حال امتناعها عن دفع الرسوم.

ان توسع الأعمال التجارية قرّب عواصم بلدان الشرق القديم من بعضها وجعلها تعي مدى حاجتها إلى التعاون فيما بينها أكثر من أي وقت مضى، وهذا ما دعى الحكام إلى تبادل الهدايا فيما بينهم، وخاصة اولئك الذين يهيمنون على أهم مرافق الطرق التجارية المارة ببلدانهم، وذلك لخلق جو من الود والصفاء يعود بالمنفعة على كل الأطراف، ولدينا أمثلة من الألف الثالث ق.م تشهد على ما ذكرنا، فملوك أور كانوا يرسلون الهدايا الثمينة إلى ملك حاضرة الفرات الشمالية ماري، وهذا الأخير كان لا يقصر من حانبه في مد أمراء ابلا (تل مرديخ) بأغلى وأنفس ما لديه.

ولا يمكن الحديث عن التجارة بمعزل عن الحرفة والحرفيين، فهؤلاء كانوا بأمس الحاجة الى المواد الأولية من الخارج لتصنيعها، وكان القصر يوفر لهم ما يحتاجونه من مواد، وفي نفس الوقت يصرف ما لديهم من بضائع مصنعة، لأن الأسواق الداخلية كما ذكرنا كانت في بداية تكوينها، ولأن المجتمع الريفي اعتمد على الاكتفاء الذاتي في تأمين حاجياته.

وكانت الجمعيات الحرفية التي تشكلت تحت وطأة الحاجة خاضعة لاشراف القصر ولا تستطيع حراكاً دون العودة اليه، وعلى كل حال شهدت الحرف تطوراً مماثلاً لتطور التجارة الخارجية، بقي علينا ان نذكر ان الملك بصفته الاقطاعي الأكبر والحاكم المتنفذ في البلاد استطاع ان يجني أرباحاً وأموالاً فاحشة كان يعيد توزيعها لتثبيت أركان حكمه، وذلك في خلق جهاز اداري مرتبط به، واعداد جيش قوي حل محل الجيش الذي كان قوامه في السابق الفلاحون الأحرار.

موظفو الملك :

تذكر وثائق ورسائل عديدة من العصر البابلي القديم ألقاباً توضح الوظائف التي يحملها أصحابها الذين يعملون في خدمة الملك، ومن الرسائل الموجهة من حمورابي الى عامليه سن ادينام وشمش . هازر نستخلص ان الملك كان يقتطع موظفيه أراضي وحقول زراعية لكي يكسبوا لقمة العيش منها، دون ان يقوموا بأنفسهم بعملية الانتاج الزراعي بشكل مباشر، وبهذا الاسلوب ضمن الملك ولاء عما له في خدمة حتى ولو لم يزد في عطائه بعد ذلك بل على العكس من ذلك كان بامكانه ان يسترد كل ما أعطى ليمنح آخرين هذا العطاء، وكما رأينا في أمثلة سابقة كان الموظفين يخضعون لمراقبة شديدة من قبل الملك وخاصة في عهد حمورابي، ولم يدخر الملك وسعاً في تأنيبهم وتقريعهم كلما اقتضى الأمر ذلك. وقد جاء في احدى الرسائل الملكية الموجهة إلى شمش ـ هازر ما يلي:

«ألم يدر بخلدكم أن الكذب غير مسموح به في بيت سيدنا؟».

ويمكننا أن نتصور حالة الموظف الذي يستدعى فجأة إلى القصر في العاصمة بابل، فهو بكل تأكيد لا يكون مرتاحاً لهذه المكرمة ـ فالله وحده يعلم ـ ما تخفي وراءها، واستدعاء الموظفين إلى القصر دون سابق تمهيد لم يكن نادر الحدوث كما يتضح من المثال التالي:

«الى سن ـ ادينام أقول: هكذا يأمر حمورابي: حالما يقع بصرك على رسالتي (لوحي) احضر فوراً إلى بابل وامتثل أمامي، دون تلكؤ وبأقصى سرعة ممكنة».

وفي حالة مشابهة يستدعي شمش ـ هازر بكلمات مقتضبة إلى بابل:

«احضر فور استلامك رسالتي واستمر في السفر ليلاً نهاراً حيث تكون في بابل خلال يومين». بقي علينا أن نذكر ان المسافة بين لارسا وبابل تقدر بمئتي كيلو

متر آنـذاك، كان على شمش ـ هازر أن يقطعها حاملاً معه كل الوثائق المتعلقة باقتطاع الأراضي لموظفي القصر والجنود والرعاة والحرفيين بما في ذلك وثائق خاصة تتعلق ببساتين القصر وسجلات بخدماته.

وكانت العادة عند اعادة النظر في توزيع أملاك الدولة أن يستدعي الملك اليه المساحين والاداريين الذين يعملون بامرة شمش ـ هازر سواء في بابل أوزيبار، وتذكر رسالة اخرى اسم ١٤٦ إدارياً مع رؤ سائهم، وتطلب الرسالة ان يبقى ١٠١ موظفاً امع شمش ـ هازر في حين يتوجب على البقية وعددهم ٤٥ أن يتوجهوا بأقصى سرعة إلى الملك.

والملفت للنظر حقاً أن حمورابي كان على اطلاع بكل دقائق الأمور المتعلقة بشؤ ون موظفيه ومستخدميه في القصر، وبالفعل كانت تصب كل القنوات عنده فلا تفوته صغيرة أوكبيرة، صحيح ان حكاماً آخرين مثل شمشي هدد الأول ملك آشور وزمرليم ملك ماري وريم ـ سن ملك لارسا كانوا يهتمون شخصياً بادارة دفة الحكم الا ان حمورابي كان أكثرهم نشاطاً وفعالية كما نستنتج ذلك من خلال رسائله الكثيرة، وخاصة بالأمور المتعلقة بشؤونه الاقتصادية الضخمة فكان يستدعي عماله لمقابلته وجهاً لوجه وغالباً ما يرافق الاستدعاء الحث على السرعة، واذا حدث وتباطأ المستدعى عن المجيء، عندئذ يوجه الملك اليه انذاراً شديد اللهجة.

وقد حدث مرة أن شخصاً يدعى اتل ـ بي ـ مردوك أساء معاملة موظفي الملك، فرفع هؤلاء شكوى إلى الملك، وإثر ذلك كتب حمورابي الى سن ـ ادينام يطلب منه ارساله فوراً اليه، إلا ان هذا الأخير امتنع عن الانصياع للأمر يقول نص الرسالة:

«كتبت لك أن ترسل اتل ـ بي ـ مردوك إليّ فلماذا لم ترسله؟ حالما تستلم رسالتي هذه (لوحي) ارسله فوراً دون تردد، ولينطلق مسافراً ليلاً نهاراً ليصل إليّ بأقصى سرعة!».

ان عدم امتثال اتل ـ بي ـ مردوك لأوامر الملك جعله مذنباً وعليه أن

يتحمل مسؤولية ذلك أمام الملك، وندرك من خلال مطالعتنا لرسائل ملكية أخرى ان بعض الموظفين والمستخدمين كانوا يستدعون إلى البلاط في حالة تقصيرهم في عملهم أو لقبولهم الرشوة كما توضح الرسالة التالية الموجهة من سن ـ ادينام إلى حمورابي :

«حدثت رشوة في دور ـ جورجوريم والناس الذين قبلوا الرشوة والشهود الذين يعرفون الحادثة موجودون عندي لحين الطلب» .

وبناء عليه طلب حمورابي من سن ـ ادينام أن يتحقق من صحة الواقعة، فإذا تبين ان هناك رشوة فعلاً فعليه أن يسترد الفضة او غير ذلك مما اخذه المرتشون، ويرسل كل ذلك مغلفاً ومختوماً إلى الملك وكذلك المرتشين والشهود، وهذا يعني ان الملك نفسه سوف يتولى معالجة القضية والبت فيها .

وفي حالة تبني الملك للموضوع كما هو الحال في مثالنا السابق فعليه هو ان يصدر الحكم ويقوم بدور القاضي وهكذا يتجسد في شخص الحاكم سلطة القضاء العليا، وفي نفس الوقت هو مصدر التشريع كما نرى ذلك على مسلة حمورابي الشهيرة، ولا يوجد أية قوة في البلاد تستطيع ان ترد الحكم الذي يلفظه الملك كما هي العادة في أحكام أخرى تصدر عن القضاة العاديين اذ كان باستطاعة المواطن أن يتظلم من جور الموظفين وفسادهم ويرفع شكواه إلى جهات اعلى، ومهما يكن من أمر فقد كان محتماً على الملك ان يحقق العدالة في البلاد، ولا احد يستطيع ان ينكر على حمورابي سعيه الدائب لاحقاق الحق وانصاف المظلومين؛ وكان حمورابي نفسه يتولى شؤون القضاء كما ثبت لدينا من خلال وثائق كثيرة او يحيل القضايا إلى السلطات المحلية مزودة بتوجيهاته، وقد يحيل القضايا فوراً إلى القضاة المحليين .

والجدير بالملاحظة ان حمورابي بصفته كبير القضاة كان يتولى عادة البت في كل القضايا التي لها علاقة باقتصاد القصر، وبما انه سيد كل البلاد الواسعة وتنتشر أملاكه في أرجائها طولاً وعرضاً فقد كان مضطراً لأن يكلف محاكم ملكية للنظر في شؤون قضايا القصر بعد ان يكون هو قد اصدر فتواه

فيهـا ، وكـان حمورابي يشعـر بأنـه الأب الكبـير لعائلة كبيرة جداً وكلمته هي الكلمة العليا التي يجب ان تطاع من قبل كل أفراد العائلة وذلك عندما يصدر حكماً يخص شأناً من شؤونها.

ونحن نعلم من خلال وثـائق لارسـا أن عدداً كبـيراً من القضـاة كان يعمـل في وقت واحـد داخـل المحكمـة كمجمـوعة عمل واحدة ، وترفع هذه المجمـوعـة بعض القضـايـا إلى العـاصمـة بابل عندما تعجز عن ايجاد الحل المنـاسب لها ، مما يوحي بأن امكـانيـات العـاصمـة تفوق امكانيات أية مدينة اخرى من حيث الكفاءة والعدد تشهد على ذلك احدى الرسائل التي تطلب من المسؤولين في زيبار ان يجتمع القضاة ويصدروا الحكم وفق الوثيقة المختومة التي صادق عليهـا مجلس القضـاء الأعلىٰ في بابـل ، مما تقدم يتضح ان مجلس القضاء في العاصمة قد درس القضية واصدر حكمه فيها ثم حمّلها احد شيوخ التجار مع كل مرفقاتها ليصدر الحكم النهائي في زيبار.

وممـا يثـير انتبـاهنـا في هذا العصر ان المعبد لم يعد له ذلك الدور الذي لعبـه في القضـاء سابقـاً اذ تمكنت الـدولـة من ان تفصـل الـدين عن القضاء وجعلتـه شأنـاً مدنيّـاً من شؤونهـا ، كما ضيقت الدولة الخناق على السلطات القضائية المحلية المتكونة بحكم العرف والعادة من مجلس شيوخ البلد ، وكان لا يسمـح لهذا المجلس في النظـر بدعـاوى تتعلق بشؤون أمـلاك الـدولـة أو موظفي ومستخـدمي القصر، اللهم الا اذا اقتضت الضرورة السماع لأقوالهم للاستفـادة من خبراتهم الطـويلة التي اكتسبوها خلال عمرهم المديد ، ونحن نعرف ان مثل هذه المجالس كانت موجودة في الألف الثالث ق . م وفق ما جاء في النصـوص والـوثـائق السـومرية والبابلية في ذلك العهد ، ورغم التطورات والتغيـيرات التي شهـدتها هذه المجالس خلال مسيرتها التاريخية الطويلة فانها ما زالت علامـة تشـير إلى العهد العشائري الديمقراطي الذي اندثر، وعلى كل حال ان نمـو وتعـاظـم دور الـدولـة بأجهزتها الادارية والبيروقراطية لم يعد يسمح لمثل هذه المجالس ان تقوم بأي دور يذكر الا في الأمور البسيطة جداً .

وتلقي النصوص المكتشفة في ماري بعض الأضواء على مهام هؤلاء الشيوخ، والدور الذي كانوا يقومون به في الدولة والمجتمع، وقد بذلت محاولات شتى لربطهم بأجهزة الدولة الرسمية بأي شكل كان الا ان ارتباطهم العشائري التقليدي كان أقوى، ومع ذلك كانوا يساعدون الجهات الرسمية المحلية في حل بعض المعضلات البسيطة، أما الأمور المعقدة فكانت ترفع إلى جهات أعلى، وقد يكلفهم الملك بالنظر في حل بعض المشاكل التي تنشأ عن الخصومات بين الأفراد، كما كانوا يشاركون بشكل خاص في حل بعض المشاكل المتعلقة بالأرض والعقارات، وقد كتب أويل - نينورتا - مرة - وهو مستشار حمورابي - إلى شمش هازر يعلمه فيها ان هناك وثيقة قديمة يدعي صاحبها الحق بامتلاك حقل ورثه عن عائلته، وبناء عليه يطلب من شيوخ البلد والمعمرين في المدينة ان يتحققوا من صحة دعواه وذلك بالقسم أمام سلاح الاله والمقصود بسلاح الاله هو بلا شك الرمز الذي يشير إلى اله المدينة. ثم تطالب الرسالة احاطة صاحبها علماً بما تم.

وتطلب رسالة اخرى أملاها احد الموظفين وقاضي مدينة لارسا من محافظ المدينة ان يعالج قضية ارض احد المواطنين في منطقة بولوم بمشاركة شيوخ البلدة، يقول نص الرسالة: «ابحثوا قضيته وامنحوه فرصة لرفع دعوى بما يتناسب والأنظمة السائدة لديكم، فاذا عجزتم عن ايجاد الحل المناسب، أرسلوه مع خصمه الينا». والخصم في هذه الحالة كما يرد في الشكوى هو (المدينة) اي المسؤولون فيها.

الى جانب الشكاوي التي ذكرناها كان يوجد شكاوى اخرى تتعلق بحصص الميراث وتأخير وصول محصول الشعير والحيوانات والأرقاء، وكان بالامكان الاعتراض على حكم الشيوخ وخاصة من قبل الموظفين ومستخدمي القصر فيما اذا شعروا انهم غبنوا في حقهم، ويقدم الاعتراض عادة إلى الملك.

لا شك ان الأجهزة المحلية كانت تقدم الدعم الكافي لادارة البلاد في

عهـد حمورابي ، ولكن من خطـل الـرأي الاعتقاد انه كان يوجد جهاز اداري متكـامـل لا تعتـوره الهنات والشوائب ، وكان حمورابي ينتقي الثقاة من الناس لدعم حكمـه دون ان يكـون هنـاك عدد محدد، وانما وفق ما تقتضيه الحاجة ، وقـد يستعـين بمؤ سسـات كانت موجـودة قبـل عهده ، وعلينا ان لا ننسى ان فتـوحـات حمورابي الكبـيرة في سنـوات حكمـه الأخـيرة لم تترك له وقتاً كافياً لاعادة النظر في الهيكل التنظيمي من أساسه .

الجيش :

يطلب حمورابي في احـدى رسـائله المـوجهـة إلى سن ـ ادينام ان يعيد فرض الضـرائب على الضبـاط الكبـار سواء كانوا عقداء اورواداً في الجيش ، امـا صف الضبـاط من عرفـاء وجنـود فتسقـط عنهم هذه الضريبة التي كانت تدفع عادة فضة ، هذا اذا صحت ترجمتنا للرتب العسكرية بما يقابلها اليوم في الجيوش المعاصرة . ويلائم نص الرسالة المذكورة روح العصر الذي يحاول فيه الملك ان يبـدو حريصـاً على تحقيق العدالة وكسب المؤ يدين لحكمه من عامة الشعب ، ومن المعلوم ان نواة الجيش كانت تتألف في معظمها من الأشخاص الـذين حصلوا على أراض من الملك لقـاء خدمتهم له ، وقـد تعـاظم أمرهم بتعاظم الشرخ الطبقي في المجتمع وازدياد نسبة المدينين ، واصبح الأجراء لا يستخدمون الا نادراً ، وفي حالات خاصة تقتضي وجود تخصص مهني .

وتجهـز فرق الجيش غالبـاً بأسلحـة قوامهـا الأقـواس والنبال والفؤ وس والـرمـاح والصـولجـانـات ، وهـذا النـوع من الأسلحـة لا يتطلب مهـارة في التدريب ، ولا يحتاج إلى وقت طويل لاستيعاب كل فنون القتال ، كما حصل فيـما بعـد عنـدمـا ادخلت العربة الخفيفة التي تجرها الخيول إلى ميدان القتال حوالي منتصف الألف الثـاني ق . م ومن ثم استخدمت الخيول نفسها في الحرب منـذ بدايـة الألف الأول ق . م ، وقـد استـدعى هذا ضرورة وجود فرق قتالية

متخصصة لها قواعدها وفنونها المتميزة، وقد انعكس هذا أيضاً على اسلوب محاصرة المدن الـدي تطور تطوراً ملحوظاً في هذا العصر، والجدير بالذكر ان الفلاح والمهني كانا يشكلان قوام الجيش في العصر البابلي القديم، وعندما يستدعيا للخدمة في صفوف الجيش كان يتم ذلك على حساب مصالحهما الاقتصادية، حيث ينقطعان عن متابعة أعمالهما طيلة مدة الخدمة العسكرية.

ولا يعني وجود سجلات في القصر بأسماء كل المطلوبين للخدمة ان يقوم هؤلاء بالخدمة الفعلية في الجيش، اذ تذكر رسائل حمورابي شكاوى كثيرة رفعها اصحابها اليه زاعمين ان استدعاءهم إلى الجيش تم دون وجه حق كما يتبين لنا ذلك بوضوح من الشكوى المقدمة من شيخ الفرانين إلى حمورابي حول استدعاء أربعة فرانين للخدمة، وقد اجاب سن ـ ادينام عن هذه الشكوى بانه بلغ الفرانين الأربعة بموجب الأنظمة والقوانين المرعية ثم ارسل احدهم إلى الملك، لينظر الملك نفسه في امره، فيعفيه حمورابي من الخدمة ويطلب بديلاً عنه اما بقية الفرانين فعليهم ان يلتحقوا بالخدمة. ويدور الحديث في رسائل اخرى عن مسائل استدعاء المواطنين إلى الخدمة في الجيش، وغالباً ما يتدخل رؤساء الحرف لدى الملك لاعادة النظر في امرهم، مثلما فعل كبير الرعاة عندما استدعي مرؤوسوه إلى الخدمة تقدم شكوى ونجح في مسعاه، اذ ان حمورابي ابطل مفعول الاستدعاء واطلق سراحهم، وفي حالة اخرى اكثر تعقيداً نجد كبار الرعاة يحتجون على تجنيد الرعاة في المناطق الواقعة تحت اشرافهم، واعيد النظر في امرهم من قبل القصر وصدرت وثيقة تحمل اسماء الرعاة الذين اعفوا من الخدمة وتقول الوثيقة حرفياً بعد ان تعدد اسماء الرعاة ورؤسائهم فرداً فرداً مايلي: «تحمل وثيقة القصر البيان التالي: دع الرعاة المدونة اسماؤ هم يعودون وفق ما هومدون في الوثيقة، وقدّر قيمة الأضرار التي لحقت بهم ثم عوضهم عنها!».

ويعترض موظف آخر على استدعاء طحان دون وجه حق يعمل بامرته، ويتوصل إلى اخلاء سبيله من الخدمة العسكرية، واخيراً نسوق في

هذا السياق الحالة الواردة في احدى رسائل حمورابي وتتضمن معالجة أمر كان قد أصدره حمورابي في السابق ويتعلق بشخص يدعى سن - ايلي دوّن اسمه في سجل المدعوين الى الخدمة،إلا أنه اعفي فيما بعد وكلف بمهمة مدنية غير ان سن - ادينـام لم ينفـذ ما طلب منـه وبقي اسـم سن - ايـلي مدونـاً في سجل الخـدمـة العسكرية وخلال تلك المدة كبر أولاده وطلبوا للخدمة ايضاً، فيؤمر سن - ايـلي بالمثـول امـام الملك ليدرس وضعه، وكانت النتيجة ان الملك وجه تقـريعـاً قاسيـاً إلى سن - ادينـام لتجنيده رجل مدني في سلك الجيش بينما هو فلاح يعمـل في خدمـة الملك، ثم أمـر باعفـاء أولاد سن - ايـلي من الالتحاق بفرق الجيش واستبدالهم بأناس آخرين.

مما تقدم نستنتج ان حمورابي كان يخشى من سوء تصرف عامليه وتأثير ذلك على اقتصاد ونظام الدولة ولذلك عمد حمورابي إلى توثيق اعمال الأفراد والعـائـلات الـذين أقطعهـم أراضٍ ملكية لاستثمارها، وكان الملك يولي أهمية خاصة لهذا التوثيق ولا يسمح بالاخلال به قيد أنملة، ونحن نعلم من وثائق ماري ان الشبان المؤهلين للخدمة كانوا يستدعون للفحص البدني من حين لآخر، ويتم ذلك بمؤازرة السلطات المحلية بالنسبة لسكان المدن، والشيوخ بالنسبة للقبائل البدوية النصف متحضرة وتسجل اسماء المؤهلين في جداول تحفظ لدى السلطات ويستدعى بموجبها الأهلون عندما تقتضي الحاجة.

ونفهم من القـوانـين التي شرعهـا حمورابي انهـا ضمنت حقـوق الجنود الاجتـماعيـة والمعاشية، وراعت في فقراتها ان لا تتحول ملكيات الأرض التي منحهـا الملك لجنـوده إلى ملكيـات خاصة من جهة وألاّ تتأثر خدمات المجند ماديـاً من جهـة اخـرى، ورغم ذلـك شهـدنـا حالات كثيرة كانت تهدد أمن واستقـرار المـواطن بسبب اعبـاء الـديـون المتراكمة عليه مما دعا الملك سمسو ايلونا ان يبطل مفعول كلّ وثائق الدين كما فهمنا ذلك من احدى رسائله.

وعلى كل حال يمكن القول ان توزيع الأراضي الملكية على العاملين في الخـدمـة العسكـريـة عادت بالنفـع الكثـير على القصـر اذ ضمن الملك

ولاءهم ، وخاصة بعد ان تمكن حمورابي من اخضاع ولاية لارسا لسلطانه ، اذ توسعت قاعدة الجيش البابلي واصبح الجيش دعامة الحكم في كل البلاد التي تمكن حمورابي من السيطرة عليها . وكانت العادة سابقاً ان يستعين حمورابي بفرق الجند الأجنبية من الدول الصديقة والحليفة كما هو الحال في مدينة ماري اذ كان ملكها يمده بفرق عسكرية اويتوسط له بفرق من مملكة يمحاض التي كانت عاصمتها حلب .

ولكن اذا اعتقد حمورابي ان الدولة تشاد وتبنى بقوة الجيش والقوى المسلحة فقد خاب فأله وفشل مسعاه ، فقد ثبت فيما بعد ان الدول لا تبنى دائماً بقوة الجند وجعجعة السلاح .

الملك والآلهة :

كنا قد نوهنا ان الملك كان يستمد سلطته على الأرض من الآلهة ، مما ساعده على فرض هيبة الحكم وتثبيت دعائم الدولة ، ولكن من الغريب حقاً ان حاكماً مثل حمورابي يتخلى طواعية عن ادعاء الربوبية مخالفاً بذلك سنة اسلافه من الحكام السابقين اوحتى معاصريه مثل ريم ـ سن ، فالمسلة التشريعية المعروفة باسمه تظهره معتمراً قبعة عادية لا تحمل قرني الربوبية ، ونحن نعرف ان قرني الثوريرمزان إلى الألوهية منذ آماد بعيدة عندما كان الثور يرافق الالهة الأم على المنحوتات والمجسمات كموضوع قدسي لا يقل أهمية عن الآلهة ذاتها . كما ان اسم حمورابي في المدونات المكتوبة كان مجرداً من أي رمز يشير إلى تأليهه ، ولم يعرف عن حمورابي أنه شيد أو أقام معبداً لتقديس شخصه ، واقتصر الأمر على زعمه انه ممثل للآلهة التي اختارته دون البشر ليقضي بشرعها على الأرض ويكون رسولها إلى الناس ، ولذا فهو مسؤول امامها ، وكل من يتجرأ على الانتقاص من سلطته فانما يقترف خطيئة بحق الالهة نفسها ، وطبيعي والحال هذه ان يخضع المعبد لادارة الملك

الشخصية فهو مسؤول عن تزويده بما يحتاج من المؤن والأضاحي والهبات، ناهيك عن بناء معابد جديدة، وترميم القديم المتداعي الذي أثقلت عليه السنون، كما كان يتبرع بأدوات المعبد الطقسية اذا كان المعبد جديداً أو يجدد أثاث المعابد القديمة، ويحشر أنفه في كل صغيرة أو كبيرة تتعلق بشؤون العبادة فعلى سبيل المثال كتب مرة إلى سن - ادينام يطلب منه الاسراع بنقل تماثيل الآلهة الاناث إلى مدينة بابل، حيث ان العابدين ينتظرون وصولها هناك بفارغ الصبر وسوف يقوم الملك نفسه بتقديم كل التسهيلات الممكنة حتى تصل السفينة المحملة بتماثيل الآلهة دون مشقة وبالسرعة القصوى.

ويجب ألّا يغرب عن بالنا ان المعابد اصبح لها وجه آخر منذ عصر السلالة الثالثة في أور، فلم تعد جزءاً مكملاً للسلطة المدنية اذ انفصمت عرى الوحدة التي كانت تربطهما ببعض، وتحول المعبد من بيت الله الى قصر الله، وخضع خضوعاً كلياً لسلطة الدولة المتمثلة في الملك واصبح احدى ركائز الحكم التي اعتمدها الحاكم في تثبيت اركان دولته، وكان يكافىء القائمين على المعبد بعطايا سخية وامتيازات تليق والخدمات التي يقدمونها له، ولم تعد المعابد مجرد مؤسسات خيرية بل تحولت إلى مراكز تربوية أخلاقية إلى جانب كونها سقفاً يجتمع تحته عدد كبير من رجال الأعمال الذين يرتبطون بشكل أو بآخر اسمياً بالمعبد.

واذا غضضنا النظر عن الفتوحات العسكرية وماأكثرها، وخاصة في أواخر عهد حكم حمورابي، وكذلك الأمر بالنسبة لبناء القنوات والسدود فان الحاكم كان يولي الأمور الدينية جل اهتمامه، ويعتبرها من القضايا التي تستحق التقدير والاهتمام حتى كان يسمي الأعوام باسمها. ولم يكن هذا الأمر بدعة استنها حمورابي فقد كان أسلافه ممن سبقوه على العرش، وكذلك معاصروه يبدون اهتماماً متزايداً بالمعابد، ويتفقدون محتوياتها ويخلدون أنفسهم في السجلات السنوية لتبقى ذكرى ناصعة للأجيال القادمة بما قدموه من جلائل الأعمال في خدمة بيوت الآلهة، وبالنسبة لحمورابي فإن ثلث أيام حكمه الذي

دام ٤٣ سنة دوّن لصالح أعمالـه المجيدة في السجلات السنوية مثل تبرعه بتماثيل جديدة للآلهة أو ترميم تماثيل آلهة تقادم العهد عليها، أو تدشينه لشعار الآلهـة المصنـوع من الـذهب الخـالص الوهاج، والذي كان يتقدم جيوشه في ساحات الوغى عندما تحل ساعة الخطب، واخيراً هناك بناؤ ه للمعابد سواء في العـاصمـة بابـل أو في مدن أخرى هامة في مملكته الواسعة الأرجاء، فعلى سبيـل المثـال شيـد معبـداً جديـداً لاله العالم السفلي (نرجال) في مدينة كوثا، وهي من أهم المـدن البـابليـة التي يحظى هذا الاله فيها بمنزلة خاصة كما شيد معبـدين آخـرين للالهين انليل وهدد في العاصمة بابل، ووسع المعبد المسمى إمتـه أورسـاج في مدينـة كيش المـدينـة المقدسة من قديم الزمان، وحول هذا الموضوع يخبرنا النص التالي:

«جـدد بنـاء إمته أورساج وبنى معبده العالي، بيت زبابا وانانا السامي الـذي يبلغ في سمـوه عنـان السـماء، واصبحت زبـابـا وانانا اكثر ضياء واشد اشراقاً وتوهجاً».

ولدينا سلسلة من نصوص التدشين مدونة باللغتين السومرية والأكادية تتعلق بأمـور بنـاء المعـابـد تزيد معارفنا، فهي تخبرنا عن تشييد أبنية في مدينة زيبار، وانجاز معبد شمش في مدينة لارسا، واعمال صيانة في معبدي الالهين مردوك وعشتار، والنص التالي يحدثنا عن بناء معبد في مدينة لارسا باللغة السومرية:

«من أجل شاماش سيد السماء والأرض قام حمورابي رسول آنو وخادم انليل وحبيب شاماش، الراعي الذي أبهج قلب مردوك، الملك القوي، ملك بلاد بابـل، ملك بلاد سومـر وآكاد، ملك الجهات الأربع، الملك الذي جدد معابد الآلهة الكبيرة، عندما منحه شاماش السلطة ليصبح سيد سومر وأكاد، ومنحـه الصـولجان ليسوس به، من أجل شاماش السيد الذي يصون حياته، قام حمورابي بتشييد معبد ابابار، معبده الحبيب في مدينة لارسا، مدينة عزه وسلطانه».

والغريب في هذا النص ان حمورابي لا يشير من قريب أو بعيد إلى ان هذا المعبد قد بني في السابق وجدد مرات عديدة من قبل حكام سابقين، وكان اول من وضع حجر الأساس فيه هو الملك أورنامو مؤسس السلالة الثالثة في أور، وهذه الحالة ليست الوحيدة من نوعها فهناك معابد كثيرة قديمة ينسب حمورابي شرف بنائها اليه كما ثبت من خلال التنقيب الأثري، فالمعروف ان البناء كان يتم بواسطة اللبن المجفف الذي لا يقاوم عوادي الدهر مما يجعل ترميمه وصيانته أو حتى اعادة بنائه أمراً محتماً.

ومما يلفت النظر في النص السابق أن حمورابي يعرفنا بنفسه على انه من أتباع الاله شاماش اله الشمس والحق، وبناء عليه تصبح مسلة حمورابي نصاً وتصويراً أطوع فهماً، حيث توضح العلاقة التي تربط حمورابي باله الشمس وان الشريعة نفسها هي من خلق وابداع هذا الاله الذي يتحدث حمورابي باسمه.

وهناك نصوص اخرى تجعل هذه العلاقة اكثر وضوحاً وتألقاً اذ تشير الى الحب العميق الذي يكنه حمورابي لاله الشمس، حيث أضفى على مدينة زيبار ـ مدينة شاماش المقدسة ـ مزيداً من التبجيل والأبهة مما دعاه إلى جعلها عاصمة المملكة في وقت من الأوقات، فليس من قبيل الصدفة والحال هذه ان يمجد حمورابي الهه الحامي شاماش في نص منقوش على حبة عقد من حجر الأحات ويصفه بسيد السماء والأرض الكبير ويطلب منه ان يمنح حمورابي الملك، العبد المطيع له، حياة مديدة.

وهذا دليل يشير إلى تمجيد الاله بمناسبة أو غير مناسبة، فحبة العقد هذه لا ترتبط بمكان أو زمان، حيث يسهل نقلها وتداولها مع الزمن.

مما تقدم يخرج المرء بانطباع بأن اله الشمس هو اله حمورابي الشخصي، يتوجه اليه في الملمات ويمنحه الثقة المطلقة في كل الظروف، ولهذه الأسباب مجتمعة نفهم اهتمام حمورابي الكبير بمعبد اله الشمس ومدينته المقدسة في زيبار، ويقوى هذا الانطباع نص مدون على وتد طيني كتب

بمناسبة تدشين اعمال الترميم والصيانة لسور مدينة زيبار، يقول النص ما يلي :

«عندما نظر شاماش سيد السماء والأرض الكبير، ملك الآلهة، بوجهه المتلألىء المغمور بالسعادة اليّ، إليّ أنا حمورابي أميره المحبوب، منحني ملكاً أبدياً وحكماً طويلاً، وثبت دعائم المملكة التي منحني اياها لأحكمها، وأمرني بكلمته العذبة الصافية ان اعمل على ان يعيش شعب زيبار وبلاد بابل في سلام ووئام، ومنحني ثقته الغالية لأرفع أسوار زيبار من جديد. آنذاك قمت انا حمورابي ملك بلاد بابل العظيم والموقر، والمطيع لأوامر شاماش حبيب الالهة أيا، بادخال الفرح إلى قلب مردوك، وبقدرة القوة العظيمة التي منحني اياها شاماش وبسواعد شعب بلادي عملت على ان ارفع أسوار المدينة بالكتل الطينية من أساسها حتى بدت في سموها تضاهي علو الجبال. لقد شيدت سوراً ضخماً لم يستطع اقامة مثله ملك من الملوك في عصور خلت، فمن أجل شاماش سيدي أنجزت هذا العمل الرائع، وسوف يكون اسم هذا السور «ليختف اعداء حمورابي بأمر شاماش».

وخلال أيام حكمي الساطعة التي وهبني اياها شاماش عملت على تحرير سكان مدينة زيبار، مدينة شاماش الخالدة من العمل لأجل شاماش، ليحفروا قناة المدينة من جديد وبذلت قصارى جهدي لتجري مياه القناة باستمرار في مدينتهم، وعملت على أن يعم الرخاء والغنى البلاد ويسعد سكان زيبار بهما، وهم سوف يصلون من أجلي من أعماق القلب، فأنا انجزت ما يروق لسيدي شاماش وسيدتي آيا، وتركت الناس يلهجون باسمي اللامع مثل أي اله وسوف تتداوله الأجيال على مر العصور».

لا شك ان هذه الوثيقة تروي لنا حدثاً هاماً أريد له ان يبقى خالداً تتحدث عنه الأجيال اللاحقة، وكانت مثل هذه الوثائق المدونة على أوتاد طينية مخروطية الشكل تزرع في جسم جدار البناء، وكانت تستخدم في الأصل في عقود البيع والشراء، ثم اكتسبت معنى رمزياً يشير إلى عقد تم

الاتفـاق عليـه بين الالـه الـذي دشن له البناء ومنفذ العمل، والاله في حالتنا هذه هو الاله شاماش، وكانت هذه الأوتاد تستخدم منذ مئات السنين في بلاد الـرافـدين، فقـد عثـر على العـديـد منها في مدينة آشور، والغاية منها كما هو واضح تمجيد الباني وذلك بذكر أعماله الخيرة التي قام بها في حياته، وكما فهمنا من النص الآنف الذكر فان مدينة زيبار هي المقصودة بالرعاية، اذ كانت تعتبر من أهم الأمـاكن المقـدسـة لعبـادة الالـه شامـاش، كما كانت تمتـاز بموقعها التجاري الهام، واستفاد أهلهـا من التجارة ومن موارد الحجاج الوافدين اليها بقصـد التعبـد، ونستبعـد كلياً أن يكون حمورابي قد قام بهذه الأعمال الجليلة حباً لسكان المدينة أو طمعاً في كسب ودهم وانما اراد ان يسجل مأثرة لدى الهه الشخصي المحبـوب، ولكن اهتـمام حمورابي بالـه الشمس والعـدالة لا يعني بحـال من الأحـوال انـه تخلى عن بقيـة الآلهة اوناصبها العداء، فالعديد من كتاباته ورسائله تمجدآنوا وانليل، تظهر تقديسه لها بما يتناسب ومقامها السامي الرفيع. والمدهش حقاً ان لا يحتل مردوك اله العاصمة بابل تلك المنزلة الرفيعة في نفس حمورابي، التي احتلهـا شامـاش، ولم يتبوأ هذا الاله مركز الصدارة في مجمع الآلهة البابلي سواء في عهد حمورابي اوفي عهد من تبعه على العرش فيما بعد حتى ان مقدمة شريعته التي دونت في أواخـر أيامه تشير إلى المقام الرفيع للالهـين آنـو وانليـل في الديانة البابلية، ونخرج بنفس الانطباع عند مطالعتنا لكتـابـات التـدشـين في المعـابـد، ومن تصفح أسماء الأعلام التي ترد كثيراً في رسـائـل حمورابي ووثائقه نجد آن اسماء الأشخاص اللاهوتية المركبة من اسم الاله مردوك نادرة جداً. ونحن لا نشك مثقال ذرة في أن سمعة الاله مردوك قد

تجاوزت حدود مدينـة بابـل بعـد ان اتسعت رقعـة البـلاد بفضـل الفتوحات الكبيـرة التي حققهـا حمورابي في زمنـه، وعلينـا ان لا ننسى ان مردوك هو اله عاصمـة امـبراطـوريـة متراميـة الأطراف مهيبة الجانب ولكن لا نستطيع ان نجزم انه تمكن من ان يفرض نفسه الهاً على هذه الامبراطورية.

قوانين حمورابي ونهاية العصر البابلي القديم

مسلة القوانين:

كنا نذكر ونشير بين الحين والآخر إلى مجموعة قوانين حمورابي، هذا العمل المبدع الذي فاق كل ما قبله من اعمال، وخلد اسم صاحبه وجعله اكثر شهرة وذيوعاً قديماً وحديثاً، لذا وتقديراً لهذا المشرع الكبير فقد اخذت تحتفي به الجمهورية العراقية في السنوات الأخيرة وأقامت له التماثيل العديدة. واذا كنا قد استعرضنا في الفصول السابقة ظاهرة النشاط الفردي في الاقتصاد منذ بداية العصر البابلي القديم، وعن دعائم الحكم الملكي المتمثل بالمركزية الجديدة، فإننا سوف نجعل مجموعة قوانين حمورابي نقطة انطلاق لنا في هذا الفصل، لنستعرض من خلالها أهم الأحداث والظواهر الاجتماعية في أواخر العصر البابلي القديم خلال حكم حمورابي وخلفائه المباشرين، وان كنا نعتقد بان هذه القوانين لم تعكس كل ما يثير اهتماماتنا ويرضي فضولنا.

وتعود بنا الذاكرة إلى أواخر القرن التاسع عشر عندما اكتشف المنقبون الآثاريون رقماً مكتوبة جذبت اليها انتباه اللغويين في حينه نظراً لما تحويه من مضامين تشريعية، وكانت هذه الرقم محفوظة ضمن مكتبة نينوى اي في المدينة التي كانت عاصمة الامبراطورية الآشورية في أوج عظمتها وقمة ازدهارها، وقد تأسست هذه المكتبة بعد مضي ألف عام على حكم حمورابي

في بابـل ، وكـان من بين محتـويـاتهـا نسـخ عن اصـول قديمـة ذات مضامين متنـوعـة ، والـرقم التي اتينا على ذكرها آنفاً . وقد تبين بعد دراستها انها تحوي فقرات ومواد قانونية ترقى إلى عصر حمورابي مما قوّى الاعتقاد بوجود مجموعة قوانـين تشـريعيـة من هذا العصـر، وجـاء القـول الفصـل باكتشـاف مسلة حمورابي . فخلال شهر كانون الأول من عام /١٩٠١/ وكانون الثاني من عام /١٩٠٢/ عثر المنقبون الآثاريون الفرنسيون بقيادة الاستاذ ج . دي . مورجان على ثلاثة ألواح كبيرة من حجر الديوريت في مدينة سوسا التي كانت يوماً ما عاصمة الدولة العيلامية وبعد ان اعيد لصق الألواح الثلاثة ببعضها تبين انها تشكـل في مجمـوعهـا مسلة حمورابي التي سبق الحـديث عنهـا ، وهي بطـول /٢,٢٥/م وقريبة من الشكل المخروطي تحمل على صفحتها الأمامية صورة رجـل يرتـدي ثوبـاً طويلاً يحيط بكل أجزاء جسمه ، ومعتمراً قبعة ذات حافة عريضـة ، رافعاً ذراعـه اليمنى للتحيـة بكـل خشوع ، وأمامه يتربع اله على عرشـه يستقبـل التحيـة ، ونستدل على سمو مرتبة هذا الاله من عدد القرون المزيّنة تاج الألوهية ، وتنبثق أشعة الشمس مشرقة من كتفي الاله ، وهذا الرمز يدعم اعتقـادنـا بان هذا الالـه ما هو في الحقيقـة الا اله الشمس ، وان كان لا يلغي الاحتـمال الثـاني كليـاً وذلـك بكـونـه الالـه مردوخ . ومعـروف عن اله الشمس انـه مبعث الضيـاء والحق والنور، ونراه هنا ماداً ذراعه اليمنى ليسلم بها حلقة وصولجانا وهما رمزان للسلطة والسيادة .

وقـد غطت الكتـابـة كل ما تبقى من المسلة من كافة جوانبها . والكتابة مدونـة بالاسلوب القـديم على شكـل أسطـر مرتبـة تحت بعضهـا ومفصـولة بخطـوط عامـوديـة باتجـاه اليسار، وهذا الاسلوب من الكتابة لا يستخدم إلا على التـماثيـل والأنصـاب الرسمية في حين ان العادة في التدوينات اليومية ان تتجه الكتابة من اليسار الى اليمين على شكل أسطر أفقية .

وقـد استطـاع قارىء الخطـوط القديمة وعضو البعثة الفرنسية الاستاذ ف . شيل ان ينسب هذه المسلة إلى الملك البابلي حمورابي . وبذا يكن النص

المشفع بها هو نص قوانين شريعته . والآن وبعد ان تأكدنا من المسلة والنص المشفع بها هما لحمورابي فلا بد اذ ان تكون صورة الرجل التي سبق وصفها هي صورة حمورابي نفسه وهو يتلقى شارات الملك من اله الشمس والعدالة . وصورته هنا تشبه الى حد بعيد صورة اخرى لمنحوتة محفوظة في المتحف البريطاني ، وتظهر هذه المنحوته حمورابي بلحية طويلة مسترسلة وانف مكتنز ، وهذه الصفات تتلاءم وشكل الانسان البابلي الفيزيولوجي الخارجي الذي لا يفصح عن مكنونات النفس من الداخل ، ويعتقد ان رأس التمثال الذي اكتشف بالقرب من مسلة حمورابي والمنحوت من حجر الغرانيت الأسود بطول ١٥ سم فقط هو تمثال حاكم عجوز يعتمر قبعة مستديرة ذات حافة عريضة يبرز من تحتها وجه رجل أثقلت عليه السنون ، شفتاه رقيقتان ، واهداب عينيه ثقيلة تتناسب وتجاعيد الوجه المغضن ، فهل يصور هذا الرأس حمورابي في أراذل عمره؟

لا نستطيع ان نجزم بذلك . وشأنه شأن منحوتة أخرى يظهر فيها حاكم يقوده أحد الآلهة من يده .

يعود الفضل في ان مسلة حمورابي ورأس التمثال موجودين حالياً في متحف اللوفر بباريس إلى رجل عاش بعد ستمائة سنة من حكم حمورابي ، وهذا الرجل هو الملك شوتروك ناخونته حاكم عيلام الذي استطاع حوالي عام / ١١٥٠ / ق . م خلال احدى غزواته الكثيرة لبابل ان ينقل مسلة حمورابي إلى عاصمته في مدينة سوسا ، وهو طبعاً لم يفعل هذا اعجاباً بحمورابي وافتتاناً بصورته بل لاعتقاده انه بابعاده صور حاكم بابل العظيم عن موطنها يستطيع ان يؤثر على مجرى سير الحرب لصالحه ، ويضعف قوى العدو ويشتتها ضف إلى ذلك أن عظمة بابل ومجدها الغابر الذي عاشته في ظل حمورابي قد نقل برمته إلى عاصمة الدولة العيلامية ، ناهيك عن ان الملك العيلامي اراد من وراء ذلك تمجيد نفسه وتعظيمها أمام شعبه وأقرانه من الحكام المعاصرين له ، وهو لم يكتف بسلب ما ذكرناه بل تعدى ذلك إلى

تماثيل أقدم من عصر حمورابي مثل تماثيل العاهلين الأكاديين مانيشتوسو ونرام سن وحاكم آخر اسمه مليشيباك الذي حكم بابل من عام /١١٨٨/ حتى /١١٧٤/ق.م، ولم يقنع شوترك ناخونته بنقل هذه التماثيل إلى العاصمة سوسا بل عمد إلى مسح كل الكتابات التي كانت تزدان بها بغرض الاستعاضة عنها بكتابات شخصية تتحدث عن انتصاراته، وتدعى هذه الكتابات ان الملك العيلامي استلب هذه التماثيل من مدينة زيبار الواقعة شمال بلاد الرافدين، واحضرها إلى عاصمته سوسا.

ولأسباب نجهلها نجد ان قسماً فقط من الكتابات قد ازيل عن مسلة حمورابي، مما يفسر ان عملية مسح الكتابة القديمة قد توقفت فجأة ولم تعوض بكتابة الحاكم المنتصر، وهذا ما جعل الأمر عسيراً علينا لمعرفة فيما اذا كانت المسلة موجودة فعلاً ضمن التماثيل الاخرى، التي جلبها معه إلى سوسا من زيبار، وان اجمع رأي العلماء على ان المسلة كانت منصوبة في مدينة زيبار، مدينة حمورابي المحببة الى قلبه، والتي جعل منها عاصمة مملكته في أواخر أيامه.

ومما يشير إلى أهمية النص التشريعي المدون على مسلة حمورابي وجود اكثر من مسلة تحمل نفس النص، حيث عثر في مدينة سوسا وحدها على ثماني كسر من مسلات حجرية تشكل في مجموعها مسلتين أو ثلاث، هذا فيما اذا غضضنا النظر عن الرقم الطينية التي كانت تنسخ عليها مقاطع من قوانين حمورابي خلال ألف سنة، والتي كانت تدرس في المدارس لتبقى حية في ذاكرة الأجيال، وتساعدنا هذه النسخ في ملأ الفقرات الناقصة في شريعة حمورابي المدونة على مسلته الأصلية، والتي أزالها شوترك ـ ناخونته، وهي تشكل في مجموعها سبعة أعمدة كاملة، ويشير إلى اهمية النص الأدبية والصدى الواسع الذي احدثه عبر الأجيال المتتابعة، وجود نسخ عديدة من مقدمة الشريعة عثر عليها في أماكن مختلفة.

ولا بد لنا في هذا السياق من أن نشير إلى أن قوانين حمورابي قد

قسّمت في الوقت الحاضر إلى ٢٨٢ مادة علماً أن مثل هذا التقسيم لم يكن وارداً في الأصل، وكان أول من قام بهذا التصنيف هو الاستاذ ف. شيل الذي بدأ عمله بجمع المواد التي تبدأ بالحرف الشرطي اذا. . . ، وقد تتباين بعض المواد مع ما يماثلها على نسخ أخرى الا اننا سوف نعتمد التقسيم المتعارف عليه فيما يأتي.

لقد أثار اكتشاف مسلة حمورابي اهتمام الباحثين والدارسين فانصبوا يشبعونها بحثاً وتمحيصاً، ولم تزل المسلة قيد الدراسة حتى يومنا هذا، اذ لم تحل كل المشاكل التي أثارتها في حينها، وسوف نتطرق إلى معالجة جانب واحد من المسائل الكثيرة وهو الذي يعنينا في هذا المقام، ونقصد بذلك تأريخ المسلة ذاتها، فقد أجمع الدارسون على ان نص الشريعة قد دون خلال فترة حكم حمورابي، وليس بعدها، ولكن السؤال الذي يشغل فكر الباحثين هو في أي السنوات من سنوات حكمه الطويلة تم التدوين؟

فالمسلة نفسها لا تشير من قريب أو بعيد إلى أي تاريخ محتمل على عكس النصوص المنسوخة على الألواح الوثائقية، ومادام الأمر هكذا فلم يبق أمامنا سوى اللجوء إلى دراسة مضمون النصوص لنحصل منها على مؤشرات تساعدنا في تأريخ نشوء المسلة ونصوصها التشريعية، فهناك أولاً الفتوحات العسكرية التي يعددها حمورابي في مقدمة شريعته، وهي كما نعرف من وثائق أخرى حدثت في سنوات حكم حمورابي الأخيرة، ويرد في احد سجلات الأحداث السنوية الهامة الذي يؤرخ في السنة الثانية من حكمه انه شرع قانوناً للبلاد، الا ان هذا التاريخ مبكر جداً، ولا نعتقد انه يقصد بذلك شريعته المتكاملة المعروفة، وانما هي بيان سياسي يتوجه به الحاكم إلى شعبه عند مستهل استلامه السلطة في البلاد كما اشرنا إلى ذلك سابقاً.

وبما ان السنة الأولى من حكم حمورابي هي السنة التي اعتلى فيها عرش بابل، واعتبرت بداية حكم عاهل جديد فالسنة الثانية هي تدوين لعمل هام قام به. وترد جملة: (صورة حمورابي ملك الشريعة) في سجلات

الأحداث السنوية للعام الثاني والعشرين من حكمه، ورغم ذلك نشك في ان المقصود بذلك هي صورته المنحوتة على مسلة سوسا التي تحمل على صفحاتها مواد القوانين. ونحن نميل إلى الاعتقاد بأن المسلة المذكورة تم نحتها في السنين السابعة والثلاثين والثامنة والثلاثين، او ربما في السنة الأربعين من حكمه، كما تشير اخبار الفتوحات العسكرية في مقدمة الشريعة، كما يجب ان يؤخذ في الحسبان ان عملاً كهذا يستغرق وقتاً طويلاً قد يمتد سنوات، ومما يدعم رأينا هذا عثور المنقبين على كسر لمقدمة شريعة حمورابي أقدم بسنوات قليلة من المقدمة المنقوشة على مسلة سوسا، ونحن لا نشك في ان المنحوتة في أعلى المسلة قد استخدمت نماذج أقدم منها تظهر حمورابي على أنه ملك الشريعة الا ان مثل هذه النماذج لم تصل الينا. ولدينا مؤشرات اخرى تساعدنا على تأريخ المسلة في أواخر حياة حمورابي سوف نأتي على ذكرها لاحقاً.

المقدمة والخاتمة وترتيب النص:

يتألف نص المسلة من ثلاثة مقاطع كبيرة واضحة، تأتي على رأسها المقدمة، ثم يلي ذلك نص القوانين، واخيراً الخاتمة. ولم تكن المقدمة بدعة ابتدعها حمورابي فقد سبقه اليها مشرعون اقدم منه مثل اورنامو ولبيت عشتار، ولكن ما يميز مقدمة حمورابي عن غيرها هو انها انجاز أدبي مبدع تجاوز حدود البيانات السياسية المألوفة، والمقدمة مرجع هام للمؤرخ المعاصر الذي بامكانه ان يطلع على انجازات حمورابي العسكرية التي عددها في نص المقدمة المؤلفة من /٣٠٣/ أسطر. وتشكل المقاطع الثلاثة: المقدمة، والقوانين، والخاتمة، وحدة عضوية متماسكة لا غنى لأحدها عن الآخر اذ ان

الغاية والهدف هو التعريف وشرح ما جاء في النص التشريعي، ولذا لا يمكن اعتبار المقدمة عملاً منفصلاً قائماً بذاته، جاء وليد وقته ليملأ أعمدة المسلة دونما ارتباط بالنص الأصلي لمواد التشريع. واذا كانت مواد القوانين لا تفصح في أية فقرة من فقراتها عن أنها من وحي السماء، وانما دونت بناء على أمر حمورابي، فان القارىء النبيه يفهم من بين الأسطر ان مردها في نهاية المطاف إلى الآلهة، اذ انها هي التي اختارته دون الناس جميعاً ليكون رسولها، وينفذ مشيئتها، «ليجسد العدالة في الأرض، ويقضي على البغاة والمفسدين وليأخذ حق الضعيف من القوي، وليكون مثل الشمس التي تشرق فوق الرؤوس السود، وتنير لهم معالم الطريق على الأرض».

فالقوانين الوضعية جاءت نتيجة اصطفاء الآلهة لحمورابي ليكون سيداً على البشر، وتضفي مقدمة الشريعة على حمورابي ألقاباً عديدة تصف أعماله المجيدة فهو العابد الورع، يجل الآلهة ويخشاها، والبطل المقدام يخوض غمار الحروب دون كلل أو ملل، والمحسن الكريم يوزع الخيرات على البلاد.

ويعدد النص أسماء المدن الهامة التي شيد فيها حمورابي معابد للآلهة، واحسن إلى سكانها، وكأنه اراد بذلك ان يظهر امام شعبه بمظهر الحاكم الورع الذي يهتم بقضايا الناس والعمران بالدرجة الأولى اما فتح البلدان وتخريب المدن فهو امر ثانوي يمر عليه مرور الكرام، ويعرج حمورابي في نهاية المقدمة على التعريف بنفسه فيقول:

«أنا حمورابي العابد الورع والعبد الذليل للآلهة الكبيرة، خليفة سومولائل وريث سن - موبلليت القوي من نسل السلالة الملكية الأبدية، الملك الجبار، شمس بابل المشرقة على بلاد سومر وآكاد، الملك الذي تصيخ له اسماع ضفاف العالم الأربع، حبيب عشتار هذا أنا. عندما طلب مني مردوك ان انظم الناس واكون قائداً للبلاد نشرت العدالة بين الناس واحققت الحق وجلبت السعادة للبشر؛ آنذاك شرعت ما يلي: ».

يلي ذلك نص المواد والفقرات التشريعية.

أما الخاتمة التي نوهنا عنها في مقدمة كتابنا فهي أيضا ليست فريدة من نوعهـا وانـما اعتمـدت على نماذج أقـدم كانت شائعـة في مراجـع الآداب الرافدية، ولكنها تحولت هنا بفضل شعراء القصر إلى مقطوعة ادبية شأنها في ذلـك شأن المقـدمـة، وتأتي الخـاتمـة مبـاشـرة بعد سرد مواد القوانين وتصفها بـ «دعاوى حق العدالة التي أرسى قواعدها حمورابي، الملك النشيط، وعلى هديها تسير القيادة الرشيدة في البلاد لاحقاق الحق».

ويعـود حمورابي ليؤكـد ثانيـة دعمـه للأهـداف السـامية التي وضعها نصب عينيـه من خلال تشـريعـه القـانـوني وذلـك بانصاف المظلوم وشد أزر الضعيف والأرملة واليتيم، يتبـع ذلـك جملة من النصـائـح والارشـادات التفصيلية التي تساعد صاحب الشكوى في التقدم بشكواه بشكل عملي:

«على المواطن المظلوم الذي يرغب في رفع الحيف عن نفسه ان يتقدم امام صورتي بصفتي ملك العدالة، ويقرأ ما كتبت، ويسمع كلماتي الثمينة، فتمثـالي يهديـه سواء السبيـل، ويطلعـه على خفـايا الأمور ليصل إلى حقه، ويتنفس الصعداء». ويتوجه حمورابي بشكل خاص إلى اولئك الملوك الذين سوف يتربعـون على عرش بابـل من بعـده بالكلمات التالية: ليحافظ الملك الذي سيخلفني على عرش بابل كائناً من كان على كلمات العدالة في البلاد، هذه الكلمات التي سجلتها على نصبي ليحافظ عليها حتى أواخر الأيام والى الأبـد، فقـانـون البلاد الذي وضعته والتشريع الذي اصدرته عليه ألا يطرح جانباً، والا ينظر إلى قراراتي نظرة لؤم واحتقار، فاذا اراد هذا الملك ان يحكم البـلاد بالعـدل عليـه ان يقـرأ كلماتي التي دونتهـا على نصبي بامعـان وهـذا النصب سوف ينير له درب الحق والعدالة».

وفي حين يبـارك حمورابي كل أولئـك الملوك الـذين سوف يتقيـدون بنصـوصـه القـانـونية في جملة واحدة، يلعن أولئك الذين يحيدون عن الدرب بنص طويل احتل القسم الأعظم من الخاتمة، اذ يدعو الآلهة المختلفة لمعاقبة العاصي كل حسب اختصاصه وامكانياته، فيطلب من أبي الآلهة آنوان ينزع

المجد عن مملكة الملك الفاجر، ومن انليل اله القدر والمصير ان يزرع بذور الفوضى في بيته لتكون سبباً في زوال حكمه، وان تكون ايام حكمه نصباً وسغباً وسنواته عجافاً وظلاماً لا ترى فيها بصيص النور، وان يطفأ نور عينيه ليكون مصيره العمى!».

أما الإلهة نينليل قرينة انليل فيدعوها للتأثير على زوجها ليمحق البلاد والسكان، ويطلب من ايا الحكيم «أن يفقده رشده واتزانه لتضيع ذكراه وتنضب مياه أنهاره من ينابيعها، فلا تعد الأرض تخصب بخبز الحياة!».

ويطلب من شاماش إله الشمس والعدالة ان يقوض أركان حكمه، «حيث ينتزع من بين الأحياء في الأعالي، وتبحث روحه الضالة عن الماء في الأرض فلا تجدها!».

ومن سن اله القمر ان ينهي أيام وشهور وسنوات حكمه بالعذاب والأنين «ليكن مصيره كصراع الحياة مع الموت»، ومن هدد اله الطقس ان يغرق البلاد بطوفان المطر، ومن زبابا المحارب الالهي «أن يحطم اسلحته في موقع المعركة ويجعل نهاره ليلاً، ويدوسه أعداؤه بأقدامهم».

ومن عشتار التي ليست الهة حب فقط بل الهة معارك وحروب ان «تكسر شوكة جنوده وتروي الأرض بدمائهم، وترمي أشلاء جنده فوق الحقل لتصبح تلا ولا تستجيب لنداء الاستغاثة الذي يطلقه جيشه، وتدعه يقع أسيراً في يد عدوه ليقاد مغلولاً إلى بلاد الأعداء!».

ومن نرجال اله العالم السفلي «أن يحرق شعبه بلهيب القصب المحترق ويقسمه إلى نصفين بحد سلاحه الماضي، ويحطم اعضاء جسمه كتمثال صلصال مهشم».

ومن الإلهة نينتو ان تستأصل عقب هذا الرجل، ومن نينكرك ابنة آنو والهة الشفاء «أن تصيبه بمرض عضال ومصيبة نكراء، وجرح دام لا يجد له شفاء ولا يعرف الطبيب له دواء ولا تخفف عنه الضمادات، ويكون كضربة قاتلة تظهر في جسمه حتى ينطفأ ضوء حياته، ويبقى نادباً فقدان ذكوريته

حتى يوم الدين!».

مما تقدم نرى ان اللعنات قاسية جداً أراد بها حمورابي ان يصب جام غضبه على كل أولئك الذين لا يتقيدون بشريعته أو الذين يغيرون الكلام عن مواضعه، ولا شك ان الأسباب التي دعت حمورابي إلى ان يتخذ هذا الموقف الصارم حيال كل من يسيء إلى شريعته المصورة على المسلة، انها لم تجد اذناً صاغية، او انها لم تجد طريقها إلى التنفيذ أصولاً كما كان يحب ويشتهي وخاصة انه كان يقوم بنفسه بدور القاضي. ان اخفاق حمورابي على ما يبدو في تطبيق القوانين التي استنها وارتضاها لشعبه دعته إلى ان يلجأ إلى عالم الآلهة البابلية بمجموعها مستجيراً بها راجياً اياهاً ان تثأر له من كل دعي أو محرّف، وبالفعل لم يتوفر لدينا أية وثيقة تشير من قريب أو بعيد إلى ان قوانين حمورابي كانت المرجع والأصل في القضاء، فهل يا ترى يعود ذلك إلى نقص في المراجع وهي ليست بالقليلة؟ ام ان القوانين كانت تعتبر من البديهيات ولا حاجة إلى الاشارة اليها في الدعاوى القضائية؟

امّ ان موت حمورابي الذي اعقب تدوين القوانين جعل منها حبراً على ورق؟ يصعب علينا للأسف ان نجد اجابة شافية لكل هذه التساؤلات فالجدل العلمي حول هذا الموضوع لم يصل الى نهايته بعد، فبعض العلماء يعتقد ان القوانين كانت تطبق يومياً بشكل عملي بينما يعتقد البعض الآخر انها بقيت نظرية دون أي فائدة عملية ونحن نقف ازاء كل هذه الآراء موقفاً وسطاً كما هي الحال في معظم الأمور.

وقد اصطلح على وصف قوانين حمورابي بمجموعة قوانين حمورابي، واصبح هذا المصطلح شائعاً في كل المراجع العلمية، وان كان في الواقع لا يصيب كبد الحقيقة لأن المشرع نفسه لم يهدف من عمله هذا الى جمع كل القوانين المعروفة في البلاد، حتى ولو ان المقدمة والخاتمة توحيان بهذا الانطباع، اذ ان الوثائق الكثيرة والرسائل العديدة تعالج مشاكل عديدة اجتماعية وقانونية لا يرد ذكر لها في قوانين حمورابي، ولمّا كانت بحد ذاتها تعالج

جملة مشاكل هامة وملحة أملتها الظروف في وقتها عندما شارفت أيام حمورابي على نهايتها فكان لا بد للملك من وجهة نظره على الأقل وبصفته الحاكم والاقطاعي ان يوضح بعض الأمور الغامضة ويبدل علاقات اجتماعية اتى الدهر عليها بعلاقات اكثر ملائمة لروح العصر، ورغم ذلك لا نجد في تشريعاته صدى كافياً لكل العلاقات الاجتماعية التي كانت سائدة في عصره مما يضطرنا إلى البحث عن مصادر اخرى معاصرة تساعدنا في سد الفجوات ورفدنا بصورة مكتملة عن حياة هذا العصر في ظل حكم حمورابي .

كنا قد نوهنا سابقاً إلى ان مواد قوانين حمورابي المدونة على مسلته الشهيرة غير مصنفة اومرتبة بشكل متسلسل وانما يبدأ النص القانوني باداة الشرط الظرفية اذا . . يلي ذلك موضوع الجرم ثم الحكم ، مما ساعدنا على ترتيبها حسب موضوعاتها ، ورغم ذلك نفتقد فيها روح التنظيم والترتيب ، وربما يعود السبب في ذلك إلى اننا ننطلق في حكمنا من وجهة نظر عصرية جداً فمعظم القوانين والتشريعات صدرت من رجال القانون آنذاك نتيجة خبرتهم الطويلة ، وبناء على أوامر مستشاري الملك ، فلا نستغرب والحال هذه ان تتصدر جملة المواد القانونية التي تعالج اموراً مدنية مقدمة القوانين ، ثم يلي ذلك المواد المتعلقة بالملكية الخاصة وحمايتها قبل التعرض إلى أملاك الدولة ، ثم تنتقل المواد إلى معالجة قضايا التجارة ، وشؤون المال والاقتصاد ، وحقوق العائلة ، والمشاجرات ، والمهن ، والتسعيرة ، والأجور ، ومشاكل الرقيق ، وتتم معالجة الموضوعات المختلفة بربط بعضها ببعض ، ولكن ما يعنينا في الأمر هو اننا سوف نأتي على دراسة موضوعات الحياة الاجتماعية المختلفة كل على حدة كما جاءت في نصوص القوانين .

الحكم بالدعاوى والبيانات الكاذبة وشهادة الزور :

يجب ان تشفع كل قضية ترفع إلى المحكمة بالوثائق والبيانات الداعمة

لحق المشتكي ، وللمحكمـة الحق في ان تقبلهـا أو ترفضهـا بعـد ان يتـداول اعضـاؤ هـا مضمـون الشكـوى فيـما بينهم ، والمواد الخمس الأولى من قانون حمورابي تعـالـج البيـانـات والاتهـامات الكاذبة ، وقد يؤدي الاتهام الكاذب بصـاحبـه إلى الحكم عليـه بالاعدام ، وخاصة اذا كان الاتهام متعلقاً بقضية قتل كما في المادة الأولى ، وتعالج المادة الثانية الاتهام بالسحر، واذا ثبت كذب الادعاء فعلى الشاكي ان يخضع لحكم اله النهر. تقول المادة الثانية :

اذا اتهم احـد شخصـاً آخر بالسحر وعجز عن الاتيان ببينة تثبت ذلك فعلى المتهم بالسحر ان يذهب إلى اله النهر ويلقي بنفسه في النهر، فاذا ابتلعه النهـر يأخـذ المـدعي الـذي قذف المـدعى عليـه بتهمـة السحر بيته (المقصود أمواله) اما اذا برأه اله النهر وأعاده سالماً فان المدعي يقتل ويأخذ المتهم الذي ألقى بنفسه في النهر بيته» .

فقضايا السحر كما رأينا لا يمكن البرهنة عليها الا بواسطة حكم الهي يقضي على المتهم بالموت وقد نوهت نصوص اخرى من ذلك العصر بالقضاء الالهي والاحتكـام الى الـه النهـر، فقد كتب الملك يتار ـ أمي المقيم في مدينة كركميش الـواقعـة على نهر الفرات إلى زمرليم ملك ماري بخصوص رجلين متهمين بالتجسس يطلب منه اخضاعهما لحكم القضاء الإلهي في النهر، بينما احتفظ المدعي الذي رماهما بتهمة التجسس مؤقتاً في سجن كركميش ، فاذا ثبتت براءتهـما ونجـوا من الغـرق فان الـذي رمـاهما بهذه التهمة ظلماً وعدْواناً سوف يعدم حرقاً ، اما اذا غرقا فيحال اهلهما واموالهما إلى المدعي الذي رماهما بتهمـة التجسس ، ويعني هذا عمليـاً المعاملة بالمثل بالنسبة للمدعي والمدعى عليه ، وكانت عادة الاحتكام الى النهر شائعة أيضاً في دولة عيلام ؛ ويعتقد ان المتهم كان يلقى في النهر مكتوف اليدين .

وتعـالـج المادتان الثالثة والرابعة شهادة الزور (انظر سفر اللاويين ١٩ : ١١ ، وسفـر تثنيـة الاشتراع ٥ : ٢٠ ونبوءة ميخا ٢ : ٣ ، لا تشهد على قريبك شهـادة زور) وعقـوبة شهادة الزور تتراوح ونوع الضرر الذي قد تسببه ، فاذا

كانت تتعلق بالأملاك يعدم شاهد الزور، اما اذا كانت مقتصرة على شعير او فضة فيعوض المتهم فضة اوشعيراً، ويكون الاثبات غالباً عبارة عن وثيقة مختومة يظهرها المدعي امام المحكمة ليثبت حق ملكيته لموضوع الدعوى، وفيما عدا ذلك يكتفي القاضي بأقوال الشهود بعد ان يؤدوا القسم، وغالباً ما تذكر الوثائق القضائية اسماء الشهود في نهاية النصوص ممهورة بخاتمهم أمام تاريخ الواقعة، واذا حدث ولم يكن الشهود مصطحبين اختامهم معهم فيبصمون بظفر احد اصابعهم او بذيل الثوب الذي يرتدونه على الوثيقة.

واخيراً تعالج المادة الخامسة موضوع نزاهة القضاة انفسهم فالقاضي الذي يغير حكماً كان قد اصدره لقاء رشوة تنتظره العقوبة التالية:

«اذا اصدر القاضي حكماً وثبته بوثيقة رسمية، ثم رغب في نقض حكمه، فعلى المدعي ان يثبت ذلك واذا صحت دعوى المدعي فعلى القاضي ان يدفع المبلغ مكرراً اثنى عشرة مرة، ويحرم من الجلوس ثانية في مجلس القضاء، او يلتقي مع القضاة في محكمة».

وهذه المواد التي أتينا على ذكرها لا تتضمن بالطبع كل الاحتمالات التي يمكن ان تقع، ولكنها تشير إلى حالات تكرر حدوثها في أواخر عهد حمورابي مما استلزم معالجتها بتشريع قانوني صارم.

ولا شك ان تنامي قوى الفرد في المجتمع الذي بدأ يلعب دوراً بارزاً وهاماً في الاقتصاد قد انعكس ايضاً على التشريعات الحقوقية المدنية، وكان القصاص ينزل بحق المفترين كذباً والشاهدين زوراً والناطقين بالحكم ظلماً على مبدأ المعاملة بالمثل، وقد وصلت الينا وثائق قضائية بفضل التنقيب الأثري تعالج جملة مشاكل تتعلق بملكية الأراضي والبيوت، والخلافات التي تقع بسببها بين الورثة، وكان من جملة هذه الوثائق محاضر دونت فيها أقوال استجوابات المحكمة.

التعدي على حرمة الملكية العامة والخاصة :

تظهر المواد التشريعية العشرين القادمة مدى اهتمام حمورابي بحفظ حقوق الملكية العامة والخاصة رغم ان مصطلح الملكية في الكتابات المسمارية لا يميز بين ملكيات عامة وأخرى خاصة، وتراعي هذه المواد حرمة املاك القصر والمعبد بشكل خاص ولكنها لا تهمل بأي شكل من الأشكال حفظ حقوق ملكية العائلات الخاصة ولا سيما ان الاقتصاد العائلي كان يشكل دعامة الدولة في العصر البابلي القديم بما يقدم للملك من خراج المزروعات وخدمات في القصر. كما حرصت القوانين على الحفاظ على وحدات الانتاج الفلاحية ورعاية مصالحها وخاصة تلك التي تقوم بزراعة الحبوب، ولذلك كانت احكام القوانين جادة وصارمة فيما يتعلق بالملكية ولو كانت تقصد في الواقع التحذير وبث الرعب في قلوب الآثمين لردعهم عن ارتكاب المخالفات، فمن يسرق بيتاً من بيوت الله أو من بيوت الملك ـ وفي كلا الحالتين المقصود هو ملكية القصر ـ يعدم، ومن يبيع مالاً مسروقاً أو يحتفظ به فحكم الاعدام له بالمرصاد شأنه في ذلك شأن من يتهم الآخرين بالسرقة ولا يستطيع اثبات ذلك، وعلى البائع ان يثبت ملكيته للأشياء بموجب صك مختوم، وعلى المدعي ان يدعم أقواله بشهادة شهود خلال ستة اشهر.

ويعتبر اختطاف الأطفال سرقة يحاسب عليها القانون ويقع في حكم هذا البند كل من ساعد على هروب العبيد والاماء أو ساعد على اخفائهم رغم ان المنادي أعلن ذلك في الأماكن العامة.

ويعدم السارق امام فتحة سور البيت التي احدثها بغرض التسلل إلى داخل المنزل لسرقة محتوياته، وفي حالة عدم ضبط السارق متلبساً بجريمته فعلى المتضرر ان يعلن عن مقدار خسارته في المعبد اي امام الله وعندئذ على سكان الحي في المنطقة التي وقعت فيها الحادثة ان يعوضوا خسارته، واذا مات احد المواطنين غدراً خلال ارتكاب السرقة فيدفع لأقربائه مينة فضة أي ما

يعادل ٢ / ١كغ في وقتنا الحاضر.

وتعالج المادة الخامسة والعشرون قضية رجل تظاهر بالمساعدة في اطفاء حريق شب في بيت احد المواطنين بقصد معاينة البيت لسرقته وذلك برميه في نار البيت المشتعل:

«اذا شب نار في بيت احد المواطنين، وهب رجل لاطفائها وعاين املاك سيد المنزل بقصد السرقة ثم سرق بعض محتوياته فان هذا الرجل يرمى في نار الحريق».

ونشهد لأول مرة في قوانين حمورابي تمييزاً طبقياً خلال نطق الحكم في قضايا السرقة.

اذ يقول نص المادة الثامنة ما يلي: اذا سرق مواطن شريف (حر) عجلاً أو حملاً أو حماراً أو خنزيراً أو قارباً من أملاك الاله أو القصر فعليه ان يعوضه بها ثلاثين ضعفاً أما اذا كانت السرقة من أموال رجل مسكين* فعليه ان يعوضه بها عشرة أضعاف، واذا كان السارق لا يملك شيئاً «للتعويض» فعليه ان يموت.

من مطالعة هذه المادة المجحفة والمناقضة كلياً لما جاء في مقدمة شريعة حمورابي تفهم التعابير الجوفاء، والمباهاة الفارغة التي أراد حمورابي ان يقنعنا بها على انه منصف للفقراء والمستضعفين في الأرض، والواقع ليست إلا مجرد تعابير لفظية لم يقصد معناها حقاً، كما نفهم ايضاً ان حق الملكية مصان ولكن بتفاوت وفق الوضع الطبقي في المجتمع البابلي، فهناك فرق بين ملكية المعبد والقصر وملكية الناس العاديين الذين تصفهم النصوص البابلية

---

* ـ اللفظ الأصلي لهذه الكلمة في اللغة البابلية مشكينوم وتوصف بها طبقة معينة في المجتمع البابلي ربما تعادل في لغتنا العربية كلمة «موالي» وربما تطورت كلمة مسكين في اللغة العربية عن أصلها السومري واكتسبت معان جديدة وقد تسربت هذه الكلمة إلى معظم اللغات الحية اليوم.

«بالمساكين» ، ومهما يكن من أمر فان الاعتداء على حرمة أملاك الدولة يجازى بغرامة مضاعفة ثلاث مرات .

وما دمنا بصدد الحديث عن الوضع الطبقي في المجتمع البابلي نرى لزاماً علينا ان نعرج ولو قليلاً إلى شرح ما تعني كلمة «مشكينوم» فهذه التسمية كانت مدار بحث ونقاش في الأوساط الغلمية ردحاً من الزمن ، ولم يبت بأمرها حتى يومنا هذا ، فقد ظهرت هذه التسمية في النصوص المسمارية والمدونة في الألف الثالث ق. م لأول مرة ، ثم عاودت الظهور في النصوص خلال وبعد العصر البابلي القديم وشهدت خلال ذلك تطوراً ملحوظاً في معناها ، وتعني هذه الكلمة باللغة الفرنسية (mesquin) وباللغة الايطالية (mescnino) الانسان الفقير** . ولكن ماذا كانت تعني في العصر البابلي القديم وبالأخص في قوانين حمورابي؟ في الواقع هناك رأيان يقول الأول منهما : ان المشكينوم فئة من الناس تعمل لصالح القصر ويرتبط مصيرها به ، وتعيش في أرض من أملاك القصر ويقول الرأي الثاني : ان المشكينوم شعب مغلوب على أمره ، ولا تربطه بالقصر ولا بالنخبة الممتازة في بلاط الملك أية رابطة . ومهما يكن من أمر فاننا نتساءل هل من المجدي فعلا ان نصنف هذه الجماعة طبقياً في المجتمع البابلي؟ سيما وان هذا التصنيف الذي اعتمده قانون حمورابي لا نجد مثيلاً له في وثائق اخرى معاصرة ، فالمعروف ان قوانين حمورابي قسمت المجتمع البابلي إلى ثلاث طبقات : طبقة الأحرار وطبقة الموشكينوم وطبقة العبيد ، الا ان الرسائل والوثائق المعاصرة لا تتحدث عن الموشكينوم كونها طبقة متوسطة كما قد يفهم من قوانين حمورابي ، وخاصة ان بعض النصوص تتحدث عن أناس من (الموشكينوم) لهم املاك واسعة .

وللتمييز بين الانسان الحر الذي يطلق عليه في اللغة البابلية اسم

** ـ لا شك انها انتقلت الى هاتين اللغتين عبر العرب .

«المعرب»

(أويلوم) وانسـان المـوشكينـوم وخـاصـة في قوانـين حمورابي كان يؤخذ بعين الاعتبـار ارتبـاط كل منهما بالقصر فاذا حدثت سرقة لأحد «الموشكينوم» يكون الجـزاء مخففـاً لا لأن هذا الانسـان احـط قدراً من غيره، ولا لأنـه ينتمي إلى طبقة الفقراء والمساكين بل لأن أمواله ليست بذات اهمية بالنسبة للقصر.

وتـراعي المـواد الأخـرى شخص (الأويلوم) في كثـير من الحقـوق لأنه يمثل الملك، أو لأنه رجل من رجاله في حين أن الموشكينوم لا يمثل هذا الوضع؟

ونـرى انـه من المستحسن ألا نقيد أنفسنا بأي تفسير من التفاسير التي أتينـا على ذكـرهـا بما يخص ترجمـة مصطلح (المـوشكينـوم) حتى يأتي العلماء بالقـول الفصـل، والحقيقة الدامغة التي لا فكاك عنها هي أن قوانين حمورابي تظلم (الموشكينوم) على حساب (الأويلوم) فما بالك بالعبيد والأرقاء؟

ان حرص التشـريـع القـانـوني على صيـانـة الأملاك جاء بكل تأكيد انعكـاسـاً للشرخ الطبقي الذي حدث في المجتمع البابلي، وقد ساهمت هذه القـوانـين في حفـظ ورعـايـة أملاك الملك بشكل أوبآخر وذلك بعدم سماحها للرأسمال الفـردي أن يطغى على الممتلكـات العـامة (القصر والمعبد) وتأثيره السلبي على صغـار المنتجـين الذين غالباً ما يقعون تحت ربقة العبودية نتيجة عجزهم عن تسديد الديون والفوائد المترتبة عليهم.

اقطاعيات الجيش:

تلي المـواد القـانـونيـة التي تعـالـج حوادث السـرقـة والخطف جملة من التشـريعـات تتعلق بشؤون الجيش، ويمكن تقسيمهـا إلى نوعـين، النـوع الأول يتطـرق إلى الحـديث عن عنـاصـر عسكـرية تعمل في القطاع المدني، ويطلق عليهـا في اللغـة البـابليـة (ردوم) ويقـابلهـا في وقتنـا الحـاضـر (أفراد الشـرطـة)، امـا النـوع الثـاني فيختص بالحديث عن أفراد في الجيش العامل

ويطلق عليهم اسم (بئـير وم) في اللغـة البـابليـة، ويعني الاسم حرفيـا (قنّـاص)، ويعتقـد ان اصـل التسميـة جاء من استخـدام الجندي المحارب شبكة صيد في المعارك.

وكـان لهؤلاء العنـاصـر (المـدنيـة والعسكرية) الحق في الحصول على اراض ملكيـة من القصـر، شأنهم في ذلـك شأن كل العاملين في الدولة، وقد حرص حمورابي في تشريعاته على توفير الحماية والأمن والاستقرار الاقتصادي لهم، وخـاصـة وان فتـوحـاته في الجنوب الرافدي أمنت له أراض واسعة جداً استغلهـا في بسـط نفـوذه عليهم وكسب ولائهم، ولكن الأمور لم تجر بالسهولة التي يمكن ان نتصـورهـا، فقـد رافق توزيـع الأراضي الجـديدة مشاكل جمة كانت موضوع المواد القانونية من الرقم ٢٦ حتى الرقم ٤١.

ومن جملة هذه المشـاكـل انشغـال الجنـود باستثمار الأراضي الممنـوحة لهم، ـ وان هم لم يستثمـروهـا بأنفسهم كلياً ـ من جهـة والتحـاقهم بفرقهم العسكـريـة عنـدمـا يدعو النفير إلى ذلك من جهة ثانية، وقد عالجت رسائل عديـدة مثـل هذه المـوضـوعـات الملحة فالمفروض ان يكون الجندي في كامل جاهزيته وعلى رأسْ عمله في قطعته عندما يدق ناقوس الخطر، وهذا يتناقض كلياً مع ارتبـاطـه بالأرض، وقـد حددت المـادة الســادسة والعشرون عقوبة الاعدام بحق كل من يتخلف عن الالتحاق بقطعته أو يرسل بديلاً عنه تقول المادة المذكورة:

(اذا استــدعي شرطي (ردوم) أو قنــاص (بئـير وم) للالتحـاق بركب الملك، واستأجـر اجـيراً وأرسله عوضاً عنه فان هذا الشرطي او القناص يقتل اما الأجير فيستولى على بيته)، يتضح مما تقدم ان المشرّع يصرّ على التحاق هؤلاء العنــاصــر شخصيــاً بصفـوف الجيش المحـارب لا لأنهم محترفـون ويملكـون خبرة قتـاليـة أكثـر من غيرهم فحسب بل لأنهم مدينـون للملك بأسس معيشتهم، وهم أولى من غيرهم بالذود عن ممتلكاتهم.

وتعـالـج المـواد (٢٧ ـ ٣١) قضيـة استثمار الأراضي في حالـة التحاق

أصحابها بالجيش أو وقوعهم أسرى في ايد الأعداء :

المادة ٢٧ : «اذا وقع جندي أسيراً وبقي فترة طويلة بعيداً عن الوطن، وأعطيت أرضه لرجل آخر لاستثمارها، فان هذه الأرض تعاد اليه حين وصوله إلى مسقط رأسه».

المـادة ٢٨ : فاذا كان للأسـير ابن فعلى الابن ان يتـولى رعاية مصالح أبيه في الأرض.

المادة ٢٩ : اما اذا كان الابن قاصراً فتعطى الأم ـ زوجة الأسير ـ ثلث الأرض لتتمكن من تنشئة ابنها.

ويحق لمالك الأرض الممنوحة له ان يهمل استثمارها مدة سنة كاملة فاذا زادت عن المدة المحددة يفقد أرضه كما تقول المادة ٣٠.

المـادة ٣٠ : «اذا اهمل جنـدي (ردوم أوبئيروم) عمله في الأرض سواء كانت حقـلاً أو بستـانـاً بسبب التحـاقـه بخدمة الملك ثم لم يعاود عمله لفترة طويلة واستـولى رجـل آخـر على حقله وبستـانه وبيته وعمل فيهم لمدة ثلاث سنوات يفقد الأول حقه باستعادة أملاكه، ويستمر الثاني في عمله».

المادة ٣١ : أما اذا بقي سنة واحدة فقط بعيداً عن أرضه ثم عاد فيحق له استرداد حقله وبستانه وبيته ويزاول عمله كالسابق».

وتعالج المادة ٣٢ فدية الأسير فتقول :

«اذا افتدى تاجر جندياً وقع في الأسر (ردوم أوبئيروم)، وتركه يعود إلى مسقـط رأسـه فعلى الجنـدي ان يعطي التاجر قيمة الفدية، فاذا لم يكن لديه مال فعلى معبد البلدة ان يفعل ذلك، فاذا لم يتوفر المال في المعبد فعلى القصر ان يقوم بدفع الفدية، ولا يجوز ان يباع حقله او بستانه او بيته لقاء الفدية».

اذن فقـد كان القصـر حريصـاً كل الحـرص على ألّا يفـرّط بالأرض الملكيـة حتى ولـو اقتضى الأمـر ان يفتـدى الأسـير من أمـوال القصر نفسه، ويحول بذلك دون وصول الأراضي إلى ملكية ايد غريبة مثل التاجر في مثالنا السابق، فقد افتدى هذا التاجر اسيراً خلال رحلته في بلد غريب، وعرف فيه

رجلاً بابلياً من وطنه ، وطبيعي ان يعوض التاجر، ولكن ليس على حساب الأرض، لأن الأرض اساس معيشة الجندي ، وبواسطتها يضمن الملك ولاء جيشه .

ولا بد لنا في هذا السياق من ان نأتي على ذكر رسالة من رسائل حورابي والتي نقلتنا من الحيّز النظري كما هو في قانون حمورابي إلى الميدان العملي عند التنفيذ الحي ، فالرسالة موجهة إلى شخصين يطلب حمورابي منهما ان يدفعا مبلغ ١٠ شاقل فضة من اموال معبد الاله سن للتاجر الذي افتدى اسيراً، ونستخلص من ذلك أن لحمورابي الحق في ان يتصرف بأموال المعابد كما يشاء .

ونجد ان التاجر افتدى الأسير بمبلغ مناسب جداً لأن المبلغ المذكور اقل من سعر الرقيق في الأحوال العادية .

وفي رسال اخرى يتوجه شخصان بالرجاء إلى المرسل اليه الذي كانا يعملان في خدمته بان يطلب من والديهما ان يكلفا تاجراً بفك أسرهما، فقد اعتقلا خارج مدينة اكللاتوم ، وهذا يعني في شمال البلاد الرافدية .

وتحظر قوانين حمورابي على قادة الجيش قبول البديل في صفوف الفرق العسكرية ، أوتأجير عناصرهم ، أو الاعتداء على اموالهم تحت طائلة الاعدام (المادتان ٣٣ و ٣٤) ويفهم من مضمون هاتين المادتين ان حمورابي اراد منع استغلال السلطة والنفوذ وذلك بفرض أقسى العقوبات بحق المسؤولين الكبار.

وتحظر المواد التالية (من الرقم ٣٥ إلى الرقم ٣٧) بيع المواشي التي وهبها الملك لعامليه شأنها في ذلك شأن البيت والحقل والبستان ، ومن يتجرأ على شرائها يفقد امواله التي دفعها ثمناً لها ، وتعود المواشي لأصحابها ، كما لا يجوز للجندي ان يتنازل لزوجته أو لابنته عن أملاكه التي منحها له الملك (المادة ٣٨) . وبذا يكون حمورابي قد حال دون وصول أملاك الدولة إلى أشخاص لا يمكن للقصر ان يستفيد من خدماتهم وخاصة في شؤون الدفاع

عن الوطن، كما يحظر التنازل عن املاك الدولة لأشخاص تصفهم النصوص (بمكلفي الضرائب) وتستثنى من ذلك الأملاك التي حصل عليها الجندي بكد يمينه ومن ماله الخاص، عندها يحق له ان يتصرف بها على هواه، ونستخلص من ذلك ان عمّال الملك كانت لهم أملاكهم الخاصة، اضافة إلى ما حصلوا عليه من قبل الملك لقاء خدماتهم، كما توضح بعض الرسائل والوثائق ان بامكان الجندي استئجار أراض زراعية ليستثمرها بنفسه وهذا ما تعالجه المواد التشريعية التالية التي سوف تكون مجال بحثنا.

استئجار أراض زراعية:

ان الموضوع الذي أثرناه سابقاً عن استئجار الأراضي اصبح اسلوباً شائعاً خلال العصر البابلي القديم وذلك لزيادة الثروة وتوسيع مساحات الأراضي المزروعة، ويفسر الاقبال الواسع على التعامل بهذا الاسلوب باسباب عديدة مع مراعاة الظروف الزمانية والبيئية طبعاً، ويأتي على رأس هذه الأسباب تضنييق الخناق على توسع الملكيات الخاصة (عقارات وأراض) كما هي مثبتة في الوثائق المدونة في أواخر حكم ريم - سن وحمورابي والعصور التي تلت، وقد ذكرنا ذلك سابقاً، ثم تقلصت الأراضي التي كان يمنحها الملك وأثبتت الدراسات الأثرية لأنظمة الري في العصر البابلي القديم ان اماكن الاستيطان تزداد كثافة في المواقع التي تعتمد في زراعتها على وسائل السقاية التقنية، واخيراً يجب ان نأخذ بعين الاعتبار ان الاقطاعيات التي كان يمنحها الملك لعمّاله كانت تؤجر لأن القائمين عليها ليسوا من ذوي الاختصاص ولا يهتمون أصلاً بالعمل الزراعي، وهكذا استمر العمل بتأجير واستئجار الأراضي الزراعية حتى العصر الفارسي أي أنه لعب دوراً نشطاً في الاقتصاد خلال ما يقارب ألف وخمسمائة سنة.

ويـزودنـا نص تعليمي من العصـر البابلي القديم بمعلومات عن عمل مستأجـر الأرض وواجبـاتـه، وهـذا النص هو من سلسلة معروفة بعنوان «أنا اتيّشو» يقول النص: «يفلح الأرض ثم يذري البذور فيها ويهيل التراب عليها بعـد سقيهـا، وينظف الأرض من الحصى ثم يحيطهـا بسياج من القصب ثم بعد ذلك يعمل على طرد الغزلان والجراد اذا قصدوا أرضه، وهو ينهض باكراً ويأوي إلى فراشـه متأخـراً»، وفي موضـع آخـر يتحـدث النص عن رعـايتـه للحبوب واهتمامه بفلاحة الأرض وزراعتها وطرد الطيور منها وعزق الأعشاب الغريبة ثم يقول بالحرف:

«يسقي الحقـل ويسهـر على نماء بذوره، ويحصل الغلال وقت الحصاد ويعطي صاحب الأرض حصته المتفق عليها رسمياً بوثيقة مختومة»، ثم يتطرق إلى الحديث عن الأرض التي تروى بواسطة مياه الآبار «بعد ان خلخل تراب الحقـل بواسطـة الفأس سوف يبـذر التربة بمحراث يدوي ويرويها مرة ويعيد الكرة ثانية وثالثة وبعد ان يثبت دعائم أوتاد البئر سوف ينزح الماء منه».

يبدو ان هذه الأرض الزراعية كانت تقع على مستوى أعلى من سوية البئـر ولـذا كان لا بد من استخـدام آلة ضخ لايصال الماء اليها وتطورت هذه الآلـة فيـما بعـد لتصبـح ما يعـرف باسم (الشـادوف) في وقتنا الحاضر، وكان يستخدم لفلاحة الأرض وبذر الحبوب فيها نوعان من المحاريث، يقوم الأول بشق الأرض فقط ويوزع الثاني البذور في الشقوق، حيث يعتقد ان له جيبين يختزنان الحبوب التي تتساقط منهما في الشقوق اثناء مرور المحراث فوقها.

وكـانت المحـاريث الخشبيـة رخيصـة وفي متنـاول اليـد في حين كانت المحـاريث الـبرونـزيـة قليلة ونـادرة وغـالية الثمن، ولا تتوفر الا لدى القصر والمعبـد، ويحظـر استخـدامهـا من قبـل عمّال الملك في أراضيهم الخاصة، كما يمكن تأجيرها للفلاحين الصغار.

وتـروي لنـا الـوثائق العديدة المدونة في العصر البابلي القديم كيف تتم عمليـة تأجـير واستئجـار الأراضي بشكـل عمـلي، وقد اخذت صيغة العقد

اشكالاً متنوعة تبدأ عادة بتسمية الأرض موضوع الآجار (حقل ـ بستان ـ أشجار النخيل ـ حقول لزراعة السمسم الخ . .)، ثم موقعها ومساحتها، يلي ذلك اسم المؤجر، والهدف من الاستئجار (للبناء أو للاستصلاح والاستثمار) ويتم دفع المبلغ المتفق عليه اما عينياً من المحاصيل الزراعية أو نقداً بالفضة، ويكون الاتفاق على المحاصيل اما كمية محددة او نسبة من الانتاج، وغالباً ما يتبع الأسلوب الأول كما مر معنا سابقاً.

وعندما يكون الاتفاق على نسبة من الغلال يأخذ المستأجر ثلثي المحصول والمالك الثلث، مع التنويه الوارد في نص العقد بان على المستأجر ان يدفع الفائدة المترتبة عليه مثل جيرانه المزارعين، وحتى يحفظ المالك حقوقه كان يتقاضى من المستأجر سلفة عن الفوائد، وتكون السلفة عادة كمية محددة من الفضة، وتختتم وثيقة العقد بتوقيع الشهود وتاريخ السنة التي وقع فيها العقد واليك نموذجاً من العقود:

«استأجر مشكوم بن سنتّوم ارضاً بمساحة . . قرب حقل شيخ التجار من سن أشارد بن سن إريش لزراعتها وذلك وفق التسعيرة المحلية».

ويلي ذلك اسماء عشرة شهود بينهم مختار المحلة، وتاريخ السنة الثامنة والثلاثين من حكم حمورابي.

واذا كان لدى المالك أرض كأداء بحاجة إلى تذليل واستصلاح فانه يعرضها عادة للايجار بشروط مغرية جداً، والعادة في استئجار الأراضي ان تكون مدة الايجار محددة بسنة واحدة اما في هذه الحالة فلثلاث سنوات يعفى من دفع آجار السنة الأولى على أن يدفع آجار السنة الثانية مخفضة اما في السنة الثالثة فيدفع الآجار كاملاً، وبعد مضي ثلاث سنوات يعيد المستأجر الأرض لصاحبها بعد ان تكون قد استصلحت، اويستمر باستثمارها ولكن بالأجر المعتاد.

وغالباً ما يقوم المستأجر باستئجار أرضين معاً في وقت واحد، ارضاً خصبة تؤمن له موارد عيشه، وارضاً بوراً تحتاج إلى استصلاح، فيجنب

بذلك نفسه الوقوع في ضائقة مالية، ويعتقد ان الأراضي البور كانت أراضي مهملة أو أراضي تشكو قلة المياه، فأصبحت مأوى للحشرات والدواب بعد أن أهملها اصحابها، وقد يكون المقصود بالأرض البور أراضي البادية.

ولا بد لنا في هذا السياق من أن نشير إلى ناحية مثيرة استرعت انتباهنا، وهي تأجير البساتين والأشجار المثمرة مثل التمور. اذ ان المستأجر يتقاضى ثلث المحاصيل في حين ان صاحب الأرض يتقاضى الثلثين الباقيين، وهذا يعني عكس ما هو متعارف عليه بالنسبة لتأجير الأراضي.

ويعتقد ان سبب ذلك يعود إلى ان العمل في البساتين وخاصة بساتين النخيل يكون اقل عناء واخف مشقة. فعمل البستاني يقتصر على زرع اشجار النخيل خلال ثلاث سنوات كما يذكر النص التعليمي السابق، اذ يقول: «سوف يقوم بشتل اشجار النخيل المثمرة في البستان طولاً وعرضاً، ويرعى الشتلات الفتية بالسقاية، ويحيط حدود البستان بسور من الطين المجفف، وعندما ينهي البستاني اعمال الزرع سوف يقوم صاحب البستان بتعويض عمله». ومن المحتمل ان صاحب البستان كان يستغل المساحة بين الشجيرات الفتية بزراعة الحبوب والخضار لصالحه الخاص، فعندما يؤجر المالك بستانه فان عمل المستأجر لا يقتضي منه جهداً دؤوباً، وغالباً ما يقتصر على تلقيح الأشجار اصطناعياً وحراستها حتى تنضج ومن ثم يجني الرطب، وتنوه العقود بشكل خاص إلى مهام المستأجر الجديد وخاصة فيما يتعلق برعاية وحماية البستان. مثل حفر الخنادق حوله وحراسته حتى لا تكون أزهار الأشجار وأغصانها موضع عبث واستهتار.

وتشير معظم العقود الى استئجار حقول وبساتين معاً، ويدفع الآجار وفق طبيعة الأرض تموراً وذرة او سمسماً، ومن الواضح ان الاستئجار كان لا يشمل الأشجار المثمرة فقط بل الأرض أيضاً تماماً كما هو الحال اليوم في جنوب العراق حيث تزرع بساتين النخيل بالحبوب والخضار.

وتعالج بعض مواد قوانين حمورابي قضية آجار الأراضي والعمل

الزراعي، ومما يسترعي الانتباه ان المشرع كان حريصاً على استثمار الأرض بأي ثمن لأن الأراضي الخصبة كانت محدودة، كما ان تضخم عدد السكان وازدياد نسبة الملوحة في الأرض فرض استغلال كل بقعة ممكنة، وعدم التهاون بأي اهمال يحدث. ولذا كان التقاعس عن استغلال موارد الأرض يعتبر جرماً يعاقب عليه المهمل، وعليه رغم عدم وجود المحصول ان يدفع آجار الحقل.

تقول المادة ٤٢: «اذا استأجر رجل حقلاً للزراعة ولم يستثمره، فاذا ثبت اهماله فعليه ان يؤدي إلى صاحب الأرض مقداراً من الحبوب يعادل نسبة محصول الحبوب للأرض المجاورة».

والمادة ٤٣: «واذا ترك الأرض بوراً ولم يفلحها فعليه ان يعطي صاحبها مقداراً من الحبوب يعادل نسبة محصول أرض الجار كما يتوجب عليه ان يقوم بفلاحة الأرض وتعزيقها ثم اعادتها لصاحبها».

وتنطبق على مستأجري بساتين النخيل نفس الشروط اذ تقول المادة ٦٥ ما يلي: اذا لم يلقح البستاني أشجار البستان، وقل المردود بسبب ذلك فعلى البستاني ان يعطي صاحب البستان محصولاً يعادل نسبة محصول أرض الجار».

ولا تقل عقوبة من لم يستصلح أرضاً بوراً استأجرها لهذه الغاية شدة وصرامة عن غيرها اذ تقول المادة ٤٤ ما يلي:

«اذا استأجر رجل أرضاً بوراً لاستصلاحها خلال ثلاث سنوات، ثم أهمل استصلاحها، وبقيت الأرض بوراً فعليه ان يفلح الأرض في السنة الرابعة، ويعزقها، ويسقيها، ثم يعيدها إلى صاحبها»، وهذا يعني ان يستصلح الأرض دون مقابل، وتستطرد المادة (٤٤) فتقول ان على المستأجر ان يعطي صاحب الأرض (١٠) كور حبوب عن كل (٦,٥) هكتار من الأرض اي اكثر من المطلوب عادة في العقود، ففي هذه الحالة كان المستأجر مضطراً أن يسدد التزاماته من ريع أرض اخرى، او ان يستقرض حبوباً، فكما نرى كانت الاجراءات التي اتخذها حمورابي بحق المهملين صارمة وقاسية

جداً، ونحن نشك في ان استئجار الأراضي في مثل هذه الحالات كان طوعاً بل قسراً فرض على اصحابها فرضاً الا ان قوانين حمورابي ، وعقود الآجار، لا تثبت او تنفي شكناً.

غير ان الأمر يختلف كلياً بالنسبة للأضرار التي تلحقها الطبيعة بالأرض أو المحاصيل كأن يأتي فيضان الأمطار على بيادر المحاصيل فيدمرها. فاذا كان المستأجر قد دفع ما ترتب عليه من التزامات إلى صاحب الأرض فلا يبقى له في هذه الحالة سوى الحقل المغمور بالمياه، اما اذا لم يكن قد سوّى حساباته فان محصول الحبوب الذي نجا من الفيضان يقسم بينه وبين صاحب الأرض وفق النسبة المتفق عليها في العقد (انظر المادتين ٤٥ و ٤٦ من قوانين حمورابي).

وفي حالة تخريب المحاصيل بواسطة اهمال الجوار فان الجار ملزم بتعويض الخسائر كما نصت عليه المادة٥٣ اذ تقول: «اذا اهمل رجل بناء السد في حقله وتخرب السد نتيجة هذا الاهمال وأغرق الأراضي المزروعة فان على هذا الرجل الذي خرب السد في أرضه نتيجة اهماله ان يعوض كل الحبوب التي أتلفها الفيضان» واذا عجز الرجل عن تعويض الخسائر فان عقوبة صارمة تتخذ بحقه. اذ يباع هو وما يملك، ويتقاسم المتضررون فيما بينهم المبلغ المحصل نتيجة البيع (المادة ٥٤)، فالفقير الذي لا يملك سوى الأمل بانتظار مواسم خيرة لا ترأف بحقه القوانين. وترى المادتان ٥٥و٥٦ تعويض الحبوب التي تلفت بسبب فتح ترع غير متقنة العمل للسقاية فأفسدت محاصيل الجوار، واذا أفسدت مياه احدى القنوات خلال سقي أرض صاحبها ارض الجوار فان على صاحب القناة ان يعوض المتضرر كل ستة هكتارات ونصف (١٠) كور من الحبوب اي ما يعادل (٣٠٠٠ل). وقد راعت القوانين في موادها حق صاحب الأرض التي يستخدمها الرعاة من أجل ماشيتهم (المادتان ٥٧ و ٥٨).

وكان الراعي عادة لا يترك مواشيه ترعى الحشائش وسيقان السنابل

فقط بل أيضاً رؤوسها. مما يساعد أولاً على تسميد الأرض وثانياً على سرعة نموها واذا فعل هذا دون الرجوع إلى صاحب الأرض والاتفاق معه بشكل أصولي فانه يغرم بدفع ٢٠ كور (٦٠٠٠ليتر) من الحبوب عن كل ستة هكتارات ونصف، واذا كانت السنابل قد نضجت وآن أكلها، واتت عليها قطعان الماشية باهمال الراعي وعدم انتباهه فان الغرامة تتضاعف ثلاث مرات.

وكانت عقوبة من يقتطع شجرة دون اذن صاحبها ٢/١ مينة من الفضة (المادة ٥٩) وتشير هذه المادة إلى مدى الأهمية التي كان يعلقها الحكام البابليون على حفظ وصيانة الأشجار.

وأخيراً لا بد لنا من أن نشير إلى بعض المواد التي تعالج قضايا الفلاحين الصغار الذين يقعون في حمأة الدين (من ٤٨ الى ٥٢ و٦٦).

فاذا كان احد الفلاحين مديناً وتراكمت عليه الفوائد، وذهبت الكوارث بمحاصيله، فيحق له ان يغير صيغة الاتفاق في العقد، وتحظر مواد أخرى على الدائنين تحصيل كل الغلال لصالحهم، اونزع ملكية الأرض من صاحبها، وتؤكد على وجوب حصد الغلال من قبل المدين نفسه، ثم تسديد ما عليه من ديون، واذا لم يستطع المدين ان يؤدي دينه فضة فيمكن تعويضه حبوباً أو أي محصول تنتجه الأرض.

مما تقدم يتضح ان الدولة البابلية كانت حريصة جداً على ألا يقع المنتجون الصغار ضحية الاقطاعيين الكبار.

آجار البيوت والقروض:

غالباً ما تتحدث الوثائق والرسائل في العصر البابلي القديم عن ممتلكات الأفراد الشخصية فتقول: حقله وبستانه وبيته، ورأينا صدى ذلك في قوانين حمورابي التشريعية، ومن الطبيعي ان تتعرض مواد القوانين إلى

ايجـار البيوت مثلها في ذلك مثل الحقول والبساتين(انظر المواد من ٦٧ حتى ٧٨ ومعظمهـا للأسف ناقص فالـوثـائق من هذا العصر لا تعالج شؤ ون استئجار الأراضي فقــط بل نجـد عدداً كبيراً منها انصـرف الى بحث علاقـة ايجـار واستئجـار البيـوت مما يوحي بأن الغلبة من الناس كانت تقطن بيوتاً بالاجرة، وتعقـد الاتفـاقات بعقود سنوية تحدد فيها قيمة الايجار، وتتناسب هذه القيمة وفق مواصفـات وحجم ومـوقـع البيت، فالبيـوت الواقعة في أماكن متميزة في المـدينـة كانت أغلى بكثـير من التي تقـع على أطـرافهـا أوفي أماكن بعيدة، ويـدفـع الآجـار غالباً بعد انقضاء مدة العقد، ولكن لوحظ في حالات ليست عديـدة بأن المستأجـر كان يدفـع قسطـاً مقـدمـاً بعد توقيع العقد، وقد يكون القسـط نصف الأجـرة المتفق عليهـا، وتتضمن العقـود أحياناً شروطاً اضافية يجب على المستأجر أن يلتزم بها، مثل ترميم القبو إذا كان للبيت قبواً، وتبديل السقوف الخشبية الآيلة للسقوط، وتدعيم الجدران. . الخ، وأي ضرر يلحق بالبيت فالمستأجر ملزم باصلاحه، والأضرار التي كانت تلحق ببيوت مبنية من الطـوب والطـين كثـيرة جداً، وقد يحدث أحياناً أن البيت يتداعى بأكمله من جراء هطول أمطار غزيرة. واذا كان صاحب البيت المؤجر سيدة من سيدات معبـد الالـه شمش، أوأيـة كاهن أخـرى فينص العقـد عنـدئذ على شروط اضافية يتفق عليها وخاصة بمناسبة أعياد الاله، وإليك نموذجاً من هذه العقود:

« استأجـر نينشـوبـور- ناصـر بن نور أليشـز بيت ريتـوم كاهنـة معبد شامـاش لسنـة واحدة بأجرة قدرها ٣ شاقل فضة، وقد استلمت ٥, ١ شاقل فضـة عربـونـاً، وقـد انتقل الى البيت في اليوم الأول من شهر تير وم، وسوف يقدم بمناسبة أعياد الاله شاماش قطعة لحم وعشرة ليترات نبيذاً».

وبما ان الاخشاب قليلة ونادرة جداً في بلاد الرافدين فلا تعتبر الأقسام الخشبية في البيت من أصل البناء، فالخشب على عكس الطين واللبن يعتبر من المـواد النفيسـة والغـاليـة الثمن، حتى ان خشب اشجـار النخيل الطري

والضعيف لم يكن في متناول اليد، ويصعب الحصول عليه الا بشق الأنفس، ولذلك كانت الأخشاب المستخدمة في بناء البيوت تدون وتسجل منفردة عند اجراء عملية حصر الارث، اوعند تأجير البيت مثل الأبواب والنوافذ والأدراج المؤدية إلى سطح المنزل. وقد عثر على عقد بيع وشراء باب خشبي في مدينة ديلبات. وكان ثمن الباب شاقلاً واحداً من الفضة الممهورة بخاتم رسمي.

وكانت العادة ان يجلب المستأجرون أبوابهم معهم، ويأخذونها ثانية بعد انتهاء مدة عقد الايجار، وقد لاحظنا في منطقة غمر الفرات في سورية ان السكان اصطحبوا معهم ابواب ونوافذ منازلهم عند مغادرتهم لها قبل ان تغطيها مياه السد.

فإذا كانت الأخشاب في البيت ملك لصاحب البيت فيذكر ذلك في عقد الايجار. ولدينا وثيقة من عصر سمسو ايلونا تنوه بان المستأجر دفع شاقلاً واحداً من الفضة زيادة عن الآجار لأن الباب والدرج ملك لصاحب المنزل.

ولم يقتصر الآجار والاستئجار على البيوت السكنية فقط بل شمل أيضاً الدكاكين والورش، والمستودعات، وكانت العلاقات بين المستأجر والمؤجر موضوع خلاف في كثير من الحالات، وينظر بها في المحاكم، ولدينا وثائق كثيرة من عصر حمورابي تعالج مثل هذه الموضوعات، كما تتعرض قوانين حمورابي إلى مشكلة طالما تتكرر، وهي ان يجبر المالك المستأجر على اخلاء المنزل قبل انتهاء مدة العقد فيغرم صاحب البيت بقيمة الآجار الذي دفعه المستأجر فضة لأنه اجبره على اخلاء البيت قبل انتهاء مدة العقد».

ويفهم من هذا النص أنّ على صاحب البيت اعادة مبلغ الآجار إلى المستأجر كي يخلي له البيت، وهناك مواد اخرى تحظر بيع بيوت تتوجب على اصحابها التزامات تجاه القصر.

واذا حدث واشترى احدهم بيتاً من هذه البيوت فانه يخسر المبلغ الذي دفعه ثمناً له.

وهنا ينقطع النص للأسف. وهذا الانقطاع سببه الملك العيلامي الذي أمر بمسحه، ولم يتسنى له ان يعوضه بنص باسمه، وتعالج المواد التي تلي هذا الانقطاع موضوعاً لا يقل أهمية عما سبق، وهو موضوع القروض والديون.

تحدثنا سابقاً عن نظام القروض وانتشاره بشكل واسع منذ بداية العصر البابلي القديم، وتأثيره المخزي على المدينين بنسب متفاوتة، كما مرت معنا حالة المرابي بلمونمشة من لارسا الذي عرف كيف يستغل مواطنيه المدينين له أسوأ استغلال، وكانت تتم الأمور في منتهى البساطة حيث يقدم الشخص على طلب القرض سواء كان فضة أو مواداًلتسيير أعماله، ولم يكن هذا الأمر في حد ذاته سلبياً، ولم يترتب عليه نتائج اجتماعية وخيمة لأنه في الواقع جزء لا يتجزأ من نظام اقتصادي شاع في العصر البابلي القديم، كان الغرض منه حل الأزمات والضائقات المالية الآنية، اذ لم يكن طالبو القروض من الفئات الفقيرة المعدمة بل على العكس من ذلك كانوا من ذوي الشأن واصحاب المناصب الموسرين، ودليلنا على ذلك رسالة وجهها احد الموظفين الى حمورابي ضمنها شكواه: وهي انه أقرض «الوالي؟» سن ماجير (٣٠) كوراً من السمسم (حوالي ٩٠٠٠ ليتر) وحصل منه على وثيقة تثبت ذلك، وهو يطالبه باعادة القرض منذ ثلاث سنوات دون جدوى، اثر ذلك أمر حمورابي عامله سن ادينام بتقصي الحقائق فاذا كان لصاحب الشكوى حق فعلى سن - ماجير ان يعيد له أمواله مع الفوائد. وتتألف القروض في معظم الأحيان من مواد استهلاكية لا تستخدم للاستثمار الفعلي فالفئات الفقيرة في المجتمع كانت تقدم على مثل هذه القروض طمعاً في ان تعوّضها خلال مواسم ثرة قادمة، فاذا عجز المدين عن تسديد ما عليه نتيجة الجفاف او كوارث طبيعية، ولم يكن له موارد اخرى اضطر بشكل أو بآخر إلى بيع ذويه، أو نفسه فيسقط ومن معه تحت ربقة العبودية. ولا تقبل عادة الحبوب والثيران كرهائن كما نصت على ذلك قوانين حمورابي صراحة (انظر المادتين ١١٣ و ٢٤١) حتى لا

يصبح المواطن مهدداً في لقمة العيش.

وقد لعبت القروض وعلاقات الدائن بالمدين دوراً بارزاً في الحياة اليومية البابلية خلال حكم حمورابي وخلفائه، تشهد على ذلك كثرة الوثائق والعقود المكتشفة من هذا العصر بالاضافة إلى التشريعات والرسائل الملكية التي تعالج قضايا الديون الكثيرة وانعكاساتها على الدولة، اذ اصبحت من المشاكل المتفاقمة والتي تهدد امن الوطن، مما أجبر الملك سمسو ايلونا على الغاء كل عقود الدين للجنود العاديين بتشريع رسمي، وتبعه في ذلك أمّي ـ صدوقا، ولم يقصر حمورابي من جانبه في هذا المجال كما رأينا في بيانه السياسي المؤرخ في العام الثاني من حكمه.

وقد زعم فيه حرصه الشديد على خلق نظام عادل في المجتمع، واكد على ذلك في مسلته الشهيرة. ولم يكن حرص الحاكم على تخفيف عبء الديون عن المواطنين نابعاً من حبه لهم وعطفه عليهم كأب كبير بقدر ما كان يخشى على دعائم حكمه أن تتزعزع، فهم يشكلون الأساس المادي والمعنوي الذي تنهض على قوته أركان الدولة.

ونجد في قوانين حمورابي مواداً كثيرة تبحث في مشاكل القروض والمدينين، ورغم ذلك لا يمكن الزعم بأنها أحاطت بكل المشاكل اليومية التي يتعرض لها المواطن في علاقاته المعيشية، وانما اختارت الموضوعات الأكثر جدة وشيوعاً، والتي لا بد من وضع حد لها حتى لا تسوء الأمور اكثر مما هي عليه.

فموضوع الفوائد احتل حيزاً كبيراً من تفكير المشرع وأجبره على تحديد نسبة الفائدة القصوى التي لايسمح بتجاوزها، فحدد فائدة الفضة بنسبة ٢٠٪ والحبوب مثل السمسم ٣/١ ٣٣ (المادة ٨٩). ونرى نفس النسبة تتكرر في الوثائق والعقود ونحن نعتقد ان السبب ليس لأن هذه النسبة نصت عليها القوانين صراحة بقدر ما هي نتيجة عملية للواقع العملي المعاش يومياً والتي انعكست فيما بعد على شكل قوانين، وتختلف نسبة الفائدة من مكان لآخر، وحسب الظروف والطوارىء وتتراوح نسبة فائدة الفضة من ٥٪ الى

٢٠٪ وفـائـدة السمسم من ٢٠٪ الى ٣/١ ٣٣ ولكن قد تصـل نسبـة الفائدة لقـروض السمسم بشكـل استثنـائي حتى ٤٠٪، وقـد لا يحدد العقـد نسبـة الفـائـدة اطلاقاً ويكتفي بجملة «كما هو متعارف عليه محلياً» أو كنسبة الفائدة التي يتقاضاها المعبد وغالباً ما يكون معبد شاماش في زيبار هو المقصود.

ومـوضـوع القـروض في معظم الأوقـات هو الحبوب أو الفضة، ولكن يمكن ان يشمـل أيضاً مواداً عينية أخرى مثل الصوف والسمسم والتمور ومواد البناء مثل (اللبن) ونادراً ما يذكر الذهب، ويقوم على منح القروض أفراد من عامة الشعب او موظفو القصر او المعبد، وتسترد **وفق ما اتفق عليه في العقد** اما مواد عينيـة أو فضـة، ويمكن أن تستبدل **الفضة بحبوب حسب المادة ٩٠ من** قانـون حمورابي «اذا ترتب على شخص فائـدة **ولم يكن لديه فضة بل حبوباً،** فعلى التـاجـر ان يقبلها منه حبوبا وفق التشريعات الملكية، وهي ستون ليتراً لكل كور (٣٠٠ ليتراً)».

وتحـذر المـادة (٩١) من تجاوز نسبـة الفـائدة المحددة بالقوانين، وذلك بفقدان المرابي لقرضه الذي منحه للمدين كاملاً، الا ان التطبيق العملي كان مختلفـاً كليـاً عما نصت عليـه القوانين وذلك بسبب الغش والخداع والتلاعب بالأوزان لاسيما انه لم يكن في بلاد بابل وحدة أوزان أو قياسات موحدة، ونرى المادة (٩٤) تشير إلى أسلوب الغش هذا: «اذا أعطى تاجر قرضاً على شكل حبوب أو فضة فوزن الفضة بالوزن الحجري الصغير، وكال الحبوب بالمكيال الصغير ثم استرد قرضه فيما بعد، الفضة بالوزن الحجري الكبير، والحبوب بالمكيال الكبير، فان هذا التاجر يفقد حقه باسترداد قرضه»، مما تقدم يتضح ان المشـرع كان حريصـاً على منع الغش والتلاعب بالأوزان لصالح المدين، ان هذه المـواد تسمّي الشخص الـذي يقـوم على منـح القروض تاجراً، وترد هذه التسمية في مصادر اخرى، ونرى ان هذه التسمية لم تكن عبثاً او اعتباطاً بل هي مطـابقـة للواقـع، فالتجـار هم الوحيدون بين فئـات الشعب الـذين يملكـون سيـولة نقدية ورأسمالاً جاهزاً للتسليف، ويعتقد ان قوانين **حمورابي**

استخدمت هذه التسمية بمعنى اشمل واوسع وكانت ترى في عملية منح السلف عملاً تجارياً محضاً فخصصت لذلك عدداً من المواد.

التجار وصاحبات الحانات:

في معرض حديثنا عن التجار كنا قد نوهنا إلى ان التاجر لم يقم بنفسه بأعباء السفر، وانما كان يوكل أعماله إلى وسطاء أو مساعدين تسميهم النصوص البابلية حاملي الخرج (شمللوم). فكان هؤلاء يحصلون على رؤوس الأموال أو البضائع على شكل قروض ويتجشمون مخاطر السفر وهي كثيرة الحدوث، فاذا استطاعوا ان يحققوا ربحاً، فعليهم ان يدونوا الربح بنسبة رأس المال، ثم تحسب لهم أيام السفر، وبعد ذلك يعطوا الربح للتاجر (المادة ١٠٠).

واذا كان فهمنا للنص صحيحاً كما هو مدون على المسلة فان الوسيط ملزم بدفع الربح إلى التاجر بعد ان يقتطع قيمة الفوائد. أما «اذا لم يحقق «الوسيط» ربحاً في المكان الذي سافر اليه فعلى الوسيط (شمللوم) ان يدفع إلى التاجر «الفضة» التي اخذها منه مضاعفة». المادة ١٠١.

فهذه المادة تشكك في أمانة الوسيط، فهو اما ان يكون قد اختلس الربح او انه عجز عن القيام بأعباء المهمة. وفي كلا الحالتين عليه ان يعوض المبلغ مضاعفاً وهكذا يكون التاجر قد حقق الربح الأكيد مئة بالمئة. اما اذا تعرض الوسيط لحادث سطو، وفقد كل ما لديه من أموال فعليه ان يقسم على ذلك امام الله، عندها تسقط عنه تهمة الاختلاس (المادة ١٠٣).

واذا استلم الوسيط من التاجر حبوباً أو صوفاً أو زيتاً، أو غير ذلك بغرض التجارة، وتمكن من تصريف هذه المواد بنجاح فعليه ان يحسب القيمة بالفضة، وعلى التاجر ان يعطيه وصلاً مختوماً اشعاراً بالاستلام، فإذا فقد الوسيط وصل الاستلام فهذا ذنبه، ويتحمل تبعة اهماله (المادتان ١٠٤ و

١٠٥).

واذا انكر الوسيط (حامل الخرج) استلام المبلغ من التاجر، وتمكن الأخير من اثبات حقه بواسطة القسم أمام الله وبالشهود، فعلى الوسيط ان يعوض التاجر المبلغ مضاعفاً ثلاث مرات (المادة ١٠٦).

تفترض هذه المادة على ما يبدو ان الوسيط قد استغل رأسمال التاجر لصالحه الخاص. لذا كان الجزاء قاسياً. غير ان جزاء التاجر ليس أقل حدة بل اشد واقسى عندما يدعي ان الوسيط لم يرد له ماله، ولم يسو الحسابات معه، ولا يستطيع ان يثبت ذلك فان التاجر يغرم ستة أضعاف المبلغ (المادة ١٠٧). فعقوبته ضعف عقوبة الوسيط.

ولكننا لم نعثر في نص من النصوص على ما يشير إلى أجر الوسيط، بل ما ورد ذكره يقتصر على التنويه بأجريومي ما عدا وثيقة واحدة من عصر - أمّي صدوقا - تبحث في تشغيل احد الوسطاء وعن الأجر الذي سوف يتقاضاه بالفضة وتسليمه سلفة.

ويبدو ان مشرعي قوانين حمورابي وجدوا صلة ما تربط بين التجار وصاحبات الحانات حتى أتبعوا المواد التي تبحث في شؤون التجارة والتجار بمواد تعالج قضايا المشروبات الروحية. فالتعامل بها هو ضرب من ضروب التجارة ايضاً وان كان لا يستوجب تكبد وعثاء السفر، والانتقال من مدينة إلى اخرى.

ومما لا شك فيه ان صاحبة الحانة قد لعبت دوراً متميزاً في الحياة اليومية البابلية. شأنها في ذلك شأن زملائها من الرجال، وقد انعكس ذلك على صفحات الآداب البابلية التي تتحدث بطيبة خاطر عن مشروب البيرة المحبب .وصناعة البيرة معروفة في بلاد ما بين النهرين منذ القديم ولقت رواجاً مشهوداً، واقبالاً على تناولها حتى ان المعبد والقصر خصصا حصصاً تموينية للعاملين لديهما. الا ان هذا لا يعني بحال من الأحوال ان صاحبة الحانة كانت تتمتع بسمعة حسنة، على الأقل في نظر العامة والقانون. زد على

ذلك ان الحانة والماخور كانتا تنعمان بسقف واحد يجمعهما. كما ان تصنيف صاحبة الحانة لا يعلو تصنيف العاهرات في شيء، ولا نظن ان المشرع غالى كثيراً في تقييمه.

وقد حددت قوانين حمورابي عقوبات صارمة ضد اللواتي يغششن ويتلاعبن بأسعار البيرة حيث تقول المادة (١٠٨) بالحرف الواحد ما يلي:

«اذا رفضت صاحبة الحانة ان تتقاضى حبوباً ثمناً للبيرة، وارتضت فضة بثقل وزن الحجر الكبير، ثم قللت كمية البيرة التي تعادل كمية الحبوب المحددة، واستطاع المدعي ان يثبت ذلك فان هذه المرأة تلقى في الماء».

فعقوبة صاحبة الحانة الغشاشة هي الاعدام غرقاً، ويبدو ان مهنة بيع الخمر كان مقتصراً على النساء فقط حيث لا تتحدث النصوص هنا اوفي مواضع اخرى عن رجال امتهنوا هذه الصنعة.

واصرار صاحبة الحانة على بيع المشروبات بالعملة الصعبة (الفضة) له ما يبرره، وقد أتينا سابقاً على الاسباب التي تجعل الفضة عملة مرغوباً فيها. اذ انها سهلة التداول وتحافظ على قيمتها، غير ان المنتجين الصغار ما كان بمقدورهم ان يدفعوا دائماً الفضة نقداً، وكان الشعير وسيلة تعامل تجاري معترف به، وهويشكل على كل حال المادة الأساس في تحضير البيرة، فالهدف من المادة ١٠٨ ليس اصرار صاحبة الحانة على التعامل بالفضة، وانما تلاعبها بالوزن على حساب التسعيرة الرسمية.

ولم يكن امتهان بيع المشروبات الروحية بالأمر السهل فقد يرافق ذلك اخطار تودي بصاحبة الحانة إلى الموت. اذ نصت المادة ١٠٩ على ما يلي:

«اذا تلاقى مجرمون في بيت صاحبة الحانة ولم تقبض عليهم وتسلمهم إلى القصر، فصاحبة الحانة تعدم».

ويصعب علينا أن نتصور ان امرأة كان بمقدورها ان تقبض على عصابة من المجرمين وتسلمهم إلى القصر، وربما كان المقصود ـ وهو المنطقي في هذه الحالة ـ اخبار رجال الشرطة الذين كان دأبهم الحفاظ على أمن

واستقرار الحياة العامة وعدم الاخلال بالنظام القائم.

وتحظر المادة ١١٠ على الكاهنات دخول الحانات وشرب البيرة فهذا المكان لا يتناسب ومنصبهن الديني اذ لا يجوز ان تجتمعن والعاهرات تحت سقف واحد، ورغم ان الكاهنات اللواتي يقمن في دير المعبد بشكل دائم ويتعاطين الأعمال التجارية لا يسمح لهن أن تطأ اقادمهن عتبةالحانة .وقد كلف بواب الدير بمراقبتهن حتى لا تزل أقدامهن خارج حرم الدير.

وتحدد المادة (١١١) اسعار البيرة في الحانة، ويمكن لمحتسي البيرة ان يشرب ما طاب له على ان يسدد قيمتها في مواسم الحصاد، وكما ذكرنا يدفع ثمن البيرة حبوباً وليس فضة وتستغل الحبوب ثانية (مثل الشعير) في صناعة البيرة. اما اسعار البيرة فقد حددتها احدى وثائق التسعيرة بما يلي: كل ١٠ ليترات بيرة قيمتها عشرة غران فضة. اي ان كل ليتر بيرة يكلف غراناً واحداً من الفضة اي حوالي (٤٤) غراماً من الفضة أو ما يعادل هذه القيمة من الشعير.

النتائج المترتبة على الديون:

عالجت قوانين حمورابي موضوعات الايجار والاستئجار المتعلقة بالحقول والبساتين والبيوت. كما بحثت شؤون القروض والوسطاء، وصاحبات الحانات، واستطعنا من خلال ذلك ان نكشف الأسباب التي قد تؤدي بالمقترض او المستأجر الى ان يقع في حمأة الديون، وما يترتب عليها من نتائج وخيمة على الفرد والأسرة. وتتابع مواد اخرى من قوانين حمورابي الحديث عن هذه النتائج، وبين الفينة والأخرى تتناول موضوع اختلاس البضائع النفيسة من قبل الوسطاء اذ تقول المادة «١١٢» ما يلي: «اذا كان رجل على سفر وسلّم امواله إلى رجل آخر من فضة وذهب وأحجار كريمة وماشابه ذلك من أموال منقولة، واحتفظ هذا الرجل بالأموال لنفسه ولم يسلمها لصاحبها

عند الطلب ولم يظهر في المكان المتفق عليه، واخفاها عنه فعلى مالك الأموال المنقولة ان يثبت ذلك، واذا استطاع اثباته فعلى الرجل الذي احتفظ بالأمانة ان يعيدها له مضاعفة خمس مرات».

فالرجل الذي احتفظ بالأموال المودعة لديه سكت عنها، ولم يعدها الى صاحبها كما هو متفق عليه اي انه اساء الأمانة، ولا تعتبر «المادة ١١٢» الرجل سارقاً لأنه حصل على الأموال المنقولة بعلم صاحبها ولذلك كانت العقوبة مخففة نسبياً.

وعندما يعجز المدين عن سداد ما عليه من ديون يجد نفسه مضطراً لأن يرهن نفسه أو أفراد عائلته، ولكن لا يحق للدائن بأي شكل من الأشكال ان يستولي على مخزون الحبوب الاحتياطي للمدين دون معرفته. لأن ذلك يعني محاربته في لقمة عيشه (المادة ١١٣). واذا فعل الدائن ذلك فلا يفقد المخزون الذي استجره لصالحه فقط، بل كل ما له في ذمة المدين سواء كان فضة أو حبوباً.

واذا اخذ رجل شخصاً رهينة ظلماً وعدواناً فان على هذا الرجل ان يدفع ١/٣ مينة فضة أي ما يعادل (٢٠) شاقلاً وهو ثمن العبد في الأوقات العادية، واذا توفيت الرهينة في بيت الدائن وكان الموت طبيعياً فان الدائن لا يتحمل مسؤولية هذا الموت.

تقول المادة ١١٥ ما يلي: «اذا كان لرجل دين على شخص حبوباً أو فضة فأودع هذا الشخص رجلاً رهينة في بيت الدائن ولاقت الرهينة حتفها فلا يحق للمدين ان يرفع دعوى ضد الدائن» ويبدو الأمر مختلفاً في المادة ١١٦ عندما تموت الرهينة نتيجة الضرب اذ تقول: «اذا ماتت الرهينة في بيت الدائن نتيجة الضرب وسوء المعاملة، واستطاع سيد الرهينة ان يثبت ذلك على الدائن، فاذا كانت الرهينة ابن رجل حر يعدم ابن الدائن، اما اذا كانت الرهينة رقيقاً فعلى الدائن ان يدفع ١/٣ مينة من الفضة للمدين ويفقد حقه باسترداد مبلغ القرض».

فالمعـاملة بالمثـل تطبق على الأشخاص من طبقة واحدة كما هي الحال عند العقاب بقتل ابن الدائن اذا تم قتل ابن المدين. اما في حالة قتل الرقيق فان العقـاب يكـون بدفـع الغـرامة التي تعادل ثمن العبد في الأوقات العادية وهي ٢٠ شاقلاً من الفضة أي حوالي ١٦٠ غراماً.

وحتى يتمكن الدائن من ان يؤمن حقه باسترداد القروض التي منحها لأشخـاص وعجـزوا عن تسـديدها مع الفوائد المترتبة عليها. كان يلجأ إلى اخـذ رهـائن من المـدين، وبـذا تتـوفر لديه قوى عاملة رخيصة جداً ولكن لا تعتـبر هذه الـرهائن عبيداً، بل تعامل معاملة الأحرار، اللهم الا اذا كانوا في الأصل أرقاء، وتؤكد المادة ١١٧ التي طالما استشهدنا بها على هذا التمييز في المعاملة، فعندما يضطر المدين أن يرهن زوجته او ابنه او ابنته فلا يحق للدائن ان يحتفـظ بهم اكثـر من ثلاث سنـوات وفي السنة الرابعة يصبحون احراراً الا اذا تمكن الـدائن بطـريقـة او بأخـرى من الاحتفـاظ بهم مدة أطـول، ولكن المشرع حمورابي اخلص النية صادقاً في ألا يشتت شمل العائلة لتفرات طويلة لأن ذلك سوف ينعكس سلباً على معيشة العائلة، وبرأي حمورابي ان ثلاث سنـوات من الخـدمـة تكفي لتعـويض الـدائن. امـا في حالة الأرقاء فالوضع مختلف تماماً، فإذا وضعهم صاحبهم تحت تصرف الدائن لسداد ديونه، وقام الـدائن ببيعهم فلا يحق لصـاحبهم مطـالبة الدائن بهم (المادة ١١٨)، فالمادة (١١٧) لا تنطبق عليهم. الا في حالة ان الأمة انجبت طفلاً لصاحبها فيحق عندئذ لصاحبها استردادها بعد ان يوفي ثمنها من الفضة (المادة ١١٩).

اذن يتضـح من هذه المـواد وغـيرهـا من النصـوص المعـاصرة ان لرب العـائلة كل الحق في ان يتصـرف بافـراد عائلتـه اذا اصابته النوائب، فهو رب العـائلة وسيـدهـا، ولا يحق لأحـد من افراد العائلة ان يخرج عن طوعه، فاذا تراكمت عليه الديون وأثقلت كاهله القروض فزوجته تتحمل معه قسطاً من المسؤوليـة، اللهم الا اذا نص عقـد النكاح بعدم مسؤولية الزوجة عن ديون زوجها قبل الدخول بها والعكس ايضاً صحيح بالنسبة للزوج اذ نصت المادة

١٥١ على ما يلي :

«اذا عقدت المرأة القاطنة في بيت زوجها اتفاقاً رسمياً مع زوجها بألا يطالها الدائنون ، فلا يحق للدائنين الذين لهم ديون في ذمة زوجها قبل عقد الزواج بأخذها كما لا يحق للدائنين ان يأخذوا الرجل الذي لهم ديون في ذمة زوجته قبل الزواج بها» .

ومن مراجعة النصوص والوثائق من عصر حمورابي وخلفائه المباشرين نجد تراجعاً ملموساً في بيع المدين نفسه أو ابنه عما كان عليه في عصور اقدم وكان يحدث هذا في أسوأ الظروف الصعبة .

وتعالج المواد (من ١٢٠ حتى ١٢٦) شؤون تخزين الحبوب وايداع الأمانات مثل المجوهرات أو النفائس عند أناس آخرين ، فاذا كان صاحب الغلال لا يملك مستودعاً وليس لديه مالاً كافياً ليستأجر واحداً فبامكانه ان يضع محصوله بالأمانة لدى شخص آخر، ويحدث احياناً ان ينكر صاحب المستودع الأمانة ، فاذا استطاع صاحب المخزون ان يثبت ذلك فانه يسترد امانته مضاعفة ، وقد حددت القوانين اجرة مستودع الحبوب سنوياً بخمس ليترات من الشعير عن كل كور، وهذا يعني ان الايجار يتناسب طرداً مع كمية الغلال المودعة .

ولتجنب وقع مشاكل تتعلق بالأمانات القيمة مثل الذهب والفضة والحلي كان يتوجب على الوادع والمودع عنده ان يوقعا عقداً بذلك امام شهود، واذا لم يوقع مثل هذا العقد فلا يحق للوادع ان يرفع قضية ضد المودع . أما بالنسبة للشعير فالأمر مختلف ويكتفي القاضي بسماع القسم الالهي ليثبت حق المدعي ، وعلى المدعى عليه ان يعوض الشعير مضاعفاً يقول نص المادة ١٢٥ ما يلي :

«اذا اودع رجل شيئاً من أمواله عند شخص آخر ووضع هذا الشخص الأشياء إلى جانب أمواله ثم فقدت أمواله مع أموال صاحب البيت نتيجة فتحة في الجدار (نتيجة سرقة) أو تسلق (سطو) فعلى صاحب البيت المهمل

ان يعــوض كل الأمـــوال التي أودعت عنـــده وسـرقت لصـاحبهـا، ويمكن لصاحب البيت أن يفتش عن امواله المفقودة ويسترد ما سرق منها» .

وتنص المـادة ١٢٦ على عقـوبة الغرامة المضاعفة لكل من يدعي كذباً بسرقة أمواله أمام السلطات المحلية .

ونستخلص مما تقدم ان المشرع كان حريصاً على حفظ الأمانات كما لو انها مودعة في مصرف من مصارف الادخار.

وتشير بعض النصوص إلى امكانية قرض الأموال المودعة بشرط موافقة صاحبهـا، اذ نقـرأ في نص يعـود إلى السنـة الخـامسـة والثـلاثـين من حكم حمورابي ما يلي :

«استقـرض ادين ـ دجن بن مار إريستيم (٢ / ١ ٤) شاقـلاً من الفضة من الأمـوال المـودعـة عنـد شومـا ـ شامـاش، على ان يردهـا عنـدما يطلبها صاحبها وذلك امام الالهين سن وشاماش (كشاهدين) » .

وهـذا يعني ان يكـون المبلغ المـودع جاهـزاً عنـد الطلب، وخلال مدة الايداع يحق للمودع عنده أن يستثمر المبلغ .

الزواج والأسرة :

من الملفت للنظر حقاً ان كثيراً من مواد القوانين تعالج شؤوناً كانت في العصر البابلي القديم على جانب كبير من الأهمية، وخاصة تلك التي تبحث في شؤون الأسـرة، وكـل ما ينجم عنهـا من مشـاكـل عائلية مرتبطة بالأرث، فالأسـرة أصبحت تشكـل وحـدة اجتـماعيـة اقتصادية، نهضت على أنقاض المجتمع المشاعي، وتبلورت بشكل يتناسب وطبيعة الظروف المعيشية المتغيرة باستمـرار، وبقـدر ما تسمـح به الجماعات البشرية الصغيرة الأخرى، حيث استطاعـت الوقوف على قدميها لتأمين موارد رزقها دون الاعتماد على العشيرة والقبيلة ومجتمع القرية . اذ ان بوادر تفكك الروابط المشاعية التي كانت سائدة

في المجتمع البدائي الأول اخذت تطفو على السطح، وتطيح بالعلاقات الانتاجية القديمة، فمجالس القرى التي كانت تشرف وتنظم الملكيات الجماعية، وعمليات الانتاج المشترك بدأت تكسب ملامح جديدة ووجهاً مغايراً، ولم تعد اكثر من كونها اداة تنفيذية، ولم يعد للعشائر والعائلات الكبيرة ذلك الدور الذي لعبته في السابق كمؤسسة ضمان اجتماعية تكفل الفرد ضد الفاقة والعوز، كما تشهد على ذلك الرسائل والوثائق العديدة من العصر البابلي القديم، فقد حلت العلاقات الفردية الانتاجية محل العمل الجماعي المشترك.

واصبحت الأسرة النواة الأساسية في المجتمع البابلي، وكان قوامها الزوج والزوجة ووالدي الزوج أيضاً، يضاف إلى ذلك الحريم والأولاد والأرقاء، وقد ساعد العصر البابلي بشكل أو بآخر على بروز شخصية الأسرة واستقلاليتها اقتصادياً واجتماعياً، ونتج عن ذلك مشاكل لا حصر لها تتعلق بقضايا الملكية، وشؤون الميراث وغير ذلك، ودأبت المحاكم منذ ذلك الحين على النظر في قضايا المواطنين التي اصبحت شغلها الشاغل.

ويجب ألّا يغرب عن البال ان وضع الأسرة في ظل النظام الجديد اصبح اكثر تعرضاً لمزالق الانهيار والصعوبات والأزمات الاقتصادية الناجمة عن استغلال المرابين وجشعهم الفاحش، وكانت الدولة تتدخل دائماً كلما رأت ان وضع الأسرة المزري ينعكس سلباً على نظام الحكم، فسنت التشريعات والقوانين الملائمة لحماية أفراد العائلة الصغيرة، وان كنا لا ننكر وضع الرجل المميز في القوانين على حساب المرأة في بعض الجوانب إلا ان الوثائق الحقوقية الأخرى تشير الى مساواتها معه في جوانب اخرى في العصر البابلي القديم، اذ كان بمقدور المرأة ان تزاول اعمال البيع والشراء والمبادلة، ومنح القروض والهبات، وتأجير واستئجار الأراضي والبيوت، كما تظهر في المحاكم كمدعية وشاهدة، وقد راعت المادة ١٢٧ سمعتها من ان تلوكها ألسنة السوء فنصت على ما يلي:

«اذا اشــار رجــل باصبعــه (متهماً المرأة بسلوكها) الى كاهنة من المراتب العليــا، أو إلى سيــدة متــزوجة ولم يستطع اثبات ذلك، فعلى هذا الرجل ان يظهر أمام القضاة (في المحكمة) ويحلق جانبي رأسه. وتؤكد المواد التالية على ضرورة عقد النكاح بصك أصولي رسمي موثق (اذا اخذ رجل امرأة حليلة له ولم يثبت ذلك بعقد نكاح فان هذا الزواج يعتبر لاغياً «المادة ١٢٨») .

وقد لعبت القضايا المالية دورها في سن مثل هذه المواد التشريعية. وقد وصلت الى أيـدينـا من العصـر البـابـلي القديم عقود زواج كثيرة تعالج أيضاً قضـايـا الطلاق كما ان قوانين حمورابي اتت على ذكر قضايا الخيانة الزوجية، وعالجتها بالتفصيل في المواد المصنفة من الرقم ١٢٩ إلى الرقم ١٣٦، وتفرض هذه المـواد على المـرأة صيـانـة شرف زوجها وعرضه في حين تترك الحبل على الغـارب بالنسبـة للرجـل، واذا حدث وضبطت المـرأة متلبسة بالخيانة الزوجية فانهـا ترمى مع عشيقهـا مكبلين في ميـاه النهر، واذا عفى الزوج المخدوع عن زوجته فيحق للملك عندئذ ان يعفي عن احد مواطنيه وهو في هذه الحالة العشيق.

ويقتـل الـرجـل اذا ضبـط متلبسـاً بجـريمـة اغتصاب عذراء في بيت اهلها، واذا اتهم رجل زوجته بالخيانة ظلماً دون ان يثبت ذلك فيحق للزوجة مقـاضـاتـه في المحكمـة، وتقسم عنـدئـذ بالآلهـة على براءتها فتبرأ المحكمة ساحتها، واذا اتهمت الزوجة بشرفها فيحق لها ان تدافع عن سمعتها وذلك بخضـوعهـا لحكم الـه النهر، وهذه مجازفة لا تحمد عقباها قد تودي بحياتها، وتـرد في هذه المـواد التي تعـالج قضايا الخيانة الزوجية جملة: «اكراماً لزوجها» تلقي بنفسها إلى النهر ليحكم الاله بطهارتها وعفتها. ونظمت القوانين زواج المطلقات في كثير من موادها حيث ان بقاء الجنود أوقات طويلة خارج بيوتهم كان يهدد أفـراد العـائلة في معيشتهم، فان كان بمقـدور الـزوجـة ان ترعى مصالح ابنائها بالموارد التي خلفها الزوج في بيته فلا يحق لها ان تتزوج من رجل آخر تحت طائلة عقوبة الاعدام غرقاً، اما اذا لم يترك الزوج في بيت الزوجية

شيئاً يسد عوز اسرته فيحق للزوجة حينئذ ان تشد الرحال إلى زوج آخر، واذا حدث وآب الزوج الأول الى بيته بعد انقضاء فترة أسره فعلى الزوجة ان تعود اليه دونما تردد، واذا كانت قد خلفت أولاداً من الثاني فيحتفظ بهم الزوج الذي أنجبهم في بيته، اما اذا غادر الزوج وطنه مختاراً لأسباب سياسية، وترك زوجته فيحق لها ان تختار زوجاً آخر، وهي غير ملزمة بالعودة اليه فيما لو عاد ثانية إلى وطنه، وهناك وسيلة اخرى تمكن الزوجة من فك رباط الزوجية وذلك اذا اهمل الزوج رعايتها رغم انها لا تشكو من عيب جسمي او خلقي يقول نص المادة ١٤٢ ما يلي: «اذا ربأت المرأة بنفسها عن زوجها وقالت له: «لاتلمسني!» فعلى الجهات المعنية في المنطقة ان تحقق في الموضوع، فإذا كانت تتصرف تصرف المرأة المهذبة بلا حدود، وثبت ان زوجها لا يقيم في البيت، ويسيء معاشرتها، ويذلها فان هذه المرأة بريئة ويحق لها ان تأخذ مهرها وتذهب الى بيت أبيها».

اما اذا تصرفت هذه المرأة على هواها واساءت إلى زوجها بهذا التصرف فعقوبة هذه الزوجة الموت غرقاً. وعلى الرغم من ان الزوجة لها الحق في طلب الطلاق وفق ظروف وشروط معينة الا ان القانون بشكل عام كان يقف كلياً إلى جانب الرجل، فبامكانه ان ينفصل عن زوجته بكل سهولة، ومتى شاء، أما اذا اخذت الزوجة زمام المبادرة، ونقلت عفش بيتها فللزوج كامل الحق في ان يطلقها، ولكن دون أي تعويض، واذا رغب بالاحتفاظ بها فله الحق في ان يتزوج امرأة اخرى بينما تعيش الأولى في بيته مثل الأمة.

والجدير بالاهتمام ان القوانين راعت حقوق المرأة المطلقة مادياً وخاصة اذا تمّ الانفصال بناء على رغبة الرجل، ففي هذه الحالة ينبغي على الرجل ان يعطي مطلقته مهرها المتفق عليه في العقد، واذا لم يتوفر لديه المبلغ فيعوضها بمينه من الفضة، واذا كان للزوجة أولاداً، اوكانت كاهنة معبد فيترتب على الزوج منحها حقلاً وبستاناً حتى تتمكن من تربية أطفالها.

وغالباً ما تدون عقود الزواج واردات الزوج والمبالغ المترتبة على طرفي العقد في حالة حدوث الطلاق، وقد وصل إلى أيدينا نص عقد نكاح لأحد الكهنة المدون في السنة الثالثة عشرة من حكم سمسو ايلونا، يقول النص بالحرف الواحد: «تزوج انليل ـ إزّو كاهن الاله انليل بن (لوكال ـ أزيدا؛ ابنة نينورتا ـ منسوم المسماة أما ـ سوكّال، وجلبت أما ـ سوكّال معها (١٩) شاقلاً من الفضة وأعطتها لزوجها إنليل ـ إزّو واذا حدث يوماً وقال إنليل ـ إزّو إلى أما ـ سوكّال: لستِ زوجتي بعد الآن! فعليه ان يعيد اليها المبلغ بالاضافة إلى ٢ / ١ مينة من الفضة وهو (٣٠ شاقلاً) كتعويض عن الطلاق، واذا حدث العكس وقالت أما ـ سوكّال لزوجها انليل ـ ازّو: لست زوجي بعد الآن، فتخسر مبلغها الأصلي بالاضافة إلى ٢ / ١ مينة فضة. وقد اقسم الاثنان على اتفاقهما أمام الملك».

يلي ذلك توقيع عشرة شهود، من بينهم امرأتان واسم الكاتب، والسجل القانوني، ثم يأتي تأريخ العقد.

نرى شروط العقد المتفق عليها بين الزوجين معقولة ومقبولة بالنسبة للزوجة فما على الزوجة في حالة حدوث الطلاق سوى أن تفقد مبلغاً من المال وتصبح بعدها حرة، ولكن هناك عقود اخرى تفرض على المرأة عقوبات صارمة وشديدة فيما لو تجرأت وأعلنت انفصالها عن زوجها وتنص هذه العقود في بنودها على عقوبة العبودية، أو الاعدام غرقاً، اورمي الزوجة النافرة من قمة برج، وفي هذا السياق يقول النص التعليمي الذي أتينا على ذكره ما يلي: اذا كرهت المرأة زوجها وقالت له «لست زوجي» فترمى هذه المرأة في النهر، واذا قال الرجل لزوجته (لست زوجتي) فعليه أن يدفع لها ٢/١ مينة فضة.

ولم يكن بمقدور الزوج ان يوّرث زوجته الا بموجب وصية رسمية مصدقة، ويتضمن الميراث عادة حقولاً وبساتين وبيوتاً وأملاكاً منقولة، ولا يحق للأولاد ان ينازعوا أمهم في هذا الميراث، وتورث الأم غالبا الولد المحبب

والمقرب اليها، كما جاء في المادة ١٥٠ من قانون حمورابي .

وعلينا ألّا نفهم كلمة وصية بالمعنى المتعارف عليه اليوم، اذ كان الارث ينتقل بشكل طبيعي إلى الأبناء الذكور بعد وفاة الأب، أما الاستثناءات المثبتة في قوانين حمورابي فتخرج عن القاعدة، فيما لو استطاعت ان تفرض نفسها على الأعراف والتقاليد السائدة.

وتنص المواد المنصفة في قوانين حمورابي من الرقم ١٥٣ الى الرقم ١٥٨ على جملة احتمالات لعقوبة القاتل، والعلاقات الجنسية المحرمة بين الأب وابنته، والحمو وكنته، والأم وابنها المتبنى، ومن هذه العقوبات النفي والاعدام غرقاً أو حرقاً، أو الموت على الخازوق، أو غرامات مالية ايضاً.

وتعالج القوانين شؤون الخطوبة والعلاقات المادية التي تربط بين الخطيبين، ونحن لا نشك اطلاقاً في ان السبب في وضع مثل هذه المواد التشريعية هو سبب مادي محض، وان الخلافات هي خلافات مادية، فالزواج لا يتم الا اذا دفع العريس اووالده مهراً إلى والد العروس، واذا رغب العريس ان يرجع عن خطبته فعليه ان يتنازل عن المهر المدون في العقد وعن كل الهدايا التي قدمها لعروسه خلال فترة الخطوبة، واذا رغب والد العروس بفك الخطوبة فعليه ان يعيد كل ما حصل عليه مضاعفاً

وعلينا ألّا نفهم المهر خطأ ونعتبره ثمناً للمرأة وان كان لا يخلو الأمر احياناً من صفقات تجارية هامة، فالمرأة التي تنتقل إلى بيت زوجها تكلفه أعباء مالية طائلة، والهدية التي تجلبها معها من بيت والدها، والتي تنتقل حكماً إلى أولادها بعد موتها تستغلها في حياتها لتأمين متطلبات المعيشة اليومية وكان بمقدور الزوج في بعض الأحيان ان يخصص لها أموالاً تستفيد منها، لكن بعد رحيله النهائي. اي لا يمكن لها ان تنتفع منها وهو على قيد الحياة.

وقد شغلت قضايا الارث والميراث المشرعين في العصر البابلي القديم مما أجبرهم على تخصيص بعض المواد حول هذا الموضوع، فالأب لا يستطيع ان يحرم ابنه البكر حقه في الميراث الا اذا استطاع ان يثبت أمام القضاء ان

الابن عصاه مرّتين عصياناً فاجراً (المادتان ١٦٨ و ١٦٩).

أمـا أبنـاء الأمـة فلا يعترف بهم كأبناء شرعيين للأب. وهو مخير في ان يورّثهم، أو يحرمهم الميراث، وعلى كل حال يصبحـون طلقاء مع امهم بعد وفاة منجبهم اذ تنص المادة ١٧١ صراحة على توريث المرأة الأولى (الشرعية) وابنائها:

«تحتفـظ المـرأة الأولى (التشـرعية) بهدية زواجها وببائنتها التي حصلت عليها من زوجها ودونت على وثيقة رسمية، وتبقى في بيت زوجها طيلة حياتها معه وتعيش على هذه الأموال بشرط ألا تبيعها مقابل فضة، وبعد موتها يرثها أولادها».

وبشكـل عام نستخلص من الـوثـائق العـديـدة ومـواد القوانين صورة معقـدة عن العـلاقـات العائلية، وقد حرص حمورابي في تشريعاته على ابراز دور العائلة في المجتمع البابلي، وبذل قصارى جهده في الحفاظ على ترابطها واستمـراريتهـا، فالبنـات اللواتي يحصلن على بائنـات من آبـائهن عنـد زواجهن، يكن في الـواقـع قد حصلن على نصيبهن من المـيراث مقدماً. أما البنـات اللواتي ينـذرن انفسهن للمعبـد ولا يحصلن على البائنة من والدهن فانهن يقاسمن أخوتهن الذكور في الميراث، وكان لكاهنات الاله مردوخ منزلة خاصة في تشريعات الملك حمورابي اذ تقول المادة ١٨٢ ما يلي:

«اذا لم يعط والد احدى كاهنات معبد الاله مردوك في بابل ابنته بائنة ولم يوص لها بشيء بمـوجب وثيقـة رسميـة فان هذه الابنـة ترث مع اخوتها ثلث ميراث الوالد عندما يلاقي الأب مصيره المحتوم، ولا يترتب عليها التزامات خدمية، وبامكانها ان تورث من تشاء»، وهذا يعني ان حصة ميراث الكاهنة لا يعـود بعـد وفـاتهـا إلى اهلهـا، واعفـاؤ ها من التزامات الخدمة يشير بكل وضـوح لأي غرض وضـع هذا التشـريـع، فالمقصـود هو كل أولئـك الـذين يعملون في الخدمة لصالح الملك.

التبني وواجبات الابن :

ما دمنا بصدد الحديث عن الإرث والورثة والمحاولات الجادة التي بذلها حمورابي في الحفاظ على كيان الأسرة وديمومتها فلا بد من أن نشير هنا إلى جانب هام من جوانب الحياة العائلية البابلية الذي احتل حيزاً واسعاً في تفكير المشرع وهو قضية التبني، والمقصود بالتبني هو ان يتخذ الزوجان ولداً لهما ليس من صلبهما، اذا كانا عاقرين، أو ليس لهما ولد ذكر يرثهما بعد وفاتهما، أو لزيادة الأيدي العاملة المنتجة في الأسرة، وقد عثر على عدد كبير من الوثائق الهامة في العصر البابلي القديم تبحث في شؤون تبني الأرقاء والأحرار، وتبني رقيق من الأرقاء يعني في الوقت ذاته انعتاقه من ربقة العبودية، ورغم ان قوانين حمورابي لا تأتي على ذكر مثل هذه الحالات الا انها مثبتة في وثائق اخرى عديدة، فاذا اعتق سيد رقيقاً وتبناه، او اشترى عبداً من سيد آخر وأعتقه بغرض التبني فالعلاقة بينهما تكون كالعلاقة بين الأب والابن الشرعيين.

وغالباً ما يرتبط عتق الاماء بزواجهن، وتبني الأطفال الأحرار يستوجب عملياً اشراكهم في الميراث، وشيوع التبني في العصر البابلي القديم وحالاته المتنوعة ادى الى ايجاد صيغة عامة على نحو ما جاء في احدى الوثائق التي تتحدث عن تبني شخص يدعى مار ـ عشتار: «احدهم يدعى مار ـ عشتار بن التاني ونيدنات ـ سن، تبناه الوالدان التاني ونيدنات ـ سن، واصبح بعد التبني اخاً لـ أخو ـ وقر، وفي اليوم الذي يقول فيه مار ـ عشتار إلى التاني أمه والى نيدنات ـ سن أبيه: انتما ليسا أمي وأبي، فعليه ان يتركاه يرحل في حال سبيله مقابل مبلغاً من المال، وفي اليوم الذي يقول فيه الوالدان التاني ونيدنات ـ سن إلى مار ـ عشتار ولدهما انت لست ابننا، يأخذ حصته من الميراث كأي ولد آخر من أولادهما ويرحل».

يلي ذلك توقيع اثنا عشر شاهداً وكاتب الوثيقة (اللوح) وتأريخ

الوثيقة. وتعالج المواد من الرقم ١٨٥ حتى الرقم ١٩٣ في قوانين حمورابي هذا الموضوع الهام وترى فيها تراه من شروط وواجبات انه لا يحق لوالدي المتبنى الأصليين استرجاعه بعد ان تعب الوالدان اللذان تبنياه في تنشئته وتربيته، أما اذا بحث الوالد المتبني عن الوالدين الحقيقيين ووجدهما فيجب على الطفل ان يعود اليهما، والمقصود مما تقدم العثور على لقيط وهذا التعبير له مرادفات كثيرة في النص التعليمي «أنا إيتيشو» مثل «الذي ليس له أب ولا أم» و «الذي لا يعرف أباه وأمه» و «الذي عثر عليه عند البئر» و «الذي احضر من الشارع» و «الذي انتزعه من فم الكلب» و «الذي سقط من منقار الغراب».

واذا رفض الولد المتبنى ان يعترف بوالديه اللذين تبنياه وكان الوالد المتبني موظفاً أو كانت الوالدة المتبنية كاهنة فان عقوبة صارمة تتربص به في مثل هذه الحالات حيث يقول مضمون المادتين ١٩٢ و١٩٣ ما معناه «يقطع لسانه الذي لاك به كلمات بذيئة مجحفة بحق والديه اللذين تبنياه، اما اذا عاد من تلقاء نفسه إلى بيت والديه الأصليين فتفقأ احدى عينيه».

ويذكر النصّ التعليمي الذي أتينا على ذكره آنفاً عقوبة مماثلة في حالات كهذه اذ يقول:

«اذا قال الابن المتبنى لمربيه الذي انشأه، وأحسن تربيته، وزوجه: «أنت لست والدي» فيحلق رأسه، ويوصم بعلامة العبيد، ويباع في سوق النخاسة». أما اذا لم يعترف بأمه التي تبنته «فيحلق نصف رأسه، ويطاف به في الشوارع» ثم يطرد من بيت والديه المربيين.

اذا تبنى حرفي ولداً، وعلمه مهنته فلا يحق لوالديه الأصليين المطالبة به قضائياً، أما اذا لم يعلمه حرفة فيحق لأهله استرجاعه (المادتان ١٨٨ و ١٨٩).

واذا رغب رجل بنزع التبني عن ولد تبناه، وكان هذا الولد قد كبر وتزوج، واصبح والداً فيحق للوالد المتبني ان يفعل ذلك، ولكن على شرط

ألاّ يتركـه تحت رحمـة القـدر اذ يتـوجب عليه ان يعطيه حصته من الميراث من امواله المنقولة وهي تعادل ١/٣ ممتلكاته، وهي النسبة التي سوف يتقاضاها في الأحوال العادية. باستثناء الأموال الثابتة مثل (البيت والحقل والبستان) المادة ١٩١.

وفي حالـة ان الـوالـدين لم ينجبـا أولاداً من صلبهـما فان الـولد المتبنى يحصل بمفرده على كامل الميراث. كما تشير احدى الوثائق المؤرخة في السنة السـادسـة والثـلاثـين من حكم حمورابي، اذ تنص هذه الـوثيقة على توريث احـدى كاهنـات المعبـد التي تدعى سنـورتوم كل ما تملك من حقول وأراض واماء (من القشة حتى الذهب) لابنها المتبنى إبقو- ايليشا وذلك عندما تلبى نداء ربهـا، ولكن. . . «طـالمـا هي على قيـد الحيـاة فكـل شيء يبقى في يدها الحقـل، والبيت، والأمـة». وهنـاك وثيقة اخرى مؤرخة في السنة الرابعة من حكم سمسو ايلونا تتحدث عن تبني أخيمن واعلان شرعية توريثهما في وقت واحد:

«تبنى إيـا إدينـام بن إبقو- عشتار وزوجته كوريتوم الولد (الأخ) الأكبر إيـلي إدينـام والـولـد الأصغـر إيـلي أومـاتي وأصبـح الاثنـان بمثابة ولديهما في الميراث، حيث يرثـان البيت والحقـل والأمـوال المنقولة ويتقاسما ذلك الارث بالتسـاوي بعـد ان يأخـذ الـولـد الأكبر حصة الابن البكر، واذا حدث وقال الابن الأكـبر ايـلي - ادينـام أو أخـوه ايـلي أوماتي لأبيـه ايلي - ادينام، أو لأمه كوريتوم (لستَ أبي، ولستِ أمي) فيخسران البيت والحقل والأموال المنقولة، ويبـاعـان في سوق النخـاسـة، ومن جهة اخرى اذا حدث العكس وقال إيا - إدينام أو زوجته كوريتوم لايلي - ادينام أو لأخيه إيلي أوماتي:

«لست ابننـا» فيخسران البيت والحقول والأموال المنقولة بالاضافة إلى مينة فضة، وقد أقسم الجميع على هذا العقد أمام الملك».

ولا بد لنا في هذا السياق من أن نشير إلى رسالة تتضمن شكوى رجل كان ابنـا بالتبني لاحـدى الكـاهنات، ومارس وظيفة كاتب في الجيش، وكان

القصر قد نزع عن الكاهنة ملكية بيتها دون ان يعوض الابن بالتبني الذي له الحق في ان يرث البيت، ويأتي الـرد على الشكـوى امـا أن يرد له البيت أو يعوض ببيت آخر تجنباً لرفع دعوى امام القضاء.

وكان يترتب على الابن بالتبني واجبات الولد تجاه والديه وهي الطاعة والاحـترام والعمـل في سبيلهما وتقديم الأضاحي بعد وفاتهما، وما دمنا بصدد الحـديث عن علاقـات الأب بالابن نرى من المفيـد نسـوق هنـا مثـالـين من الأدب يجسـدان هذه العـلاقـة تجسيـداً حيـاً، وان كانـا لا يمتـان إلى عصـر حمورابي بصلة، احـدهما من الأدب السـومري في بلاد الرافدين، والآخر من الأدب الأوغـاريتي في السـاحـل السوري. يشدنا في النص السومري حرص والـد على مستقبـل ابنـه الـوظيفي، ويبـدو ان هذا الـوالـد كان كاتباً فخوراً بوظيفتـه، فيتجـه بنصائحه وارشاداته الأبوية الى ابنه الذي يقاطعه باستمرار خلال الحديث ونتضح رغبة الأب الجامحة في ان يخلفه ولده في منصبه العلمي المشرف. الا ان ليس كل ما يتمناه المرء يدركه فالابن مخيب للآمال التي علقها عليـه والـده، ونـرى الوالد مؤنباً وموبخاً في آن لأن الابن كسول وخامل يكره الذهاب إلى المدرسة، ويتقاعس في كتابة واجباته، ويتسكع في الشوارع دونما عمل مفيد.

يقـول النص بالحـرف الـواحد: «عليك ألا تقف في سوق المدينة، ولا تتسكـع في شوارعهـا، ولا تلق بنظـراتـك في الأزقة هنا وهناك. كن متواضعاً واحـترم معلمـك فاحـترامـك له يعود عليك بالحب والخير! كن طموحاً مثل زمـلائـك!» ثم يشـير الأب الى الحياة المرفهة والمنعمة التي يحياها ابنه في كنفه فيقـول: «انـه لم يتلق مني امـراً في رواحـه ولا في غدوه، بل على العكس من ذلك كنت دائماً أوجهه بتؤدة ومودة، ولا اذكر اني ضربته مرة واحدة، ولم ارسله للعمل كما يفعل الآخرون بأبنائهم عادة، ومع ذلك فلم ينفع كل هذا في شيء».

ويتـوجـه بعـد ذلـك بالحـديث الى ابنـه مباشرة فيقول: لم أتركك مرة واحـدة في حيـاتي تذهب إلى السبخـات لتجمـع القصب من هنـاك، حتى القصب الأخضر الغض الذي يحمله الأطفال الصغار لم تحمله ولا مرة واحدة في حيـاتـك، ولم اقـل لك أبـداً ان تسير خلف الثـور، او ان تركض خلف ثوري، ولم أكلفك ولو مرة واحدة ان تفلح أرضي، أو أن تعمل بالفأس فيه، ولم أكلفك بأي مهمة من المهمات، فأنا لم أقل لك: اذهب واعمل لتعيلني، لم أقـل لك هذا أبـداً طيلة حياتي، والناس في عمرك يعملون ويعيلون أهلهم، وعندما أتلفت حولي وأرى أولاد زملائي، كل منهم يحمل إلى والديه ١٠ كور من الحبوب، والصغار منهم يعملون عند آبائهم كالخدم ويزودوهم بـ ١٠ كور من الحبـوب، وبعضهم الآخـر يعمـل جاهـداً لزيـادة محصـول أبيه فيقدم له الحبوب والزيت والصوف، فالذي يفعل ذلك هو انسان أكثر منك!» ثم يدعو الأب ان تكـون المسـافـة بين ابنـه واولئك الذين يتفوهون بالشتائم والكلمات النـابيـة والمؤذيـة (٣٦٠٠ميـل) ويعـدد له أمثلة عن تلك الكلمات المقـذعـة والجـارحـة ويختتم حديثـه واعظـاً ومرشداً بالكلمات التالية: «عليك أن تكون الأفضـل بين علماء مدينتـك حتى تفخـر مدينتـك الجميلة بك وتـرفع اسمك عالياً!».

بعد خمسمائة عام من كتابة هذا النص السومري الذي يصور حالة اب

بعد خمسمائة عام من كتابة هذا النص السومري الذي يصور حالة اب
غير راض عن تصـرفـات فلذة كبده، والذي يقلقـه مستقبله فيتـوجـه اليـه بالنصيحة تلو النصيحة، ويحذره من مغبة كسله واهماله، تم العثور على قصيدة أدبيـة في مدينـة أوغـاريت على السـاحـل السـوري مدونـة بالكتـابـة واللغة الأوغـاريتيـة، وتتغنى بواجبـات والتزامات الابن تجاه ابيه، فبطل القصيدة هنا يبثنا شكواه بحرارة وألم لأنه لم يرزق بولد، هذا الولد الذي بمقدوره ان ينصب تمثالا لالهه المتعالي في المعبد، والذي يجعل شذى البخور ينتشر من الأرض في كل الأرجـاء، والـذي يصـد عنـه ببطولة افتراءات الأعداء والمغرضين الذين

يريدون ان يوقعوا به شراً ويحقّروه، والذي يبعد عنه كل من يفسد عليه ليلته في ساعة الدعة، والذي يمسك بيده اذا أدركه الوسن بعد احتساء الخمر، والذي يتناول وجبات طعامه في البيت في أوقاتها. . الخ».

وبحكم موقع أوغاريت على البحر واتصالها بالعالم الخارجي عن طريق التجارة، فقد عكست آدابها روحاً منفتحة مرحة فيها كثير من المداعبة وخفة الظل، اذ ربأت بنفسها عن أن تتناول الحياة تناولاً جاداً قاسياً فيه الكثير من الصرامة والحدة على عكس الآداب الرافدية لقد تناولت الآداب الأوغاريتية فيما تناولت العلاقة الأبوية التي تربط الوالد بالابن، تماماً كما هي الحال في الآداب الرافدية مع فارق الاسلوب.

ونطالع في قوانين حمورابي بالاضافة إلى موضوع التبني والشؤون المتعلقة به موضوعاً شديد الصلة به هو علاقة المربية أو المرضعة بالطفل الموكل اليها، وهي علاقة مشابهة لعلاقة الوالدين مع طفلهما بالتبني من حيث النشأة والتربية، ويقع عليها التزامات حددتها المادة ١٩٤ كما هي مدونة في قوانين حمورابي «اذا أعطى والد رضيعه إلى مربية، وتوفي بين يديها، فأحضرت رضيعاً آخر مكانه دون علم والده أو والدته (هذا يعني دون علم والدي الرضيع الجديد) وثبت عليها ذلك يقطع ثدييها، لأنها لم تعلم الوالدين بواقع الحال».

وقد يتبادر إلى الذهن ان هذا الموضوع ليس بذي أهمية وانما يشكل حالة خاصة، غير أن الوثائق التي بين أيدينا تثبت عكس ذلك، فهناك مجموعة كبيرة من العقود المتعلقة بعمل المربيات، وهي شاهد حي على ان عمل المربية كان معروفاً ومرغوباً فيه، والطلبات على استئجار المربيات كانت كثيرة جداً. ويتضح ذلك من خلال مطالعتنا لفواتير أجورهن، واليك مضمون احد النصوص:

«أعطى الوالدان مردوك ـ ناصر وشات مردوك طفلهما للرضاعة إلى وفرتوم، وقد استلم الأجر كل من وقرتوم وهابيل كينوم (زوج المربية) لمدة

سنتين، وقد سعدت (المربية) بذلك، ولكن بعد ذلك رفعت ورقتوم شكوى إلى المحكمة بسبب الأجر، فدعا القضاة الكاهنات من رتبة «هير ودولن» لتشهدن على ذلك».

نفهم من هذا النص أنه حدث خلاف على مقدار الأجر مما اضطر القضاة إلى الاستشهاد بكاهنات المعبد ذوات الخبرة في هذا الموضوع، والمعروف عن هذا النوع من الكاهنات أنهن كن يعملن مربيات في معظم الأوقات.

والعادة المتبعة في بلاد الرافدين ان المرضعات يستأجرن لمدة سنتين او ثلاث سنوات وهي المدة التي يفطم بعدها الرضيع، وكان أجر الرضاعة يتفق عليه اما نقوداً أو مواد تموينية مثل الطعام واللباس والزيت.. الخ.

واذا قصر الوالدان في دفع الأجر فان المرضعة تحتفظ لنفسها بالطفل كما نفهم من النص التالي:

«اعطت السيدة تسوخونتوم زوجة أنوم ـ كيتوم طفلها من أجل الرضاعة إلى الكاهنة ايلتاني، ولكنها لم تستطع ان تؤديها أجر الرضاعة المؤلف من طعام وزيت ولباس لمدة ثلاث سنوات، فقالت للمرضعة ايلتاني: «خذيه فهو ابنك» وبعد ذلك اعطت ايلتاني إلى تسوخونتوم ٣ شاقل من الفضة أي ما يعادل (٢٤ غ) بالاضافة إلى أجر ثلاث سنوات الذي لم تتقاضاه أصلاً لأنها قالت هذا الكلام، وقررتا من حينه وإلى نهاية العمر ألاّ ترفع احداهن شكوى ضد الأخرى وتقسمان على ذلك بحياة الاله أوراش، وحياة الملك حمورابي».

وتظهر المرضعات في وثائق قضائية عديدة فعلى سبيل المثال تحدثنا احدى تلك الوثائق عن رجل أعطى احدى الاماء ابنته لكي ترضعها، وذلك في العام الحادي والأربعين من حكم حمورابي إلا ان الأمة ادعت ان الطفلة ابنتها لأن ابنتها الحقيقية قد توفيت، وللتأكد من صحة ادعاء الأب أجبر على القسم في معبد الاله شاماش بأن الطفلة ابنته، وليست ابنة الأمة، ثم صدر

الحكم باعادة طفلته اليه .

المعاملة بالمثل والغرامات المالية :

ينتهي فصل قضايا الزواج والأسرة في قوانين حمورابي اعتباراً من المادة ١٩٥ وتعقب ذلك مجموعة من المواد تتحدث عن الأضرار الجسدية والمادية التي تحدث نتيجة المشاجرات والتعدي، والمادة ١٩٥ نفسها تنص على قطع يد الابن الذي تجرأ وقطع يد أبيه، والعقوبات كما سنرى صارمة وقاسية يتخللها هنا وهناك بعض المفارقات المثيرة، والمواد الأولى من هذه المجموعة لا تدع مجالاً للشك في أن التعامل كان على مبدأ المعاملة بالمثل : «العين بالعين والسن بالسن» .

وفي نفس الوقت هناك العقوبة بغرامات مالية :

«اذا فقأ سيد عين ابن سيد آخر تفقأ عينه . واذا كسر عظم سيد يكسر عظمه، واذا فقأ عين رجل من المشكينوم، أو كسر عظماً من عظامه فعليه ان يدفع مينة من الفضة . واذا فقأ عين عبد أو كسر عظماً من عظامه فعليه ان يدفع إلى سيده نصف ثمن العبد . اما اذا قلع سن سيد حر من طبقته فيقلع سنه، اما اذا قلع سن أحد المشكينوم فيدفع ١/٣ مينة من الفضة» .

(المواد المتسلسلة من الرقم ١٩٦ إلى الرقم ٢٠١) .

هذه المواد تنص صراحة على وجوب معاقبة كل من يلحق ضرراً و أذى جسمياً بالآخرين . والمبدأ القائل بالمعاملة بالمثل والذي انعكس على الشريعة الموسوية كما نطالعها بشكلها الحالي على صفحات العهد القديم، ليس مبدأ أصيلاً في الحضارة الرافدية المدنية بل هو احد رواسب المجتمعات البدائية التي تحتكم عادة إلى الأعراف والتقاليد القضائية المتوارثة . وان استطاع المجتمع الرافدي الحضاري ان يتجاوزها بالتدريج، الا انها تمكنت من ان تفرض نفسها وتحيا في المجتمعات البدوية والمجتمعات نصف المتحضرة .

واذا وجـد مبـدأ المعـاملة بالمثل طريقه إلى قوانين حمورابي فان ذلك لا يتنـاقض مع ما سبق قولـه، حيث ان مجتمـع حمورابي كان مجتمعاً نصف متحضر ولم تزل العلاقات العشائرية والعادات والتقاليد البدوية التي كانت في طريقها إلى التفكك عالقة في أذهان قسم كبير من المواطنين ومتأصل في نفوسهم، وعلينا ألاّ ننسى ان حمورابي نفسه ينتسب إلى العشائر العمورية التي وفدت بلاد الرافدين، واسست فيها السلالة البابلية الأولى، ومن الطبيعي ان يلجأ حمورابي إلى تدعيم اسس حكمه بالاعتماد على رجال قبيلته فكان منهم حاشيته في القصر والعاملون في أجهزة الدولة المختلفة. فعقوبة المعاملة بالمثل كان يقصد بها أولاً وأخيراً منع التعدي بالضرب والقتل على العاملين في الدولة، حيث يؤثر ذلك على عملهم، ويحد من انجاز مهامهم على أكمل وجه، وخاصة فيما يتعلق بأفراد الجيش عماد الحكم.

وان المواد التي استشهدنا بها آنفاً إلى جانب تشريعات أخرى توضح لنا مدى تطور العلاقات الاجتماعية عملياً والتي انبثق عنها مبدأ المعاملة بالمثل، فهذا المبدأ الذي لا يمكن ان يكون الا صدى لعلاقات مجتمع أبوي قديم والذي انعكس كما رأينا على صفحات الشريعة البابلية وعلى وثائق حقوقية اخرى بدأ بالتراجع نتيجة تطور المجتمع الطبقي، ان لم نقل انه لم ينفذ فعلياً في الميدان العملي.

فقد اكتشف الانسان القيمة الفعلية للنقد ليعوض بها المتضررين جسدياً في قضايا دعاوى الاعتداء بالأيدي أمام المحاكم.

وقد ميز المشرع بشكل دقيق بين فئة المشكينوم وفئة العبيد، ففي حين كان مبلغ التعويض عند حدوث أذى جسماني للفئة الأولى كبيراً، كانت الفئة الثانية وهي فئة العبيد لا تعني شيئاً بالنسبة للمشرع، وكل ما في الأمر ان الأذى الجسماني الذي يلحق بها يخفض من سعرها فقط، فلا نستغرب والحال هذه ألا يكترث المشرع بها، ولا يكلف نفسه عناء الاشارة اليها، ففقأ عين عبد أو كسر عظم من عظامه لا يؤثر على مردود عمله.

ولا تتحدث المواد التي تعالج موضوعات الشجار الذي يحدث عادة بين الأفـراد عن مبـدأ المعـاملة بالمثل فمثلاً اذا اصيب احد المتخاصمين بأذى غير مقصـود فيكفي ان يقسم الفـاعـل بانـه لم يقترف ذلك الإثم بسوء نية عندها يدفع تكاليف المعالجة الطبية فقط، واذا توفي المصاب فعلى الفاعل أن يدفع ١/٢ مينـة فضـة، واذا كان المصاب من فئة المشكينوم فيدفع ١/٣ مينة فضة (المواد من الرقم ٢٠٦ إلى الرقم ٢٠٨).

ولم تهمـل مواد موضـوعـات الشجار أية خصومة، مهما بدت تافهة مثل الصفعـة على الـوجـه، وتتحدد عقوبتها وفق طبقة المصفوع. اما اذا اعتدى عبد على سيد بالضرب فتقطع أذنه (المادة ٢٠٥).

وقـد ثبتت عقـوبـات على كل من يعتـدي بالضرب على امرأة حامل تفقـد بسببـه جنينهـا، وتـتراوح العقوبة وفق الطبقة التي تنتمي اليها الحامل. فإذا وافتهـا المنيـة وكـانت من طبقـة الأحـرار تقتل ابنة الفاعل، وما عدا ذلك تسوى الأمور بغرامات مالية (المواد من الرقم ٢٠٩ الى الرقم ٢١٤).

مما تقـدم نفهم ان فقـدان الجنين غير ذي بال، والمهم هوموضوع أذى الأم أوموتهـا، أمـا بالنسبة للعبيد والاماء فيكفي ان يعوض سيدهم بقدر من المـال يسـاوي النقص الـذي لحق بقيمتهم الشرائية. ويلي مجموعة هذه المواد مجمـوعـة اخـرى تعـالـج موضـوعـات الأذى المـادي والجسدي الذي يلحق بالمواطنين من قبل بعض اصحاب المهن عند مزاولتهم لأعمالهم. ولو ان هذه القـوانـين وجـدت طريقها إلى التنفيذ العملي فعلاً كما هي مدونة نظرياً لكان من المجازفة بمكان ان يعمل الانسان طبيباً أومعماراً، أوصانع سفن، أوأي مهنة اخرى تسبب بشكل وأ بآخر أذى لمواطنيهم البابليين، وتأتي مهنة الطب على رأس هذه المهن من حيث المخاطرة بحياة صاحبها لذلك لابد أن نقف عنـدهـا قليـلاً ونستعـرض ماجاء بشأنها في المواد المصنفة من الرقـم ٢١٥ الى الرقم ٢٢٣:

اذا قام طبيب باجراء عملية جراحية بمدية برونزية للعين، اولكسر في

العظام، أو لعضلة من عضلات الجسم فان أجر الطبيب يتراوح وفق الطبقة التي ينتمي اليهـا المـريض، وحسب نوع العمليـة، وغـالبـاً ما كانت تجرى العمليـات على العيـون مما يشـير إلى انتشـار هذا المرض بكثـرة في بلاد الرافدين. وكان الأجر الذي يتقاضاه الطبيب عادة يتراوح بين شاقلين للعبد و ١٠ شاقلاً للانسان الحر، أما اذا لاقى المريض حتفه تحت مبضع الجراح، أو فقد نور عينيه فالويل والثبور للطبيب، اذ يجب أن تقطع يده التي أجرت العملية واخطأت فيها، اما اذا كان المريض عبداً لأحد المشكينوم فهناك احتمالان اما أن يعوض صاحبه بعبد آخر أو أن يدفع ثمن نصف قيمته اذا فقد المريض بصره.

فالغرض من قطع يد الطبيب كما هو واضح هو منعه من أن يقترف اثماً آخـر، ولكننا نعتقـد ان مثل هذه العقوبة المجحفة لم تجد طريقها إلى التنفيذ دائماً، واستعيض عنها بغرامات مالية، ومهما يكن من أمر فان تنفيذها أو عدم تنفيـذهـا كان يرتبـط بالـدرجـة الأولى بحـذق ومهـارة الطبيب خلال عرضه للموضوع على الجهات المعنية.

ويبـدو ان الطبيب البيطـري كان احسن حالاً فاذا نفق ثور او حمار بين يديه يتوجب عليه دفع مبلغ من المال كما تنص المادتان **٢٢٤ و ٢٢٥**.

وعنـدمـا يقـوم الحلاق بمهنة الطبيب وغالباً ما يفعل هذا ـ وقد مارس الحـلاقـون مهنـة الطب وخـاصـة طب الأسنان زمناً طويلاً في أوروبا[1]، فان المادتين **٢٢٦ و ٢٢٧** تتحدثان لنا عن شؤونه وشجونه:

«اذا أزال الحلاق شارة العبودية عن عبد دون علم صاحبه أو عن عبد لا يخصـه تقطـع يد الحـلاق، أمـا اذا خدع سيـد حلاقـاً، وتـركه ينزع شارة العبودية عن عبد لا يخصه فان هذا السيد يقتل، ويدفن امام باب بيته وعلى الحلاق ان يقسم بانه كان يجهل واقع الحال ويخلى سبيله».

---

١ ـ لا يخفى على القارىء الكريم مزاولة هذه المهنة من قبل الحلاقين في بلادنا حتى اليوم وان تراجع كثيراً في المدن الكبيرة.

فالموضوع هنا لا يتناول الحلاق لأنه افسد قصة شعر الرأس وانما لأنه قام بإزالة وشم مليكة العبد والعقوبة كما رأينا قاسية، لأن ازالة وشم العبودية يعني في الواقع تمكين العبد من الفرار بعد ان تخلص من شارة العبودية التي يعرف بها الرقيق عادة.

وربما لهذا السبب تشير النصوص في عصور متقدمة إلى وشم العبد بعلامة لا تمحى كأن تكوى في جسم العبد تماماً كما يفعل أصحاب المواشي بماشيتهم ليتعرفوا عليها.

أما اذا ازال الحلاق وشم العبودية دون علم صاحب العبد، وانتقلت ملكية العبد إلى شخص آخر والحلاق لا يعرف حقيقة الحال فتبرأ ساحته، ويعاقب السارق بأقسى العقوبات النافذة.

وقد طالت مخاطر المهنة المعمار، فهو مسؤول عن سلامة البناء الذي يشرف على انشائه فاذا انهد، عليه ان يتحمل تبعة ذلك (المواد من الرقم ٢٢٨ الى الرقم ٢٣٣)، واذا تقوض البيت فوق رأس صاحبه ولاقى حتفه فعلى المعمار ان يواجه عقوبة الموت على مبدأ المعاملة بالمثل.

أما اذا أصاب الانهيار ابن صاحب البيت، وافقده حياته، فيقتل ابن المعمار، واذا اصاب عبداً يعوض بعبد. واذا اقتصرت الخسائر على جوانب مادية فقط، فعلى المعمار ان يعوضها من ماله الخاص.

ويعيد بناء البيت المتهدم بعد أن يقوّم أخطاءه، ويعتقد ان الأبنية التي يشرف على تشييدها المعمار هي في الغالب للطبقة الخاصة في المجتمع، وتتألف عادة من طابقين، وبناؤ ها أشد رسوخاً ومتانة من بقية الأبنية.

وطالت العقوبات بناة السفن أيضاً في حالة عدم اتقان عملهم وذلك في (المواد من الرقم ٢٣٤ الى الرقم ٢٤٠). فاذا انجز الباني صنع سفينة غير متماسكة، والماء ينفذ إلى داخلها يجبر على فكها وبنائها من جديد على حسابه الخاص، ويرد في هذه المواد كما في المادة (٢٧٧) ان سعة السفينة ستون كوراً أي حوالي (١٨٠٠٠) ليتر، وربما كان هذا هو الحجم المتوسط والأكثر

استعمالاً آنذاك. وقد اتى الحديث مرة في احدى رسائل العصر البابلي القديم على ذكر سفينتين سعة كل منهما (٣٦٠٠) كور من التمر. مما يشير إلى وجود سفن ضخمة تتسع لحمولات كبيرة. ونستنتج من مضامين رسائل أخرى ان بعض السفن تقطع رحلتها في عرض البحر، لتعاد إلى المكان الذي انطلقت منه بوسائل نقل برية عندما تقتضي الضرورة ذلك، فاحدى رسائل حمورابي تطلب من سن ـ ادينام أن يأمر قادة سفن الشحن بالعودة إلى مدينة بابل بالسرعة القصوى، واذا تعذر ذلك فيجب مساعدتهم براً بأي وسيلة كانت لأن عليهم ان يكونوا في بابل في يوم محدد.

ولم يأل الملك جهداً في تنشيط حركة النقل البحري لأن وسائل النقل عن طريق البحر كانت أقل كلفة، وأيسر على المسافرين. ويخبر حمورابي في احدى رسائله سن ـ ادينام بأن الشخص الذي كلفه ببناء سفينة شحن كتب له بان العمال الذين سوف يقومون بالعمل لم يرسلوا اليه بعد، فعلى سن ـ ادينام ان يهتم بالأمر بكليته، ويسجل له اسماء العمال مع أجورهم على قائمة.

ويبدو ان صناعة سفن الشحن لاقت رواجاً منقطع النظير في بلاد بابل، فلم نعد نستغرب ان ينصرف عدد كبير من الناس إلى مهنة تأجير السفن، وقد انعكس ذلك على كثير من الوثائق التي وصلتنا ولم تغفل عنها تشريعات حمورابي، فجاء ذكرها في بعض مواده القانونية.

فالملاح الذي استأجر سفينة وغرقت السفينة بما فيها بسبب اهماله، فعليه ان يعوض صاحبها سفينة وبضائع (من حبوب وصوف وزيت وتمور) المادة ٢٣٧. أما اذا استطاع ان ينقذ السفينة من الغرق فيدفع لصاحبها نصف قيمتها فضة، وقد حددت اجرة ربان السفينة بستة أكوار من الحبوب سنوياً (المادة ٢٣٩). وتعادل هذه الأجرة اجرة عامل الثيران وهي أقل بكورين من اجرة العامل الزراعي.

كما تطرأت بعض المواد إلى تحديد أجور السفن وفق اتجاه خط سير

السفينـــة ان كان مع التيـــار أم ضده . واذا وقـــع تصـادم بين سفينتـين فعلى صاحب السفينة الغرقى ان يقسم بأن سفينته كانت متجهة باتجاه التيار، وان يحدد ثمنهـا فيعـوض قيمتهـا . (المـادة ٢٤٠)، ويبـدو ان السفن التي تنطلق بعكس التيار أسهل قيادة من تلك التي تسير مع التيار، أما فيما يتعلق بأجور السفن (من المـادة ٢٧٥ الى المـادة ٢٧٧) فلنـا عودة اليها في موضع آخر، مع التنـويـه بان هنـاك فرقـاً بين أجور السفن التي تدار بالمجاذيف (القوارب؟)، وأجور السفن ذات الحمولة الكبيرة حوالي (٦٠ كوراً) .

مشاكل العمل والعمال :

كنـا أشـرنـا سابقـاً إلى أن حركـة العمـل والعـمال قد شهـدت نشاطاً ملحـوظـاً منـذ بدايـة العصـر البـابـلي القـديم ، نتيجة التغيرات والتطورات الاجتماعية والاقتصادية التي أعقبت سقوط حكم السلالة الثالثة في أور في كل بلاد مابين النهرين ، ولم تؤد هذه التطـورات في الاقتصـاد البـابلي إلى تشغيل اكـبر عدد ممكن من القـوى العاملة الأجنبية وخاصة في مجال الزراعة فقط بل اصبحـت حاجـة اجتـماعيـة ملحـة لا يمكن الاستغنـاء عنهـا بشكـل من الأشكال، وطبيعي والحال على ما هي عليه ان تنشأ مشاكل لا حصر لها بين العـمال وأربـاب العمـل تتعلق بعـدم التزام العامل بعقد العمل او تهرب رب العمل من دفع الأجور واللجوء إلى التسويف الخ .

فكان لا بد من وجود قوانين ضابطة تنظم العلاقات بين العمال وارباب العمـل ، وتعـالج المشاكل الناجمة عنها وهذا ما دعا حمورابي وغيره من الحكام إلى سن القـوانـين واصـدار التشـريعات الضرورية ، ونرى ان حمورابي وجد الوقت مناسباً بعد ان تحدث عن ربان السفينة وأجره ومسؤولياته ان يتبع ذلك بالحـديث عن العمـل بشكـل عام ، ويتنـاول كل جوانبـه ومشاكله ، ويسلط الأضواء عليه مبتدئاً بالعمل الزراعي وما يتفرع عنه ، فيحدد اجرة الثور، وهو

اداة هامـة من ادوات العمل الزراعي ، وخاصة في ميدان الحرث والفلاحة كما يحدد مسؤولية مستأجره، وما ينجم من اضرار قد يسببها الثور للآخرين :

«اذا نطـح ثور بقـرنيه رجلاً وأرداه قتيلاً خلال جره على شارع عام فلا يمكن رفـع قضيـة أمـام المحـاكم ، أما اذا كان الثور ثوراً مناطحاً بطبيعته وهو ملك لرجل حر، ونبهت السلطات المحلية الى خطره، ومع ذلك لم يقم صاحبه بقطـع قرنيـة ، اوربطـه ، ثم نطـح ابن سيـد حر، وسبب موته فعليه ان يدفع ٢ / ١ مينة فضة . امـا اذا كان القتيل عبداً فيدفع ٣ / ١ مينة فضة ، (المواد من الرقم ٢٥٠ الى الرقم ٢٥٢) .

نجـد هنـا ان الجـزاء لم يتم وفق قاعدة المعاملة بالمثل بل استعيض عنه بدفـع غرامـات مالية ، فالمجرم في هذه الحالة ليس صاحب الثور وانما الحيوان نفسه ، ولذا يغرم صاحبه بدفع التعويض لاهماله سواء كان المتضرر ابن سيد او ابن احد المشكينوم ، واذا كان القتيل عبداً فان صاحبه يتقاضى ٣ / ١ مينة فضة ، اي ما يعادل (٢٠) شاقلاً وهو ثمن العبد في الأحوال العادية .

وتبحث مجموعـة اخرى من مواد قوانين حمورابي من الرقم (٢٥٣ الى الـرقم ٢٧٧) اجـور القـوى العـاملة واستئجـار الحيـوانات والأدوات ، وتبدأ بالحديث عن السرقات التي تحدث عادة للحيوانات والبذار وادوات الزراعة ، فالسـارق تقطـع يده امـا اذا أجّـر حيـوان الحراثة لشخص ثالث أوسرق بذار الزرع ، اولم يعمل بالأرض وفق العقد المتفق عليه ، فيجازى بدفع غرامة وهي عبارة عن كمية محددة من الحبوب وفق مساحة الأرض ، واذا عجز عن تسديد الغرامة يسحب المحراث مع الثيران (المادة ٢٥٦) ، وربما تشير هذه المادة إلى ضرورة اخصـاب الأرض التي اهملهـا مستأجرها ، ولذلك نصت العقوبة على ان يقوم هو بنفسه مقام المحراث عقاباً له على اهماله . وما تبقى من مواد تعالج سوء استخـدام حيـوانـات الحـراثـة ، والبـذار وادوات الفـلاحـة التي وضعها صـاحب الأرض تحت تصـرف المستأجـر ، ولكنهـا لا تنص على عقـوبـات صارمة ، وتكتفي بدفع غرامات مالية .

ولا تستثني القـوانين مسؤولية الراعي الذي يؤتمن على قطعان الماشية، فعليـه ان يعـوض ثوراً مفقـوداً بثور ونعجة بنعجة (المادة ٢٦٣)، وتنص المادة ٢٦٥ حرفياً على ما يلي: «اذا اعطيت لراع ماشية تتألف من حيوانات كبيرة او صغـيرة (عجـول أو خراف) ليؤمن لها المرعى، ولكنه أساء الأمـانـة فغير علاماتها وباعها لقاء فضة، فإذا ثبت عليه ذلك عليه ان يعوض المالك عشرة أضعافها».

ويختلف المـوضـوع كليـاً فيـما لو أصـابت المـاشية كارثة او مصيبة لا يد للراعي فيهـا، كأن تصـاب مثلاً بوباء، أوتفترسها حيوانات شرسة عندها لا يتحمل الراعي اية مسؤولية، ويبرأ نفسه بالقسم أمام الآلهة.

وتأتي في نهايـة مجمـوعـة هذه المـواد مجمـوعة اخرى تتحدث عن ايجار واستئجـار الحيـوانـات، وعـربـات النقل وخاصة في مواسم الحصاد، وتدفع الأجـور وفق التسعـيرة يوميـاً سواء لأصحـاب الحيوانات أو للعمال. لأن مدة المـواسم قصـيرة ولا تستـدعي عملاً متواصلاً، وتحدد الأجرة غالباً بكمية من الحبـوب والمقصـود بذلك الذرة باستثناء مادتين تحددان أجر عامل محدد وأنواع معينة من الحرف بالفضة، ويحدد الأجر اليومي عادة بمبلغ يتراوح ببين (٤ و ٦) غرامات فضة. ولكن من المثير فعلاً ان نعلم ان أجر العامل يتناقص بعد خمسـة شهـور من بدء العمـل، ويتـوافق القـانـون كما جاء في المادة ٢٧٣ من قوانـين حمورابي مع المـمارسـة العمليـة اليومية، وتنص المادة المذكورة على ما يلي: اذا استأجر سيد أجيراً فعليه أن يدفع أجراً بقيمة ستة غرانات فضة يومياً أي (حوالي ٢ / ١ ٢ غ فضة) لمدة خمسة شهور، ويصبح الأجر اليومي منذ بداية الشهر السادس وحتى نهاية السنة خمسة غرانات».

ونستخلص من هذا النص أن العمـل الفعـلي في ميدان الزراعة يكون في الأشهر الأولى من السنة، أي من شهر آذار وحتى غاية شهر آب، وما تبقى من أشهر السنة فالعمل فيها متقطع ولهذا يقلل الأجر اليومي خلال هذه المدة على عكس العمـل الحـرفي الـذي يستمـر طيلة السنـة دون انقطاع، فيكون

الأجر متساويا على مدار أشهر السنة.

هذه المواد التي أتينا على ذكرها، والتي تعالج موضوعاً من أهم الموضوعات المتعلقة بالقوى العاملة وعلاقات الانتاج تتبعها مواد اخرى (من الرقم ٢٧٨ الى الرقم ٢٨٢) تبحث في شؤون الرق والعبيد، وخاصة فيما يتعلق بكيفية الحصول عليهم، ويمكن القول بشكل عام ان الرق كان يتم باحدى طريقتين اما بواسطة الحروب حيث يباع الأسرى في أسواق النخاسة، أو بسبب الديون التي قد يغرق بها البابليون حتى آذانهم فيضطرون لأن يبيعوا أنفسهم أو عائلاتهم بيع الأرقاء، ولا يفوتنا ان نذكر احتمالاً آخر يودي ببعض الناس إلى العبودية، وهو الحكم على بعض المجرمين ببيعهم كالأرقاء، ولدينا وثائق تفوق الحصر تتضمن عقوداً لبيع العبيد وشرائهم، ومما يلفت النظر فيها أن عدد الاماء المعروض للبيع يفوق عدد الذكور، ولكن لا يجوز ان يجرنا هذا الاستنتاج إلى الاعتقاد ان السبب يكمن في ان الذكور قد يشكلون خطراً على الدولة، وذلك لأنّ امكانية توظيف الاماء اسهل واطوع لصاحبها من الرجال، ففي مجال الاقتصاد الزراعي المحدود يمكن تجنيد الاناث في أعمال طحن الحبوب ونسج الأقمشة والأعمال المنزلية، وهن اكثر نفعاً، واكثر انتاجاً من أمثالهن الذكور. اما الأسعار فهي متفاوتة وتحدد وفق مواصفات معينة، ومدى الحاجة الملحة، او ظروف اخرى يفرضها واقع الحال، ولكن بشكل عام لا يتجاوز سعر الرقيق الواحد في قوانين حمورابي عشرين شاقلاً من الفضة، وهو الثمن المعتاد وسطياً في وثائق أخرى معاصرة، والسبب في تفوق عدد الاماء من الرقيق على عدد الذكور هو ان الأسياد كان يتخذونهن سراري لهم، فاذا كانت الزوجة الشرعية عاقراً أو مصابة بآفة مزمنة تمنعها عن الانجاب فان الزوج يتخذ احدى امائه زوجة ثانوية له بموافقة الزوجة الأولى طبعاً، وذلك كي لا ينقرض نسل العائلة، وعلى سبيل المثال ورد في احدى الوثائق المدونة في السنة الثانية عشرة من حكم حمورابي ما يلي:

«اشترى الزوجان بونيني ـ أبي وبليسونو الأمة (شمش ـ نوري) من والدها ايبي ـ شاخان وقد تزوجها السيد بونيني ـ أبي على ان تكون أمة السيدة بليسونو، وفي اليوم الذي تقول فيه شمش ـ نوري لسيدتها بليسونو: «لست سيدتي!» يجز شعر رأسها، وتباع في سوق النخاسة. وكان يتم تحديد ثمنها بخمس شاقلات فضة، ثم تمرر على مدق خشبي (اشارة رمزية إلى انعتاقها من ملكية صاحبها الأول) وحتى يكون قلب البائع (مالكها الأول) راضياً. وبعد ذلك لا يرفع احدهما دعوى من هذا القبيل ضد الآخر، وقد اقسم الجميع بحياة الآلهة شاماش وآيا ومردوك وحمورابي»، ويلي ذلك توقيع الشهود وتاريخ العقد. ولم نفهم بعد السبب في تخفيض ثمن الأمة الى هذا الحد ولكن لا بد من وجود ظروف خاصة تكمن وراء هذا السعر البخس.

والجدير بالذكر، ان الأمة او العبد كانا يخضعان عند شرائهما لاختبار مدة شهر، فاذا حدث واصيب احدهما بمرض عضال يصعب شفاؤه مثل الصرع فيحق لشاريهما استرداد قيمتهما من البائع (المادة ٢٧٨).

واذا اعترض على بيع الأمة أو العبد شخص آخر يدعي حق تملكه لهما فعلى البائع أن يعيدهما إلى صاحبهما دون مقابل (المادة ٢٨٠).

ويحق لمالك الرقيق ان يرفض اعادة العبد او الأمة إلى والديهما مقابل مبلغ من المال كما جاء في احدى الرسائل: «في حالة ان والدها او والدتها (والدا الأمة) عرضا عليك مالاً وقالا لك ما يلي: «نريد استعادة ابنتنا» فلا تقبل». واذا اشترى تاجر في بلاد أجنبية (وتوصف البلاد الأجنبية بشكل عام ببلاد الأعداء) عبداً أو أمة وجلبهما معه الى بلاد بابل فيحق له أن يعتقهما إذا تعرف عليهما صاحبهما السابق وثبت انهما بابليان، اما اذا لم يكونا كذلك فيحق لصاحبهما استردادهما بعد ان يعوض التاجر ثمنهما (المادتان ٢٨٠ و ٢٨١).

وتحدثنا وثيقة من عصر حكم الملك أمّي ـ ديتانا عن أوضاع مشابهة فتقول: «اذا بيع عبد الى بلاد أجنبية وتمكن هذا العبد من الهرب والعودة إلى

بابل بعد اقامة دامت خمس سنوات في تلك البلاد فهو حر وان لم يفتده احد، ولكن عليه ان يعمل في سلك الجيش، اما اذا رغب في العمل مع اخوته في الأرض الملكية، ولم يعترض عليه اخوته لأنه كان عبداً في السابق فله ملء الحق في ذلك».

وتنص المادة ٢٨٢ على عقوبة قطع اذن العبد اذا تمرد على سيده وقال له: «لست سيدي!».

وكما نرى فإن قوانين حمورابي تعالج مشاكل الرق والعبودية سواء كان العبيد بابليين أو أجانب، ولكن علينا أن نميز بين حالتين من العبودية أولاهما نتيجة وقوع الجنود أسرى في أيدي الأعداء، وقد سبق الحديث عنها في المادة (٣٢) مع التأكيد بأن هؤلاء الأسرى كانوا مواطنين أحراراً، وثانيهما وصول عبيد بابليين إلى بلاد أجنبية بطريقة ما كالهرب من أسيادهم مثلاً، ففديتهم في هذه الحال لا تعني عودتهم إلى بلادهم أحراراً بل الى وضعهم السابق، وقد يحدث احياناً خلال الحروب ان يأخذ الغازي السبايا والعبيد مع جملة الغنائم ويعود بها إلى وطنه، وقد عبر احدهم عن بالغ تأثره لأن صديقه فقد احدى امائه وذلك في رسالة سطرها له، وختمها بقوله: علمت بما حدث لأمتك، التي انتزعها الأعداء من بين يديك، وانا في غاية الأسف!».

وتشير رسائل عديدة من العصر البابلي القديم إلى حوادث هروب العبيد المتكررة، فقد جاء في احدى الرسائل ان احد الجنود كان قد خبأ امته عند مرسل الرسالة كأمانة لديه، الا ان هذه الأمة تمكنت من الهرب، فتوجه الجندي عندئذ إلى رئيسه شاكياً، فاتهم موجه الرسالة بالاهمال وعوقب بدفع غرامة قدرها / ١٠ / شاقل من الفضة الا ان هذا الأخير لم يتمكن من دفع سوى / ٥ / شاقل فقط، وهو كل ما تملكه يداه، واصبح بعدها صفر اليدين، فتوجه بالرجاء إلى صاحب الأمة ان يمهله في دفع المبلغ المتبقي حتى لا يقع في مشاكل مع القضاء، ويؤكد له حسن نيته. ونحن نفهم خشية المؤتمن على الأمة من أن تطاله يد القضاء لأن عقوبة من يخفي عبداً، أويساعده

على الهرب عقوبة قاسية جداً قد تودي برأس صاحبها، ولذلك نرى مرسل الرسالة يرجو صاحب الأمة ان يقرضه المبلغ المتبقي عليه من الغرامة على ان يرده اليه على شكل زيت أو سمسم.

ومن المفيد ان نشير هنا الى النص التعليمي الذي طالما استشهدنا به، والذي يتحدث عن مصطلح العبودية على شكل سرد قصصي متقطع مبتدئاً بالحديث عن شراء العبد والاجراءات المتبعة في هذه الحالة:

قص (المالك) شعره (شعر رأس العبد) ووضع عليه شارة العبودية، باعه لقاء مبلغ من الفضة، لم يسمع كلام سيده، اختفى من بيت سيده، اعيد بعد اختفائه، وضع في الأغلال والأصفاد، هرب ـ قبض عليه، جرحه في وجهه، دعم شارة العبودية، . . الخ.

وهناك حادثة طريفة نادرة وردت في احدى رسائل عصر حمورابي على الشكل التالي: شاهد احد الموظفين وعلى الأغلب شاماش هازر خلال جولة تفقدية طباخ مرسل الرسالة، وهو عبد ولكنه يجيد فن الطبخ بمهارة لا توصف، فعرض الموظف مبلغاً من الفضة على صاحبه ليتخلى عنه، الا ان سيد العبد رفض باصرار، ولم تفلح كل المحاولات وكل المغريات في ان تزحزحه عن رأيه المتصلب، عندها تحايل الموظف على الطباخ، واغراه بالوعود المجزية ليهرب من سيده في مدينة بابل ويلجأ اليه، وفعلاً تم له ما أراد، فامتلكه ثم باعه بربح وفير، ومنذ اختفاء العبد وصاحبه يبحث عنه دون جدوى وقد مضى على ذلك أربع سنوات.

وتتعرض احدى وثائق الارث من عصر حمورابي إلى الحديث عن عبد آبق. فتعتبره ملكاً للعائلة، وخاضعاً لقانون الارث بالرغم من أنه ما زال فاراً.

ويأتي الحديث عن اعتقاء الأرقاء في حالتين فقط من قوانين حمورابي، أولاً: عندما يقع المدين في ربقة العبودية بسبب عجزه عن ايفاء ديونه، ثم يمضي ثلاث سنوات في خدمة الدائن المادة (١١٧). وثانياً: اذا وضعت

الأمة ولداً لسيدها، فتصبح حرة بعد وفاته (المادة ١٧١).

وكنا قد أشرنا سابقاً إلى ان بعض الوثائق تجيز للسيد ان يحرر عبده او امته في حالة التبني، وعندئذ تنطبق عليه الالتزامات والواجبات العائلية تجاه والديه بالتبني، ولكن قبل ان يصبح ولداً حراً عليه ان يجتاز بعض الطقوس الدينية عند اله معين ليكون في حمايته، وهكذا نقرأ في احدى الوثائق المكتشفة في مدينة زيبار والمؤرخة في السنة الحادية عشرة من حكم حمورابي ما يلي:

«طهرت السيدة آيا ـ شجّا كاهنة معبد الاله شاماش وابنة السيد ايلشو ـ ايبيشو ابنها بالتبني لاماسوم ـ موبلليت وذلك بأن وجّهت رأسه نحو مشرق الشمس، وطالما أن لاماسوم ـ موبلليت يقوم بأود امه ويسهر على خدمتها ورعاية شؤونها، وهي على قيد الحياة، فلا يجوز لأحد ان يدعيه لنفسه مستقبلاً، فهو الآن خال من أي دنس».

فالعبد السابق كما في حالتنا هذه أصبح ولداً حراً وعليه وفقاً لذلك أن يقوم برعاية أمه وادارة أعمالها شأنه في ذلك شأن أي ولد بار تجاه والدته. وهناك حالة خاصة جداً وردت في احدى وثائق التبني المكتشفة في مدينة ديلبات تتحدث عن تبني سيد لأمته اعترافاً منه بصنيعها الجميل معه وقت شدته، اذ انها دفعت من جيبها الخاص مبلغاً قدره ٣/١ مينة فضة لدائن سيدها، وهذا يعني انها كانت تمتلك قدراً من المال يعادل ثمن عبد في الأحوال العادية، وهو مبلغ محترم في وقته. ولم يكتف السيد بعتقها وتبنيها بل وهبها ارضاً ايضاً واوصى بألا يمس ورثته هذه الأرض بعد وفاته.

وتذكر نصوص كثيرة من العصر البابلي القديم أسماء عبيد واماء جلبوا من شمال بلاد الرافدين من بلاد سوبارتو وبلاد إدمرز، وتتوارد اخبارهم بشكل خاص بعد عصر حمورابي، ويبدو أنهم وصلوا باعداد هائلة إلى بلاد بابل، ونحن لا نعتقد ان السبب في ذلك يعود إلى احراز سمسو ايلونا نصراً مبيناً على اعدائه «المتواجدين في بلاد ادمرز عند حدود الشعب الغوتي حتى حدود عيلام»، وسقوط سكان هذه البلاد أسرى في يديه، لأن سمسو ايلونا

أطلق سراحهم فيما بعد اذ كان يعتبرهم من البابليين، واذا وصلت هذه الأعداد الهائلة من العبيد إلى بلاد بابل فمعنى ذلك انهم جاؤوا عن طريق المناطق الواقعة شمال بلاد النهرين، ويصبح الأمر مفهوماً لدينا.

عرفنا ان سمسو ايلونا نفسه قد اصدر امراً بمنع شراء العبيد من ادمرز وارابخوم أي من المنطقة الشرقية لبلاد الرافدين تحت طائلة العقوبة، وذلك بأن يفقد التاجر أمواله التي دفعها ثمناً لهم اذ يقول نص الأمر ما يلي:

«قل الى ايبي شاخان ـ هكذا يقول سمسو ايلونا ـ لا يحق لأحد ان يشتري رجالاً أو نساء من السوتيين (قبائل بدوية) في ادمرز وارابخوم أبداً، والتاجر الذي يشتري أناساً من السوتيين في ادمرز وارابخوم يخسر أمواله!».

فالوضع مشابه تقريباً لما استنه حمورابي في شريعته بالنسبة للأرقاء البابليين الذين يشتريهم التاجر في بلاد الأعداء (الدول الأجنبية).

ويصف نص آخر يشبه التقرير حالة امرأة حرة على الشكل التالي:

طرد العيلاميون امرأة حرة من ادمرز مع من طردوا من سكان المدينة بينما ظلّ أهلها في المدينة. واستطاع حكام مدينتها ان يثبتوا انها سيدة حرة، الا ان سيدها الذي يقطن في مدينة موتي ـ أبل رفض ان يمنحها حريتها، واحتفظ بها في بيته، فعلى الجهات المعنية ان تحكم بالعدل!».

تشريع أمّي صدوقا:

مما لا ريب فيه ان الملك حمورابي امر معاونيه ان يجمعوا له كل القوانين التي ظهرت نتيجة الخبرة العملية اليومية، وانتقى منها الصالح، وطرح غير المناسب، وكان يرمي من ذلك إلى تثبيت دعائم الحكم، ولهذا السبب لم يكن هناك بد من ازاحة بعض المظالم، وتسوية الأوضاع الاجتماعية الشاذة ولو على الأقل دعائياً، وقد رأينا ان بعض المواد التي استنها حمورابي كانت شديدة وقاسية إلى حد ترهب كل من يفكر بالاقدام على ارتكاب اثم بحق الملكية

العامة او الخاصة، لا سيما تلك التي تؤول في نهاية المطاف إلى الدولة.

ولا يخالجنا أدنى شك في ان حمورابي وقسم كبير من المواطنين فهموا هذه القوانين على أنها تجسيد حي للعدالة الحقة، ومن هذا المنظار علينا ان ندرك قيمة التشريعات والقوانين المستقلة التي وصلتنا منذ العصر البابلي القديم على شكل مراسيم ملكية، وبرز منها اثنان نجد انهما على غاية قصوى من الأهمية، ولا ندري بالضبط ما تخبىء بطون التلال الأثرية من مراسيم اخرى قد يكشف عنها المستقبل.

ومهما يكن من أمر فان سمسو ايلونا خليفة حمورابي بعث برسالة إلى موظف كبير يدعى ايتل - بي - مردوك يعلمه فيها عن المرسوم الذي اصدره هذا نصها:

«توفي والدي الملك، وقد سماني خليفته على عرشه لأحقق طموحه في توسيع حدود المملكة واحراز النصر المبين على الأعداء، ولأوطد أركان الحكم، ولهذا فقد عزمت على تنظيم قوانين جباية ضرائب الحبوب من الفلاحين مجددا، وأعلنت بطلان عقود الدين لفئات الجند (ردوم وبئير وم) والمشكينوم، واصدرت عفواً عاماً في كل البلاد، فلا يحق لأحد بعد الآن أن يرفع دعوى مطالبة ببيت أحد الجند أو المشكينوم، وحالما تصلك رسالتي هذه وتطلع على ما فيها اجمع حولك شيوخ البلد واتجهوا نحوي لتمثلوا أمامي».

وكان سمسو ايلونا قد أعلن في وثائق الاحداث السنوية الهامة تحرير سومر واكاد أي بلاد بابل بعد توليه الحكم مقتفياً آثر والده حمورابي من قبله، والذي سار عليه خلفاؤه من بعده ايضاً مثل ابي إشوخ وأمي ديتانا وأمي صدوقا، وقد دون في الوثيقة آنفة الذكر الرقم اثنان ولابد أن لهذا الرقم أهمية خاصة ترتبط بحدث من الأحداث العظام الذي يستحق التسجيل، وهو في هذه الحالة يشير إلى السنة التي أعلن فيها سمسو ايلونا تحريره لكل بلاد سومر وأكاد وذلك في الرسالة التي أتينا على ذكرها، وقد ثبت فعلاً ان مضمون الرسالة لم يكن هراء مقصوداً به الدعاية السياسية لشخص الحاكم الجديد،

بل قراراً هاماً وجد طريقه إلى التنفيذ العملي على شكل مرسوم . ودليلنا على ذلك عثور علماء الآثار على رقيم في مدينة زيبار يذكر فحوى هذا المرسوم ، ورغم ان الرقيم في حالة سيئة جداً ، وتصعب قراءته إلا ان اللغويين فهموا منه قراراً باعفاء المزارعين والمستأجرين ، وصاحبات الحانات ، من دفع الضرائب المتراكمة عليهم عبر سنوات خلت ، ويحظر المرسوم استخدام القوة في جباية الضرائب ، او تحصيل الديون ، كما تمكن اللغويون بصعوبة من قراءة مادة تعالج شؤون المدينين الذين يقعون في العبودية وهي مشابهة تماماً لمادة جاءت في مرسوم أمي - صدوقا الذي صدر بعد مائة عام من حكم سمسو ايلونا . ويعزى هذا التشابه إلى احتمالين أولهما : انه كان يوجد صيغة جاهزة لمثل هذه المراسيم ، وثانيهما : ان الكتبة الذين صاغوا مرسوم أمي - صدوقا اعتمدوا في صياغتهم على مرسوم سمسو ايلونا ، والباعث على اصدار مثل هذه المراسيم كان ، وما زال هو العفو العام نتيجة تراكم الديون على المنتجين الزراعيين الصغار.

صدر مرسوم (أمّي - صدوقا) مباشرة بعد توليه الحكم ، وقد وصلنا الى هذا الاستنتاج بواسطة وثيقة قضائية مؤرخة في الشهر العاشر من سنة حكمه الأولى ، وتعتمد هذه الوثيقة في معالجة الموضوع على المرسوم المذكور، ويتصدر هذا المرسوم مواد الاعفاء من الضرائب المتراكمة خلال السنوات التي سبقت حكمه ، وهذه المواد مشابهة لمواد مرسوم سمسو ايلونا ، ويعلل المشرع سبب صدور هذا المرسوم بما يلي : «وضع الملك قانوناً عادلاً للبلاد لكي يقضي به على كل الأوضاع الفاسدة» ، واخطر هذا المرسوم الجباة ، بتطبيق أقسى العقوبات بحقهم اذا هم استمروا بجباية الضرائب عن طريق العنف ، وكذلك بحق الدائنين الذين يتحايلون على المرسوم ليصلوا إلى مآربهم . فحكم على مثل هؤلاء الجباة بالاعدام أما بالنسبة للدائنين فعليهم ان يدفعوا المبلغ مضاعفاً ست مرات ، واذا عجزوا عن تسديد هذا المبلغ فالموت مصيرهم .

وتتحدث المقاطع التالية عن كسر عقود الدين التي تنص على ايفاء الدين بالشعير والفضة، وكلمة كسر هنا جاءت في مكانها المناسب اذ أن العقود كانت تدون على ألواح الفخار، وإلغاء هذه العقود يتم عادة بكسرها، وقد استفاد من هذه المكرمة كل سكان بلاد بابل «الأكاديون والعموريون» فحتى حينه كانت النصوص تميز بين السكان الأصليين الأكاديين والعناصر العمورية التي هاجرت إلى بلاد الرافدين في وقت لاحق.

ونصت مواد المرسوم فيما نصت على عدم اعفاء أولئك الذين أعفوا سابقاً بموجب مراسيم وقوانين، هذا فيما لو صحت ترجمتنا للمقاطع المخربة في نص المرسوم، كما لا يشمل مرسوم الاعفاء القروض التي حصل عليها أصحابها بغرض التجارة الخارجية. أي القروض التي استلفت كرأسمال تجاري، واذا عالجت الفقرات السابقة من المرسوم قضية اعفاء المزارعين الذين يعملون في أرض ملكية، والمدينين الذين يعملون لحسابهم الخاص فان المقاطع التي تلي جاءت لمعالجة الضرائب والرسوم المتراكمة تجاه القصر، وتشمل قطاعاً كبيراً في المجتمع البابلي الحرفيين والوسطاء، وصاحبات الحانات، وسكان بلاد سخوم الواقعة على نهر الفرات، وكل المزارعين العاملين في محيط مدينة بابل. ان الغاء عقود الدين القديمة قد أثر سلباً على التجار المكلفين بجباية الضرائب، فقد جرت العادة على ان يدفعوا مبلغاً معيناً من جيبهم الخاص ثم يحصّلوا بأنفسهم الضرائب المستحقة على المكلفين، فهم في هذه الحالة قد سددوا إلى القصر المبالغ المترتبة عليهم، وباتوا يخشون عدم التمكن من جباية الذمم التي لهم في رقاب الآخرين، وحتى لايقع هذا الأمر فقد امر المرسوم ان تتم تصفية حساباتهم في القصر، ولا شك ان سكان المقاطعات الريفية رحبوا ترحيباً كبيراً بهذا المرسوم الذي اعفاهم من دفع ثمن البيرة التي احتسوها بالدين «لا يحق لصاحبة الحانة التي اعطت بيرة وشعيراً بالدين ان تسترد ما أعطت» ويبدو ان عدد محتسي البيرة كان كبيراً جداً ومسجل بواسطة قطعة من الحوار على جدار الحانة مما اضطر

المشرع إلى ان يشملهم بالعفو العام.

وقد راعى هذا المرسوم بشكل خاص العاملين في قطاع الجيش (ردوم وبئير وم) لأن هذا القطاع كما مر معنا يشكل دعائم الحكم، فهو قد أعفاهم من الخدمة العسكرية مدة ثلاث سنوات اذا كانوا يستصلحون أرضاً بوراً، وهي المدة المقررة في عقد استصلاح الأراضي البور، ويبدو ان استصلاح الأراضي كان اكثر اهمية للملوك البابليين من أي موضوع آخر مما جعلهم يتنازلون عن خدمات عمّالهم في مجالات اخرى، وخاصة في عهد الملك أمّي - صدوقا اذ لم تصلنا من عهده اخبار عن فتوحات عسكرية واسعة يزمع تحقيقها، او قام بها، مما جعل الجيش والاستعدادات الحربية تأتي عنده في المرتبة الثانية، ومهما يكن من أمر فان الوثائق والعقود المتعلقة باستصلاح الأراضي البور والمهملة، واستثمار أراض جديدة، تلك الوثائق التي وصلتنا من عهد سمسو ايلونا كثيرة جداً، وتشير دون ادنى ريب إلى اهتمام الحاكم بتأمين الغذاء للسكان الذين يتنامون بسرعة بالاضافة إلى تأمين موارد للقصر. وعلى كل حال بقيت اعمال استصلاح القنوات، وفتح ترع جديدة مهمة من مهام القصر وشغله الشاغل منذ امد بعيد.

ولقد كان في ذهن المشرع عند اصداره هذا المرسوم التخفيف عن افراد الجيش بفئتيه (ردوم وبئير وم) اذ نصّ على عدم استغلال الموظفين الكبار لمناصبهم عند جباية الشعير أو الفضة أو الصوف من فئات الجيش العاملة في أراض ملكية، او اجبارهم على العمل في أراضيهم الخاصة، وكل من يتجرأ ويقدم على مثل هذا العمل فالموت له بالمرصاد. ونستخلص من ذلك ان الموظفين الكبار كانوا يستغلون مناصبهم للحصول على قوى عاملة تعمل لصالحهم مجاناً، وخاصة ان اليد العاملة كانت قليلة جداً. واخيراً يتطرق مرسوم أمّي - صدوقا الى معالجة شؤون المدينين الذين سقطوا في ربقة العبودية وإذا كنا قد تحدثنا عن هذا الموضوع في قوانين حمورابي، وذكرنا أن المادة ١١٧ تنص على تحرير المدين بعد خدمة ثلاث سنوات في بيت الدائن، فان

مرسـوم أمي ـ صدوقـا ينص على تحريـر المـدينين فوراً في بعض مناطق ومدن الدولة البابلية حيث يقول النص ما يلي:

«اذا سقط سيد، أو احد افراد عائلته في العبودية، وكان هذا السيد من نوتخيا او يموت بعل او ادمرز او أوروك او ايسن أو كيسورا أو ملحوم، فيطلق سراحـه فوراً مع افـراد عائلتـه، لأن الملك وضع الأمور في نصابها، واعاد لهم حريتهم المفقـودة». ولا ندري بالضبـط لماذا اختـار الملك الأماكن المذكورة في نص المـرسـوم فقـط، ولكن نحب ان نشـير إلى ان مدن ادمـرز ويموت بعل وأورك وايسن وكيسورا يذكرها سمسو ايلونا ضمن المدن التي حقق فيها نصراً مؤزراً وذلـك خلال السنة العاشرة والثالثة عشرة من سنوات حكمه، ودونها في سجـل الأحـداث السنـويـة الهامة، فهل يحق لنا ان نعتبرها مدناً بابلية تقف على قدم المسـاواة مع بقيـة المـدن البـابليـة المعروفة، وهل يحق لها ان تُشْمَل بمرسوم العفو العام؟

ولكن رغم كل المـراسيم وكـل القـوانـين التي استنهـا ملوك بابل وعلى رأسهم حمورابي وهـدفـوا من ورائهـا إلى خلق نظام متوازن، يسوده العدل، حيث لا يضطهـد القـوي الضعيف، ولا الغني الفقـير، كان التطور يسير في اتجـاه معـاكس تمامـاً، وبقيت كل الادعـاءات والبيـانات السياسية التي تبشر بمـولـد عهـد جديـد، ينتفي فيـه الظلم حبراً على ورق، اذ ان العـلاقـات الاقتصادية في المجتمع البابلي كانت تنحو منحاً آخر معاكس لما أراده المشرع. فالمنتجون الزراعيون الصغار كانوا يتهاوون تدريجياً تحت سيطرة كبار المتنفذين الاقطـاعيـين، ويتحـولون إلى مجرد عبيد، وهم الغالبية العظمى في المجتمع التي تشكل أساس الدولة الاقتصادي ودعامتها وقت الملمـات، ولكن هذا لا يعني أن نعمم احكامنا بشكل مطلق على كل المناطق البابلية، فقد رأينا في منـاطق معينـة، وفي عصـور متبـاينـة ان العـلاقات لم تكن كلها سيئة بالنسبة للمنتج الصغير. اذ ان بعض المزارعين والحرفيين استطاعوا ان يصعدوا سلم الـرقي الاجتـماعي، ويجمعوا أموالاً طائلة. وبوجه عام يمكن القول ان تزايد

عدد المدينين واستغلال الموظفين الكبار لمناصبهم في تحصيل الضرائب وحوادث الحروب المريرة ادى كل هذا الى تفاقم الوضع الاقتصادي الذي انعكس سلباً على المنتجين الصغار، فلا العصر الذهبي في ظل حكم حمورابي ولا العصور السابقة او اللاحقة لها استطاعت ان تسهم بشكل فعلي وناجع في رفع الضيم عن الطبقات المتوسطة أو الفقيرة في المجتمع البابلي.

لو فكرنا ملياً في كل ما ورد على صفحات هذا الكتاب لوجدنا ان العصر البابلي القديم هو اهم العصور قاطبة في حضارات الشرق القديم الذي شهد جملة تطورات اجتماعية، ولن ندعي اننا احطنا الموضوع من كل جوانبه فالمصادر الأصلية المتوفرة بين ايدينا تحوي في طياتها هنا وهناك بعض المعلومات الغامضة التي لايمكن فهم فحواها بسهولة ناهيك عن التشويهات والنقص في بعض النصوص، ولكن ورغم كل الصعوبات نجيز لأنفسنا الزعم بان التغيرات الاجتماعية التي حدثت في هذا العصر حددت مسار التطور الاجتماعي في بلاد ما بين النهرين لقرون عديدة تلت، فقد تمكن نظام تقسيم الأراضي الزراعية على شكل مزارع انتاجية عائلية صغيرة من ان يفرض نفسه، واما المركزية الجديدة في علاقات الانتاج التي شهدها منتصف العصر البابلي القديم فلم تقدم او تؤخر شيئاً في أسس ملامح الاقتصاد العام. وان اضفت عليها شكلاً جديداً من اشكال الاستغلال الطبقي لمجتمعات الشرق القديم، فقد رافق هذا التطور زيادة في الطلب على القروض مما شجع المرابين على الاستغلال البشع. وهذه القروض التي اصبحت ضرورة من ضرورات الاقتصاد البابلي أدّت في نهاية المطاف إلى افلاس قطاعات كبيرة من السكان. فلم يكن باستطاعة الحكام وهم يشهدون هذا الانهيار الاجتماعي ان يقفوا مكتوفي الأيدي، بل سارعوا إلى اصدار القوانين والتشريعات الملطفة ليتجنبوا مزالق التصدع الكامل في البنية الاجتماعية، وأطلقوا عليها اسم قوانين العدالة خوفاً من ان تنعكس الآثار السلبية على اقتصادهم الرأسمالي الكبير.

أمـا في المجـال التجـاري فمـما ساعـد الحكـام على اخضـاع التجارة لاشـرافهم المبـاشـر هو عدم اكتـمال نمـو هذا الجـانب من جهة، وعدم وجود اسـواق محليـة من جهـة اخـرى، فاحتكـر القصـر التجـارة الخارجية، وأجبر الحرفيين في المدن على التعامل معه.

واستغـل الملك سلطتـه الدينية والمدنية والعسكرية بصفته القائد العام للجيش ليجمـع في يديـه معظم موارد البـلاد الاقتصادية، فكان يصرف قسماً منهـا على أعـوانـه لتثبيت دعـائم حكمـه، ويتـاجر بقسم آخر وهو عبارة عن بضائع مع البلدان الأجنبية، وما تبقى يحوله إلى كماليات ينعم بها في بلاطه.

ان التنـاقض الطبقي في مجتمعـات الشـرق القديم كما رأيناه، وفهمناه من خلال مصادر العصر البابلي القديم لم يجد له حلاً حاسماً على مر القرون.

أمـا في المجـال السيـاسي فقـد كان نظـام الحكم مركـزيـاً أحياناً وغير مركـزي أحيـانـاً أخـرى، وقـد تركـز الصـراع الطبقي بين الاقطاعيين ملاك الأرض من جهـة والعـمال الـزراعيـين الذين لا يملكون سوى سواعدهم من جهة اخرى، اما الفئات الأخرى فكانت تتأرجح بين بين، وقد يصل بعضها إلى العبـوديـة المطلقـة، وهـذا ما ساعـد على نشـوء النظام الاقطاعي الذي تبلور، واخـذ شكله النهـائي في بلاد ما بين النهـرين بعـد مضي ٢٥٠٠ سنـة على حكم حمورابي.

وانّ من خطـل الـرأي الاعتقـاد ان التطور الذي طرأ على الانتاج منذ بدايـات المجتمـع البابلي وحتى عصر حمورابي قد وقف عند هذا الحذ. اذ ان الانسان أضاف معارف جديدة إلى معارفه القديمة، واستفاد منها في تصنيع آلات وأدوات انتـاجيـة جديـدة، وطـوّر طرق التنظيم وأوجد أساليب جديدة فيها، ومنذ بداية الألف الأول قبل الميلاد بدأ بصنع معداته الزراعية والحربية ووسائل النقل المختلفة مستخدماً معدن الحديد، وجلب أنواعاً من الحيوانات والنبـاتـات لم تكن معـروفـة سابقـاً في بلاد الرافدين، واكتشف أساليب أكثر حداثـة للتخلص من ملوحـة الأرض، وشق الـترع والقنوات، وزادت كمية

التبادل التجاري مع الأقطار الأجنبية البعيدة، وأصبح النقد وسيلة التعامل الاقتصادي، ورافق كل هذا التطور التفاعل الحضاري المتبادل الذي لم يقتصر على الأدب والفن فقط بل شمل أيضاً كل مناحي الحياة المادية؛ كما بدأت المعارف العلمية تشق طريقها إلى النور، وان كانت في بداياتها لا تزال مرتبطة بتصورات دينية محضة إلا انها اصبحت الأساس الذي نهضت عليه العلوم الموضوعية في العصور القديمة.

ان صورة المجتمع الطبقي الكاملة التي حاولنا رسم خطوطها المتبدلة على مر العصور شاركت الفئات الكادحة في وضع ملامحها الأولية منذ العصر البابلي القديم، ولا يشكل حكم حمورابي خلال (٤٣)سنة الا جزءاً يسيراً في عجلة تطور المجتمع الطبقي في بلاد مابين النهرين. واذا استطاع ان يبز كل من سبقه، اوخلفه على العرش فلأنه جاء في عصر مشحون بالتغيرات والتبدلات، واستطاع ان يشارك في وضع الشكل المناسب لها، وكسياسي بارع استغل المعطيات الاقتصادية المتاحة والظروف الملائمة لخلق دولة موحدة سياسياً للمت شعث دول الدويلات المبعثرة في أرجاء الشرق العربي.

وان بدا لنا حمورابي في صورة الحاكم العادل الذي لايسكت عن ضيم، فان التطور التاريخي الحتمي دفعه إلى اتخاذ هذا الموقف المشرف، ولا يداخلنا الشك اطلاقاً في ان حمورابي كان رجلاً ذكياً يعرف من أين تؤكل الكتف، فقد استفاد من منجزات عصره، وفهم كيف يدخل إلى قلوب مواطنيه، ويقنعهم بأنه أبو البلاد وراعيها. فلم يضع نصب عينيه فرض هيبته على العالم الخارجي فقط، بل اراد ان يثبت دعائم حكمه في الداخل أيضاً، وما وجدت مسلته الشهيرة التي تحمل صورته وشريعته المنحوتة من حجر الديوريت القاسي الا لتخدم هذه الغاية، ولتحقق هدفه الطموح. وكانت رسائله تعنى بكل صغيرة وكبيرة في طول البلاد وعرضها، ولا تهمل شأنا من شؤون الدولة ورعاياها مهما بدا تافهاً. ولا يعفينا هذا من أن نقول كلمتنا الأخيرة عن حمورابي وعصره، فالعصر لم يكن العصر الذهبي كما جاء وصفه

في مصـادر رافـدية متأخرة، وكما يحلو لبعض المؤرخين المحدثين ان يصوروه. فقوانين العدالة والرسائل والوثائق العديدة التي تعود الى عهده وعهد خلفائه المبـاشرين تشير باصبـع الاتهـام الى الأوضاع الاجتماعية الفاسدة، كما ان حمورابي لا يحق له الادعـاء انـه اول من شرع وسن القـوانـين في بلاد ما بين النهرين، فقد عثر على قوانين مدونة بالكتابة المسمارية تعود إلى قرون طويلة قبله، وان لم تكن بهذه الشمـوليـة ولا تحمـل في طيـاتهـا نكهة ادبية مستحبة. وليس هو آخـر مشـرع من حكـام بلاد الـرافـدين، تشهد على ذلك نصوص القوانين المكتشفة في مواقع كثيرة من العصر الآشوري الوسيط والعصر البابلي الحديث.

أمـا في مجال الفنـون فالتقصـير واضـح. اذ ان ما وصلنـا من مجسمات ومنحـوتـات من هذا العصر اقل من كل مخلفات العصور السابقة واللاحقة، فهـو على ما يبـدو لم ينشـط في هذا الميـدان نشـاطـاً ملموساً، ولم يشجع على خوض غمـاره، وكـذلك بالنسبـة للعمـران، فقـد تجاوزه ملوك رافـديـون بمراحل*، ولكن علينا ألا ننسى ان المدة التي حكم فيها دولة موحدة سياسياً ومترامية الأطراف كانت قصيرة لم يتمكن خلالها من جمع الموارد الكافية.

وتبقى شخصية حمورابي بالنسبة لنا شخصية يكتنفها الغموض، اذ ان رسائله الشخصية التي قد تعبر عن أرائه واسلوب تفكيه لم يكتبها بيراعه هو، وانما اعتمد في صياغتها على كتبة محترفين. والاسلوب المتبع في كتابة الشريعة وفي نصوص التدشين اسلوب فيه كثير من المبالغة والتبجح، حيث لا يترك لنا مجالاً لاختراق القيود اللفظية التي تغلّه.

---

* ـ لا يمكن الـزعم بان حمورابي لم يواكب ركب التطـور في الفن والعـمارة او يشجـع عليهما طالمـا ان الطبقـات الحضـارية التي تعود إلى عصره ما زالت ترقد تحت المياه الجوفية في مدينة بابل وتحول دون القيام بأعمال التنقيب الأثري فيها.

«المعرب»

فما هو واقع شخصية حمورابي يا ترى؟

يصعب علينا حتى الآن ان نجيب عن هذا التساؤل، ولكن من خلال الآثار التي خلفها على تطور المجتمع والسياسة في عصره نستطيع القول انه كان رجلاً عظيماً فذاً، لا يمكن ان يختلف اثنان في ذلك، ونأمل ان ترفدنا التنقيبات الأثرية اللاحقة بمصادر جديدة تفيدنا في التعرف على ملامح هذه الشخصية الفذة في تاريخ بلاد الرافدين.

الفهرس

تناول المؤلف إخناتون في بحثه والعصر الذي عاش في رحابه، بعد [illegible] منذ القديم خلال الألف الثاني ق.م ليقدمها لنا [illegible] متاهات الطرق [illegible] وهناك التأمل [illegible] فيها معنا [illegible] الظروف التي [illegible] وساهمت في ظهور شخصية [illegible] عصره، [illegible] التغيرات والتطورات التي طرأت على حياة الإنسان [illegible] وانقطع عن [illegible] الأوربة الذي [illegible] ورسول الآلهة [illegible] الشعب [illegible] حافظ على [illegible] الآلهة المتعددة [illegible] إلا أنه جاهر بحبه لآله الشمس [illegible] فوق كل الآلهة [illegible] النقش [illegible] على سلطته المعروفة.

ولم يكن إخناتون شخصية [illegible] رائدة في التاريخ لما كان موضوعاً [illegible] الأرض ومغاربها، ولما كان علماً يعرفه [illegible]

[illegible] الآن [illegible] شعورنا القومي [illegible] الحضارية.

المؤلف

محمد وحيد خياطة

